



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبحان

للغافل



عليه
صباح
الرمضان

WWW. **Ghaemiyeh** .com
WWW. **Ghaemiyeh** .org
WWW. **Ghaemiyeh** .net
WWW. **Ghaemiyeh** .ir

موسوعة الأمام الخوئي

المجلد الكبير

الموسوعة الفقهية الإسلامية
المجلد الكبير

١٣٧٧-١٤١٣ هـ

١٩

موسوعة الأمام الخوئي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المستند فى شرح العروه الوثقى (موسوعه الامام الخوئى)

كاتب:

آيت الله سيد ابوالقاسم خوئى

نشرت فى الطباعة:

موسسه احياء آثار الامام الخوئى

رقمى الناشر:

مركز القائمىة باصفهان للتحريات الكمبيوترىة

الفهرس

٥	الفهرس
١١	المستند فى شرح العروه الوثقى (موسوعه الامام الخوئى) المجلد ١٩
١١	اشاره
١٢	[اتتمه كتاب الصلاه]
١٢	[فصل فى الشكوك التى لا اعتبار بها و لا يلتفت إليها]
١٢	اشاره
١٣	[الأول: الشك بعد تجاوز المحل]
١٣	[الثانى: الشك بعد الوقت]
١٣	[الثالث: الشك بعد السلام الواجب]
١٤	[الرابع: شك كثير الشك]
١٤	اشاره
٢٢	[مسأله ١: المرجع فى كثرة الشك العرف]
٢٥	[مسأله ٢: لو شك فى أنه حصل له حاله كثرة الشك أم لا]
٣٥	[مسأله ٣: إذا لم يلتفت إلى شكّه و ظهر بعد ذلك خلاف ما بنى عليه]
٣٦	[مسأله ٤: لا يجوز له الاعتناء بشكّه، فلو شك فى أنه ركع أو لا، لا يجوز له أن يركع]
٣٩	[مسأله ٥: إذا شك فى أن كثرة شكّه مختص بالمورد المعين الفلانى أو مطلقاً]
٤٠	[مسأله ٦: لا يجب على كثير الشك و غيره ضبط الصلاه بالحصى أو السبحه]
٤٣	[الخامس: الشك البدوى الزائل بعد التروى]
٤٣	[السادس: شك كل من الإمام و المأموم مع حفظ الآخر]
٤٣	اشاره
٥٩	[مسأله ٧: إذا كان الإمام شاكاً و المأمومون مختلفين فى الاعتقاد لم يرجع إليهم]
٦٠	[مسأله ٨: إذا كان الإمام شاكاً و المأمومون مختلفين بأن يكون بعضهم شاكاً و بعضهم متيقناً]
٦٥	[مسأله ٩: إذا كان كل من الإمام و المأمومين شاكاً]
٧٠	[السابع: الشك فى ركعات النافله]

- ٧٠ اشاره
- ٩٥ [مسألة ١٠: لا يجب قضاء السجده المنسيه و التشهد المنسى فى النافله]
- ٩٧ [مسألة ١١: إذا شكّ فى النافله بين الاثنتين و الثلاث فىبنى على الاثنتين]
- ١٠٢ [مسألة ١٢: إذا شكّ فى أصل فعلها بنى على العدم إلّا إذا كانت موقته و خرج وقتها]
- ١٠٣ [مسألة ١٣: الظاهر أنّ الظنّ فى ركعات النافله حكمه حكم الشك]
- ١٠٤ [مسألة ١٤: النوافل التى لها كفيته خاصه أو سوره مخصوصه أو دعاء مخصوص]
- ١٠٨ [مسألة ١٥: ما ذكر من أحكام السهو و الشك و الظنّ يجرى فى جميع الصلوات الواجبه]
- ١١٠ [مسألة ١٦: قد عرفت سابقاً أنّ الظنّ المتعلق بالركعات فى حكم اليقين]
- ١٢٠ [مسألة ١٧: إذا حدث الشكّ بين الثلاث و الأربع قبل السجدين أو بينهما أو فى السجده الثانيه]
- ١٢١ [مسألة ١٨: يجب تعلّم ما يعتم به البلوى من أحكام الشكّ و السهو]
- ١٢٢ [اختام فيه مسائل متفرّقه]
- ١٢٢ اشاره
- ١٢٢ [الأولى: إذا شكّ فى أنّ ما بيده ظهر أو عصر فإن كان قد صلى الظهر بطل ما بيده]
- ١٢٥ [المسأله الثانيه: إذا شكّ فى أنّ ما بيده مغرب أو عشاء فمع علمه بإتيان المغرب بطل]
- ١٢٨ [المسأله الثالثه: إذا علم بعد الصلاه أو فى أثنائها أنه ترك سجدين من ركعتين]
- ١٣٥ [المسأله الرابعه: إذا كان فى الركعه الرابعه مثلاً و شكّ فى أنّ شكّه السابق بين الاثنتين و الثلاث]
- ١٤٢ [المسأله الخامسه: إذا شكّ فى أنّ الركعه التى بيده آخر الظهر أو أنه أتمها]
- ١٤٣ [المسأله السادسه: إذا شكّ فى العشاء بين الثلاث و الأربع و تذكّر أنه سها عن المغرب بطلت صلاته]
- ١٤٥ [المسأله السابعه: إذا تذكّر فى أثناء العصر أنه ترك من الظهر ركعه قطعها و أتمّ الظهر]
- ١٥١ [المسأله الثامنه: إذا صلى صلاتين ثم علم نقصان ركعه أو ركعتين من إحداهما من غير تعيين]
- ١٥٧ [المسأله التاسعه: إذا شكّ بين الثنتين و الثلاث أو غيره من الشكوك الصحيحه]
- ١٦٠ [المسأله العاشره: إذا شكّ فى أنّ الركعه التى بيده رابعه المغرب أو أنه سلم على الثلاث]
- ١٦٥ [المسأله الحاديه عشره: إذا شكّ و هو جالس بعد السجدين بين الاثنتين و الثلاث]
- ١٧٢ [المسأله الثانيه عشره: إذا شكّ فى أنه بعد الركوع من الثالثه أو قبل الركوع من الرابعه]
- ١٧٨ [المسأله الثالثه عشره: إذا كان قائماً و هو فى الركعه الثانيه من الصلاه و علم]
- ١٨٤ [المسأله الرابعه عشره: إذا علم بعد الفراغ من الصلاه أنه ترك سجدين]

- المسألة الخامسة عشره: إن علم بعد ما دخل في السجده الثانيه مثلاً أنه إما ترك القراءه أو الركوع] ----- ١٩٥
- المسألة السادسة عشره: لو علم بعد الدخول في القنوت قبل أن يدخل في الركوع] ----- ٢٠٠
- المسألة السابعه عشره: إذا علم بعد القيام إلى الثالثه أنه ترك التشهد] ----- ٢٠٨
- المسألة الثامنه عشره: إذا علم إجمالاً أنه أتى بأحد الأمرين من السجده و التشهد من غير تعيين] ----- ٢١١
- المسألة التاسعه عشره: إذا علم أنه إما ترك السجده من الركعه السابقه أو التشهد من هذه الركعه] ----- ٢١٥
- المسألة العشرون: إذا علم أنه ترك سجده إما من الركعه السابقه أو من هذه الركعه] ----- ٢١٩
- المسألة الحاديه و العشرون: إذا علم أنه إما ترك جزءاً مستحباً كالقنوت مثلاً أو جزءاً واجباً] ----- ٢٢٠
- المسألة الثانيه و العشرون: لا إشكال في بطلان الفريضة إذا علم إجمالاً أنه إما زاد فيها ركناً أو نقص ركناً] ----- ٢٢٤
- المسألة الثالثه و العشرون: إذا تذكّر و هو في السجده أو بعدها من الركعه الثانيه] ----- ٢٢٩
- المسألة الرابعه و العشرون: إذا صَلَّى الظهر و العصر و علم بعد السلام نقصان] ----- ٢٣١
- المسألة الخامسه و العشرون: إذا صَلَّى المغرب و العشاء ثم علم بعد السلام من العشاء أنه نقص من إحدى الصلاتين ركعه] ----- ٢٣٢
- المسألة السادسة و العشرون: إذا صَلَّى الظهرين و قبل أن يسلم للعصر علم إجمالاً أنه إما ترك ركعه من الظهر] ----- ٢٣٣
- المسألة السابعه و العشرون: لو علم أنه صَلَّى الظهرين ثمانى ركعات و لكن لم يدر أنه صَلَّى كلياً منهما أربع ركعات] ----- ٢٤٠
- المسألة الثامنه و العشرون: إذا علم أنه صَلَّى الظهرين ثمان ركعات و قبل السلام من العصر شكّ في أنه هل صَلَّى الظهر أربع ركعات] ----- ٢٤٠
- المسألة التاسعه و العشرون: لو انعكس الفرض السابق بأن شكّ بعد العلم بأنه صَلَّى الظهرين ثمان ركعات] ----- ٢٤١
- المسألة الثلاثون: إذا علم أنه صَلَّى الظهرين تسع ركعات و لا يدرى أنه زاد ركعه في الظهر] ----- ٢٤٦
- المسألة الحاديه و الثلاثون: إذا علم أنه صَلَّى العشاءين ثمان ركعات و لا يدرى أنه زاد الركعه الزائده في المغرب أو في العشاء] ----- ٢٥١
- المسألة الثانيه و الثلاثون: لو أتى بالمغرب ثم نسى الإتيان بها بأن اعتقد عدم الإتيان أو شكّ فيه فأتى بها ثانياً] ----- ٢٥١
- المسألة الثالثه و الثلاثون: إذا شكّ في الركوع و هو قائم و يجب عليه الإتيان به] ----- ٢٥٤
- المسألة الرابعه و الثلاثون: لو علم نسيان شيء قبل فوات محلّ المنسى و يجب عليه التدارك فنسى] ----- ٢٥٧
- المسألة الخامسه و الثلاثون: إذا اعتقد نقصان السجده أو التشهد مما يجب قضاؤه] ----- ٢٥٩
- المسألة السادسة و الثلاثون: إذا تيقّن بعد السلام قبل إتيان المنافى عمدًا أو سهواً نقصان الصلاه] ----- ٢٥٩
- المسألة السابعه و الثلاثون: لو تيقّن بعد السلام قبل إتيان المنافى نقصان ركعه ثم شكّ في أنه أتى بها أم لا] ----- ٢٦٢
- المسألة التاسعه و الثلاثون: إذا تيقّن بعد القيام إلى الركعه التاليه أنه ترك سجده أو سجدتين أو تشهداً] ----- ٢٦٥
- المسألة الأربعون: إذا شكّ بين الثلاث و الأربع مثلاً فبنى على الأربع ثم أتى بركعه أخرى سهواً] ----- ٢٦٨
- المسألة الحاديه و الأربعون: إذا شكّ في ركن بعد تجاوز المحلّ ثم أتى به نسياناً فهل تبطل صلاته] ----- ٢٧٢

- المسألة الثانية والأربعون: إذا كان في التشهد فذكر أنه نسي الركوع و مع ذلك شكَّ في السجدين] ٢٧٣
- المسألة الثالثة والأربعون: إذا شكَّ بين الثلاث والأربع مثلاً] ٢٧٤
- المسألة الرابعة والأربعون: إذا تذكَّر بعد القيام أنه ترك سجده من الركعة التي قام عنها] ٢٧٩
- المسألة الخامسة والأربعون: إذا علم بعد القيام أو الدخول في التشهد نسيان إحدى السجدين] ٢٨٠
- المسألة السادسة والأربعون: إذا شكَّ بين الثلاث والأربع مثلاً و بعد السلام قبل الشروع في صلاة الاحتياط] ٢٨١
- المسألة السابعة والأربعون: إذا دخل في السجود من الركعة الثانية فشكَّ في ركوع هذه الركعة] ٢٨٨
- المسألة الثامنة والأربعون: لا يجزى حكم كثير الشك في صورته العلم الإجمالي] ٢٩٠
- المسألة التاسعة والأربعون: لو اعتقد أنه قرأ السورة مثلاً] ٢٩١
- المسألة الخمسون: إذا علم أنه إما ترك سجده أو زاد] ٢٩٢
- المسألة الحادية والخمسون: لو علم أنه إما ترك سجده من الأولى أو زاد سجده في الثانية] ٢٩٧
- المسألة الثانية والخمسون: لو علم أنه إما ترك سجده أو تشهداً وجب الإتيان] ٢٩٨
- المسألة الثالثة والخمسون: إذا شكَّ في أنه صلى المغرب والعشاء أم لا قبل أن ينتصف الليل] ٢٩٨
- المسألة الرابعة والخمسون: إذا صلى الظهر والعصر ثم علم إجمالاً أنه شكَّ في إحداهما بين الاثنتين والثلاث] ٣٠٠
- المسألة الخامسة والخمسون: إذا علم إجمالاً أنه إما زاد قراءه أو نقصها يكفيه] ٣٠٢
- المسألة السابعة والخمسون: إذا توضَّأ و صلى ثم علم أنه إما ترك جزءاً من وضوئه أو ركناً في صلاته] ٣١٣
- المسألة الثامنة والخمسون: لو كان مشغولاً بالتشهد أو بعد الفراغ منه] ٣١٧
- المسألة التاسعة والخمسون: لو شكَّ في شيء و قد دخل في غيره الذي وقع في غير محلّه] ٣١٩
- المسألة الستون: لو بقي من الوقت أربع ركعات للعصر و عليه صلاة الاحتياط من جهه الشك في الظهر] ٣٢٢
- المسألة الحادية والستون: لو قرأ في الصلاة شيئاً بتخيل أنه ذكر أو دعاء أو قرآن ثم تبين أنه كلام الأدمى] ٣٢٤
- المسألة الثانية والستون: لا يجب سجود السهو فيما لو عكس الترتيب الواجب سهواً كما إذا قدم السورة على الحمد] ٣٢٤
- المسألة الثالثة والستون: إذا وجب عليه قضاء السجده المنسيه أو التشهد المنسى ثم أبطل صلاته أو انكشف بطلانها سقط وجوبه] ٣٢٤
- المسألة الرابعة والستون: إذا شكَّ في أنه هل سجد سجده واحده أو اثنتين أو ثلاث] ٣٢٧
- المسألة الخامسة والستون: إذا ترك جزءاً من أجزاء الصلاة من جهه الجهل بوجوبه أعاد الصلاة على الأحوط] ٣٢٩
- أفصل في صلاة العيدين: الفطر و الأضحى] ٣٣٣
- إشاره ٣٣٣
- مسألة ١: لا يشترط في هذه الصلاة سورة مخصوصه، بل يجزئ كلُّ سورة نعم] ٣٤٩

- مسأله ٢: يستحبّ فيها أمور] ٣٥٠
- مسأله ٣: يكره فيها أمور] ٣٦٣
- مسأله ٤: الأولى بل الأحوط ترك التّساء لهذه الصلاه] ٣٦٥
- مسأله ٥: لا يتحمّل الإمام في هذه الصلاه ما عدا القراءه من الأذكار و التكبيرات] ٣٦٦
- مسأله ٦: إذا شكّ في التكبيرات و القنوتات بنى على الأقل] ٣٦٧
- مسأله ٧: إذا أدرك مع الإمام بعض التكبيرات يتابعه فيه و يأتي بالبقية بعد ذلك و يلحقه في الركوع] ٣٦٨
- مسأله ٨: لو سها عن القراءه أو التكبيرات أو القنوتات كلّاً أو بعضاً] ٣٦٩
- مسأله ٩: إذا أتى بموجب سجود السهو فالأحوط إتيانه] ٣٧١
- مسأله ١٠: ليس في هذه الصلاه أذان و لا إقامه] ٣٧٣
- مسأله ١١: إذا اتفق العيد و الجمعة فمن حضر العيد و كان نائياً عن البلد] ٣٧٣
- إفصل في صلاه ليله الدفن] ٣٧٥
- اشاره ٣٧٥
- مسأله ١: لا بأس بالاستئجار لهذه الصلاه و إعطاء الأجره] ٣٧٩
- مسأله ٢: لا بأس بإتيان شخص واحد أزيد من واحد بقصد إهداء الثواب إذا كان متبرّعاً] ٣٨٠
- مسأله ٣: إذا صلّى و نسي آيه الكرسي في الركعه الأولى أو القدر في الثانيه] ٣٨٢
- مسأله ٤: إذا أخذ الأجره ليصلّى ثم نسي فتركها في تلك الليله يجب عليه ردها إلى المعطى] ٣٨٣
- مسأله ٥: إذا لم يدفن الميت إلّا بعد مدّه كما إذا نقل إلى أحد المشاهد] ٣٨٤
- مسأله ٦: قول الكفعمي في كيفية هذه الصلاه بروايه أخرى] ٣٨٥
- مسأله ٧: الظاهر جواز الإتيان بهذه الصلاه في أى وقت كان من الليل] ٣٨٥
- إفصل في صلاه جعفر] ٣٨٥
- اشاره ٣٨٥
- مسأله ١: يجوز إتيان هذه الصلاه في كلّ من اليوم و الليله] ٣٨٨
- مسأله ٢: لا يتعيّن فيها سوره مخصوصه لكن الأفضل أن يقرأ في الركعه الأولى] ٣٨٨
- مسأله ٣: يجوز تأخير التسبيحات إلى ما بعد الصلاه إذا كان مستعجلاً] ٣٨٩
- مسأله ٤: يجوز احتساب هذه الصلاه من نوافل الليل أو النهار أداءً أو قضاءً] ٣٨٩
- مسأله ٥: يستحبّ القنوت فيها في الركعه الثانيه من كلّ من الصلاتين للعمومات] ٣٩١

- ٣٩٢ [مسأله ٦: لو سها عن بعض التسبيحات أو كلها في محل فتذكر في المحل الآخر يأتي به]
- ٣٩٢ [مسأله ٧: الأحوط عدم الاكتفاء بالتسبيحات عن ذكر الركوع و السجود]
- ٣٩٣ [مسأله ٨: يُستحب أن يقول في السجده الثانيه من الركعه الرابعه بعد التسبيحات]
- ٣٩٤ [فصل في صلاه الغفيله]
- ٣٩٥ [فصل في صلاه أول الشهر]
- ٣٩٧ [فصل في صلاه الوصيه]
- ٣٩٧ [فصل في صلاه يوم الغدير]
- ٣٩٩ [فصل في صلاه قضاء الحاجات و كشف المهمات]
- ٤٠١ [فصل في أقسام الصلوات المستحبه]
- ٤٠٣ [فصل في أحكام النوافل]
- ٤٠٣ اشاره
- ٤٠٥ [مسأله ١: يجوز في النوافل إتيان ركعه قائماً و ركعه جالساً]
- ٤٠٧ [مسأله ٢: يستحب إذا أتى بالنافله جالساً أن يحسب كل ركعتين بركعه]
- ٤٠٧ [مسأله ٣: إذا صلى جالساً و أبقى من السوره آيه أو آيتين فقام و أتمها و ركع عن قيام]
- ٤٠٨ [مسأله ٤: لا فرق في الجلوس بين كفيته]
- ٤٠٩ [مسأله ٥: إذا نذر النافله مطلقاً يجوز له الجلوس فيها]
- ٤٠٩ [مسأله ٦: النوافل كلها ركعتان لا يجوز الزيادة عليها و لا النقصه]
- ٤١٠ [مسأله ٧: تختص النوافل بأحكام]
- ٤١٩ تعريف مركز

المستند فی شرح العروه الوثقی (موسوعه الامام الخوئی) المجلد ۱۹

اشاره

سرشناسه : خوئی، سید ابوالقاسم، ۱۲۷۸ - ۱۳۷۱.

عنوان و نام پدید آور : المستند فی شرح العروه الوثقی / [محمد کاظم یزدی]؛ تقریرا الایحاث ابوالقاسم الموسوی الخوئی؛ تالیف مرتضی البروجردی.

مشخصات نشر : قم: موسسه احیاء آثار الامام الخوئی (قدس)، ۱۴۱۴.ق. = ۲۰۰۳.م. = ۱۳۰۳.

مشخصات ظاهری : ج.

فروست : موسوعه الامام الخوئی.

شابک : ج. ۱۱، چاپ دوم: ۹۶۴-۶۸۱۲-۴۴-۹؛ ج. ۱۱، چاپ سوم: ۹۶۴-۶۸۱۲-۴۳-۰؛ ج. ۱۲، چاپ سوم: ۹۶۴-۶۸۱۲-۴۴-۴۴-۹؛ ج. ۱۳، چاپ سوم: ۹۶۴-۶۸۱۲-۴۶-X؛ ج. ۱۴: ۹۶۴-۶۸۱۲-۵۰-۳؛ ج. ۱۵: ۹۶۴-۶۸۱۲-۵۳-۸؛ ج. ۱۶، چاپ سوم ۹۶۴-۶۳۳۷-۰۰-۴؛ ج. ۱۷، چاپ سوم: ۹۶۴-۶۳۳۷-۰۴-۷؛ ج. ۱۸، چاپ سوم: ۹۶۴-۶۳۳۷-۰۳-۹؛ ج. ۱۹، چاپ سوم ۹۶۴-۶۳۳۷-۰۲-۰:

وضعیت فهرست نویسی : برون سپاری

یادداشت : عربی.

یادداشت : کتاب حاضر قبلا تحت عنوان "مستند العروه الوثقی" به چاپ رسیده است.

یادداشت : فهرست نویسی بر اساس جلد یازدهم: ۱۴۲۱.ق. = ۲۰۰۰.م. = ۱۳۷۹.

یادداشت : ج. ۱۱ (چاپ دوم: ۱۴۲۶.ق. = ۲۰۰۵.م. = ۱۳۸۴).

یادداشت : ج. ۱۱-۱۸ (چاپ سوم: ۱۴۲۸.ق. = ۲۰۰۷.م. = ۱۳۸۶).

یادداشت : ج. ۱۴ (چاپ سوم: ۱۴۲۱.ق. = ۱۳۷۹).

یادداشت : ج. ۳۰ (چاپ؟: ۱۴۲۲.ق. = ۱۳۸۰).

یادداشت : ج. ۳۰ (چاپ سوم: ۱۴۲۸.ق. = ۲۰۰۷.م. = ۱۳۸۶).

یادداشت : عنوان عطف: شرح عروه الوثقی.

یادداشت : کتابنامه.

مندرجات : ج. ۱۱ الصلاة. - ج. ۳۰. الاجاره.

عنوان عطف : شرح عروه الوثقی.

عنوان دیگر : العروه الوثقی. شرح.

عنوان دیگر : شرح العروه الوثقی.

موضوع : یزدی، محمد کاظم بن عبدالعظیم، ۱۲۴۷؟ - ۱۳۳۸؟ ق. عروه الوثقی -- نقد و تفسیر

موضوع : فقه جعفری -- قرن ۱۴

شناسه افزوده : یزدی، سید محمد کاظم بن عبدالعظیم، ۱۲۴۷؟ - ۱۳۳۸؟ ق.

شناسه افزوده : بروجردی، مرتضی، ۱۹۲۹ - ۱۹۹۸ م

شناسه افزوده : موسسه احیاء آثار الامام الخوئی (ره)

رده بندی کنگره : BP۱۸۳/۵ ی ۴۰۲۱۳۷۷ ۴۰۲۱۳۷۷ ی ۱۳۰۰ ی الف

رده بندی دیویی : ۲۹۷/۳۴۲

شماره کتابشناسی ملی : م ۷۹-۲۱۱۶۷

[تمه کتاب الصلاة]

[فصل فی الشکوک التي لا اعتبار بها ولا يلتفت إليها]

اشاره

فصل فی الشکوک التي لا اعتبار بها ولا

يلتفت إليها و هي في مواضع:

[الأول: الشك بعد تجاوز المحل]

الأول: الشك بعد تجاوز المحل (١)، و قد مرّ تفصيله (٢).

[الثاني: الشك بعد الوقت]

الثاني: الشك بعد الوقت سواء كان في الشروط أو الأفعال أو الركعات أو في أصل الإتيان (٣) و قد مرّ الكلام فيه أيضاً.

(١) لقاعده التجاوز الحاكمه على الاستصحاب.

(٢) في المسأله العاشره من فصل الشك «١» و في مطاوى الأبحاث السابقه.

(٣) أى من غير فرق بين تعلّقه بأصل الصلاه أم بخصوصياتها من الشرائط و الأفعال و الركعات، لقاعده الحيلوله التى لا قصور فى شمول دليلها للكل المطابقه لما تقتضيه القاعده الأوليه مع قطع النظر عمّا دلّ على أنّ الوقت حائل «٢» من أصله البراهه عن القضاء، الذى هو بأمر جديد حادث بعد خروج الوقت و سقوط الأمر الأول بانتهاء أجله، للشك فى تعلّقه من أجل

(١) شرح العروه ١٨: ١٣٠ و ما بعدها.

(٢) الوسائل ٤: ٢٨٢/ أبواب المواقيت ب ٦٠ ح ١.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ٢

[الثالث: الشك بعد السلام الواجب]

الثالث: الشك بعد السلام الواجب (١) و هو إحدى الصيغتين الأخيرتين سواء كان في الشرائط أو الأفعال أو الركعات، في الرباعيه أو غيرها بشرط أن يكون أحد طرفى الشك الصحه، فلو شك في أنه صلى ثلاثاً أو أربعاً أو خمساً بنى على أنه صلى أربعاً، و أما لو شك بين الاثنتين و الخمس و الثلاث و الخمس بطلت، لأنها إما ناقصه ركعه أو زائده، نعم لو شك في المغرب بين الثلاث و الخمس أو فى الصبح بين الاثنتين و الخمس بينى على الثلاث فى الأولى و الاثنتين فى الثانيه، و لو شك بعد السلام فى الرباعيه بين الاثنتين و الثلاث بنى على الثلاث، و لا تسقط عنه صلاه الاحتياط لأنه يعدّ فى الأثناء، حيث إنّ السلام وقع فى غير محلّه، فلا يتوهم أنه بينى على الثلاث و يأتى

الرابعه من غير أن يأتي بصلاه الاحتياط لأنه مقتضى عدم الاعتبار بالشك بعد السلام.

الشك في تحقّق موضوعه و هو الفوت بعد أن لم يمكن إثباته بأصالة عدم الإتيان في الوقت، و قد مرّ البحث حول ذلك مستقصى في مطاوى مسائل حكم الشك «١».

(١) لكونه من الشكّ بعد الفراغ، و منه تعرف أنّ السلام لا خصوصيه له، بل المدار على صدق الفراغ و الخروج و المضى عن الصلاه الأعم من الصحيحه و الفاسده مضياً حقيقياً واقعياً لا اعتقادياً بنائياً الّذى ربما يتحقّق بغير ذلك كما لو عرض الشكّ المزبور بعد ارتكاب المنافى و إن كان شاكاً في أصل السلام.

و كيف ما كان، فيشترط في عدم الاعتناء أن يكون أحد طرفي الشكّ الصحّ كالشكّ بين الثلاث و الأربع و الخمس مثلاً بحيث يحتمل معه وقوع السلام على

(١) شرح العروه ١٨: ١١٢.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٣

[الرابع: شكّ كثير الشكّ]

اشاره

الرابع: شكّ كثير الشكّ (١) و إن لم يصل إلى حدّ الوسواس، سواء كان في

التمام، دون مثل الشكّ بين الثلاث و الخمس، الّذى يعلم معه بالزياده أو النقصان و وقوع السلام في غير محلّه جزماً، فهو بمثابة الشكّ بينهما العارض قبل التسليم بل هو بعينه حقيقه، لكون السلام الواقع في غير محلّه في حكم العدم.

و معلوم أنّ مثله محكوم بالبطلان، لا- لأجل النقص أو الزيادة ليقال بإمكان تتميم النقص بركعه و دفع الزيادة المحتمله بالأصل، بل لأجل نفس الشكّ بين الثلاث و الخمس غير المنصوص على صحّته، فيشمّله إطلاق قوله (عليه السلام) في صحيحه صفوان: «إن كنت لا تدري كم صلّيت و لم يقع وهمك على شيء فأعد الصلاه» «١» كما مرّ التعرّض له في محلّه «٢».

و ممّا ذكرنا

تعرف أنه لو شك بعد السلام في الرباعية بين الاثنتين و الثلاث بنى على الثلاث و أتى بركعه الاحتياط، إذ بعد الجزم بعدم وقوع السلام في محلّه فهو بعد في الأثناء، فيلحقه حكم الشكّ بينهما من البناء على الثلاث و الإتيان بالرباعه ثم بركعه مفصوله.

فدعوى عدم الحاجة إلى الأخيره لكونه مقتضى عدم الاعتناء بالشكّ بعد السلام ساقطه كما تبّه عليه في المتن، لما عرفت من كونه من الشكّ في الأثناء بعد زياده السلام و وقوعه في غير محلّه، و عليه فاللأزم الإتيان بسجدة السهو بعد ركعه الاحتياط من أجل السلام الزائد كما هو ظاهر.

(١) بلا خلاف فيه و لا إشكال، للنصوص الدالّة عليه كما ستعرف، التي مفادها

(١) الوسائل ٨: ٢٢٥/ أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ١٥ ح ١.

(٢) [أشير إليه في شرح العروه ١٨: ١٧٥ ١٧٦ و غيره].

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٤

الركعات أو الأفعال أو الشرائط، فيبنى على وقوع ما شكّ فيه و إن كان في محلّه إلّا إذا كان مفسداً فيبنى على عدم وقوعه، فلو شكّ بين الثلاث و الأربع يبنى على الأربع، و لو شكّ بين الأربع و الخمس يبنى على الأربع أيضاً، و إن شكّ أنّه ركع أم لا يبنى على أنّه ركع، و إن شكّ أنّه ركع ركوعين أم واحداً بنى على عدم الزيادة [١]، و لو شكّ أنّه صلّى ركعتين أو ثلاثاً، بنى على أنّه صلّى ركعتين و هكذا.

المضى في الصّلاه و عدم الاعتناء بالشكّ، و مرجع ذلك إلى إلغاء الكلفه الناشئه من قبل الشكّ التي تختلف حسب اختلاف الموارد. فقد تكون الكلفه هي الإعادة كما في الشكوك الباطله، و قد تكون هي الإتيان أمّا بالجزء

المشكوك فيه كما في الشكّ العارض في المحلّ، أو بغيره من ركعه الاحتياط أو سجده السهو كما في الشكوك الصحيحه و نحوها. فهذه الأحكام الثابته للشكّ بالإضافة إلى الأشخاص العاديين مُلغاه عن كثير الشكّ، و تلك الكلفه مرتفعه.

و نتيجة ذلك أنّه يبنى على وقوع المشكوك فيه ما لم يكن مُفسداً، و إلما فعلى عدمه. فهو دائماً مأمور بالأخذ بالاحتمال المصحح و ما لا كلفه فيه من أحد طرفى الشكّ.

فلو شكّ فى الركوع بنى على الإتيان و إن كان فى المحل، و لو شكّ بين الثنتين و الثلاث بنى على الثنتين فى الثنائيه، و على الثلاث فى الرباعيه من غير حاجه إلى ركعه الاحتياط، و لو شكّ بين الأربع و الخمس بنى على الأربع من غير حاجه إلى سجده السهو، و لو شكّ بين الأربع و الست بنى على الأربع و هكذا.

[١] لا يختصّ البناء على ذلك بكثير الشكّ.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ٥

.....

فمن جمله تلك النصوص صحيحه محمد بن مسلم عن أبى جعفر (عليه السّلام) قال: «إذا كثر عليك السهو فامض على صلاتك، فإنّه يوشك أن يدعك، إنّما هو من الشيطان» (١).

فإنّها كالصريح فى المطلوب بعد وضوح أنّ المراد بالسهو هو الشكّ، الذى يطلق عليه كثيراً فى لسان الأخبار (٢).

و منها: صحيحه زراره و أبى بصير جميعاً قالا «قلنا له: الرّجل يشكّ كثيراً فى صلاته حتّى لا يدري كم صلّى و لا ما بقى عليه، قال: يعيد، قلنا: فإنّه يكثر عليه ذلك، كلّما أعاد شكّ، قال: يمضى فى شكّه. ثمّ قال: لا تعودوا الخبيث من أنفسكم نقض الصلاه فتطمعوه، فإنّ الشيطان خبيث معتاد لما عوّد، فليمض أحدكم فى الوهم و لا يكثرنّ نقض الصلاه،

فإنه إذا فعل ذلك مرّات لم يعد إليه الشك. قال زراره: ثم قال: إنّما يريد الخبيث أن يطاع، فإذا عصى لم يعد إلى أحدكم» (٣).

وقد وقع الكلام في فقه الحديث من حيث الجمع بين الصدر و الذيل، حيث حكم (عليه السلام) أولًا على من يشك كثيرًا بالإعادة، و حكم أخيرًا على من يكثر عليه بعدمها و المضى على الشك.

و لا ينبغي الشك في أنّ المراد بالموضوع في أحد الحكمين غير ما هو المراد في الحكم الآخر. و لا يبعد أن يراد في الأول من يكثر عدد شكّه بالإضافه إلى الأفراد العاديين و إن لم يبلغ مرتبه كثير الشكّ بالمعنى المصطلح المحكوم عليه

(١) الوسائل ٨: ٢٢٧/ أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ١٦ ح ١.

(٢) الوسائل ٨: ٢٤٠/ أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ٢٤ ح ١، ٢٤٣/ ب ٢٥ ح ١، و غيره.

(٣) الوسائل ٨: ٢٢٨/ أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ١٦ ح ٢.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٦

.....

بعدم الاعتناء.

و توضيحه: أنّ الكثرة و القله كالكبر و الصغر ليست من الأمور الواقعيه التي لها تقرّر في حدّ ذاتها، و إنّما يتّصف الشئ بهما عند ملاحظته مع شئ آخر ولدى المقاييسه بينهما، فهي من الصفات الإضافيه كالفوقيه و التحتيه.

فالجسم الواحد كبير بالإضافه إلى ما هو أصغر منه حجمًا، و هو بنفسه صغير بالنسبه إلى الأكبر منه، كما أنّ كمّيّه خاصّه من المال مثلًا كثيره بالقياس إلى ما دونها و قليله بالإضافه إلى ما فوقها، و لا يصحّ توصيف شئ بهما بالكثرة و القله أو الكبر و الصغر بقول مطلق من غير ملاحظته مع شئ آخر.

و عليه فإذا فرضنا أنّ أحداً يشكّ في الشهر

عشر مرّات مثلاً أو عشرين فهو كثير الشك بالإضافة إلى الأفراد العاديين الذين لا يشكّون كما هو الغالب أو في الشهر مرّه أو مرّتين، وإن لم يكن هذا بالغاً درجه كثير الشك بالمعنى الاصطلاحي المفسّر بمن لا تمرّ عليه ثلاث صلوات إلّا و يشكّ في إحداها، فهو بالإضافة إليه من قليل الشك، و وظيفته الإعادة كما حكم (عليه السلام) أوّلًا إذ الشكّ في عدد الركعات بحيث لم يدر كم صلّى موجب للبطلان كما مرّ سابقاً «١».

فلا- منافاه بينه و بين نفى الإعادة في الجواب عن السؤال الثاني المفروض فيه كثره الشك، بحيث كلّما أعاد شكّ، العذّي هو من كثير الشك بالمعنى المصطلح. فالمراد بالكثرة في أحد السؤالين غير ما هو المراد بها في السؤال الثاني.

و استظهر صاحب الحدائق (قدس سره) «٢» أن يكون المراد بالكثرة في السؤال الأوّل كثره أطراف الشكّ و احتمالاته، بأن تردّدت بين الواحد و الثنتين

(١) شرح العروه ١٨: ١٧٧.

(٢) الحدائق ٩: ٢٨٩.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٧

.....

و الثلاث و الأربع و هكذا، و إن كان في نفسه شكّاً واحداً. فالتكثّر باعتبار متعلّق الشك لا أفراد، بقريته قوله: «حتّى لا يدرى كم صلّى و لا- ما بقى عليه» ثمّ لمّا راجعه السائل بقوله: «فإنّه يكثر عليه ذلك» أمره بما هو الحكم في كثير الشك من المضى و عدم الالتفات، لدخوله بكثرة ذاك الشكّ و تركز أفراده تحت عنوان كثير الشك، فيشملة حكمه.

لكنّ الأظهر ما ذكرناه، فإنّ المتبادر من قولهما «قلنا له: الرجل يشكّ كثيراً في صلاته...» إلخ أنّ الكثرة وصف لنفس الشك لا لمتعلّقه، فيكون ظاهراً في كثره الأفراد لا كثره الأطراف كما لا يخفى.

و كيف ما كان،

فمورد الصحيحه كثره الشكّ في عدد الركعات لا في غيرها من الأجزاء و نحوها، كما أنّ موردها خصوص الشكّ المبطل، و لا يعمّ الشكوك الصحيحه المتعلّقه بالركعات. فهي أخص من المدعى.

بل يمكن أن يقال بخروجها عمّا نحن فيه، إذ المفروض فيها بلوغ الكثره حدّا لا يتمكّن معها من الإتيان بصلاه خاليه عن الشكّ، لقوله: «كلّما أعاد شكّ». و معلوم أنّ مثله محكوم بعدم الاعتناء عقلاً، لمكان العجز، من غير حاجه إلى التماس دليل شرعى. فالكثره بهذا المعنى غير كثير الشكّ بالمعنى الاصطلاحى المفسّر بما عرفت. فالصحيحه أجنبيه عن محلّ الكلام، إذ موردها دائم الشكّ و هو غير كثير الشكّ.

□
و منها: صحيحه ابن سنان عن غير واحد عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا كثر عليك السهو فامض في صلاتك» (١).

□
و الظاهر أنّ المراد به عبد الله بن سنان، بقريته روايه فضاله عنه، فهي صحيحه السند. و مع التشكيك فيه فتكفينا صحيحه محمّد بن مسلم المتقدّمه

(١) الوسائل ٨: ٢٢٨/ أبواب الخلل الواقع في الصلاه ب ١٦ ح ٣.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ٨

.....

المشتمله على عين هذا المتن بإضافه التعليل بقوله: «فإنّه يوشك أن يدعك، إنّما هو من الشيطان».

و هذه الصحيحه كما ترى عامّه لمطلق الشكّ المبطل و غيره، المتعلّق بالركعات أو الأفعال من الأجزاء و الشرائط، من حيث الزيادة أو النقص.

□
و يدلُّ على خصوص النقص الأعم من المبطل و غيره في الأفعال مضافاً إلى الإطلاق المزبور موثّقه عمار عن أبي عبد الله (عليه السلام): «في الرجل يكثر عليه الوهم في الصلاه فيشكّ في الركوع فلا يدرى أركع أم لا، و يشكّ في السجود فلا يدرى أسجد أم لا، فقال: لا يسجد و لا

يركع و يمضى فى صلاته حتى يستيقن يقيناً» (١).

و المتحصّل من هذه الروايات البناء على وقوع ما شكّ فيه و إن كان فى محلّه إلّا إذا كان مفسداً فيبنى على عدمه. و الضابط الأخذ بما لا كلفه فيه من طرفى الشك كما ذكرناه.

و يترتب على ذلك أنّه لو شكّ فى المحل فى السجود أو الركوع بنى على الوقوع و لو شكّ فى الركعه أو الثنتين بنى على الركعتين، و كذا لو شكّ بينهما و بين الثلاث فى صلاة الفجر، أمّا لو كان فى الصلاة الرباعيه فيبنى على الثلاث، و لو شكّ فيها بين الثلاث و الأربع بنى على الأربع من غير حاجه إلى ركعه الاحتياط، و هكذا.

و أمّا لو شكّ بين الأربع و الخمس، فقد ذكر فى المتن أنّه يبنى على الأربع أيضاً.

أقول: لهذا الشك صور ثلاث. الاولى: أن يشكّ بينهما بعد إكمال السجدين. الثانيه: أن يكون الشك قبل الإكمال كما فى حال الركوع. الثالثه: أن يكون فى حال القيام.

(١) الوسائل ٨: ٢٢٩/ أبواب الخلل الواقع فى الصلاة ب ١٦ ح ٥.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ٩

.....

و الوظيفه الأوّليه فى الصوره الأوّلى سجود السهو بعد البناء على الأربع، و فى الثانيه إعاده الصلاة و بطلانها، و كلتا الوظيفتين كلفه، فهى مرفوعه عن كثير الشك، فيبنى و لا شىء عليه. فالبناء على الأربع متّجه فى هاتين الصورتين.

بخلاف الصوره الثالثه، إذ لازم البناء المزبور فيها تميم الركعه التى بيده و الإتيان بالركوع و السجدين، و هذا كما ترى كلفه محموله على كثير الشك نشأت من الاعتناء بالشك، فلا يناسب المضى فى الصلاة و عدم الاعتناء بالمأمور بهما.

بل المناسب أن يرفع عنه ما هو الموضوع فى حقّ

الشاك العادى فى هذه الصورة، فإنّ وظيفته فى هذه الصورة بعد هدم القيام و عود الشك إلى ما بين الثلاث و الأربع البناء على الأربع و الإتيان بركعه الاحتياط، ثمّ سجد السهو للقيام الزائد و لكلّ ما تلفظ به من تسييح و نحوه، بناءً على وجوبه لكلّ زياده و نقيصه. فهذه الأحكام مرفوعه عن كثير الشك، فيبنى بعد الهدم على الأربع من غير حاجه إلى ركعه الاحتياط و لا إلى سجده السهو.

فإن أراد (قدس سره) من البناء على الأربع ما يعمّ الصورة الأخيره، ففيه ما عرفت، و لا يمكن المساعدة عليه بوجه.

و إن أراد خصوص الأوليين دون الأخيره التى هى فى الحقيقه من الشك بين الثلاث و الأربع، لرجوعه إلى الشك فى أنّه هل أكمل الثلاث و قد قام إلى الرابعه أم الأربع و هذا قيام زائد نحو الخامسه، فنعم الوفاق، فإنّه لدى التحليل من البناء على الأربع فى الشك بين الثلاث و الأربع، لا فى الشك بين الأربع و الخمس كما لا يخفى.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ١٠

و لو كان كثره شكّه فى فعل خاص يختص الحكم به (١) فلو شكّ اتّفاقاً فى غير ذلك الفعل يعمل عمل الشك، و كذا لو كان كثير الشك بين الواحده و الاثنتين لم يلتفت فى هذا الشك و يبنى على الاثنتين، و إذا اتّفق أنّه شكّ بين الاثنتين و الثلاث أو بين الثلاث و الأربع و جب عليه عمل الشك من البناء و الإتيان بصلاه الاحتياط، و لو كان كثير الشك بعد تجاوز المحل ممّا لا حكم له دون غيره فلو اتّفق أنّه شكّ فى المحل و جب عليه الاعتناء، و لو كان كثره شكّه فى صلاه خاصّه

أو الصلاة في مكان خاصّ و نحو ذلك اختصّ الحكم به و لا يتعدّى إلى غيره.

(١) لو كان من كثير الشك في فعل خاص كالركوع أو السجود، أو ركعه خاصه كالشك بين الواحد و الثنتين، أو فريضه خاصه كصلاه الفجر، أو مكان خاص كالصلاه في الدار، أو زمان كذلك كأول الوقت، أو كيفيه خاصه كالصلاه فرادى، و الجامع أن تكون كثره الشك في جهه مخصوصه، أمّا في غيرها فشكّه من الشكوك المتعارفه. فلو اتفق له عروض الشك في جهه أخرى فهل يلحقه حكم كثير الشك من عدم الاعتناء، أو يختصّ الحكم بتلك الجهه نفسها و لا يتعدّى إلى غيرها، بل يجب حينئذ العمل بوظيفه الشك؟

نسب الأول إلى غير واحد، بل نسب إلى إطلاق الأصحاب الحكم بخروج كثير الشك عن أدلّه الشكوك الشامل للشكّ الاتفاقي في غير مورد الكثره استناداً إلى إطلاق النصوص.

و لكن الظاهر كما صرح به في الجواهر «١» انصراف النصوص و لو بمناسبه

(١) الجواهر ١٢: ٤٢٠.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ١١

[مسأله ١: المرجع في كثره الشك العرف]

[٢١١٦] مسأله ١: المرجع في كثره الشك العرف، و لا- يبعد تحقّقه إذا شكّ [١] في صلاه واحده ثلاث مرّات أو في كلّ من الصلوات الثلاث مرّه واحده (١).

الحكم و الموضوع إلى إلغاء الشك في خصوص مورد الكثره، و لا يتبادر منها عدم الالتفات في غير موردها، كما قد يعضده التعليل الوارد فيها بأنّ ذلك من الشيطان، فإنّ الّذى يستند إليه هو الشكّ الكثير غير المتعارف الّذى هو قريب من الوسوسه، و أمّا العارض الاتفاقي في غير مورد الكثره فهو من الشكوك المتعارفه الحاصله لكلّ أحد، و لا يكون منشؤه الشيطان، فلا تكاد تشملها الأخبار بوجه، فيبقى مضمولاً لإطلاق أدلّه

الشكوك.

و مع التنزل و التشكيك فيما ذكرناه فغاياته الإجمال في تلك الأخبار، التي هي بمثابة التخصيص للإطلاق المزبور. و من المعلوم أنّ المخصّص المجمل يقتصر فيه على المقدار المتيقّن، و هو في المقام مورد الكثرة، فيرجع فيما عداه إلى الإطلاق.

و أوضح حالاً ما إذا كانت الكثرة في مورد لا حكم له كما لو كان كثير الشك بعد تجاوز المحلّ، المحكوم بعدم الاعتناء حتّى مع عدم الكثرة، فاتفق أنّه شكّ في المحلّ بشكّ عادي متعارف، فإنّه لا ينبغي الإشكال في لزوم الاعتناء بشكّه كما هو ظاهر.

(١) نقل المحقّق (قدس سره) في الشرائع «١» في مقام تحديد كثره الشك قولاً بأنّ حدّه أن يسهو ثلاثاً في فريضه، و نقل قولاً آخر بأنّه أن يسهو مرّه في

[١] بل هو بعيد، نعم يتحقّق ذلك بكون المصلّى على حاله لا تمضي عليه ثلاث صلوات إلّا و يشكّ في واحده منها.

(١) الشرائع ١: ١٤١.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ١٢

.....

ثلاث فرائض.

و صرح المحقّق الهمداني «١» و غيره بعدم العثور على قائل هذين القولين، ثمّ حكى عن بعضهم حدّاً يقرب ممّا ذكره المحقّق، و احتمال أن يكون التحديد المزبور إشاره إليه و أنّه من باب المسامحة في التعبير.

و كيف ما كان، فالمعروف و المشهور إناطه الحد بصدق الكثرة عرفاً بعد عدم ورود تحديد خاص من ناحيه الشرع، كما هو الشأن في تعيين مداليل الألفاظ و تشخيص موضوعات الأحكام العارويه عن التحديد الشرعي من الإحاله إلى الفهم العرفي، فكلّ ما يراه العرف مصداقاً لكثرة الشكّ شمله الحكم و دار مداره وجوداً و عدماً.

نعم، ربما يتوهم استفاده التحديد من صحيحه محمّد بن أبي حمزه: «إنّ الصادق (عليه السلام) قال: إذا كان الرجل ممّن

يسهو في كلّ ثلاث فهو ممّن كثر عليه السهو» (٢).

فيقال بأنّها تدلّ بمقتضى مفهوم القضيّة الشرطيّة على أنّ المناط في الحدّ عدم خلوّ كلّ ثلاث من صلواته عن الشكّ، المطابق لأحد القولين المحكيين في الشرائع، فإنّ الظاهر أنّ المراد من «كلّ ثلاث» المذكور فيها كلّ ثلاث صلوات لا كلّ ثلاث ركعات، إذ لا صلاة أكثر من الرباعيّة، فمفهومها أنّ من لم يكن كذلك فهو ليس من كثير الشكّ.

ولكنّه بمراحل عن الواقع، لشهادته سياق المنطوق على عدم إرادته الحصر لقوله (عليه السلام) في الجزاء: «فهو ممّن ...» إلخ، الّذي هو كالصريح في وجود فرد آخر له.

(١) مصباح الفقيه (الصلاه): ٥٨٦ السطر ٢٧.

(٢) الوسائل ٨: ٢٢٩/ أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ١٦ ح ٧.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ١٣

و يعتبر في صدقها أن لا يكون ذلك من جهه عروض عارض من خوف أو غضب أو همّ أو نحو ذلك ممّا يوجب اغتشاف الحواس (١).

نعم، لو كانت العبارة هكذا: فهو كثير السهو. لتّم ما أُفيد و انعقد له المفهوم المزبور، و لكنّها مقرونة بكلمه «من» التبعيضيّه، فلا تدلّ على أكثر من أنّ الشاكّ في كلّ ثلاث من بعض أفراد كثير السهو. و هذا لا ريب في صحّته من غير حاجه إلى ورود النصّ، لكونه من أفراد الواضحه الظاهره، إذ الشاكّ المزبور خارج عن حدّ المتعارف جزماً، فإنّ غالب الناس لا يكاد يصدر منهم السهو في كلّ ثلاث و لا في كلّ خمس، بل و لا في كلّ عشر أو أزيد كما لا يخفى.

و على الجملة: فالشاكّ في كلّ ثلاث تمرّ عليه كمن يشكّ في صلاه الفجر ثمّ في العشاء ثمّ في صلاه العصر من اليوم

الثانى و هكذا، فهو ممن يتحقق معه مسمى الكثره عرفاً بلا ريب، سواء اتحد محل سهوه و متعلق شكّه أم اختلف.

لكن الصدق العرفى لا ينحصر فى هذه الصوره المفروض فيها عدم سلامته عن السهو فى كلّ ثلاث صلوات متتاليات، بحيث لو سها فى ضمن كلّ أربع أو خمس لم يكن من كثير الشك، بل يتحقق الصدق بهذا أيضاً و غيره كمن يسهو فى جميع صلواته يوماً، و يوماً لا، و نحو ذلك من الفروض.

و الحاصل: أنّ العبره بصدق الكثره عرفاً، و هو الضابط فى تشخيص هذا الموضوع، و الصحيحه غير منفيه لذلك.

(١) لخروج هذا الفرض عن منصرف النصوص، الظاهره بمقتضى التعليل فى اختصاص الحكم بالشكّ المستند إلى الشيطان، الموجب ترك الاعتناء به لزواله كما فى صحيحته محمد بن مسلم و زاراه «١» الذى هو مرتبه ضعيفه من الوسوسه.

(١) المتقدمين فى ص ٥.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ١٤

[مسأله ٢: لو شكّ فى أنّه حصل له حاله كثره الشكّ أم لا]

[٢١١٧] مسأله ٢: لو شكّ فى أنّه حصل له حاله كثره الشكّ أم لا بنى على عدمه، كما أنّه لو كان كثير الشكّ و شكّ فى زوال هذه الحاله بنى على بقائها (١).

فإنّ الشكّ المسبّب عن الجهات الخارجيه و العوارض الاتفاقيه من خوف أو غضب أو همّ و نحو ذلك ممّا يوجب تشتت الفكر و اغتشاش الحواس ربما يحصل لغالب الناس، و لا- مساس له بالوسواس الخناس بوجه، فلا يستند إلى الشيطان كما لا يزول بترك الاعتناء، فلا يشمله النص.

و مع التشكيك فيما ذكرناه بدعوى أنّ هذه العلل من قبيل الحكمّ التى لا يجب فيها الاطراد، و لا تمنع عن التمسك بالإطلاق، فلا أقل من احتمال ذلك و التردّد فى أنّها علّه أو حكمه، فتصبح الروايات التى

هي بمثابة التخصيص في أدله الشكوك مجمله من هذه الجبهه.

و قد تقرّر في الأصول «١» أنّ اللازم في المخصّص المجمل الدائر بين الأقل و الأكثر الاقتصار على المقدار المتيقّن، الذي هو في المقام الشكّ المستند إلى الشيطان، فيرجع فيما عداه إلى إطلاقات تلك الأدله كما مرّ نظير هذا البيان قريباً، فلاحظ «٢».

(١) لا-ريب في أنّ المرجع حينئذ استصحاب الحاله السابقه من الكثره أو عدمها، فيبنى على بقاء ما كان كما كان من عدم حدوث تلك الحاله أو بقائها و عدم زوالها، لكنّه خاصّ بما إذا كانت الشبهه موضوعيه.

(١) محاضرات في أصول الفقه ٥: ١٨٠.

(٢) ص ١١.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ١٥

.....

أمّا لو كانت مفهوميه كأن يشكّ في مفهوم الكثره عرفاً و ما به يتحقّق حدّها و مسمّاها بناءً على إناطه التحديد بذلك فلا سبيل حينئذ للتمسك بالاستصحاب، لما هو المقرّر في محلّه «١» من عدم جريانه في الشبهات المفهوميه حتّى بناءً على القول بجريانه في الشبهات الحكميه، كما التزم شيخنا الأنصاري (قدس سره) «٢» بالتفكيك فأجراه في الشبهه الحكميه دون المفهوميه، و لذا منع عن استصحاب النهار لدى التريد في مفهوم الغروب الذي هو غايه للظهيرين و مبدأ للعشاءين بين استتار القرص و زوال الحمرة المشرقيه، كما هو موضح في الأصول.

و عليه فلا مناص من الاقتصار في المفهوم المجمل الدائر بين الأقل و الأكثر كما في المقام على المقدار المتيقّن، و الرجوع فيما عداه إلى إطلاقات أدله الشكوك، السليمه عمّا يصلح للتقييد. و لكن عبارته المتن غير ناظره إلى الشبهه المفهوميه قطعاً.

ثمّ إنّ في الشبهه الموضوعيه لو لم يعلم بالحاله السابقه بأن تردّدت بين الكثره و عدمها كما في تعاقب الحالتين و الشك

فى المتقدّم منهما و المتأخر لا إشكال فى عدم جريان الاستصحاب، إمّا لقصور المقتضى و عدم جريانه فى نفسه من أجل عدم اتصال زمان الشك بزمان اليقين كما يراه صاحب الكفايه (٣)، أو لوجود المانع و سقوطه بالمعارضه كما هو الصحيح، و على التقديرين فلا مسرح له فى المقام.

(١) مصباح الأصول ٣: ٢٣٤.

(٢) فرائد الأصول ٢: ٦٠٥.

(٣) كفايه الأصول: ٤٢٠.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ١٦

.....

كما لا- مجال للرجوع إلى إطلاق أدلّه الشكوك، لكونه من التمسّك بالعام فى الشبهه المصادقيه كما لا يخفى. إذن ما هو المرجع حينئذ؟ و ما ذا تقتضيه الوظيفه؟

توضيح المقام يستدعى بسطاً فى الكلام فنقول:

قد يفرض تعلق الشك بالقيود الوجوديه كالأجزاء و الشرائط، فيشك فى تحقّق السجود مثلاً و هو فى المحل، و فى عين الحال يشكّ فى أنّه من كثير الشك كى لا- يعتنى أم من قليله كى يعتنى. و أخرى بالقيود العدميه كالموانع مثل الشك فى زياده الركوع. و ثالثه بالركعات من الشكوك الباطله أو الصحيحه.

أمّا الصوره الأولى: فالقيود الوجوديه على ضربين:

أحدهما: ما لا تقدح زيادته العمديه إذا لم تقصد بها الجزئيه، مثل القراءه و ذكرى الركوع و السجود و نحوها من سائر الأذكار التى لا مانع من الإتيان بها بقصد القرآن أو الذكر المطلق.

ثانيهما: ما تقدح زيادتها الصوريه و إن لم يقصد بها الجزئيه كالركوع و السجود و لذا لا يجوز الإتيان بسجود الشكر أو التلاوه أثناء الصلاه.

أمّا فى القسم الأوّل أعنى الأذكار: فقد يقال بوجود الإتيان عملاً بقاعده الاشتغال، للشك فى كونه من كثير الشك كى لا يعتنى، فلا مناص من الاعتناء خروجاً عن عهده التكليف المعلوم.

و فيه: أنّ القاعده لا مسرح لها في المقام، لكونه من

الدوران بين المحذورين إذ كما يجب عليه الاعتناء بالشك لو لم يكن كثير الشك كذلك لا يجوز له الاعتناء لو كان متّصفاً بالكثرة، وإلا بطلت صلاته، للزوم الزيادة العمديه كما سيجي ء «١».

(١) فى ص ٢٤.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ١٧

.....

فالشك فى صفه الكثره أمره دائر بين الوجود و العدم، إذ لا يجوز الإتيان بالقراءه مثلاً بقصد الجزئيه إلا مرّه واحده لا أكثر، فان لم يكن من كثير الشك وجب الإتيان بعد كون الشك فى المحلّ كما هو المفروض، و إن كان من كثيره لم يجز للزوم الزيادة كما مرّ. فلا موقع للتمسك حينئذ بقاعده الاشتغال.

بل الصحيح أن يقال: إذا بنينا على جواز قطع الفريضه فله رفع اليد و الإتيان بصلاه اخرى، و إلا فلا مناص من الإتيان بالذكر بقصد الأمر الفعلى الجامع بين الجزئيه و بين الذكر المطلق، فينوى به امتثال الأمر الواقعى على ما هو عليه، القابل للانطباق على الجزء و على مطلق الذكر. فليس له قصد الجزئيه بخصوصها لاحتمال الزيادة القادحه.

و دعوى نفى هذا الاحتمال بأصالة عدم الزيادة، مدفوعه بأن دليل الاستصحاب أيضاً مقيد بعدم كثره الشك، فهو لا يجرى فى حق كثير الشك فى الصلاه، و المفروض الشكّ و عدم إحراز عدم الكثره. فالتمسك به و الحال هذه من قبيل التمسك بالعام فى الشبهه المصدقيه كما لا يخفى.

و ممّا ذكرنا يظهر الحال فى القسم الثانى، أعنى ما عدا الأذكار من الأجزاء ممّا تقدح زيادته العمديه و لو بغير قصد الجزئيه كالركوع و السجود، فإنّ قاعده الاشتغال غير جاريه هنا أيضاً و إن قيل بها، لما عرفت من الدوران بين المحذورين، و استصحاب عدم الزيادة غير جارٍ لكونه من الشبهه المصدقيه

كما مرّ.

و حيث إنّ الاحتياط بالإتيان بقصد الأمر الواقعي الجامع بين الجزئيه و غيرها غير ممكن هنا، لفرض قدح الزيادة العمديه و لو لم يقصد بها الجزئيه فلا مناص من رفع اليد و إعادته الصلاه، و بذلك يفترق هذا القسم عن القسم السابق.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ١٨

.....

و دعوى وجوب الجمع بين الإتمام و الإعادته، للعلم الإجمالي بأحدهما، إذ لدى ترك المشكوك فيه يجب الإتمام إن كان كثير الشك و إلّا فالإعادته، و ينعكس لدى الإتيان به كما لا يخفى، مدفوعه بأنّ وجوب الإتمام على القول به مختصّ بما إذا أمكن إتمام الصلاه صحيحه و الاكتفاء بها في مقام الامتثال، و إلّا فلا يجب و لا يحرم قطع الفريضه حينئذ جزماً، لانصراف الدليل على فرض وجوده عن مثل ذلك، و حيث لا يتيسّر الإتمام على صفه الصّحّه في المقام فلا مانع من رفع اليد و الاقتصار على الإعادته كما عرفت.

فتحصّل: أنّ في هذه الصوره بقسميها لا مجال للتشبّث بقاعده الاشتغال و الإتيان بالمشكوك فيه بعنوان الجزئيه، بل لا بدّ من الاحتياط فيما أمكن و الإعادته فيما لا يمكن حسبما فصلناه.

و أمّا الصوره الثانيه: أعني الشك في وجود المانع كزياده الركوع أو السجدين فلا يترتب أثر على كثره الشك و عدمها حينئذ، و لا يختلف أحدهما عن الآخر في الحكم كي نحتاج إلى تأسيس الأصل لدى التردّد بينهما لأصالة عدم تحقّق الزيادة، سواء أ كان من كثير الشك أم قليله، كان الشك في المحل أم في خارجه.

فهذا الشك محكوم بعدم الاعتناء على كلّ تقدير، و لا يختصّ ذلك بكثير الشك ليمتاز عن غيره في هذا الحكم فيبحث عن تعيين المرجع لدى الشك في الكثره.

و أمّا

الصورة الثالثة: أعنى الشك المتعلق بالركعات فهو على قسمين، إذ قد يكون من الشكوك الباطلة و أخرى من الصحيحه.

أما فى القسم الأول: كما لو شك بين الواحده و الثنتين و لم يدر أنه من كثير

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ١٩

.....

الشك ليمضى فى صلاته أو من غيره لتبطل، فقد عرفت أنه لا مجال للرجوع حينئذ إلى إطلاقات أدله الشكوك ليحكم هنا بالبطان، إذ قد خصصت بغير كثير الشك. فالشبهه بالإضافه إليها مصداقيه.

كما لا- مجال أيضاً للرجوع إلى الإطلاق فى دليل كثره الشك ليحكم بالصحة لعدم إحراز الموضوع حسب الفرض، فالشبهه مصداقيه بالإضافه إليه أيضاً. فلا- سبيل للتمسك بالإطلاقات اللفظيه و الأدله الشرعيه. فلا جرم تنتهى النوبه إلى مراجعه حكم العقل القاضى بالإعاده، عملاً بقاعده الاشتغال، من غير حاجه إلى الإتمام بعد عدم إمكان تصحيحها بوجه، و قد عرفت أن دليل حرمه القطع لو تم منصرف عن مثل ذلك.

و منه يظهر الجواب عن دعوى العلم الإجمالى بوجوب الإتمام أو الإعاده كما مرّ آنفاً. فيرفع اليد عنها و يعيدها.

و أما القسم الثانى: أعنى الشكوك الصحيحه فهى على نوعين، إذ الشك قد يكون مستتبعاً لركعه الاحتياط كما فى الشك بين الثلاث و الأربع، و أخرى لسجود السهو كالشك بين الأربع و الخمس بعد إكمال السجدين.

أما فى النوع الأول: فلا ريب فى لزوم البناء على الأكثر، لوجوبه على كل من تقديرى كثره الشك و عدمها، فهو ثابت على كل حال، و لا أثر للشك من هذه الجهه، و إنما يختلفان فى الحاجه إلى ركعه الاحتياط و عدمها.

و الظاهر وجوب الإتيان بها بناءً على ما هو الصحيح كما مرّ فى محلّه «١» من كون الركعه جزءاً متمماً على تقدير

النقص، و أنه يؤتى بها بالعنوان الجامع بين الجزئيه على هذا التقدير و النفل على التقدير الآخر كما هو معنى الاحتياط

(١) شرح العروه ١٨: ٢٧٧ ٢٧٨.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٢٠

.....

و ليست بصلاه مستقله، و عليه فلا مناص من الإتيان بها، عملاً بقاعده الاشتغال بعد احتمال الحاجه إليها واقعاً و عدم كونه من كثير الشك من غير مؤمن يدفع الاحتمال المزبور.

و بعبارة اخرى: لم يتعلّق التكليف بشخص هذه الصلاه المقرونه بالشك، و إنّما متعلّقه الطبعي الجامع القابل للانطباق على ما بين الحدّين من الأفراد. فمتعلّق التكليف معلوم لا إجمال فيه، و إنّما التردّد في انطباقه على هذا الفرد المقترن بالشك، و لا يكاد يحرز الانطباق إلّما بعد انضمام ركعه الاحتياط الجابره للنقص المحتمل بتعيّد من الشرع و حكمه باغتفار التسليم و التكبير المتخلّلين في البين كما نطقته به موثّقه عمار: «إلا أعلمك شيئاً إذا فعلته ثمّ ذكرت أنّك أتممت أو نقصت لم يكن عليك شيء...» إلخ «١».

فخروجاً عن عهده التكليف المعلوم و قضاءً لقاعده الشغل المقتضيه للفراغ المقطوع لا مناص من الإتيان بركعه الاحتياط، و معه لا مجال للرجوع إلى أصاله البراءه كما هو ظاهر، و أمّا في النوع الثاني: فمن حيث البناء على الأربع لا تردّد فيه، لثبوته على التقديرين كما مرّ.

و أمّا من حيث سجود السهو فيما أنه تكليف مستقل غير مرتبط بأصل الصلاه و إن نشأ عن خلل واقع في الأثناء، و لذا لا يضرّ تركه العمدي بصحّتها و إن استتبع الإثم فضلاً عن السهو، و المفروض الشكّ في تعلّق هذا التكليف و حدوثه بعد الصلاه لاحتمال كونه من كثير الشك، فيرجع في نفيه إلى أصاله البراءه.

(١) الوسائل ٨:

.....

لكن هذا البيان إنما يتجه بناءً على اختصاص دليل سجدة السهو بغير كثير الشك، وأن ما دلّ على عدم الاعتناء بالشك لدى الكثرة شامل للصلاة وما يلحقها من سجود السهو، إذ عليه لو شككنا في حصول صفه الكثرة، و المفروض عدم إمكان التمسك بأدلتها لكون الشبهه مصداقيه، فلا محاله نشك في وجوب السجدين فيدفع بأصل البراهه كما ذكر.

و أما بناءً على عدم الاختصاص وأن كثير الشك أيضاً يجب عليه سجود السهو كغيره، نظراً إلى أن غايه ما يستفاد من أدلته هو المضي في الصلاة و عدم الاعتناء بالشك المتعلق بها نفسها، و أما الموجب لعمل آخر مستقل واقع خارج الصلاة من غير ارتباط له بها و عدم دخل في صحتها، فتلك الأدله قاصره عن التعرض لذلك، و غير ناظره إلى نفيه و عدم الاعتناء به.

نعم، لو كان الوارد فيها إلغاء الشك و أنه لدى الكثرة بحكم العدم كان ذلك دليلاً على سقوط السجدين لا محاله. لكن المذكور فيها هو المضي في الصلاة أو المضي في الشك على اختلاف ألسنتها، و هو كما ترى لا يدلّ إلا على عدم الاعتناء بالشك المتعلق بنفس الصلاة بما لها من الأجزاء و الركعات، دون ما يلحقها من عمل آخر مستقل مثل سجده السهو كما عرفت. فيبقى إطلاق دليل وجوبها للشاك بين الأربع و الخمس الشامل لكثير الشك كغيره على حاله بعد سلامته عما يصلح للتقييد.

فعليه لا تبقى ثمره للشك في حصول الكثرة و عدمها، لثبوت وجوب السجدين على التقديرين.

و لكن المشهور ظاهراً هو عدم الوجوب لدى

الكثرة، لإطلاق كلامهم و يستدلّ له بوجهين:

أحدهما: دعوى انصراف الدليل المتكفّل للسجود في الشك بين الأربع

موسوعة الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٢٢

.....

و الخمس عن كثير الشك. فالمقتضى للوجوب قاصر في حدّ نفسه، لاختصاصه بحكم الانصراف بالشكّ العادي المتعارف. هكذا احتمله المحقّق الهمداني (قدس سره) «١».

ولكنّه كما ترى لم يعرف قط وجه لهذا الانصراف، فإنّه لو تمّ لعمّ و شمل سائر أدلّه الشكوك بمناط واحد، و ليس كذلك جزماً، إذ لم يدع فقيه فيما نعلم انصراف مثل دليل الشك بين الواحد و الثنتين أو الثلاث و الأربع و نحوهما من سائر أدلّه الشكوك الباطله أو الصحيحه عن كثير الشك، بل ارتكبوا التقييد في إطلاق أدلّتها، فاستثنوا عنها كثير الشكّ بمقتضى النصوص الواردة فيه، فلم ينكروا الإطلاق رأساً، بل قيّدوه جمعاً. و أين هذا من دعوى الانصراف و قصور المقتضى في حدّ نفسه. فهذه الدعوى ساقطه البتّه.

ثانيهما: ما ذكره هو (قدس سره) أيضاً من استفادته من التعليل الواقع في الأخبار، حيث يفهم منها أنّ المقصود بالأمر بالمضى ترك الاعتناء بالشكّ و كون الاعتناء به إطاعه للشيطان و تعويداً للخبيث، فنهينا عن تمكينه و تعويده من الأنفس بترتيب الأثر على الشكّ، من غير فرق بين تعلق الأثر بنفس الصلاة أم بما يلحقها كسجدتي السهو.

و هذا الوجه يتلو سابقه في الضعف، فإنّ مورد صحيحه زواره و أبي بصير «٢» المشتمله على التعليل المزبور هو الشكّ المبطل، و الممنوع عنه هو تطميع الخبيث و تعويده من الأنفس في نقض الصلاة، الذي هو أمر مرغوب عنه إمّا محرّم أو لا أقلّ أنّه مرجوح. فلا دلالة لها على المنع عن مطلق التعويد و لو في محل آخر مستقل غير مرتبط

بالصلاه. فهذا حكم خاص بالشك الكثير المتعلق بنفس الصلاه.

(١) مصباح الفقيه (الصلاه): ٥٨٦ السطر ٨.

(٢) المتقدمه في ص ٥.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٢٣

[مسأله ٣: إذا لم يلتفت إلى شكّه و ظهر بعد ذلك خلاف ما بنى عليه]

[٢١١٨] مسأله ٣: إذا لم يلتفت إلى شكّه و ظهر بعد ذلك خلاف ما بنى عليه و أنّ مع الشك في الفعل الذي بنى على وقوعه لم يكن واقعاً أو أنّ ما بنى على عدم وقوعه كان واقعاً يعمل بمقتضى ما ظهر، فان كان تاركاً لركن بطلت صلاته، و إن كان تاركاً لغير ركن مع فوت محلّ تداركه و جب عليه القضاء فيما فيه القضاء و سجداً السهو فيما فيه ذلك، و إن بنى على عدم الزيادة فبان أنه زاد يعمل بمقتضاه من البطلان أو غيره من سجود السهو (١).

و لذلك لم نتعدّ منها إلى الوضوء، فلو كان كثير الشك في وضوئه بحيث لم تمرّ عليه وضوءات ثلاثه إلّا و يشكّ في واحد منها، يعتنى بشكّه الحادث في المحل و إن كان مستنداً إلى الشيطان ما لم يبلغ حدّ الوسواس، عملاً بقاعده الشك في المحل، أمّا الحادث بعده ففي جريان قاعده التجاوز كلام مذکور في محله «١».

و كيف ما كان، فسجود السهو واجب مستقل سببه نفس الشك في الصلاه بين الأربع و الخمس، لا أنه من متممات الصلاه، و لا يكاد يستفاد من الأخبار سقوطه عن كثير الشك بوجه كما لا يخفى.

(١) إذا لم يعتن كثير الشك بشكّه بمقتضى وظيفته من البناء على الوقوع أو العدم حسب اختلاف الموارد و مضى ثم انكشف الخلاف، فقد يكون المنكشف نقصان شيء و أخرى زيادته.

أمّا في النقص: فان كان محل التدارك باقياً رجع و تدارك، من غير فرق بين الركن و غيره، كما لو

شك في الركوع فبنى على الوقوع فانكشف الخلاف قبل الدخول في السجده الثانيه، أو في التشهد فبان العدم قبل الدخول في الركوع.

(١) شرح العروه ٦: ١١٧.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٢٤

[مسأله ٤: لا يجوز له الاعتناء بشكّه، فلو شك في أنّه ركع أو لا، لا يجوز له أن يركع]

[٢١١٩] مسأله ٤: لا- يجوز له الاعتناء بشكّه، فلو شك في أنّه ركع أو لا، لا يجوز له أن يركع (١)، وإلا بطلت الصلاه، نعم في الشك في القراءه أو الذكر إذا اعتنى بشكّه و أتى بالمشكوك فيه بقصد القربه لا بأس به ما لم يكن إلى حدّ الوسواس.

و إن لم يكن باقياً، فإن كان الناقص ركناً بطلت صلاته، وإلا قضاؤه إن كان ممّا يقضى كالسجده الواحده، و أتى بسجدة السهو إن كان ممّا فيه ذلك كالتشهد، و لا شىء عليه إن لم يكن منهما كالقراءه إلا بناءً على وجوب سجدة السهو لكلّ زياده و نقيصه.

و أمّا فى الزيادة: فإن كان الزائد ركناً بطلت صلاته، وإلا وجبت عليه سجدة السهو إن قلنا بوجوبهما لكلّ زياده و نقيصه، وإلا فلا شىء عليه. ففى جميع هذه الفروض يعمل بمقتضى ما ظهر.

و الوجه فى ذلك كله أنّ أدلّه كثره الشك غير ناظره إلى الأحكام الواقعيه و لا- توجب تخصيصاً فيها، بل هى تنظر إلى أدلّه الشكوك التى هى أحكام ظاهريه و توجب تخصيصها بغير كثير الشك.

و من المعلوم أنّ الحكم الظاهرى معنياً بعدم انكشاف الخلاف، فمتى ظهر الحال و بان الخلاف فحيث إنّ الأحكام الواقعيه الثابته بالعناوين الأوليه باقيه على حالها فلا- مناص من العمل بمقتضاها، و الجرى على طبقها العدى يختلف باختلاف الموارد حسبما فصلناه.

(١) لظهور النصوص فى وجوب المضى، و أنّ ترك الاعتناء هى الوظيفه الظاهريه التعيينيه المقرّره فى ظرف

الكثرة، فلو اعتنى و أتى بالمشكوك فيه بطلت صلاته، للزوم الزيادة العمديه بمقتضى الوظيفة الظاهرية.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٢٥

.....

هذا فيما كانت الزيادة قادحة حتى الصوريه كما فى الركوع و السجود، و أمّا ما لا تقدرح إلّا مع الإتيان بعنوان الجزئيه كالقراءه و الذكر فلا بأس بإتيانه بقصد القربه المطلقه ما لم يبلغ حدّ الوسواس المنهيه عنه.

هذا هو المعروف و المشهور بين الأصحاب، و لكن نسب إلى الشهيد فى الذكرى أنه احتمال التخيير بين المضى و بين الاعتناء بالشك «١»، بل اختاره المحقق الأردبيلي (قدس سره) «٢»، و يستدلّ له بوجهين:

أحدهما: أنّ هذا هو مقتضى الجمع بين صدر صحيحه زواره و أبى بصير المتقدمه «٣» و ذيلها، فيحمل الأمر بالإعاده فى الأوّل و بالمضى فى الثانى بعد تعلّقهما بموضوع واحد و هو كثير الشك على التخيير، هذا.

و قد أسلفنا البحث حول هذه الصحيحه مستقصى و قلنا: إنّ الكثره و القلّه متضايقتان، و المراد بها فى السؤال الأوّل أوّل مرتبه سمّاها السائل كثير الشك مع عدم بلوغها مرتبه الكثره بالمعنى المصطلح الّذى هو المراد بها فى السؤال الثانى، فلم يردا على موضوع واحد ليجمع بما ذكر.

مع أنه بعيد فى حدّ نفسه، إذ كيف يحتمل التخيير مع اقترانه بالتعليل بعدم تطميع الخبيث و تعويده من النفس، فإنّه إنّما يناسب الإلزام دون الجواز و التخيير. فنفس التعليل يشهد بأنّ الجملة الثانيه ناظره إلى موضوع آخر كما ذكرناه. فهذا الوجه ساقط جدّاً.

ثانيهما: أنّ النصوص و إن تضمّنت الأمر بالمضى و لكنّه غير ظاهر فى

(١) الذكرى ٤: ٥٦.

(٢) مجمع الفائده و البرهان ٣: ١٤٦.

(٣) فى ص ٥.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٢٦

.....

الوجوب، لوروده مورد توهم الحظر، حيث

إنّ المضى على الشك ممنوع بمقتضى قاعده الاشتغال، مضافاً إلى أدلّه الشكوك. فغايتة الدلاله على الجواز دون الوجوب.

و فيه أولاً: أنّ الأمر الواقع موقع توهم الحظر و إن لم يكن ظاهراً في الوجوب في حدّ نفسه إلّا أنّ اقترانه بالتعليل بأنّه من الشيطان، و بعدم تعويد الخبيث كما في صحیحته محمّد بن مسلم و زراره يأبى عن حمله على الرخصه، إذ لا معنى للترخيص في إطاعه الشيطان. فلا مجال للتشكيك في ظهوره بمقتضى هذه القرينه في الوجوب.

و ثانياً: سلّمنا عدم ظهور هذه الأخبار في الوجوب لكن مجرّد الشك كافٍ في عدم جواز الاعتناء بالشك، إذ بأى مستند يسوغ له الإتيان بالمشكوك فيه بعد فرض تخصيص أدلّه الشكوك بغير كثير الشك و خروجه عن إطلاقات تلك الأدلّه، المانع عن صحّه الاستناد إليها.

فلو شكّ في الركوع مثلاً و أتى بالمشكوك فيه يحتمل وجداناً تحقّق الزيادة وقتئذ، و لا دافع لهذا الاحتمال إلّا أصاله عدم الزيادة، و المفروض عدم جريانها في حقّ كثير الشك، لتخصيص دليل الاستصحاب أيضاً كأدلّه الشكوك. فلا حاجة إلى إثبات أنّ المستفاد من النصوص هو الوجوب، بل لو كان المستفاد جواز المضى كفى في عدم جواز الطرف الآخر، فإنّه زياده و الزيادة مبطله.

و كذلك لو شكّ في الأولين فإنّه يمضى بمقتضى هذه النصوص، فلو فرضنا أنّه لم يمض ماذا يصنع؟ فإنّ البناء على الأقل و الإتيان بركعه أخرى يحتاج إلى الدليل، و معه كان الشك في نفسه مبطلاً.

و الحاصل: أنّ العباده توقيفيه يعتبر فيها عدم الزيادة، و لا بدّ من إحراز

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ٢٧

[مسأله ٥: إذا شكّ في أنّ كثره شكّه مختص بالمورد المعين الفلانى أو مطلقاً]

[٢١٢٠] مسأله ٥: إذا شكّ في أنّ كثره شكّه مختص بالمورد المعين الفلانى أو مطلقاً اقتصر

على ذلك المورد (١).

[مسألة ٦: لا يجب على كثير الشك و غيره ضبط الصلاة بالحصى أو السبحة]

[٢١٢١] مسألة ٦: لا يجب على كثير الشك و غيره ضبط الصلاة بالحصى أو السبحة أو الخاتم أو نحو ذلك، و إن كان أحوط في من كثر شكّه (٢).

تعلق الأمر بها بما لها من الأجزاء، و عليه فجواز الإتيان بالمشكوك فيه موقوف على قيام الدليل، و بدونه تشريع محرّم، و المفروض فقدان الدليل في المقام.

فان قلت: كفى دليلاً ظهور الأمر الواقع عقيب الحظر في الجواز، فانّ جواز ترك الاعتناء مساوق لجواز الاعتناء، لقيام مفهوم الجواز بالطرفين.

قلت: لا- يراد بالجواز المدعى ظهور الأمر فيه الجواز المصطلح بمعنى الإباحة الشرعية التي هي من أحد الأحكام الخمسة، بل المراد الجواز بالمعنى الأعم أعني مجرد نفي البأس في المضى، و هذا لا يدل على مشروعيه ترك المضى و الإتيان بالفعل كما لا يخفى، فتدبر جيداً.

و على الجملة: فلا حاجة إلى إثبات ظهور الأمر في الوجوب، مع أنّه لا إشكال في ظهوره فيه في المقام حسبما عرفت.

(١) أخذاً بالمقدار المتيقن، فيرجع في الزائد المشكوك فيه إلى استصحاب عدم الكثرة.

(٢) كما لا- يجب عليه تخفيف الصلاة و الاقتصار على أقلّ الواجب دفعاً للشك، للأصل و إطلاق الأدلّه. و هذا هو المعروف المشهور، بل من غير خلاف يعرف.

و لكن هناك عدّه روايات قد يقال أو قيل بظهورها في الوجوب، مع أنّ

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٢٨

.....

شيئاً منها لا تدلّ عليه.

□

فمنها: معتبره حبيب الخنعمي قال: «شكوت إلى أبي عبد الله (عليه السلام) كثره السهو في الصلاة، فقال: أحص صلواتك

بالحصى، أو قال احفظها بالحصى» «١».

و هى كما ترى قاصره الدلاله على الحكم الشرعى، إذ غايتها الشكاية عن هذا المرض و طلب العلاج، فعلمه (عليه السلام) كيفيه العلاج.

فالأمر محمول على الإرشاد لا محاله.

و نظيرها صحيحه عمر بن يزيد قال: «شكوتُ إلى أبي عبد الله (عليه السلام) السهو في المغرب، فقال: صلّها بقلِّ هو الله أحدٌ و قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ففعلت ذلك فذهب عني» «٢».

بل إنّ ذيلها شاهد على المطلب، لعدم وجوب السورتين بالضرورة. فهاتان الصحيحتان لا تدلان على الوجوب و لا الاستحباب، بل هما مسوقتان للعلاج إمّا لكثرة السهو كما في الأولى، أو لأصل السهو كما في الثانية.

و منها: رواه حبيب بن المعلّى: «أنّه سأل أبا عبد الله (عليه السلام) فقال له: إنني رجل كثير السهو، فما أحفظ صلاتي إلّا بخاتمي، أحوّله من مكان إلى مكان؟ فقال: لا بأس به» «٣».

و هي مضافاً إلى ضعف السند لا تدل إلّا على الجواز، كمعبره عبد الله بن المغيرة «٤».

(١) الوسائل ٨: ٢٤٧/ أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ٢٨ ح ١.

(٢) الوسائل ٨: ٢٣٦/ أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ٢٢ ح ١.

(٣) الوسائل ٨: ٢٤٧/ أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ٢٨ ح ٢.

(٤) الوسائل ٨: ٢٤٧/ أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ٢٨ ح ٣.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٢٩

.....

و نحوها صحيحه عمران الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام) أنّه قال: «ينبغي تخفيف الصلاة من أجل السهو» «١».

بناءً على أنّ كلمه «ينبغي» التي لا تستعمل إلّا بصيغه المضارع بمعنى يتيسر كما هو كذلك لغه «٢»، و كذا في الكتاب العزيز قال تعالى لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا «٣» إلخ، أي لا- يتيسر لها، و عليه فلا- تدل في المقام إلّا على الجواز. نعم، لو حملناها على المعنى المتعارف الدارج في العرف الحاضر فغاياته الاستحباب.

و لم يبق في البين إلّا

روايه واحده قد يتوهم ظهورها في الوجوب، و هي موثقه عبيد الله الحلبي قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن السهو، قلت: فإنه يكثر عليّ، فقال: أدرج صلاتك إدراجاً، قلت: و أى شىء الإدراج؟ قال: ثلاث تسيحات في الركوع و السجود» (٤).

و فيه: أنها في نفسها غير ظاهره في الوجوب، إذ لم يعلم أنه سئل عن حكمه أو عن علاجه، و لو سلّم فيرفع اليد عن ظهورها و تحمل على العلاج بقرينه الروايات المتقدمه.

فتحصّل: أنّ الضبط أو التخفيف غير واجب و إن كان ذلك أحوط في من كثر شكّه كما في المتن، خروجاً عما توهمه بعض النصوص المتقدمه.

(١) الوسائل ٨: ٢٣٦ / أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ٢٢ ح ٢.

(٢) المنجد: ٤٤ مادّه بغى.

(٣) يس ٣٦: ٤٠.

(٤) الوسائل ٨: ٢٣٦ / أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ٢٢ ح ٣.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٣٠.

[الخامس: الشك البدوي الزائل بعد التروى]

الخامس: الشك البدوي الزائل بعد التروى، سواء تبدّل باليقين بأحد الطرفين أو بالظنّ المعتمد أو بشك آخر (١).

[السادس: شك كل من الإمام و المأموم مع حفظ الآخر]

إشاره

السادس: شك كل من الإمام و المأموم مع حفظ الآخر [١] فإنه يرجع الشاك منهما إلى الحافظ، لكن في خصوص الركعات لا في الأفعال [٢] حتى في عدد السجدين، و لا يشترط في البناء على حفظ الآخر حصول الظنّ للشاك، فيرجع و إن كان باقياً على شكّه على الأقوى (٢).

(١) تقدّم في مبحث الشكوك «١» أنّ أحكامها من البطلان أو البناء مترتبه على عنوان الشك و منوطه بوجود الموضوع، كما هو الشأن في كلّ قضيه حقيقه من ظهورها في دوران الحكم مدار الموضوع حدوثاً و بقاءً، فلا أثر لمجرد الشك إلّا لدى استقراره و بقاءه. فلو زال و تبدّل بخلافه من يقين أو ظنّ معتبر أو شك آخر لحقه حكم المبدل إليه، و ارتفع الحكم الأوّل بارتفاع

موضوعه لا محاله.

و هذا من غير فرق بين البدوى و غيره، لوحده المناط. و التقييد بالأول فى عبارته المتن لكونه الشائع الغالب من أفراد الزائل كما هو ظاهر.

(٢) هذا الحكم أعنى رجوع كل من الإمام و المأموم إلى الآخر و عدم الاعتناء بالشك من المتسالم عليه فى الجملة، للنصوص الكثيره كما ستعرف.

إنما الكلام فى أنه هل يختص بالركعات فيما إذا علم بتوافقهما فى الكيفيه و إلا فلا يجرى فيها أيضاً كما ستعرف، أو أنه يعم الأفعال؟

[١] الشاك منهما يرجع إلى الظان، و الظان منهما لا يرجع إلى المتيقن على الأظهر.

[٢] الظاهر عدم الفرق بينها و بين الركعات.

(١) شرح العروه ١٨: ٢٢٨.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ٣١

.....

نسب الثانى فى المدارك إلى المشهور «١»، و لكن جماعه من المتأخرين منهم صاحب

الجواهر (قدس سره) «٢» قالوا إنه لا دليل عليه، لورود الروايات في الركعات، فيرجع في الأفعال إلى مقتضى القواعد. فلا بدّ إذن من النظر إلى الروايات.

فمنها: صحيحه على بن جعفر المرويّه بطريقين معتبرين، قال: «سألته عن الرجل يصلّي خلف الإمام لا يدرى كم صلّى، فهل عليه سهو؟ قال: لا» «٣» و هي كما ترى خاصّه بالركعات.

□
و منها: ما رواه الصدوق بإسناده عن إبراهيم بن هاشم في نوادره: «أنه سئل أبو عبد الله (عليه السلام) عن إمام يصلّي بأربع أو بخمس فيسبح اثنان على أنّهم صلّوا ثلاثاً و يسبح ثلاثة على أنّهم صلّوا أربعاً، يقول هؤلاء قوموا و يقول هؤلاء اقعّدوا، و الإمام مائل مع أحدهما أو معتدل الوهم، فما يجب عليهم؟ قال: ليس على الإمام سهو إذا حفظ عليه من خلفه سهوه باتفاق (بإيقان) منهم، و ليس على من خلف الإمام سهو إذا لم يسه الإمام، و لا سهو في سهو، و لا في المغرب سهو، و لا في الفجر سهو، و لا في الركعتين الأوّلتين من كلّ صلاه سهو، و لا سهو في نافله» «٤».

□
و رواه الكليني عن علي بن إبراهيم، عن محمّد بن عيسى، عن يونس، عن رجل، عن أبي عبد الله (عليه السلام) «٥».

(١) المدارك ٤: ٢٦٩.

(٢) الجواهر ١٢: ٤١١.

(٣) الوسائل ٨: ٢٣٩ / أبواب الخلل الواقع في الصلاه ب ٢٤ ح ١.

(٤) الوسائل ٨: ٢٤١ / أبواب الخلل الواقع في الصلاه ب ٢٤ ح ٨، الفقيه ١: ٢٣١ / ١٠٢٨.

(٥) الكافي ٣: ٣٥٨ / ٥.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٣٢

.....

و هي أيضاً خاصّه بالركعات، و لا سيما بقريته بقيه الفقرات، فإنّ السهو في الأفعال في المغرب و الفجر جارٍ قطعاً.

و لكنّ الروايه في نفسها

غير صالحه للاستدلال، لقصور السند، فإنها مرسله بطريق الكليني، وكذا بطريق الصدوق، لوضوح أنّ إبراهيم بن هاشم لم يدرك الصادق (عليه السلام) فيبينهما واسطه لا محاله. ولا يبعد أن يكون السند هو السند.

و كيف ما كان، فكلا الطريقتين محكومان بالإرسال. فلا تنهض للاستدلال.

و منها: ما رواه الشيخ «١» بإسناده عن ابن مسكان عن أبي الهذيل عن أبي عبد الله (عليه السلام): «في الرجل يتكل على عدد صاحبه في الطواف أ يجزيه عنها و عن الصبي؟ فقال: نعم، أ لا ترى أنك تأتم بالإمام إذا صلّيت خلفه، فهو مثله» «٢».

و هي أيضاً غير ظاهره في التعميم لتدلّ على جواز الرجوع في الصلاة في غير الركعات، لعدم كونها مسوقه لبيان حكم الصلاة، و إنّما هي في مقام بيان أنّ الطواف مثل الصلاة. و أمّا أنّ المماثلة هل هي في مطلق الأحكام أو في خصوص الأعداد فليست بصدد البيان من هذه الجهة لو لم تكن ظاهره في خصوص الثاني كما لا يخفى.

و على الجملة: فليس في شيء من النصوص ما يصلح للاستدلال به على التعميم.

و العمده إنّما هي صححه حفص بن البختري التي ادّعى أنّها مطلقة من حيث الركعات و الأفعال، و حاكمه على جميع أدلّه الشكوك، عن أبي عبد الله

(١) [لعلّ الصحيح: الصدوق، رواه في الفقيه ٢: ٢٥٤ / ١٢٣٣].

(٢) الوسائل ٨: ٢٤٢ / أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ٢٤ ح ٩.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٣٣

.....

(عليه السلام) «قال: ليس على الإمام سهو، و لا على من خلف الإمام سهو و لا على السهو سهو، و لا على الإعادة إعادته» «١».

دلّت على نفي السهو عن كلّ من الإمام و المأموم، الشامل بإطلاقه لما إذا

كان ذلك متعلّقاً بالركعات أم الأفعال كعدد السجدين أو غيرهما من الأجزاء.

نعم، لا مناص من تقييدها بما إذا كان الآخر حافظاً، فلا تشمل ما لو اشتركا في السهو، فإنّ الصحيحه في نفسها منصرفه عن هذه الصورة و غير شامله لها في حدّ ذاتها بمقتضى الفهم العرفي و مناسبة الحكم و الموضوع، و إلّا كان الأخرى أن يقول هكذا: و لا سهو في الجماعه. فإنّه أخصر و أصرح.

و على تقدير الشمول فهي مقيدة بما عداها بالقطع الخارجي و الأدلّه الأخرى الدالّه على عدم خروجهما عن أدلّه الشكوك لدى اشتراكهما في السهو.

كما لا مناص من تقييدها بما إذا كانا الإمام و المأموم متّحدين في الكيفيه و متطابقين في العمل، بحيث يكون الشك من أحدهما ملازماً لشكّه في عمل الآخر لاتحاد السبب الموجب للشك، فإنّ هذا هو المسوّغ لرجوع الشاك منهما إلى الحافظ، باعتبار أنّ حفظ أحدهما أماره و طريق إلى إحراز عمل الآخر بعد وضوح أنّ المناط في الرجوع هو طريقيه الحفظ من أحدهما و كاشفيته، و ليس مبنياً على التعبّد المحض.

و أقرّيا مع احتمال الاختلاف في الكيفيه كما لو احتمل المأموم الشاك أن يكون مسبقاً بركعه، أو احتمل غفلته عن متابعه الإمام في إحدى السجدين مثلاً و أنّه بقي مستمراً في سجده الاولى إلى أن دخل الإمام في الثانيه، بحيث اختلف منشأ الشك و لم يكن ملازماً للشك في عمل الآخر، فلا إشكال حينئذ

(١) الوسائل ٨: ٢٤٠/ أبواب الخلل الواقع في الصلاه ب ٢٤ ح ٣، و قد أورد ذيلها في ٢٤٣/ أبواب الخلل ب ٢٥ ح ١.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٣٤

.....

في لزوم الاعتناء و عدم صحّه الرجوع إلى الآخر، لعدم الطريقيه و

الأماريه لحفظ الآخر حينئذ كما هو ظاهر.

و على الجملة: فبعد هذين التقييدين المستفادين من نفس الصحيحه بمقتضى الانصراف و الفهم العرفى أو لا أقل من القطع الخارجى، لا مانع من التمسك بإطلاقها الشامل للركعات و الأفعال.

إلا أنه قد يناقش فى دلالة الصحيحه على الإطلاق من وجوه.

أحدها: امتناع الأخذ بإطلاقها الأحوالى و الأفرادى، الكاشف عن عدم ورودها إلا فى مقام إثبات الحكم فى الجملة، فلا يمكن التمسك بها فى المقام. و قد ظهر الجواب عن ذلك ممّا ذكرناه آنفا.

ثانيها: ما ذكره المحقق الهمدانى (قدس سره) من اضطراب الصحيحه و تشويشها، حيث إنه (قدس سره) بعد أن استجود تأمل صاحب الجواهر (قدس سره) فى شمول الأدلّه للسهو فى الأفعال باعتبار أنّ عمده الدليل هو الإجماع و الأخبار، و لم يتحقق الإجماع بالنسبه إلى محلّ الكلام، و الأخبار لا تخلو من قصور، قال (قدس سره) ما لفظه: أمّا روايه [ابن] البخترى فهى فى حدّ ذاتها متشابهه، و غايه ما يمكن استفادته منها ببعض القرائن الداخليه و الخارجيه إنّما هو إرادته الشكّ فى الركعات «١».

أقول: لا نرى أى تشابه و إجمال فى هذه الفقره من الصحيحه التى هى مورد الاستشهاد فى محلّ الكلام، فإنّها واضحه الدلاله بعد مراعاة التقييد بما عرفت المستفاد من نفسها، أو لا أقل من الدليل الخارجى كما مرّ.

نعم، دعوى التشابه و جيهه فى سائر فقراتها الأجنبيه عن محلّ الكلام أعنى

(١) مصباح الفقيه (الصلاه): ٥٧٩ السطر ٣١.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ٣٥

.....

قوله (عليه السلام): «و لا على السهو سهو» و قوله (عليه السلام): «و لا على الإعادة إعادته».

و قد تقدّم «١» نبذ من الكلام فى الأوّل، و أما الثانى فهو بظاهره غير مستقيم إذ لا

نعرف وجهاً لعدم الإعادة في الصلاة المعادة فيما لو اشتملت على نفس السبب المستوجب لإعادة الصلاة الأولى أو سبب آخر يقتضيها، كما لو شكَّ بين الواحد و الثنتين في كلِّ من الأصليه و المعاده، أو علم بزيادة الركوع مثلاً في كلِّ منهما.

و كيف ما كان، فالإجمال و التشابه في بقيه الفقرات غير مانع من صحَّه الاستدلال بالفقره الأولى منها التي هي محلّ الكلام بعد سلامتها في نفسها عن التشابه كما عرفت.

ثالثها: دعوى أنّ السهو في هذه النصوص التي هي بلسان واحد لا يُراد منه إلّا الشك في الركعات خاصّه. فهذه الكلمه في حدّ نفسها منصرفه إليه، فلا تعرض فيها لحكم الشك في الأفعال.

و يدفعها: أنّ لفظ السهو الوارد في النصوص بأجمعها لم يستعمل إلّا في ذات الشك، لا في خصوص الشك في الركعات.

نعم، كثيراً ما يستعمل في هذا المورد مثل ما ورد من أنّه ليس في الركعتين الأوليين اللتين هما من فرض الله سهو «٢»، و ليس في المغرب سهو «٣»، و لا في الفجر سهو «٤»، و نحو ذلك من الموارد التي يعلم و لو بالقرينه الخارجيه إرادته الشك في الركعات. إلّا أنّ ذلك مورد للاستعمال، لا أنّه المستعمل فيه اللفظ.

(١) في شرح العروه ١٨: ٣٠١.

(٢) الوسائل ٨: ١٨٧/ أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ١ ح ١، ٤ و غيرهما.

(٣) الوسائل ٨: ١٩٤/ أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ٢ ح ٣، ٤، ٦، ٨ و غيرها.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٣٦

.....

و كم فرق بين الأمرين.

و على الجملة: فذات الكلمه لم تستعمل إلّا في نفس الشك، و هذا مشترك فيه بين جميع موارد الاستعمالات و إن اختلف بعضها عن بعض من

حيث اختصاص المورد بالركعات لقيام الدليل عليه، و مع فقدته كما فى المقام لا مانع من الأخذ بإطلاق اللفظ المستعمل فى طبيعى الشك، الذى لا قصور فى شموله لها و للأفعال.

و المتحصّل من جميع ما قدّمناه: أنّ هذه المناقشات حول إطلاق الصحيحه بالإضافه إلى الأفعال فى غير محلّها، فلا انصراف للفظ و لا- تشابه فى المتن، و لا- محذور فى الأخذ بالإطلاق الأفرادى و الأحوالى، غايته مع مراعاة القيدىن المذكورىن المستفادين من نفس الصحيحه حسبما عرفت. فلا ينبغى التأمّل فى إطلاق الصحيحه و إن تأمّل فيه صاحب الجواهر و تبعه من تبعه.

بل لولا- إطلاق هذه الصحيحه لأشكال الحكم فيما سيجىء من جواز رجوع الإمام إلى المأموم الواحد سيما إذا كان امرأه، لقصور بقيه النصوص عن إفاده ذلك لولا هذا الإطلاق كما ستعرف.

نعم، مورد الإطلاق كما عرفت تطابق العمليين و اتحاد الصادر من كلّ من الإمام و المأموم و تساويهما من حيث النقص و الزيادة، بحيث إنّ كلا- منهما يعلم لدى شكّه بين الثلاث و الأربع مثلاً بأنّ ما فى يده لو كانت الثالثه فكذا ما فى يد الآخر، و لو كانت الرابعه فكذلك. و هكذا فى الشكّ فى الأفعال، فيكون فى مثله حفظ أحدهما طريقاً إلى الآخر، باعتبار أنّ الشارع كأنه يرى أنّ المجموع عمل واحد صادر من شخصين، و لأجله ألغى الشكّ من أحدهما و اكتفى بضبط الآخر.

أمّا مع احتمال الاختلاف فضلاً عن القطع به ما لم يكن مقدار السبق

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ٣٧

و لا فرق فى المأموم بين كونه رجلاً أو امرأه، عادلاً أو فاسقاً، واحداً أو متعدداً (١)

المقطوع معلوماً فلا رجوع حتّى فى الشكّ فى الركعات كالمأموم المسبوق فضلاً

عن الأفعال كما لو احتمل تخلفه عن الإمام في إحدى السجدين غفله و أنه بقي في الأولى مستمراً إلى أن دخل الإمام في الثانية، لعدم الطريقيه حينئذ.

و لانزم ذلك اختصاص الرجوع و عدم الاعتناء بالشك بما إذا كان الشك عائداً إلى نفس الصلاة التي هي مورد الائتمام و المتابعه، دون ما هو خارج عنها كالشك في الوضوء مثلاً أو في سائر الشرائط و الموانع، فإن اللّازم الاعتناء بالشك حينئذ، لخروج ذلك عن مورد التبعية، و عدم كونه من شؤون الإمامه و المأموميه، فلا يكون الحفظ من أحدهما في مثله طريقاً إلى إحراز عمل الآخر، فلا يشمل الإطلاق كما هو ظاهر. و هذا كلّه مستفاد من نفس الصحيحه حسبما عرفت.

(١) كلّ ذلك للإطلاق في صحيحه حفص كما سبق «١»، و إلما فبقيته النصوص قاصره الشمول بالإضافة إلى رجوع الإمام إلى المأموم الواحد سيما إذا كان امرأه.

أمّا روايه أبي الهذيل «٢» فقد عرفت أنّها غير وارده في بيان حكم الصلاة حتّى ينعقد لها الإطلاق، و إنّما النظر فيها مقصور على بيان حكم الطواف.

(١) في ص ٣٣.

(٢) المتقدمه في ص ٣٢.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٣٨

و الظانّ منهما أيضاً يرجع إلى المتيقّن، و الشاك لا يرجع إلى الظانّ إذا لم يحصل له الظن (١).

و أمّا صحيحه ابن جعفر «١» فغير ناظره إلما إلى رجوع المأموم إلى الإمام دون العكس، نعم لا تختصّ بالرجل و إن وردت فيه، للقطع بعدم الفرق بينه و بين المرأه، و عدم تعلق اللحاظ في السؤال بخصوصيه الرجوليه، فيتعدى عن موردها و لو لأجل قاعده الاشتراك.

و أمّا مرسل يونس «٢» فمورده رجوع الإمام إلى المأمومين المتعدّدين، فلا يشمل الواحد و إن كان رجلاً

فضلاً عن المرأة، نعم بالإضافة إلى رجوع المأموم إلى الإمام لا قصور في شموله للواحد و المتعدد، الرجل و المرأة، لإطلاق قوله (عليه السلام): «و ليس على من خلف الإمام سهو إذا لم يسه الإمام».

و كيف ما كان، فهو لمكان الإرسال غير صالح للاستدلال، فلا تصل النوبة إلى البحث عن الدلالة.

فظهر أنّ عمده المستند بل المستند الوحيد لإطلاق الحكم من جميع تلك الجهات إنّما هي صحيحه حفص، حيث إنّ إطلاقها غير قاصر الشمول لكل ذلك، فهو المتبع حسبما بيناه.

(١) لا- إشكال كما لا خلاف في رجوع الشاك منهما إلى المتيقن، فإنّ هذا هو القدر المتيقن من النصوص المتقدّمة، من غير فرق بين الإمام و المأموم.

إنّما الكلام في رجوع الظانّ منهما إلى المتيقن و رجوع الشاك إلى الظانّ، فقد وقع الخلاف في كلّ منهما.

(١) المتقدّمة في ص ٣١.

(٢) المتقدّمة في ص ٣١.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٣٩

.....

و قد جمع الشهيد الثاني في المسالك بين الأمرين فحكم بالرجوع في كلا الموردين «١»، بل ربما ينسب إلى المشهور.

أقول: الجمع بين الأمرين متعيّر بل متعذر، فإنّه إن أُريد من السهو الوارد في صحيحه حفص «ليس على الإمام سهو، و لا على من خلف الإمام سهو» و غيرها من النصوص خصوص الشك صحّ رجوع الشاك إلى الظان، إلّا أنّه لا دليل حينئذ على رجوع الظانّ إلى المتيقن.

و إن أُريد به الأعم منه و من الظن فالأمر بالعكس، فيصحّ رجوع الظان إلى المتيقن، لكنّه لا دليل حينئذ على رجوع الشاك إلى الظان، فإنّ كليهما من السهو بالمعنى الأعم الذي هو خلاف اليقين.

و واضح أنّ الجمع بين المعنيين للسهو بأن يراد به خصوص الشك و الأعم منه و من الظن غير

ممکن فی استعمال واحد. فإمّا أن یراد به الأوّل فی شکل رجوع الظان إلى المتیقّن، بل غایتہ رجوع الشاک إلى من عداہ سواء أ کان متیقناً أم ظاناً، و إمّا أن یراد به الثانی فی شکل رجوع الشاک إلى الظان كما عرفت و إن صحّ رجوع الظان إلى المتیقّن.

فالحقّ هو التفصیل و الالتزام برجوع الشاک إلى الظان، دون الظان إلى المتیقّن، على عکس التفصیل المذكور فی المتن. فلنا دعویان:

أمّا الاولى: أعنی رجوع الشاک إلى الظان فیکفینا إطلاق صحیحہ حفص فإنّ الخارج عنها إنّما هو صورہ الاتحاد بین الإمام و المأموم و مشارکتها فی الشک، فإنّ الصحیحہ منصرفه عن ذلك فی نفسها كما مرّ «٢»، لظهورها فی اختصاص الإمام بالسهو أو اختصاص المأموم به، و إلا لقال لا سهو فی الجماعه.

(١) مسالك الأفهام ١: ٢٩٨.

(٢) فی ص ٣٣.

موسوعه الإمام الخوئی، ج ١٩، ص: ٤٠

.....

الذی هو أخصر و أوضح كما سبق، فلا تشمل ما إذا کان کلّ منهما شاکاً.

و أمّا ما عدا ذلك و منه شكّ أحدهما و ظنّ الآخر فهو مشمول للإطلاق بعد فرض حجّیه الظنّ الحاصل للآخر بمقتضى صحیحہ صفوان «١» و غيرها و كونه بمثابة العلم فی الكشف عن الواقع، و صيرورته بذلك حافظاً ضابطاً كما هو معنى الحجّیه و الاعتبار التشريعی، و لا- معنى لنفى السهو عن الشاک منهما مع قیام الحجّیه لدى الآخر و عدم كونه مثله فی الشک إلا صحّ الرجوع إليه و التعویل علیه كما لا يخفى.

و على الجملة: لا- قصور فی شمول الإطلاق لهذه الصوره. و نتیجتہ ما عرفت من جواز رجوع الشاک إلى الظان. فما عن جماعه من عدم الجواز و منهم الماتن و احتاط فیہ المحقّق الهمدانی «٢» لا

يمكن المساعدة عليه.

و أما الثانية: أعنى عدم رجوع الظان إلى المتيقن فلقصور الإطلاق عن الشمول لذلك، إذ السهو لغه هو الغفله و النسيان و عدم الالتفات «٣»، فلا- يشمل حتى الشك فضلاً عن الظن، لكنّه أُطلق كثيراً على الأوّل فى لسان الأخبار بضرب من العناية باعتبار الجهل بالواقع.

و أمّا إطلاقه على الظن أو ما يشمله و الشك أعنى خلاف اليقين فغير معهود فى شىء من الاستعمالات، بل لا مصحح لهذا الإطلاق بوجه، سيما بعد فرض اعتبار الظن و كونه بمثابة اليقين، فإنّ مثل هذا الظان لا يطلق عليه الساهى قطعاً، فهو غير مشمول للإطلاق البتّه. و عليه فلا مسوّغ لتعويله على يقين صاحبه، لعدم الدليل عليه، بل يعمل هو بظنّه.

(١) الوسائل ٨: ٢٢٥/ أبواب الخلل الواقع فى الصلاه ب ١٥ ح ١.

(٢) مصباح الفقيه (الصلاه): ٥٧٨ السطر ٢٤.

(٣) المنجد: ٣٦٠ مادّه سها.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ٤١

.....

و المتلخص من جميع ما ذكرناه: أنّه لا- يمكن الجمع بين إلحاق الظن باليقين و بين إلحاقه بالشك ليلتزم برجوع الشاكّ إلى الظانّ و رجوع الظانّ إلى المتيقن كما عن غير واحد منهم صاحب المسالك (قدس سره) المصرّح بذلك، لامتناع إرادته الشكّ و إرادته الأعم منه و من الظن من لفظ السهو الوارد فى النصوص كما مرّ.

بل لا- مناص من اختيار أحد الأمرين، فإمّا أن يلحق الظن باليقين فلا وجه لرجوع الظان إلى المتيقن، أو يلحق بالشك فلا وجه حينئذ لرجوع الشاكّ إلى الظان. و قد عرفت أنّ الأظهر هو الأوّل.

فيّتجه حينئذ التفصيل على النحو الّذى ذكرناه من رجوع الشاكّ إلى الظان و عدم رجوع الظان إلى المتيقن، بل يعمل بظنّه بمقتضى دليل حجّيته، لعدم كونه متحيراً متردداً

فى وظيفته بعد قيام الحجّه عنده لكى يصحّ إطلاق السهو عليه و لو بالعنايه كما فى الشاك حتّى يشمله إطلاق النصوص المتضمّنه لرجوع الساهى إلى الحافظ من صحيحه حفص و غيرها، بل إنّ دليل حجّيه الظن حاكم على مثل هذه الأدلّه كما لا يخفى.

و أما التفصيل المذكور فى المتن المبني على إلحاق الظنّ بالشكّ الذى هو على عكس ما اخترناه، حيث منع عن رجوع الشاك إلى الظان، و حكم برجوع الظان إلى المتيقّن، فبالإضافه إلى الشقّ الثانى أعنى رجوع الظان إلى المتيقّن يستدل بوجه.

الأول: الإطلاق فى صحيحه حفص. و قد مرّ الجواب عنه من عدم صحّحه إطلاق السهو على ما يشمل الظن.

الثانى: اشتمال السؤال فى مرسله يونس المتقدمه «١» على ميل الإمام مع بعض

(١) فى ص ٣١.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ٤٢

.....

المأمومين، بدعوى ظهور الجواب فى أنّه إذا حفظ من خلفه باتفاق منهم رجع إليهم و إن كان مائلاً.

وفيه: بعد الغض عن إرسالها و عدم صحّحه الاستدلال بها، أنّ الدلاله أيضاً قاصره، فإنّ صدر الجواب مبني على الإعراض و الإغماض عما افترضه السائل من الاختلاف، بل تعرّض (عليه السلام) لبيان الموارد التى لا يعتنى فيها بالسهو التى منها سهو الإمام مع حفظ المأمومين باتفاق منهم، فبيّن (عليه السلام) الحكم الكلى من غير نظر إلى مورد السؤال.

و عليه ففرض ميل الإمام إلى بعض المأمومين المذكور فى السؤال لا يكاد يجدى فيما نحن فيه، و لا ينفع لإثبات جواز رجوع الظانّ إلى المتيقّن بعد أن لم يكن الجواب جواباً عن ذلك الفرض.

نعم، الجواب عن الفرض المزبور أعنى صورته الاختلاف المذكوره فى السؤال قد تعرّض (عليه السلام) له فى ذيل الروايه بقوله (عليه السلام): «فاذا

اختلف على الإمام من خلفه فعليه و عليهم في الاحتياط الإعادة و الأخذ بالجزم».

و هو أيضاً غير خال عن التشويش. و لعلّ المراد العمل بمقتضى الشكّ من الإعادة إن كان من الشكوك الباطلة، و الأخذ بالجزم بالبناء على الأكثر إن كان من الصحيحه.

و كيف ما كان، فهو ظاهر في عدم جواز الرجوع في فرض الاختلاف و إن كان الإمام مائلاً. فيسقط الاستدلال من أصله كما لا يخفى.

الثالث: ما استند إليه بعضهم، و هو ما ورد من أنّ الإمام يحفظ أوهام من خلفه، بدعوى أنّ الوهم يشمل الظنّ، و ليس كالسهو في عدم الشمول، لإطلاقه عليه شرعاً «١». و معنى حفظ الإمام للأوهام عدم اعتناء المأموم بكلّ ما يعتريه

(١) كما في صحيحه صفوان الآتيه في ص ٤٤.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٤٣

.....

من الوهم، الشامل للشك و الظن، بل يرجع في ذلك كلّ إلى يقين الإمام.

فإذا ثبت ذلك فيه ثبت في المأموم أيضاً، فيرجع الإمام إليه في وهمه، لعدم القول بالتفصيل، فيثبت الحكم في عكسه بالإجماع المركّب.

و لكنّ الظاهر أنّه لم توجد روايه بهذا المتن كما نبه عليه المحقّق الهمداني (قدس سره) «١». و لعلّه نقلٌ بالمعنى أريد به خبر محمّد بن سهل عن الرضا (عليه السلام) «قال: الإمام يحمل أوهام من خلفه إلّا تكبيره الافتتاح» «٢» الذي استدلّ به في المستند «٣» للمدعى بالتقريب المزبور. و لكنّه غير ظاهر في ذلك لوضوح الفرق بين الحفظ و الحمل، فإنّ الأوّل و إن كان ظاهراً فيما ذكر، لكنّ الثاني يشير إلى معنى آخر أجنبي عمّا نحن فيه.

فإنّ المنسبق إلى الذهن من هذه الروايه خصوصاً بقريته استثناء تكبيره الإحرام إرادته المنسيات من الأوهام. و يكون حاصل المعنى

حينئذ ضمان الإمام لكل خلل يستطرق صلاه المأموم نسياناً بعد تحقّق الائتمام منه بالدخول معه في تكبيره الافتتاح، بل يتناول ذلك حتّى نقص الركعه فضلاً عن أجزاءها ما لم يتذكّر المنسى قبل فوات المحلّ.

غايته أنّه يرفع اليد عن هذا الإطلاق بالإضافة إلى الأركان، بمقتضى الأدلّه الخاصّه الدالّه على البطلان لدى الإخلال بها و لو سهواً، فيبقى ما عداها تحت الإطلاق. فلا يجب على المأموم شىء حتّى لو استتبع الخلل سجود السهو، فإنّ الإمام ضامن لكلّ ذلك و متحمّل عن المأموم.

و على الجملة: فالظاهر من الروايه مع قطع النظر عن القرائن الخارجيه

(١) مصباح الفقيه (الصلاه): ٥٧٩ السطر ٦.

(٢) الوسائل ٨: ٢٤٠/ أبواب الخلل الواقع فى الصلاه ب ٢٤ ح ٢.

(٣) المستند ٧: ٢١٥.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ٤٤

.....

المانعه عن الأخذ بظاهرها هو ما ذكرناه، و هو كما ترى أجنبي عن محلّ الكلام بالكليه.

فتحصّل: أنّ الروايه بالمتن الأوّل و إن كانت ظاهره فيما نحن فيه و لكنّها غير ثابتة، و بالمتن الثانى و إن ثبتت و لكنّها غير مرتبطه حينئذ بالمقام رأساً حسبما عرفت.

هذا كلّه فى رجوع الظانّ إلى المتيقّن، و قد اتّضح أنّ الصحيح عدم الرجوع.

و أمّا بالإضافة إلى الشقّ الأوّل: أعنى منعه (قدس سره) من رجوع الشاكّ إلى الظان فقد عرفت «١» أنّ الأقوى جواز رجوعه إليه، كرجوعه إلى المتيقّن.

و يدلّ على ذلك أحد وجهين على سبيل منع الخلوّ، و بهما يظهر فساد ما اختاره (قدس سره) من المنع.

أحدهما: أنّ المستفاد ممّا ورد فى أدلّه الشكوك الباطله و الصحيحه من التقييد بعدم وقوع الوهم على شىء كما فى صحيحه صفوان «٢» و غيرها أنّ الظنّ فى باب الركعات حجّه، بمعنى كونه طريقاً محرراً

و كاشفاً تعبدياً عن الواقع قد اعتبره الشارع و جعله بمثابة العلم و بمنزلة اليقين، لا أنه حكم بمجرد البناء عليه تعبداً من غير لحاظ
جهه الكاشفيه و الطريقيه بحيث اكتفى فى مرحله الفراغ بالامثال الاحتمالى و الفراغ الظنى.

فإن هذا بعيد عن مساق الأدله غايته، و لا سيما موثقه عمار المتضمنه لقوله (عليه السلام): «أ لا أعلمك شيئاً...» (٣) إلخ، الذى
هو كالصريح فى معالجه الشك على نحو يؤمن معه من الخلل و يقطع بحصول الامثال على كل حال

(١) فى ص ٣٩.

(٢) الوسائل ٨: ٢٢٥/ أبواب الخلل الواقع فى الصلاه ب ١٥ ح ١.

(٣) الوسائل ٨: ٢١٣/ أبواب الخلل الواقع فى الصلاه ب ٨ ح ٣ [الظاهر ضعفها سنداً].

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ٤٥

.....

فيظهر منه لزوم الاتكال فى مرحله الامثال على ما يحرز معه الواقع، و لو باحراز تعبدي و طريق كاشف شرعى، و عدم كفايه
الامثال الاحتمالى و لو ظناً.

و على الجملة: فاعتبار الظن المزبور إنما هو بلحاظ الطريقيه و الكاشفيه، فهو بمثابة من قامت عنده البيئه الشرعيه، و كلاهما
بمنزله العالم بالواقع، المحرز له و لو تعبداً.

و عليه فالظان المزبور متّصف بعنوان الحافظ، فيشمله قوله (عليه السلام) «١»: «ليس على الإمام سهو إذا حفظ عليه من خلفه»، فإن
المراد بالحفظ الأعم من الحفظ الوجدانى و التعبدي كما هو ظاهر، و نتيجة ذلك بعد لحوق الظن باليقين رجوع الشاك إلى
الظان كرجوعه إلى المتيقن.

ثانيهما: أنا لو أغمضنا عمّا ذكرناه و سلمنا عدم دلالة النصوص إلّا على مجرد البناء العملى على الظن لمن حصل له، من غير نظر
إلى جهه الكشف و الطريقيه، كما هو الحال فى الأصول العمليه فنقول: يكفيننا فى

جواز الرجوع في المقام إطلاق صحيحه حفص «٢» كما أشرنا إليه فيما مرّ، فإن السهو لغه و إن اختصّ بموارد الغفله و النسيان لكنّه يطلق على الشكّ كثيراً، بل قد شاع استعماله فيه في لسان الأخبار «٣» إمّا باعتبار كون الشاكّ ناسياً لصوره ما وقع أو بملاحظه كونه مسيّباً عن الغفله و ناشئاً عنها، لكونها من مبادئ عروض الشكّ، فأطلق السهو عليه من باب تسميه المسبّب باسم سببه.

و كيف ما كان، فهذا إطلاق شائع ذائع، بخلاف الظن فإنه لا علاقه بينه و بين السهو بوجه، فلا يصحّ إطلاقه عليه أبداً.

(١) في مرسله يونس المتقدمه في ص ٣١.

(٢) المتقدمه في ص ٣٣.

(٣) الوسائل ٨: ٢٣٩/ أبواب الخلل الواقع في الصلاه ب ٢٤ ح ١، ٢٤٣/ ب ٢٥ ح ١.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٤٦

[مسأله ٧: إذا كان الإمام شاكاً و المأمومون مختلفين في الاعتقاد لم يرجع إليهم]

[٢١٢٢] مسأله ٧: إذا كان الإمام شاكاً و المأمومون مختلفين في الاعتقاد (١) لم يرجع إليهم إلّا إذا حصل له الظن من الرجوع إلى إحدى الفرقتين.

و عليه فلو كنّا نحن و هذه الصحيحه و قطعنا النظر عن أيه قرينه داخلية أو خارجيه لحكمنا بشمولها حتّى لما إذا كان الإمام و المأموم كلاهما شاكين و التزمنا حينئذ بخروجهما عن إطلاق أدله الشكوك، فلكلّ منهما البناء على ما يشاء.

إلّا أنّ هذه الصوره خارجيه بالضروره، لما مرّ من القرينه الداخليه فضلاً عن الخارجيّه، لظهورها في نفسها في اختصاص كلّ واحد منهما بالشكّ منفرداً عن الآخر، و لذا أورد النفي على كلّ منهما بحiale فقال (عليه السلام): «ليس على الإمام سهو، و لا على من خلف الإمام سهو» فلو كان شاملاً حتّى لهذه الصوره كان الأولى تبديل التعبير بعبارته أخصر بأن يقال: ليس في الجماعه

سهو. فإطلاق النص منصرف عن هذا الفرض في حد ذاته.

و أما إذا اختص أحدهما بالشك و كان الآخر ظاناً الذي هو محلّ الكلام فلا قصور للإطلاق في شموله للشاك منهما بعد عدم صلاحيته للشمول للظان لعدم صحّح إطلاق السهو على الظن كما مرّ، فلا يعنى الشاك منهما بشكّه بمقتضى الإطلاق المزبور، و لا معنى لعدم الاعتناء حينئذ إلّا الرجوع إلى ظن الآخر، لعدم احتمال وظيفه أخرى ما عدا ذلك كما هو ظاهر جداً.

فأتضح أنّ التفصيل المذكور في المتن لا يمكن المساعدة عليه بوجه، بل الصحيح هو التفصيل على عكس ما ذكره حسبما بيّناه، فيرجع الشاك إلى الظان و لا يرجع الظان إلى المتيقّن، سواء حصل الظن للشاك أم لا.

(١) كما لو انحصر المأموم في شخصين مثلاً و اعتقد أحدهما أنّ الركعة ثالثة

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٤٧

[مسألة ٨: إذا كان الإمام شاكاً و المأمومون مختلفين بأن يكون بعضهم شاكاً و بعضهم متيقناً]

[٢١٢٣] مسألة ٨: إذا كان الإمام شاكاً و المأمومون مختلفين بأن يكون بعضهم شاكاً و بعضهم متيقناً (١) رجع الإمام إلى المتيقّن منهم، و رجع الشاك منهم إلى الإمام [١] لكن الأحوط إعادتهم الصلاة إذا لم يحصل لهم الظن و إن حصل للإمام.

و اعتقد الآخر أنّها الرابعة و الإمام شاك بينهما، و لا ينبغي الإشكال في عدم رجوع الإمام حينئذ، لا للتقييد بالاتفاق في مرسل يونس «١»، أو التصريح في ذيله بالمنع عن الرجوع إذا اختلف على الإمام من خلفه، فإنّه من أجل الإرسال غير صالح للاستدلال كما مرّ.

بل لتعارض الحجّتين و تساقطهما، فإنّ دليل حجّيه اعتقاد المأموم الحافظ بالإضافة إلى الإمام الشاك لا يمكن أن يشمل الفرقتين المختلفتين لامتناع التعبد بالمتناقضين، و لا إحداهما معيّنه فإنّه ترجيح بلا مرجح، و لا غير معيّنه إذ لا

وجود لها في الخارج وراء كل منهما بخصوصه. و بعد التسايط كان المرجع إطلاق أدله الشكوك السليمه عما يصلح للتقييد.

هذا كله فيما إذا لم يحصل للإمام الظن من الرجوع، و إلا كان هو الحجّه لا قولهم كما تبّه عليه في المتن، و هو واضح.

(١) لا- ينبغي الإشكال حينئذ في جواز رجوع الإمام إلى المتيقّن منهم، عملاً بإطلاق صحيحه حفص، لعدم اعتبار الاتفاق في اليقين في جواز الرجوع و إن تضمّنته مرسله يونس، فإنّ المراد على تقدير اعتبارها أن لا يكون المأمومون مختلفين في اليقين. فلا مانع من شمولها لما إذا كان بعضهم متيقّناً

[١] فيه إشكال إذا لم يحصل الظن للإمام.

(١) المتقدّمه في ص ٣١.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٤٨

.....

و البعض الآخر شاكاً، و إلا لأشكل إحراز هذا الشرط كما لا يخفى.

فالعبره بحصول اليقين لطبيعي المأموم، المتحقّق بيقين بعضهم كما هو الغالب المتعارف في الجماعات المنعقدّه و لا سيما مع كثره المأمومين من رجوع الإمام إلى اليقين الحاصل من بعضهم، و لا يشترط حصوله من الكل.

و بعبارة اخرى: لو كان هذا المأموم المتيقّن وحده جاز رجوع الإمام إليه بلا إشكال، فلا يحتمل أن يكون ضمّ الآخرين الشاكين مانعاً عن هذا الرجوع كما لا يخفى.

إنّما الكلام في أنّ الإمام بعد رجوعه إلى المتيقّن هل يرجع إليه الشاك من المأمومين؟ حكم في المتن بجواز الرجوع.

و هو كما ترى مشكل جداً، لعدم الدليل عليه بعد أن لم يكن الإمام بنفسه مصداقاً للحافظ بمجرد الرجوع إلى المتيقّن منهم ليرجع إليه الشاك. فشرط الرجوع و هو حفظ الإمام غير حاصل في المقام، إلا إذا فرض حصول الظن للإمام.

على أنّ هذا لا ينسجم مع ما بنى (قدس سره) عليه فيما

مرّ «١» من عدم رجوع الشاك إلى الظان، فإنّ غايه ما هناك حصول الظن للإمام من رجوعه إلى المأموم المتيقن، وإلا فليس هو متيقناً في نفسه، فكيف يرجع إليه المأموم الشاك مع فرض البناء على عدم رجوع الشاك إلى الظان.

و بالجمله: إن كان شرط الرجوع حفظ الآخر و يقينه فهو غير حاصل في كلا الموردين، و إن كان مطلق قيام الحجّه فهو حاصل في الموردين معاً. فالتفكيك بين المسألتين صعب جدّاً، لكونهما من واد واحد، و ارتضاعهما من ثدى فأرد.

(١) في ذيل الموضوع السادس ممّا لا يلتفت إلى الشك فيه، قبل المسأله [٢١٢٢].

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٤٩

.....

هكذا أورد عليه (قدس سره) في المقام.

أقول: الظاهر أنّ المناط في إحدى المسألتين مغاير لما هو المناط في المسأله الأخرى، و ليستا من واد واحد، بل لا بدّ من التفكيك و التفصيل إمّا على النحو الذي صنعه (قدس سره) من الالتزام بعدم الرجوع هناك و الرجوع في المقام أو على عكس ذلك، و هو الصحيح كما ستعرف.

أمّا وجه ما اختاره (قدس سره) من التفصيل فعدم رجوع الشاك إلى الظان الذي ذكره في المسأله السابقه مبني على أنّ الشرط في الرجوع كون الآخر حافظاً على ما نطقت به مرسله يونس المتقدمه «١»، و الظان ليس بحافظ، بدعوى أنّ غايه ما يستفاد ممّا دلّ على حجّيه الظنّ في الركعات لزوم البناء عليه في مقام العمل، و مجرّد الجرى على طبقه تعبدّاً لخصوص من حصل له الظن لا غيره، فلا يكون منزلاً منزله العلم في جميع الآثار ليصدق عليه عنوان الحافظ و لو تنزيراً حتّى يرجع إليه الشاك في المقام.

و هذه الدعوى و إن كانت مخدوشه من جهات، التي

منها ضعف المرسله و عدم صلاحيتها للاستناد كما أسلفناه. إلا أنّ نظره الشريف مبنى على ذلك.

و أما حكمه (قدس سره) برجوع الشاك من المأمومين إلى الإمام فيما نحن فيه فالوجه فيه أنّ صحيحه حفص «٢» تضمّنت نفى السهو عن الإمام، المقيّد طبعاً بحفظ الآخر كما مرّ، و هذا متحقّق في المقام عند ملاحظه الإمام مع المأموم المتيقّن، فيشمّله إطلاق الصحيح و يحكم بمقتضاه على الإمام بعدم كونه ساهياً لما عرفت من دلالة الصحيحه على نفى موضوع السهو في هذه الحالة.

(١) في ص ٣١.

(٢) المتقدّمه في ص ٣٣.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٥٠

.....

و بديهى أنّ نفى السهو ملازم للحفظ، لعدم الواسطه بينهما، فلا مانع عندئذ من رجوع المأموم الشاك إليه بعد صيروره الإمام مصداقاً للحافظ، و عدم كونه ساهياً في نظر الشارع و لو بركه إطلاق الصحيح.

فلأجل اختصاص المقام بهذا الدليل الحاكم تفرّق هذه المسأله عن المسأله السابقه، إذ لم يكن ثمّه ما يدلّ على أنّ الظان حافظ ليرجع إليه الشاك بعد فرض عدم كون الظنّ بمجرّده حفظاً كما بنى عليه (قدس سره) فلا يشمله إطلاق الصحيح. و هذا بخلاف ما نحن فيه، فإنّ الدليل هنا موجود، و هو الإطلاق المزبور، الذي هو بلسان نفى السهو، المستلزم للحفظ حسبما عرفت. فلم تكن المسألتان من واد واحد.

و لكنّ الصحيح كما عرفت البناء على عكس هذا التفصيل، فيرجع الشاك إلى الظان في المسأله السابقه، و لا يرجع الشاك من المأمومين إلى الإمام في محلّ الكلام.

أمّا الأول: فقد مرّ البحث حوله مستقصى «١» و لا نعيد. و عرفت أنّ الظنّ بمقتضى دليل اعتباره ملحق باليقين، فيشمّله ما دلّ على رجوع الشاك إلى المتيقّن.

و أما الثاني: فللقصور صحيحه حفص

عن الشمول للمقام، أعنى رجوع المأموم الشاك إلى الإمام الراجع إلى المتيقن من المأمومين، و ذلك لأن الصحيحه إنما تنظر إلى نفي أحكام السهو الثابتة بالأدلة الأوليه من البناء على الأ-كثر و الإتيان بركعه الاحتياط أو بسجود السهو، أو الإتيان بالمشكوك فيه إن كان الشك في المحل بناءً على شمولها للشك في الأفعال كالركعات، و نحو ذلك من الآثار المترتبة على الشك بمقتضى الجعل الأولى.

(١) في ص ٣٩ و ما بعدها.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٥١

.....

و أما الحكم الثابت بمقتضى هذه الصحيحه نفسها و المجعول بنفس هذا الدليل أعنى رجوع الشاك إلى الحافظ و فرض سهوه كلا سهوه، الّذى لم يكن ثابتاً من ذى قبل و إنما تحقّق بنفس هذا الجعل، فلا يمكن أن تشمله الصحيحه كى يحكم بمقتضاها برجوع المأموم الشاك إلى الإمام المنفى عنه السهو، لأنّ نفي السهو عنه إنما ثبت بنفس هذا الجعل فكيف يعمّ الجعل نفسه.

و بعبارة اخرى: هذه الصحيحه المتكفّله لنفى الحكم بلسان نفي الموضوع حاكمه على ما عداها من أدله الشكوك، فلا بدّ و أن يفرض فى مرتبه سابقه حكم متعلّق بموضوعه لتكون هذه الصحيحه ناظره إليه، و أمّا الحكم المتحصّل من هذه الصحيحه و المجعول بنفس هذا الجعل و هو فرض الساهى حافظاً لدى حفظ الآخر فلا يمكن أن تنظر إليه الصحيحه، ليحكم من أجله بنفى السهو عن المأموم الشاك و جواز رجوعه إلى الإمام.

لا أقول: إنّ هذا غير معقول، كيف و قد بينا إمكانه بالوجه المذكوره فى محلّها «١».

بل أقول: إنّ هذا خلاف المتراءى من ظاهر الدليل، و لا يكاد يساعده الفهم العرفى بوجه.

فان قلت: إنّ الصحيحه تنحلّ إلى حكّمين و تشتمل على جعلين: أحدهما نفي

السهو عن الإمام، و الآخر نفيه عن المأموم. فالسهو منفي عن الإمام الراجع إلى المأموم الحافظ بمقتضى الجعل الأول، و هو منفي عن المأموم الشاك الراجع إلى الإمام الحافظ المعترف في حقه الحفظ في الجعل الأول بمقتضى الجعل الثاني، فلا مانع من شمول الصحيحه للمقام.

(١) لعله ناظر إلى ما في مصباح الأصول ٢: ١٧٥.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٥٢

[مسألة ٩: إذا كان كل من الإمام و المأمومين شاكاً]

[٢١٢٤] مسألة ٩: إذا كان كل من الإمام و المأمومين شاكاً (١) فإن كان شكهم متحداً كما إذا شك الجميع بين الثلاث و الأربع عمل كل منهم عمل ذلك الشك، و إن اختلف شكهم مع شكهم فإن لم يكن بين الشكين قدر مشترك كما إذا شك الإمام بين الاثنتين و الثلاث و المأمومون بين الأربع و الخمس يعمل كل منهما على شاكلته، و إن كان بينهما قدر مشترك كما إذا شك أحدهما بين الاثنتين و الثلاث و الآخر بين الثلاث و الأربع يحتمل رجوعهما إلى ذلك القدر المشترك، لأن كلا منهما نافٍ للطرف الآخر من شك الآخر.

قلت: كلاب بل هي مشتمله على جعل واحد ليس إلماً و إن تضمنت بسطاً في الكلام، إذ لا عبره بالعباره بعد وضوح المرام، فمفادها ليس إلماً نفي السهو عن الشاك منهما عند حفظ الآخر. فيعود الإشكال المزبور من امتناع الشمول للمقام حسبما عرفت.

و قد ظهر بما ذكرناه أن الاحتياط المذكور في المتن من إعادة الصلاه إذا لم يحصل لهم الظن في محله، بل لا مناص من رعايته.

(١) قدّمنا أن الإمام إذا كان شاكاً و المأمومون متفقون في الاعتقاد رجع إليهم، و لو كانوا مختلفين في الاعتقاد لم يرجع لمكان المعارضه، و لو كان بعضهم معتقداً و البعض الآخر شاكاً

رجع إلى المعتقد منهم، و في رجوع الشاك حينئذ إلى الإمام كلام قد تقدّم. و قد مرّ الكلام حول هذه كلّها مستقصى.

و أمّا إذا كان الإمام و المأمومون كلّهم شاكّين فان اتّحدوا في نوع الشك كما لو شكّ كلّ منهم بين الثلاث و الأربع عمل الجميع بموجبه، و لا موضوع للرجوع حينئذ كما هو ظاهر.

و أمّا إذا اختلف الإمام مع المأمومين في نوعيه الشك فهو على قسمين:

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٥٣

.....

أحدهما: أن يكون الشكّان متباينين بالكليّة، بحيث لا يكون ثمّة قدر مشترك بينهما، كما إذا شكّ الإمام بين الثنتين و الثلاث و المأمومون بين الأربع و الخمس. و لا ريب في عدم الرجوع حينئذ أيضاً، لعلم كلّ منهما بخطأ الآخر، بعد أن كان طرفا الشك من كلّ منهما مخالفاً لطرفيه من الآخر. فلا مناص وقتئذ من أن يعمل كلّ منهما على شاكلته، و يصنع حسب وظيفته من الإتيان بموجب شكّه.

ثانيهما: أن يكون بين الشكّين قدر مشترك يجمعهما، بأن يكون أحد طرفي الشك من أحدهما بعينه طرفاً للشك من الآخر، كما لو شكّ أحدهما بين الاثنتين و الثلاث و الآخر بين الثلاث و الأربع، أو أحدهما بين الثلاث و الأربع و الآخر بين الأربع و الخمس، فإنّ الثلاث في المثال الأوّل و الأربع في المثال الثاني طرف لكلّ من الشكّين.

و قد احتمل في المتن رجوع كلّ منهما حينئذ إلى ذلك القدر المشترك، بل نُسب ذلك إلى المشهور، نظراً إلى أنّ كلا منهما نافٍ للطرف الآخر من شكّ الآخر.

و ذلك لأنّ الشكّ الحاصل لكلّ منهما ينحلّ إلى الشكّ من جهه و إلى الجزم من جهه أُخرى، فإنّ الشاكّ بين الثنتين و الثلاث في المثال الأوّل

شاك في الثالثه و جازم بعدم الرابعه، كما أنّ الشاك بين الثلاث و الأربع شاك في الرابعه و جازم بوجود الثالثه، فيرجع كلّ منهما في مورد شكّه إلى جزم الآخر و حفظه، تمسكاً بإطلاق صحيحه حفص المتقدمه «١» فينفى الأوّل شكّه في الثالثه بجزم الثاني بوجودها، كما ينفى الثاني شكّه في الرابعه بجزم الأوّل بعدم وقوعها. و نتيجة ذلك بنائهما معاً على الثلاث و إتمام الصلاه عليه.

و هكذا الحال في المثال الثاني، أعنى شكّ أحدهما بين الثلاث و الأربع

(١) في ص ٣٣.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٥٤

.....

و الآخر بين الأربع و الخمس، فيبينان معاً على الأربع، المستنتج من رجوع كلّ منهما في مورد الشك إلى حفظ الآخر كما لا يخفى.

و هذا الاحتمال هو الأقوى، عملاً بإطلاق الصحيح كما عرفت، و لا تعتريه شائبه الإشكال عدا ما يتوهم من انصراف الصحيح و غيره من أدلّه المقام عن مثل ذلك، بدعوى أنّها ناظره إلى ما إذا كان الآخر حافظاً بقول مطلق، فلا تعمّ ما لو كان حفظه مختصاً بوجه مع كونه ساهياً من الجبهه الأخرى كما في المقام، فإنّ هذا الفرض خارج عن منصرف النصوص، و معه يشكل رفع اليد عن عمومات أدلّه الشكوك الصحيحه أو الباطله.

و لكنّه كما ترى انصراف بدوى غير مبنى على أساس صحيح، و لم يعرف له وجه سوى ندره الوقوع خارجاً، التي لا تصلح منشأ للانصراف كما هو مقزّر في محلّه «١».

فلا- مانع من التمسك بالإطلاق سيما بعد موافقته مع الارتكاز العرفي و مناسبه الحكم و الموضوع، القاضيه بابتناء الحكم على إرادته نفى السهو عن كلّ من الإمام و المأموم فيما حفظ عليه الآخر مطلقاً. فكأنّ الصلاه الصادره منهما صلاه

واحدَه و إن صدرت عن شخصين و كان المباشر لها اثنين. فالحفظ من كل منهما في أى جهه كان يعدّ حفظاً من الآخر بعد فرض اعتبارها صلاه واحده.

و من هنا لا- ينبغي التشكيك في أنّ أحدهما لو كان شاكاً في الأفعال حافظاً للركعات، و الآخر بالعكس رجع الشاك إلى ما يحفظه الآخر بناءً على شمول الرجوع للشك في الأفعال، و ليس الوجه إلّا ما عرفت من كفايه الحفظ من جهه في صحّه الرجوع، أخذاً بإطلاق النصوص.

(١) محاضرات في أصول الفقه ٥: ٣٧٣.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٥٥

لكن الأحوط إعادة الصلاة [١] بعد إتمامها (١)

(١) لا يخفى أنّ هذا الاحتياط لا يستقيم على إطلاقه، إذ قد لا يستوجب الرجوع إلى القدر المشترك بطلان الصلاة بوجه، حتّى لو لم يكن الرجوع صحيحاً كى يحتاط بالإعادة، و إنّما يتّجه فيما لو كان الرجوع مستلزماً للبطلان لولا صحّه الرجوع.

ففي المثال المذكور في المتن لا وجه للإعادة بالنسبه إلى الشاك بين الثنتين و الثلاث، البانى على الثلاث بمقتضى رجوعه إلى القدر المشترك، فإنّ الرجوع لو كان صحيحاً بحسب الواقع لكونه مشمولاً لإطلاق الصحيح فقد أتى بوظيفته و إن لم يكن صحيحاً لأجل انصراف النص عنه فوظيفته هو البناء على الثلاث أيضاً، غاية أنه يلزم عليه الإتيان بركعه الاحتياط بعد الصلاة. فرعايته للاحتياط لا تستدعى أكثر من الإتيان بهذه الركعه المفصوله، لا إعادة الصلاة من أصلها كما هو ظاهر المتن.

نعم، الإعادة هو مقتضى الاحتياط بالنسبه إلى الشاك بين الثلاث و الأربع إذ لو لم يصح الرجوع إلى القدر المشترك لانصراف النص عنه فهو مأمور واقعاً بالبناء على الأربع و الإتيان بركعه مفصوله، فالبناء على الثلاث و الإتيان بالركعه الموصوله يستلزم

زياده الركعه المستوجه للبطلان. فلا يتحقق الاحتياط هنا إلّا بإعادة الصلاة.

و لو فرضنا أنّ أحدهما شاك بين الثلاث و الأربع، و الآخر بين الأربع و الخمس لا مقتضى حينئذ للإعادة فى شىء منهما، لأنّ وظيفتهما معاً هو البناء على الأربع على كلّ حال، أى سواء شملهما النص و قلنا بصحّ الرجوع إلى القدر

[١] لا بأس بتركه لقوّه الاحتمال المزبور.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ٥٦

و إذا اختلف شكّ الإمام مع المأمومين و كان المأمومون أيضاً مختلفين فى الشكّ لكن كان بين شكّ الإمام و بعض المأمومين قدر مشترك (١) يحتمل رجوعهما إلى ذلك القدر المشترك ثمّ رجوع البعض الآخر إلى الإمام [١] لكن الأحوط مع ذلك إعادة الصلاة أيضاً، بل الأحوط فى جميع صور أصل المسأله إعادة الصلاة إلّا إذا حصل الظنّ مع رجوع أحدهما إلى الآخر.

المشترك، أم لم يشمل و ادّعينا الانصراف عنه.

غايته أنه على الثانى يجب عليهما العمل بعد الصلاة بموجب الشكّ من الإتيان بركعه الاحتياط فى الأوّل، و سجود السهو فى الثانى، فيتحقّق الاحتياط بمجرد ذلك، إلّا إذا فرضنا أنّ الثانى أعنى الشاك بين الأربع و الخمس قد حصل له الشكّ فى حال الركوع أو قبل إكمال السجدين، بحيث كان شكّه مبطلًا لولا صحّ الرجوع، فيتوقّف الاحتياط حينئذ بالنسبه إليه على إعادة الصلاة.

و على الجملة: لا- يحسن إطلاق القول باقتضاء الاحتياط للإعادة كما هو ظاهر عباره المتن، بل يختص بما إذا كان الرجوع إلى القدر المشترك فى مورد الشكوك الباطله أو الصحيحه المقرونه بزياده مبطله، و يختلف ذلك باختلاف الموارد حسبما فصلناه.

و كيف ما كان، فهذا الاحتياط استحبابى لا بأس بتركه، لقوّه الاحتمال الذى ذكره فى المتن من الرجوع إلى القدر

المشترك كما عرفت بما لا مزيد عليه.

(١) الكلام هنا هو الكلام فى سابقه، فيرجع كل من الإمام و المأموم إلى

[١] مرّ الإشكال فيه آنفا.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٥٧

[السابع: الشك فى ركعات النافلة]

إشاره

السابع: الشك فى ركعات النافلة [١] (١)

ما بينهما من القدر المشترك بعين المناط المتقدم من الأخذ بإطلاق صحيحه حفص. و انضمام المأموم الآخر الذى لا جامع بينه و بين الإمام غير قادح بعد وضوح أنّ وجوده و عدمه سيان من هذه الجهه، كما مرّ «١» نظيره من رجوع الإمام إلى المأموم المتيقن و إن كان مقروناً بمأموم آخر شاك، حيث عرفت أنّ الإمام يرجع إلى الأول لو كان منحصراً فيه، فلا يحتمل أن يكون وجود الآخر مانعاً.

نعم، لا- يرجع هذا المأموم إلى الإمام ما لم يحصل الظن للإمام من رجوعه إلى القدر المشترك و إن ذكر الماتن رجوعه إليه على الخلاف المتقدم بيننا و بينه فى المسأله سابقه فلاحظ.

و على هذا فلو شك الإمام بين الثلاث و الأربع و بعض المأمومين بين الاثنتين و الثلاث و بعضهم بين الاثنتين و الثلاث و الأربع بنى الأولان على الثلاث، و عمل الأخير الذى لا جامع بينه و بين الإمام بموجب شكّه، نعم لا يبعد رجوعه إليه فى نفى الاثنتين.

(١) المعروف و المشهور بل لا خلاف فيه فى الجمله أنّ الشاك فى ركعات النافله لا تجرى فى حقّه أحكام الشك فى الفريضه المتقدم تفصيلها من البطلان أو البناء على الأكثر و نحو ذلك، بل هو مختير بين البناء على الأقل أو البناء على الأكثر ما لم يكن مفسداً، و إلّا فيبنى على الأقل أيضاً. فهو مختير شرعاً بين الأمرين، و له إتمام الصلاه بكلّ من النحوين بقصد

[١] بشرط أن لا تعرضها صفة الوجوب بنذر و نحوه، و إلاّ بطلت الصلاة على الأظهر.

(١) في ص ٤٧.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٥٨

.....

إنّما الكلام في مستنده بعد أن كان التخيير بهذا المعنى مخالفاً لمقتضى القاعده فإنّ القاعده الأولى تقتضى هنا البناء على الأقل، استناداً إلى أصاله عدم وقوع الركعه المشكوك فيها.

فإنّ ما دلّ على سقوط الاستصحاب و عدم حجّيته في باب الشكّ في الركعات خاص بالفرائض، فيكون المرجع فيها بعد السقوط قاعده الاشتغال المقتضيه للإعاده، تحصيلاً للفراغ الجزمي ما لم يثبت التصحيح بوجه شرعي كما في موارد الشكوك الصحيحه.

و أمّا في النوافل فحيث لا دليل على السقوط فتبقى مشموله لإطلاق دليل الحجّيه بعد سلامته عن التقييد، و نتيجة ذلك هو البناء على الأقل كما عرفت فيتم معه الصلاة بقصد الأمر الجزمي الظاهري الناشئ من قبل الاستصحاب.

نعم، له البناء على الأكثر أيضاً لكن رجاءً، إذ لا يترتب عليه عدا احتمال نقصان الصلاة المستلزم لبطلانها، و لا محذور في ذلك بعد جواز قطع النافله و رفع اليد عنها حتّى اختياراً.

و بعبارته واضحه: أنّ مجرّد الشك لا يكون مانعاً عن المضى و البناء على ما يشاء بقصد الرجاء حتّى في الفريضه لولا ما ثبت فيها من حرمة القطع، غايته أنّه لا يترتب على ذلك إلاّ الموافقه الاحتماليه غير المجديّه في مثلها بعد أن كان المطلوب فيها الخروج عن عهدها بالفراغ اليقيني.

و أمّا في النوافل فحيث لا يحرم قطعها و لا يجب الخروج عن عهدها فلا مانع من المضى على الشك و البناء على أحد الطرفين المحتمل مطابقته مع الواقع غايه ما هناك عدم حصول الجزم بالإطاعه، و لا محذور فيه بعد أن جاز تركها رأساً،

فضلاً عن الاقتصار على الامتثال الاحتمالى.

و منه تعرف أنّ مقتضى القاعده فى النوافل هو التخيير بين الأقل و الأكثر

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ٥٩

.....

لكن بالمعنى الذى عرفت، أعنى البناء على الأقل و الإتيان بالامتثال الجزمى أو البناء على الأكثر و الاقتصار على الامتثال الاحتمالى.

لكن التخيير بهذا المعنى غير التخيير المنسوب إلى المشهور من البناء على كل منهما على أنه الوظيفة الفعلية الشرعية و بقصد الأمر الجزمى على التقديرين.

فلا بدّ إذن من النظر إلى الأخبار التى استدلت بها على التخيير بالمعنى المشهور.

فمنها: قوله (عليه السلام) فيما رواه إبراهيم بن هاشم فى نوادره: «و لا سهو فى نافله...» إلخ «١» بدعوى دلالة على أنّ السهو الذى هو بمعنى الشك ملغى فى النافله و غير ملتفت إليه، فوجوده كالعدم، فيبنى على وقوع المشكوك فيه إلّا إذا كان مفسداً فيبنى على عدمه.

و فيه: مضافاً إلى ضعف السند بكلا طريقيه من جهة الإرسال كما تقدّم «٢» أنّها قاصره الدلالة، فإنّ هذه الفقرة من الروايه مع قطع النظر عن القرينه الخارجيه من الإجماع و نحوه القائم على ثبوت التخيير فى النافله مجمله لم يعلم المراد منها، فإنّ المعنى به فى سائر الفقرات أمور مختلفه حسب اختلاف الموارد.

ففى الفقرة الاولى أعنى قوله (عليه السلام): «ليس على الإمام سهو» و قوله: «ليس على من خلف الإمام سهو» يراد منها نفى أحكام الشك الأعم من الصحيحه و الباطله، و رجوع كل من الإمام و المأموم إلى الآخر للمتابعه.

(١) الوسائل ٨: ٢٤١/ أبواب الخلل الواقع فى الصلاه ب ٢٤ ح ٨.

(٢) فى ص ٣١، و قد أسند الروايه فى مصباح الفقيه (الصلاه): ٥٨٧ السطر ٢١ إلى حسنه ابن البختري، و لعله سهو

من قلمه الشريف.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٦٠

.....

و في قوله: «لا سهو في سهو» معنى آخر تقدّم البحث عنه «١» على ما هو عليه من الإجمال كما مرّ «٢». و في قوله: «ولا في المغرب سهو» و كذا الفقرتان اللتان بعده، المراد بطلان الصلاة.

و أمّا قوله: «لا سهو في نافله» فلم يعلم أنّ المراد هل هو البطلان أيضاً كما في سابقه، أو البناء على الاحتمال المصحح من طرفي الشك من البناء على الأكثر إلّا إذا كان مفسداً فعلى الأقل، كما في مثل قوله: لا سهو لمن كثر عليه السهو «٣» على ما مرّ «٤». فهذه فقره في نفسها غير بيّنه و لا مبينه، فهي مجمله لا يمكن الاستدلال بها بوجه.

على أنّ غايتها الدلالة على البناء على الأ-كثر، لا-التخير بينه و بين الأقل و إن لم يكن مفسداً، إلّا بمعونه القرينه الخارجيه من إجماع و نحوه كما لا يخفى.

و منها و هي العمده:- صحيحه محمّد بن مسلم المرويّه بطريقتين كلاهما صحيح قال: «سألته عن السهو في النافله، فقال: ليس عليك شيء» «٥».

بتقريب أنّ المنفى سواء أ كانت النسخه (عليك) بصيغه الخطاب كما أثبتناه أم بصيغه الغياب كما في بعض النسخ، و سواء أرجع الضمير على هذا التقدير إلى السهو أم إلى الساهي ليس هو الحكم التكليفي و الوجوب النفسى بالضروره إذ لا مجال لتوهم ذلك حتّى في الفرائض لولا ما ثبت فيها من حرمة القطع

(١) شرح العروه ١٨: ٣٠١.

(٢) في ص ٣٥.

(٣) [الظاهر إرادته قوله (عليه السلام): «إذا كثر عليك السهو فامض في صلاتك...» الوسائل ٨: ٢٢٧ / أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ١٦ ح ١].

(٤) في ص ٤ و ما

بعدها.

(٥) الوسائل ٨: ٢٣٠/ أبواب الخلل الواقع فى الصلاه ب ١٨ ح ١.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ٦١

.....

فضلاً عن النوافل كى يتصدى لفيه، و من ثم ذكرنا فيما سبق أنه بناءً على جواز القطع لم يكن الشاك ملزماً بالعمل بأحكام الشكوك، لأنّ الدليل المتعرّض لها لم يكن إلّا بصدد العلاج و التصحيح دون التكليف و الإلزام الشرعى.

و إنّما المنفى هو الحكم الوضعى و الوجوب الشرطى الذى كان ثابتاً فى الفريضه من البناء على الأكثر و نحوه، و مرجع ذلك إلى أنّ الشاك فى ركعات النافله لم يجعل فى حقّه شىء، و لم يكن تصحيح صلاته منوطاً و متوقفاً على شىء.

و هذا كما ترى بنفسه مساوق للتخيير و أنّ له البناء على ما يشاء من الأقل أو الأكثر، لاندراج ما عداه من البطلان أو تعيين البناء على الأكثر أو الأقل فى المنفى، ضروره صدق وجوب شىء عليه لو ثبت واحد من هذه الأمور. فإطلاق نفى الشىء لا يجتمع إلّا مع التخيير.

نعم، قد يناقش بعدم وضوح إرادته الشك من السهو، فمن الجائز إرادته السهو بالمعنى المعروف المنسب إلى الذهن عند إطلاقه، المساوق للغفله و النسيان.

خويى، سيد ابو القاسم موسوى، موسوعه الإمام الخوئى، ٣٣ جلد، مؤسسه إحياء آثار الإمام الخوئى، قم - ايران، اول، ١٤١٨ هـ ق

موسوعه الإمام الخوئى؛ ج ١٩، ص: ٦١

و يدفعه أوّلًا: أنّ إطلاق السهو على الشكّ كثيراً فى لسان الأخبار يجعله ظاهراً إمّا فى إرادته بالخصوص أو لا أقلّ من الأعم منه و من المعنى المزبور فيكون الشك هو المتيقّن إرادته من لفظ السهو.

و ثانياً: مع الغض عن ذلك فلا ريب فى جواز إرادته من اللفظ، لشيوع إطلاقه عليه. فكان على الإمام (عليه

السلام) عندئذ استفصال السائل عما يريد من هذا اللفظ. فإطلاق الجواب المستفاد من ترك الاستفصال دالّ على العموم.

و على الجملة: فهذه الصحيحه بنفسها دالّه على التخيير بالمعنى المشهور، من دون حاجه إلى التماس دليل آخر أو انضمام قرينه أُخرى من إجماع و نحوه.

لكنّ هذا مبنى على أن يكون متن الحديث ما أثبتناه، أعنى قوله (عليه

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٦٢

سواء كانت ركعه كصلاه الوتر أو ركعتين كسائر النوافل أو رباعيه (١) كصلاه الأعرابي، فيتخيير عند الشك بين البناء على الأقل أو الأكثر إلّا أن يكون الأكثر مفسداً فيبنى على الأقل،

السلام): «ليس عليك شىء»، و أمّا لو كان ذلك مع إبدال «شىء» ب «سهو» كما فى بعض النسخ فلا تدلّ الصحيحه حينئذ إلّا على انتفاء حكم السهو و عدم الاعتناء بالشك، الذى نتيجته البناء على الأكثر ما لم يكن مفسداً و إلّا فعلى الأقل، فيكون مساقها مساق ما تقدّم فى كثير الشك. فلا دلالة لها حينئذ على التخيير بين الأقل و الأكثر كما كان كذلك بناءً على نسخه (شىء) كما عرفت هذا.

و لكن نسخه (سهو) لم توجد إلّا فى بعض كتب الفقهاء كصاحب الحقائق «١» و بعض من تأخّر عنه، و إلّا فقد راجعنا مصادر الحديث و هى المعتمد من الكافى «٢» بطبعته القديمه و الحديثه و الوافى «٣» و مرآه العقول «٤» و الوسائل فوجدنا اتفاق الكلّ على ما أثبتناه مع نوع اختلاف بينها فى ضمير الخطاب و الغياب كما أشرنا إليه، غير القادح فى الاستدلال. فلا يعبأ إذن بتلك نسخه غير الموجوده فى شىء من المصادر. و عليه فلا مانع من الاستدلال بالصحيحه على المطلوب حسبما عرفت.

(١) بلا خلاف فيه، لإطلاق النص،

(١) الحدائق ٩: ٣٤٦.

(٢) الكافي ٣: ٣٥٩ / ٦.

(٣) الوافي ٨: ١٠٠٠ / ٧٥٩٢.

(٤) مرآة العقول ١٥: ٢٢٦ / ٦.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٦٣

.....

لكل نافلة، سواء كانت ذات ركعتين كما هو الغالب، أم واحده كالوتر، أم أربع كصلاه الأعرابي، أم ثمان كصلاه الغدير بناءً على ثبوتهما.

نعم، يعارضه في الوتر صحيح العلاء المروى بطريقتين كلاهما صحيح، قال: «سألته عن الرجل يشك في الفجر، قال: يعيد، قلت: المغرب قال: نعم، والوتر والجمعه، من غير أن أسأله» (١) المؤيد بحديث الأربعمائه (٢) وإن لم يكن السند نقياً من أجل اشتماله على القاسم بن يحيى عن جدّه الحسن بن راشد و لم يوثق لكن هذا السند بعينه موجود في أسانيد كامل الزيارات، و لأجله بنينا أخيراً على اعتبار الحديث المزبور.

و قد جمع بينهما صاحب الوسائل بالحمل على الاستحباب (٣)، و هو كما ترى.

و أضعف منه الجمع بحمل الوتر على ما لو وجب لعارض من نذر و نحوه، إذ مضافاً إلى بُعده في نفسه لم يكن مختصاً بالوتر، بل يشمل عامّه النوافل المندوره بناءً على أنّ الواجب بالعرض لم يكن ملحقاً بحكم الأصل. فلا وجه لتخصيص الوتر بالذكر.

و نحوه في الضعف ما عن صاحب الحدائق (٤) من أنّ الوتر كما يطلق على مفردة الوتر يطلق كثيراً على المركب منها و من صلاه الشفع، أعنى مجموع الركعات الثلاث، و على هذا الإطلاق يحمل الصحيح. و عليه فيكون الشك

(٢) الوسائل ٨: ١٩٥ / أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ٢ ح ٧، ١٤.

(٣) الوسائل ٨: ٢٣٠ / أبواب الخلل الواقع في الصلاة

□
(٤) الحدائق ٩: ١٦٧، و لكنّه يسنده إلى القيل، و لم يصرّح باختياره، اللهمّ إلّا أن يستفاد الإمضاء من عدم الرد، نعم هو خيره المحقق الهمداني (قدس سره)، لاحظ التنبيه الثالث من ص ٥٨٨ السطر ٣٣ من كتاب الصلاة من مصباح الفقيه.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٦٤

و الأفضل هو البناء على الأقل مطلقاً (١).

محمولاً على ما بين الثنتين و الثلاث، إذ الشك بين الواحد و الثنتين شكّ في الشفع حقيقه و لا مساس له بالوتر.

و من المعلوم أنّ الشك المزبور أعنى ما بين الثنتين و الثلاث يرجع لدى التحليل إلى العلم بإيقاع الشفع و الشكّ في تحقّق الوتر من أصله، التي هي صلاة برأسها، فيعود إلى الشكّ في أصل وجود الصلاة لا في ركعات الصلاة الموجوده. و مثله خارج عن دليل عدم السهو في النافله كما لا يخفى. فينزّل صحيح العلاء على الشكّ في الوجود، و بذلك يجمع بين الدليلين.

إذ فيه امتناع هذا التنزيل في الصحيح، لمكان التعبير بقوله (عليه السلام): «يعيد» فإنّ الإعادة هي الوجود الثاني بعد الوجود الأوّل الأعم من الصحيح و الفاسد، فلا بدّ من فرض صلاة موجوده في الخارج يشكّ في ركعاتها كي يحكم عليها بالإعادة، و هذا لا يلائم مع الشكّ في أصل الوجود، فكيف يحمل عليه الصحيح.

فالصحيح أن يقال: إن كان هناك إجماع على انسحاب الحكم و شموله للوتر فلا- كلام، و لأجله لا مناص من الحمل على الاستحباب على ما عليه من البعد و إلّا فمقتضى الصنائه ارتكاب التخصيص و استثناء الوتر عن عموم حكم النافله. و عليه فالأحوط لمن يريد إدراك الواقع إعادتها رجاءً و إلحاقها بالفريضه في الاعتناء بالشكّ، عملاً بالصحيح

(١) كما ادّعى عليه الإجماع في كلمات غير واحد. فان تمّ فهو المتبع، وإلّا فتطالب دعوى الأفضليه بالدليل بعد تكافؤ الاحتمالين و تساوى الطرفين من غير ترجيح في البين.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٦٥

.....

و ربما يستدل لها بأنها مقتضى الجمع بين صحيح ابن مسلم المتقدم و بين ما رواه الكافي بعد ذلك مرسلًا حيث قال: و روى أنّه إذا سها في النافله بنى على الأقل «١». إذ لا يراد منها الإلزام، لمنافاته مع الصحيحه المتقدمه التي رواها أوّلًا فلا بدّ و أن يراد به الاستحباب.

و لكنّه لا يجدى في إثبات الاستحباب بعد ضعف المرسله و عدم القول بالانجبار، إلّا بناءً على قاعده التسامح في أدلّه السنن، و قد ذكرنا في محلّه «٢» عدم تماميه القاعده، لقصور أدلتها عن إثبات الاستحباب الشرعى، هذا.

و يمكن أن يستدل للأفضليه بابتنائها على ما سيجىء «٣» من التفصيل في النافله بين نقصان الركن و زيادته، و أنّ الأوّل مبطل لها كالفريضه دون الثانى.

إذ عليه لو بنى على الأقل يقطع معه بإدراك الواقع على كلّ تقدير، بخلاف البناء على الأكثر، لاحتمال النقص عندئذ الموجب للبطلان.

فالشاك بين الواحده و الثنتين لو بنى على الواحده و أتى بركعه أخرى فإن طابق الواقع فهو، و إلّا فغاياته زياده ركعه سهواً، و لا ضير فيها حسب الفرض. و أمّا لو بنى على الثنتين و كانت في الواقع واحده فقد نقص عن صلاته ركعه و هى مشتمله على الركن من الركوع و السجود، و المفروض أنّ نقصان الركن موجب للبطلان. و لأجله كان البناء على الأقل أفضل، بمعنى أنّه يحرز معه الواقع على أى حال «٤».

ب ١٨ ح ٢، الكافي ٣: ٣٥٩ / ٩.

(٢) مصباح الأصول ٢: ٣١٩ و ما بعدها.

(٣) في ص ٧٣ و ما بعدها.

(٤) لا يخفى أنّ ما أفاده سيّدنا الأستاذ (دام ظلّه) يصلح أن يكون سنداً للأولويّه دون الأفضليّه التي هي المدعى، إلّا أن تكون لزياده الركعه المحتملّه فضيله في نفسها.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٦٦

و لو عرض وصف النفل للفريضة كالمعاده، و الإعاده للاحتياط الاستحبابي و التبرّع بالقضاء عن الغير لم يلحقها حكم النفل، و لو عرض وصف الوجوب للنافله لم يلحقها حكم الفريضة، بل المدار على الأصل (١).

و لعلّ ما في بعض الكلمات من التعليل بأنّه المتيقّن يرجع إلى ما ذكرناه، فلا يرد عليه أنّ كون الأقل متيقّناً لا يقتضى أفضليه البناء عليه.

(١) قد عرفت افتراق النافله عن الفريضة فيما لها من أحكام الشكوك، التي مرجعها إلى البطلان تاره و البناء على الأكثر أخرى مع التدارك بركعه الاحتياط و على الأقل ثالثه مع سجدتي السهو، و أنّ هذه الأحكام خاصّه بالفريضة. أمّا الشك في النافله فحكمه التخيير بين البناء على الأقل أو الأكثر، و إن كان الأوّل أفضل كما مرّ.

فهل العبره في هذين الحكمين بما كان نفلاً أو فرضاً بالذات و إن عرض عليه فعلاً ما يخرجّه إلى ما يقابله من أحد الوصفين، فالمدار على الأصل، أم أنّ العبره بما اتّصف بالنفل أو الفرض الفعلين و إن كان على خلاف مقتضى الطبع الأوّل، فلا اعتبار بالأصل؟

فنقول: لا شك أنّ النصوص المتكفّله لأحكام الشكوك مطلقه في حدّ ذاتها و شامله لعامّه الصلوات من الفرائض و النوافل، و قد خرجنا عنها في النافله بمقتضى صحيح ابن مسلم المتقدّم «١»، فكلّ مورد علم اندراجه في عنوان المخصّص

شمله حكمه، وإلا فمجرد الشك كافٍ في صحّ الرجوع إلى الإطلاق على ما هو الشأن في كلّ مخصّص ص مجمل دائر بين الأقل والأكثر من الاقتصار على المقدار المتيقّن، و الرجوع فيما عداه إلى إطلاق الدليل.

(١) في ص ٦٠.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٦٧

.....

ولا- ينبغى الريب في ظهور عنوان النافله الوارد في لسان المخصّص ص فيما كان متّصفاً في حدّ ذاته بهذا العنوان كما في النوافل المرتبّه و أمثالها.

و عليه فلا ينطبق على الفريضة المتبرّع بها عن الغير، إذ الصادر عن المتبرّع هو نفس الفريضة التي اشتغلت بها ذمّه الميت المتبرّع عنه، لا- بداعى الأمر الوجوبى المتوجّه إليه الساقط بالموت، لعدم صلاحيته للداعويه إلاّ بالإضافة إلى من خوطب به دون غيره الأجنبي عنه، بل بداعى الأمر الاستجابى المتوجّه إلى نفس النائب المتبرّع، عملاً بإطلاقات أدلّه استحباب النيايه عن الغير في تفرّغ ذمّته عن العبادات كتفرّغ ذمّته عن الديون كما فضلنا الكلام حول ذلك في مباحث القضاء «١».

و كيف ما كان، فالمأتى به مصداق حقيقى للفريضة، غايه الأمر أنّ المباشر لها هو النائب بدلاً عن المنوب عنه، و ليس هو من النافله في شىء إلاّ بالإضافة إلى النائب دون المنوب عنه. فليس هو من النافله في حدّ ذاته و بقول مطلق كى يشمل النص، بل هو منصرف عنه، فلا- يعمّه حكمها قطعاً. و مع التّنزل فلا- أقل من الشك في ذلك. و قد عرفت أنّ المرجع حينئذ إطلاق أدلّه الشكوك.

و أوضح حالاً الصلاه المعاده، فإنّ الإعاده هي الوجود الثانى للطبيعه المأتى بها أوّلاً، فالطبيعه هي الطبيعه بعينها في كلا الوجودين، غايه الأمر أنّ الأمر الاستجابى قد تعلق بإيجاد فرد آخر منها لدى انعقاد الجماعه،

إمّا من باب تبديل الامتثال بالامتثال أو من باب استحباب الإتيان بأفضل الفردين و إن سقط الأمر. و على أى حال فلا تخرج المعاده عن عنوان الفريضة و حقيقتها و لا تصدق عليها النافله بوجه كى يشملها حكمها. و مع التشكيك فى الصّدق فالمرجع الإطلاق المزبور.

(١) شرح العروه ١٦: ٢٠٨.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ٦٨

.....

و أوضح حالاً منهما الإعاده للاحتياط الاستجابى، فإنّ معنى الاحتياط الإتيان بصلاه يقطع معها بإدراك الواقع بحيث يصح الاجتزاء بها على تقدير الخلل فى الصلاه الاولى، فلا بدّ من اشتمالها على جميع خصوصيات الفريضة و أحكامها التى منها جريان عمليته الشكّ بين الثلاث و الأربع مثلاً لو اتفق وقوعه فيها، لكى يصح الاجتزاء لدى الاحتياج و يتحقّق معه مفهوم الاحتياط.

و على الجملة: فهذه الصلاه أيضاً فرد آخر من أفراد الطبيعه و مصداق من مصاديق الفريضة، و لا يكاد ينطبق عليها عنوان النافله بوجه.

و أوضح حالاً من الكلّ عباده الصبى، لخروجها عن المقسم رأساً، ضروره أنّ المركز و الموضوع فى تقسيم الصلاه إلى الفريضة و النافله إنّما هو عنوان المكلف المتوقّف صدقه على البلوغ، فغير البالغ لم يتعلّق به أمر أصلاً. نعم استفدنا شرعيه عبادته ممّا ورد من قوله (عليه السلام): مروهم بالصلاه و الصّيام «١».

و من المعلوم أنّ المأمور به هى نفس الفريضة الصادره عن البالغين بما لها من الأحكام التى منها أحكام الشكوك، فلا تعدو عن كونها تلك الحقيقه بعينها و لا مساس لها بالنافله بوجه.

فدعوى أنّ الأولى عدّ عباده البالغ واجبه بالعارض مستحبّه بالأصل لطروء البلوغ بعد الصبا ممّا لا محصل لها كما لا يخفى.

و أمّا صلاتا الطواف و العيدين فهما فى حدّ أنفسهما منقسمان إلى قسمين كانقسام

الصلاه إلى صلاه الحاضر و صلاه المسافر، ففريضة لدى استجماع الشرائط و نافله لدى فقدانها، و كلاهما مجعولان في الشريعة المقدسه بالأصالة

(١) الوسائل ٤: ١٩/ أبواب أعداد الفرائض و نوافلها ب ٣ ح ٥، ٧، ٨، ١٠: ٢٣٤/ أبواب من يصح منه الصوم ب ٢٩ ح ٣ (نقل بالمضمون).

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٦٩

.....

كما في القصر و التمام، لا أنّ أحدهما أصلي و الآخر عرضي، فهما نظير الصوم الذي هو واجب في شهر رمضان مستحب في شهر شوال و كلاهما أصلي.

فكما لا يقال إنّ الصوم في شوال واجب بالأصل مستحب بالعرض فكذا لا يمكن القول بأنّ صلاه العيد في عصر الغيبه واجب بالأصل مستحب بالعرض بل هي واجب في عصر الحضور أصاله و مستحبه في عصر الغيبه أصاله أيضاً.

و كذا في صلاه الطواف، فإنّ وجوبها أصلي في الطواف الواجب، كما أنّ استحبابها أصلي أيضاً في الطواف المستحب. و عليه فيجری في كل من الحالتين ما يخصها من حكم الشك، فيعتنى به عند الاتصاف بالفرض، و لا يعتنى لدى الاتصاف بالنفل.

فتحصّل: أنّ هذه الموارد المعدوده من قبيل الفرض بالأصل و النفل بالعرض ليس شىء منها كذلك، بل كلّها ما عدا الأخيرتين من مصاديق الفريضة سابقاً و لاحقاً ذاتاً و فعلاً، و إنّما الاستحباب في الخصوصيات المقترنه بها، التي لا تكاد تستوجب صحه إطلاق النافله عليها بوجه. فيشملها حكم الفريضة من الاعتناء بالشك إمّا قطعاً أو حتّى مع احتمال الاندراج في عنوان النافله، لكون المرجع حينئذ إطلاق أدلّه الشكوك أيضاً حسبما عرفت. و أمّا الأخيرتان فهما فرض في تقدير و نفل في تقدير آخر، و يجرى على كلّ تقدير حكمه كما مرّ.

و أمّا عكس ذلك،

أعنى ما كان نفلًا بالأصل فرضاً بالعرض كما فى النافله الواجبه لعارض من نذر أو شرط فى ضمن عقد أو استئجار أو أمر الوالد و نحو ذلك، فالظاهر عدم جريان حكم النافله عليه، لانعدام الموضوع بقاءً. و قد تقدّم شطر من الكلام حول نظيره فى مبحث التطوّع فى وقت الفريضة «١»، حيث قلنا ثمّه: أنّ التطوّع غير الجائز فى الصوم بلا إشكال و فى الصلاه على المشهور

(١) شرح العروه ١١: ٣٤٧.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ٧٠

.....

غير شامل للمنذور، لخروجه بالنذر عن عنوان التطوّع تكويناً، إذ التطوّع لغه «١» و عرفاً هو الإتيان بالشىء عن طوع و رغبه و اختيار و من غير إلزام و عند تعلق النذر المستتبع للإلزام ينقلب العنوان و يزول الاختيار بطبيعته الحال فلا تطوع بعدئذ وجداناً كى يشمل دليل المنع. و من هنا يصح نذر التطوّع فى وقت الفريضة فى كلّ من الصلاه و الصّيام بلا كلام.

و على ضوء ذلك نقول فى المقام بانعدام عنوان النافله بمجرد تعلق النذر و شبهه ممّا يتضمّن الإلزام، فإنّ النفل كما فى اللّغه «٢» المطابق مع المعنى العرفى ما تفعله ممّا لم يجب، و ما شرع زياده على الفرائض و الواجبات.

و من المعلوم أنّ الإتيان بالمنذور و نحوه ممّا يجب بالعرض يعدّ بالفعل من الواجبات التى لا مناص من امتثالها، و لا يكون من الزيادة كى يندرج فى مفهوم النافله، فلا ينطبق عليه عنوانها حتّى يشملها حكمها، بل ينقلب بقاءً إلى الفريضة، فتشمله حينئذ إطلاقات أدلّه الشكوك.

و على الجملة: الظاهر من عنوان النافله الوارد فى لسان المخصّص ما كان متلبساً و متّصفاً بالوصف العنوانى فعلاً، لا مجرد كونه كذلك شأناً بحيث يكون المسئول

عنه في صحيح ابن مسلم: «سألته عن السهو في النافلة...» إلخ «٣» ما كان نافله اقتضاءً و إن طرأ عليها الوجوب فعلاً لنذر و شبهه، لانصراف النص عن مثل ذلك قطعاً، و لا- أقل من الشك في ذلك، فيكون المرجح حينئذ إطلاقات أدله الشكوك القاضيه بالبطان لدى الشك بين الواحد و الثنتين.

فان قلت: ليس لدينا نص في بطان الشك بين الواحد و الثنتين يتضمّن

(١) المنجد: ٤٧٥ مادّه طاع.

(٢) المنجد: ٨٢٨ مادّه نفل.

(٣) و قد تقدّمت في ص ٦٠.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٧١

و أمّا الشك في أفعال النافلة فحكمه حكم الشك في أفعال الفريضة، فإن كان في المحل أتى به، و إن كان بعد الدخول في الغير لم يلتفت (١).

الإطلاق من حيث الفريضة و النافلة، ليصحّ التمسّك به في المقام لدى الشك في الاندراج تحت عنوان المخصّي، لورود النصوص في خصوص الفرائض كصلاه الفجر و الجمعة و المسافر و الأولتين من الرباعيات اللّتين هما من فرض الله كما لا يخفى على من لاحظها «١».

قلت: نعم، و لكن كفانا مرجعاً للإطلاق في صحيحه صفوان الدّاله على البطان بكل شك في كلّ صلاه «٢»، خرج عنها الشك في النافلة بدليل منفصل «٣» فمع الشك في الاندراج في عنوان المخصّي ص لا مانع من التمسّك بإطلاق هذا الصحيح، الّذي نتيجته البطان كما ذكرنا.

نعم، يمكنه الإتمام بالبناء على كلّ من الأقل أو الأكثر، لكن رجاء لا بنيه جزميه حتّى في الأقل، إذ لا يمكنه الاستناد حينئذ إلى الأصل، لما عرفت من أنّ صحيحه صفوان قاطعه للاستصحاب في باب الشك في الركعات مطلقاً.

و المتحصّل ممّا قدّمناه: أنّ الشك في ركعات النافلة إنّما يحكم عليه بعدم الاعتناء بشرط أن

لا- تعرضها صفه الوجوب من نذر و نحوه، و إنما بطلت الصلاه على الأظهر كما أشار إليه سيّدنا الأستاذ (دام ظلّه) في تعليقه الأنيقه.

(١) أمّا الثاني فظاهر، لعموم قاعده التجاوز من غير مخصّص. و أمّا الأوّل فلأصالة عدم الإتيان التي هي مقتضى القاعده الأوليه السليمه عمّا يصلح للتقييد،

(١) الوسائل ٨: ١٨٧/ أبواب الخلل الواقع في الصلاه ب ١، ٢.

(٢) الوسائل ٨: ٢٢٥/ أبواب الخلل الواقع في الصلاه ب ١٥ ح ١.

(٣) [كصحيحه محمّد بن مسلم المتقدمه في ص ٦٠].

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٧٢

.....

لظهور صحيح ابن مسلم في الاختصاص بالشكّ في الركعات، و لا يعمّ الأفعال.

و توضيحه: أنّ الماتن (قدس سره) فُرق بين المقام أعنى الشكّ في النافله و بين ما تقدّمه من شكّ كثير الشكّ، فعَمّم الحكم هناك للأفعال، و خصّه هنا بالركعات، بل قد ذكرنا «١» أنّ التعميم هو الأظهر في شكّ الإمام و المأموم أيضاً.

و هذه التفرقة في محلّها، لوجود القرينه على التعميم، و هي مناسبة الحكم و الموضوع في الموردين المتقدمين دون المقام، لما عرفت من أنّ مناط عدم الاعتناء في كثير الشكّ استناد الشكّ إلى الشيطان، و عدم كونه عادياً متعارفاً و هذا لا يفرق فيه بحسب الفهم العرفي بين حصوله في الركعات أو الأفعال. مضافاً إلى ورود النص الخاص في الأفعال «٢» أي في خصوص الركوع كما مرّ.

كما أنّ المناط في الإمام و المأموم لحاظ صلاتيهما بعد فرض المتابعه كأنهما صلاه واحده صادرة عن شخصين، و من ثمّ كان حفظ أحدهما مغنياً عن حفظ الآخر، لكونه طريقاً إلى الواقع و محرزاً لما يصدر عن صاحبه، كما هو الحال في سائر الأمارات في الشبهات الحكميه و الموضوعيه. و نحوه

ما ورد في الطواف من الاعتماد على من يطوف معه و الاجتزاء بحفظه، فكأنهما يطوفان بطواف واحد كما مرّ «٣».

و هذه المناسبة بين الحكم و الموضوع تستدعي عدم الفرق بين تعلق الشك بالركعات أو الأفعال. فهذه القرينه هي التي دعنا إلى الالتزام بالتعميم في الموردين المتقدمين و استكشاف الإطلاق من النص الوارد فيهما.

(١) في ص ٣٢.

(٢) [و هو موثقه عمار المتقدمه في ص ٨].

(٣) في ص ٣٢.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٧٣

و نقصان الركن مبطل لها كالفريضة بخلاف زيادته فإنها لا توجب البطلان على الأقوى، و على هذا فلو نسي فعلاً من أفعالها تداركه و إن دخل في ركن بعده سواء كان المنسى ركناً أو غيره (١).

و أمّا في المقام أعنى الشك في النافله فتلك المناسبه مفقوده، و القرينه على التعميم ليتعدى عن مورد النص غير موجوده بعد ظهور لفظه أعنى السهو في النافله كما في صحيح ابن مسلم في الشك في الركعات و لو بمقتضى الانصراف الناشئ من كثره استعمال السهو في لسان الأخبار في ذلك.

و بعبارة اخرى: لا يمكننا الأخذ بالإطلاق في النافله بعد فقدان تلك المناسبه فنبقى نحن و ما نستفيدة من قوله في صحيح ابن مسلم: «سألته عن السهو في النافله، فقال: ليس عليك شىء» «١».

و حيث لم يعلم أنّ السؤال عن أى شىء، و من الجائز أن يكون سؤالاً عن خصوص أحكام السهو المتعلق بالركعات، باعتبار إطلاق السهو على الشك في الركعات في لسان الروايات كثيراً، فلا يمكننا إحراز الإطلاق بالإضافه إلى الأفعال.

و لأجله لا- يمكن الاستناد إلى هذه الصحيحه في مقابل ما دلّ على لزوم الاعتناء بالشك في المحلّ، لعدم العلم بالإطلاق بعد احتمال قصر النظر سؤالاً و

جواباً على الشك في الركعات، بل لعلّ كثره إطلاق السهو عليه قرينه على إرادته بالخصوص كما عرفت.

(١) لا ينبغي الإشكال في البطلان بنقصان الأركان، كما في الفريضة، فإنّ أجزاء الناقص عن الكامل يحتاج إلى الدليل، ولا دليل عليه، بل مقتضى

(١) الوسائل ٨: ٢٣٠/ أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ١٨ ح ١.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٧٤

.....

إطلاق الأدلّة التي منها حديث لا تعاد «١» و كذا قوله (عليه السلام): «لا تعاد الصلاة من سجده و إنّما تعاد من ركعه «٢» أي من ركوع بعد كون موضوع الحكم مطلق الصلاة الأعم من الفريضة و النافلة هو البطلان في كلا الموردین بمناط واحد. كما لا إشكال في عدم البطلان بنقصان ما عدا الأركان كما هو ظاهر.

إنّما الكلام في زياده الركن سهواً، فهل هي مبطله كما في الفريضة؟ فنقول: الروايات الواردة في البطلان بزياده الركن و إن كان أكثرها قد وردت في خصوص الفريضة من الظهر و العصر و نحوهما، إلّا أنّ فيها ما دلّ على البطلان مطلقاً، من دون اختصاص بصلاة دون صلاة كصحيحه أبي بصير أو موثّقته: «من زاد في صلاته فعليه الإعادة» «٣» دلّت بعد خروج ما عدا الأركان منها بمقتضى حديث لا تعاد على البطلان بزياده الأركان عمداً أو سهواً، كانت الصلاة فريضة أم نافلة، عملاً بالإطلاق.

فلو كنّا نحن و هذه الصحيحه لالتزمنا بالبطلان مطلقاً، و لكنّ يستفاد من بعض النصوص اختصاص البطلان بالفريضة.

منها: ما ورد من النهي عن تلاوه آيه العزيمه في الصلاة، معللاً بأنّ السجود زياده في الفريضة «٤».

□
و منها: ما ورد في صلاة المسافر من أنّه متى زاد أعاد، معللاً بأنّها فرض الله «٥».

(١) الوسائل ١: ٣٧١/ أبواب

(٢) الوسائل ٦: ٣١٩/ أبواب الركوع ب ١٤ ح ٢، ٣، (نقل بالمضمون).

(٣) الوسائل ٨: ٢٣١/ أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ١٩ ح ٢.

(٤) الوسائل ٦: ١٠٥/ أبواب القراءة في الصلاة ب ٤٠ ح ١.

(٥) الوسائل ٨: ٥٠٨/ أبواب صلاة المسافر ب ١٧ ح ٨.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٧٥

.....

و منها و هو العمده:- ما ورد في صحيحه زراره و بكير بن أعين عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: إذا استيقن أنه زاد في صلاته المكتوبه ركعه لم يعتد بها، و استقبال صلاته استقبالا...» إلخ «١».

دلّت على اختصاص البطلان بالمكتوبه، لا- من أجل القضيّه الشرطيه كما قيل ضروره أنّ مفهومها ليس هو الاستيقان في غير المكتوبه، بل عدم الاستيقان في المكتوبه، و أنّه متى لم يستيقن فيها بالزيادة بل بقي شاكاً لا يعيد صلاته حينئذ، لكونه موظفاً بإجراء عمليه الشك من أصله عدم الزيادة، سواء كان الشك في المحل أم في خارجه. مضافاً إلى اختصاص الثاني بقاعده التجاوز. فالقضيّه الشرطيه و إن كان لها مفهوم في المقام إلّا أنّه أجنبي عن محلّ الكلام و غير مرتبط بما نحن بصددده.

بل من أجل مفهوم الوصف، أعني تقييد الصلاة بالمكتوبه، الذي لا مناص من كونه احترازاً عن غيرها، و إلّا لأصبح التقييد لغواً ظاهراً.

فإنّا قد ذكرنا في الأصول «٢» أنّ الوصف و إن لم يكن له مفهوم بالمعنى المصطلح، أعني الدلاله على العليه المنحصره المستتبعه للانتفاء عند الانتفاء كما في مفهوم الشرط، فيمكن ثبوت الحكم في غير مورد التوصيف أيضاً، بأن يرتب على الموضوع مقيداً بقيد آخر، فلا منافاه و لا معارضه بين قوله: أكرم رجلاً عادلاً، و بين قوله: أكرم

رجلاً عالمًا، كما كانت ثابتة بينهما لو كانت الجملتان على صورته القضييه الشرطيه بدلاً عن القضييه الوصفيه.

إلّا أنّه يدلّ لا محاله على أنّ موضوع الحكم ليس هو الطبيعي على إطلاقه و سرّياته كذات الرجل في المثال، و إلّا كان التقييد بالعداله لغواً يتزّه عنه كلام

(١) الوسائل ٨: ٢٣١/ أبواب الخلل الواقع في الصلاه ب ١٩ ح ١.

(٢) محاضرات في أصول الفقه ٥: ١٣٣.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٧٦

.....

الحكيم. فهذا المقدار من المفهوم ممّا لا مناص عن الالتزام به، أعني الدلاله على أصل العليّه لا انحصارها، رعايه لظهور القيد في الاحتراز. و نتيجة ذلك وقوع المعارضه بين القضييه الوصفيه و بين ما لو ورد دليل آخر تضمّن تعلق الحكم بالطبيعي.

و على الجملة: فلو كان التقييد واقعاً في كلام الإمام (عليه السلام) لكان كاشفاً عن عدم ثبوت الحكم للطبيعي. فلو ورد أنّ الماء الكر لا ينجسه شيء دلّ لا محاله على أنّ الاعتصام غير ثابت لطبيعي الماء، و إن أمكن ثبوته في فرد آخر أيضاً كما في الجارى غير الكر.

و على هذا فالتقييد بالمكتوبه في هذه الصحيحه كاشف عن أنّ الحكم أعني البطلان بزياده الركعه المراد بها الركوع، لإطلاقها عليه كثيراً في لسان الأخبار «١» لم يكن متعلقاً بطبيعي الصلاه الأعم من الفريضة و غيرها، و لأجل ذلك يقيّد الإطلاق في صحيحه أبي بصير المتقدمه و تحمل على الفريضة. إذن لا دليل لنا على ثبوت البطلان بزياده الركن سهواً في غير الفريضة، و مقتضى الأصل عدم البطلان.

و يترتب على ذلك ما أفاده في المتن من أنّه لو نسي فعلاً من أفعالها تداركه و إن دخل في ركن بعده، سواء كان المنسى ركناً أم غيره، إذ

لا يلزم من التدارك عدا زياده الركن سهواً، التي عرفت عدم الدليل على قدحها فى النافله.

فأتضح أنّ الأظهر عدم البطلان فى غير الفريضة، و ملخص ما يستدل به عليه قصور المقتضى للبطلان، فيرجع حينئذ إلى أصاله العدم، هذا.

و ربما يستدل له بوجه آخر:

(١) الوسائل ٦: ٣١٣/ أبواب الركوع ب ١٠ ح ٣، ب ١١ ح ٢.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ٧٧

.....

□
منها: خبر الصيقل عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال «قلت له: الرجل يصلّى الركعتين من الوتر ثم يقوم فينسى التشهد حتى يركع و يذكر و هو راعٍ قال: يجلس من ركوعه يتشهد ثم يقوم فيتم، قال قلت: أ ليس قلت فى الفريضة: إذا ذكره بعد ما ركع مضى فى صلاته ثم سجد سجدتى السهو بعد ما ينصرف يتشهد فيهما؟ قال: ليس النافله مثل الفريضة» (١).

دلّت بظاها على أنّ الزيادة المستلزمه من التدارك غير قادحه فى النافله لعدم كونها مثل الفريضة.

و ربما يجاب عنها بجوابين على سبيل منع الخلوّ، بتقريب أنّ المفروض فى الروايه إن كان هو الإتيان بالوتر موصوله بالشفع من غير تخلل التسليم بينهما كما قد يعطيه ظاها باعتبار عدم التعرّض للتسليم، فالاستشهاد بها للمدعى و إن كان وجيهاً إلا أنّها حينئذ على خلاف المذهب، لاستقراره على لزوم الفصل بين الشفع و مفرده الوتر بالتسليم، فتطرح و تحمل على التقيّه. فلا تصلح للاستدلال.

و إن كان هو الإتيان بها مفصوله فحيث إنّ الركوع المأتى به محسوب من صلاه أخرى لم يمنع التلبس به عن تلافى المنسى، لعدم القدح بوقوع مثل هذه الزيادة بعد أن لم يقصد بها الجزئيه للصلاه الأولى، كما هو الحال فى الفريضة، مثل من تلبس بالعصر بزعم فراغه من الظهر

فتذكر و لو بعد الدخول فى الركوع نقصان جزء من الظهر كالشهاد أو التسليم فإنه يلغى ما بيده و يتدارك المنسى، و لا تلزم منه الزيادة المبطله بعد أن لم يقصد بها الجزئيه للظهر. فلا فرق بين النافله و الفريضه من هذه الجهه. و عليه فلا تصلح للاستدلال أيضاً، لخروجها عمّا نحن فيه.

(١) الوسائل ٦: ٤٠٤ / أبواب التشهد ب ٨ ح ١.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ٧٨

.....

أقول: الظاهر صحه الاستدلال على كل من شقى التريدي.

أمّا الأول: فلأنّ ابتناء مورد الروايه على التقيه لا يمنع عن جواز الاستدلال بالكبرى الكليّه المذكوره فيها، و هى عدم كون النافله مثل الفريضه فى مبطلية الزيادة الركنيه، غايته أنّ تطبيق تلك الكبرى على المورد محمول على التقيه و كم له نظير فى الأخبار كما لا يخفى.

و أمّا الثانى: فلأنّ الروايه بنفسها ناطقه بالبطلان فى الفريضه بمطلق الزيادة الركنيه الأعم ممّا قصد به الجزئيه أم لا، لظهور قوله (عليه السلام) «ليس النافله مثل الفريضه» فى أنّها لو كانت فريضه لبطلت بالرجوع، للزوم زياده الركوع و إن لم يقصد به الجزئيه كما قوينّا ذلك فى محلّه «١» و تكررّت الإشاره إليه فى مطاوى هذا الشرح من امتياز الجزء الركنى كالركوع و السجود عن غيره فى أنّ زيادته و لو صورته و بغير قصد الجزئيه تستوجب البطلان، على ما استفدناه ممّا دلّ على النهى عن تلاوه آيه العزيمه فى الصلاه معللاً بأنّ السجود زياده فى المكتوبه «٢» مع أنّ السجود المأتى به حينئذ غير مقصود به الجزئيه، و إنّما هو لمحض التلاوه. فنستكشف من ذلك قادحيه الزيادة حتّى الصوريه فى مثل السجود، و يتعدّى عنه إلى الركوع بالأولويه القطعيه. هذا هو حكم

و أما النافله فليست كذلك بمقتضى نفس هذه الروايه المصرّحه بالفرق بينهما و أنّ تلك القادحيه خاصّه بالفريضه، و غير ثابتة فى النافله، فلا مانع من الاستدلال بها، لعدم البطلان بزياده الركن فى النافله، سواء قصد به الجزئيه أم لا.

فالإِنصاف: أنّ الروايه لا قصور فيها من حيث الدلاله، نعم هى قاصره

(١) شرح العروه ١٥: ١٣٢ ١٣٣.

(٢) الوسائل ٦: ١٠٥ / أبواب القراءه فى الصلاه ب ٤٠ ح ١.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ٧٩

.....

السند، لضعفه بالصيقل، إذ لم تثبت وثاقته، فلا تصلح للاستدلال من أجل هذه العله. فالأولى الاقتصار فى الجواب عنها على المناقشه السنديه فحسب.

و منها: صحيحه الحلبي قال: «سألته عن الرجل سها فى ركعتين من النافله فلم يجلس بينهما حتى قام فركع فى الثالثه، فقال: يدع ركعه و يجلس و يتشهد و يسلم، ثم يستأنف الصلاه بعد» «١».

و هذه الروايه واضحه فى أنّها وارده فى من أراد أن يصلّى عدّه ركعات كثمان ركعات نافلة الزوال أو نافلة الليل مثلاً، التى هى ركعتان ركعتان، فشرع فى صلاه أخرى بزعم فراغه من الاولى، و لم يتذكّر إلّا بعد الدخول فى الركوع. و قد حكم بإلغاء ما بيده و تتميم الاولى ثم استئناف الأخرى و إن استلزم التتميم زياده الركن، لعدم البأس بها فى النافله.

و نوقش فيها أيضاً بمثل ما مرّ من عدم قصد الجزئيه بالركوع المأتى به فى الصلاه الاولى، فلا تقدح زيادته حتى فى الفريضه.

و يندفع: بما عرفت من عدم الفرق فى القدح و عدمه بزياده الركوع بين ما قصد به الجزئيه و ما لم يقصد.

و لعلّ هذا كان مرتكزاً فى ذهن السائل و هو الحلبي الذى كان من أعظم الرواه و علمائهم، و

أنّ مثل ذلك لو كان واقعاً في الفريضة لكانت باطله للزوم الزيادة و إن كانت صورته، فسأل عن حكم النافله و أنّها هل هي كالفريضة أم لا. و قد حكم (عليه السلام) بتتميمها و عدم الضير في اشتغالها على هذه الزيادة.

و حيث إنّ الروايه صحيحه السند ظاهره الدلاله فلا بأس بالاستدلال بها.

(١) الوسائل ٨: ٢٣١/ أبواب الخلل الواقع في الصلاه ب ١٨ ح ٤.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٨٠

.....

و منها: صحيحه ابن مسلم المتقدمه «١» المتضمنه للسؤال عن السهو في النافله بدعوى شمول السهو و لو من باب ترك الاستفصال لمطلق الغفله المجامعه للشك و النسيان، إن لم نقل بظهوره في حد ذاته في الثاني.

ف قوله (عليه السلام): «ليس عليك شىء» يراد به نفي أحكام السهو الثابته في الفريضة عن النافله، التي منها البطلان بزياده الأركان، و أنّ السهو لا يوجب إلزاماً، و لم ينشأ حكم من قبله.

و أمّا في مورد النقيضه فليس الحكم بتدارك المنسى من الرجوع لدى الإمكان أو البطلان من آثار السهو و أحكامه ليرتفع في النافله، و إنّما هو من مقتضيات بقاء الأمر الأول، حيث لم يؤثّر بالمأمور به على وجهه.

و من هنا يتّجه التفصيل في النافله بين نقصان الركن و زيادته، بالالتزام بالبطلان في الأوّل دون الثاني، لما عرفت من أنّ البطلان لدى النقص لم يكن من شؤون السهو ليشمله النص، و إنّما هو من ناحيه طبع الأمر الأوّل بعد أن لم يمتثل، بخلافه لدى الزيادة فإنّه حينئذ من ناحيه السهو نفسه، و لولاه لم يكن عليه شىء.

و هذا الوجه لا بأس به لولا ظهور السهو الوارد في الصحيحه في خصوص الشك في الركعات، بقرينه إطلاقه عليه كثيراً في لسان

الأخبار كما مرّت الإشارة إليه، مثل قوله (عليه السلام): لا سهو في الأولتين، لا سهو في المغرب لا سهو في الجمعة «٢»، وهكذا.

(١) في ص ٦٠.

(٢) الوسائل ٨: ١٨٧/ أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ١، ٢، (نقل بالمضمون).

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٨١

[مسألة ١٠: لا يجب قضاء السجده المنسيه و التشهد المنسي في النافله]

[٢١٢٥] مسأله ١٠: لا يجب قضاء السجده المنسيه و التشهد المنسي في النافله (١).

فإنّ من الواضح أنّ المراد به فيها هو الشكّ في الركعات، وإلّا فأحكام السهو من تدارك المنسي لدى الإمكان أو البطلان أو القضاء أو سجود السهو ونحو ذلك مشترك فيه بين عامّه الصلوات و كافّه الركعات، فيكون ذلك قرينه على أنّ المراد به في المقام أيضاً هو الشكّ في الركعات، دون المعنى الآخر المتبادر من لفظ السهو عند إطلاقه، أو ما يعمّه و الشكّ، و لو لا ذلك لكان الاستدلال بهذا الوجه جيّداً.

(١) لا- ينبغي التأمّل في أنّ المراد بالوجوب هنا ليس هو الوجوب النفسي فإنّ غايه ما يستفاد من دليل القضاء على ما سبق في محلّه «١» بقاء المنسي من السجود أو التشهد على جزئيته و إن تبدّل محلّه و تأخّر عن ظرفه. فالإتيان به تتميم للصلاه. و لا ريب في عدم وجوب إتمام النافله و جواز رفع اليد عنها حتّى اختياراً.

بل المراد الوجوب الشرطي، و أنّ الشرط في صحّه النافله و الاجتزاء بها هل هو قضاء المنسي و تداركه بعد الصلاه أو لا. و الظاهر عدم الوجوب، لقصور المقتضى.

أمّا في التشهد المنسي فقد أسلفناك في محلّه «٢» عدم الدليل على قضائه حتّى في الفريضه، فإنّ ما دلّ على إتيانه و هو صحيح ابن مسلم المتضمّن للرجوع إلى

(١) شرح العروه ١٨: ٩٥،

(٢) شرح العروه ١٨: ٩٥.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٨٢

.....

مكانه و يتشهد و إلا طلب مكاناً نظيفاً «١» قد استظهرنا منه التشهد الأخير و أنّ الإتيان به حينئذ أداء لا قضاء كما سبق في محله.

و أما ما دلّ على حكم نسيانه في التشهد الأول فلم يذكر فيه القضاء أصلاً بل المذكور فيه الإتيان بسجدة السهو، و الاكتفاء بالتشهد فيهما عن المنسى. و على الجملة: فلا دليل على قضاؤه في الفريضة فضلاً عن النافله.

و أما في السجده المنسيه فقد دلت عدّه من الروايات على القضاء «٢»، و لكنّها خاصّه بالفريضة و لا تعمّ النافله، لأنّها بأجمعها قد تضمّنت التفصيل بين التذكّر قبل الدخول في الركوع و التذكّر بعده، و أنّه يرجع في الأوّل لبقاء المحل دون الثاني لانتفائه، من أجل استلزام التدارك لزياده الركن القادحه في الفريضة و من ثم يقضى المنسى بعد الصلاه.

و أما في النافله فلا مانع من الرجوع و لو بعد الدخول في الركوع، لما عرفت من عدم قدح الزيادة الركنيه فيها كما صرح بذلك في صحيحه الحلبي المتقدمه «٣».

و بالجملة: فهذا التفصيل كاشف عن اختصاص الحكم بالفريضة، لبقاء محلّ التدارك في النافله و إن دخل في الركوع، فلا فرق بينه و بين عدم الدخول في جواز الرجوع.

و أما لو كان التذكّر في النافله في مورد لا يمكن التدارك كما لو كان بعد السلام، أو بعد الركعه الثانيه و قلنا إنّ زياده الركعه تضرّ بالنافله فلا دليل

(١) الوسائل ٦: ٤٠١/ أبواب التشهد ب ٧ ح ٢.

(٢) الوسائل ٦: ٣٦٤/ أبواب السجود ب ١٤ ح ١، ٢ و غيرهما.

(٣) الوسائل ٨: ٢٣١/ أبواب الخلل الواقع في الصلاه ب ١٨ ح ٤،

و قد تقدّمت في ص ٧٩.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٨٣

كما لا يجب سجود السهو لموجباته فيها (١).

حينئذ على القضاء، فإنّ هذا لو كان في الفريضة شمله دليل القضاء بطريق أولى كما لا يخفى.

و أمّا في النافله فعدم التدارك في الفرض لم يستند إلى الدخول في الركوع، بل هو لمانع آخر، و مثله غير مشمول لنصوص القضاء، لكون المدار فيها على عدم إمكان التدارك المستند إلى الدخول في الركوع، غير المنطبق على النافله.

و عليه فلا دليل على وجوب القضاء في النافله، بل الدليل قائم على العدم و هي صحيحة الحلبي المتقدّمه المصّرّحه بالرجوع و عدم قادحيه الدخول في الركوع، و من ثمّ استشكل جمع منهم صاحب الجواهر في مشروعيه القضاء فضلاً عن وجوبه «١»، و هو في محله.

(١) لاختصاص دليله بالفريضة في جميع الموجبات.

أمّا التكلّم السهوى فعمده المستند النص المتضمّن لقول المصلّي: «أقيموا صفوفكم» «٢»، و معلوم أنّ مورده الجماعه، و لا جماعه في النافله. و مورد غيره من الروايات «٣» أيضاً هو الفريضة كما لا يخفى على من لاحظها. فلا مجال للتعدّي عنها.

و أمّا السلام الزائد فعمده الدليل فيه ما ورد في من سلّم في الثالثه بدل الرابعه اشتبهاً «٤». و كون مورده الفريضة ظاهر جدّاً، و كذا ما ورد في من شكّ

(١) الجواهر ١٢: ٤٣٠.

(٢) الوسائل ٨: ٢٠٦/ أبواب الخلل الواقع في الصلاه ب ٤ ح ١.

(٣) الوسائل ٨: ٢١٩/ أبواب الخلل الواقع في الصلاه ب ١١ ح ٢ و غيره.

(٤) الوسائل ٨: ٢٠٣/ أبواب الخلل الواقع في الصلاه ب ٣ ح ١٤.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٨٤

[مسأله ١١: إذا شكّ في النافله بين الاثنتين و الثلاث فبنى على الاثنتين]

[٢١٢٦] مسأله ١١: إذا شك في النافله بين الاثنتين و الثلاث فبنى

على الاثنتين ثم تبين كونها ثلاثاً بطلت [١] (١) و استحَبَّ إعادتها (٢)

بين الأربع و الخمس «١». و لم نقل بوجوبه لكلّ زياده و نقيصه حتّى يتصوّر في النافله.

و أما التشهّد المنسى فمورده التشهّد الأوّل الذى هو مختصّ بالفريضة كما هو ظاهر. فليست عندنا روايه مطلقه ليتمسك بها فى النافله.

على أنّك قد عرفت فيما سبق «٢» أنّ سجده السهو ليست كالسجده المنسيه التى هى جزء متمم تبطل الصلاه بالإخلال بها، بل هى واجب مستقل لا يضرّ الإخلال بها بصحّه الصلاه حتّى عامداً، و لا يمكن الالتزام بهذا الوجوب النفسى الاستقلالى فى مثل النافله بعد استحبابها و جواز رفع اليد عن أصل الصلاه، فلا يُقاس ذلك بالفريضة المحكوم به حرمة القطع على المشهور. فالإذعان بالوجوب التعبدى هنا بعيد غايته.

و على الجملة: فالمقتضى للوجوب قاصر فى حدّ نفسه، مضافاً إلى وجود المانع أعنى القرينه الخارجيه، و هى استبعاد الالتزام بالوجوب فى عمل محكوم بالاستحباب.

(١) لانكشاف زياده الركعه القادحه كما ستعرف.

(٢) لبقاء الأمر الأوّل على حاله.

[١] على الأحوط، و قد مرّ آنفاً بطلان الواجب بالعرض بالشك.

(١) الوسائل ٨: ٢٢٤/ أبواب الخلل الواقع فى الصلاه ب ١٤ ح ١، ٤.

(٢) شرح العروه ١٨: ٣٨٤.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ٨٥

بل تجب إذا كانت واجبه بالعرض (١).

(١) لنذر و شبهه.

أقول: أمّا الواجب بالعرض فقد تقدّم «١» أنّ الشك فيه موجب للبطلان على الأقوى.

و أمّا ما كان نافله بالفعل فالمعروف و المشهور هو البطلان فيما لو انكشفت زياده الركعه كما ذكره في المتن.

و لكن قد يستشكل بعدم الدليل عليه بعد البناء على عدم قدح الزيادة الركنيه في النافله كما مرّ، إذ لا فرق بين زياده الركن أو الركنين المشتمله عليهما الركعه، فالحكم

بالبطلان مشكل.

بل قد يستدل على الصحه و عدم قدح زياده الركعه فى النافله بتقييد الصلاه بالمكتوبه فى قوله (عليه السلام) فى صحيح زراره: «إذا استيقن أنه زاد فى صلاته المكتوبه ركعه لم يعتدّ بها، و استقبل صلاته استقبالاً» «٢». بناءً على ما قدّمناه «٣» من أنّ التقييد كاشف عن عدم عموم الحكم للطبيعه، حذراً عن اللغو.

و لكن الاستدلال المزبور ساقط، لكون المراد من الركعه فى الصحيحه هو الركوع، لإطلاقها عليه كثيراً فى لسان الأخبار التى منها قوله (عليه السلام): «لا تعاد الصلاه من سجده و إنّما تعاد من ركعه» «٤» و هو المطابق للمعنى اللغوى. فإنّ الركعه مصدر ركع، يقال: ركع ركوعاً و ركعه. و إطلاقها على الركعه التامه

(١) فى ص ٦٩ و ما بعدها.

(٢) الوسائل ٨: ٢٣١/ أبواب الخلل الواقع فى الصلاه ب ١٩ ح ١.

(٣) فى ص ٧٥.

(٤) الوسائل ٦: ٣١٩/ أبواب الركوع ب ١٤ ح ٢، ٣، (نقل بالمضمون).

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ٨٦

.....

مبنى على التجوّز من باب إطلاق اللفظ الموضوع للجزء على الكل، كما يقال: صلاه الظهر أربع ركعات و المغرب ثلاث ركعات و هكذا، فيطلق على المجموع باعتبار الاشتمال على الركوع، و إلّا فليس هناك وضع و حقيقه شرعيه للركعه التامه كما لا يخفى.

و عليه فلا- يمكن إثبات الصحه بهذه الصحيح. فنبقى نحن و مقتضى الأصل و لا ريب أنّ مقتضاه عدم البطلان، للشك فى التقييد بعدم زياده الركعه، و مقتضى الأصل عدم التقييد.

إلّا أن يقال باستفاده التقييد من الروايات «١» الوارده فى كيفيه تشريع الصلاه و أنّها ركعتان ركعتان فى الفريضه و النافله فى أصل التشريع، غير أنّ النبىّ (صلّى الله عليه و آله) زاد فى بعض

الفرائض كالظهرين والعشاءين و في بعض النوافل كصلاه الأعرابي.

فإذا كانت مقيدته بالركعتين في حد ذاتها فلو أضيف عليها ركعه و لو سهواً فبما أنه على خلاف الجعل الأولى و لم يكن مصداقاً للمأمور به توقفت صحته على قيام الدليل، و إلا فغير المأمور به لا يكون مجزياً عن المأمور به.

و بعبارة اخرى: ما أمرنا به لم يتحقق لدى الاشتغال على الزيادة و لو سهواً و ما هو المحقق ليس بمأمور به، فالاجتزاء به منوط لا محاله بقيام الدليل و لا دليل.

فان ثبتت هذه الدعوى أعني تقييد الصلاة بالركعتين فهو، و إلا فلا دليل على البطلان بعد أن كانت مانعيه الزيادة مشكوكه و مدفوعه بالأصل. و حيث إن سيدنا الأستاذ (دام ظله) لم يكن جازماً بصدق هذه الدعوى، لتشكيكه في صحه أسانيد تلك الروايات و إن كان مضمونها مطابقاً للارتكاز الشرعي

(١) الوسائل ٤: ٤٥/ أعداد الفرائض و نوافلها ب ١٣ ح ٢، ١٢، ١٤، ١٩.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٨٧

[مسألة ١٢: إذا شك في أصل فعلها بنى على العدم إلا إذا كانت موقتة و خرج وقتها]

[٢١٢٧] مسألة ١٢: إذا شك في أصل فعلها بنى على العدم إلا إذا كانت موقتة و خرج وقتها (١).

فمن تم احتياط في البطلان كما أشار إليه في تعليقه الأنيقه.

(١) لا ريب في أن المرجع لدى الشك في أصل الإتيان أصله العدم فيما إذا لم تكن النافله موقتة بوقت خاص.

و أمّا في الموقت و عروض الشك بعد خروج الوقت فلا- كلام فيما لا قضاء له. و أمّا ما ثبت فيه القضاء كالنوافل المرتبه الليلية منها و النهاريه على ما دلّت عليه النصوص «١» الوارده في تفسير قوله تعالى وَ هُوَ الَّذِي جَعَلَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ خِلْفَةً لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَذَّكَّرَ أَوْ أَرَادَ شُكُوراً «٢»

من قضاء نوافل الليل في النهار و نوافل النهار في الليل فكان كل منهما خلفه للآخر.

فمقتضى القاعده حينئذ عدم القضاء، للشك في تحقق موضوعه و هو الفوت الذي لا يكاد يثبت بأصالة عدم الإتيان في الوقت، لعدم حججه الأصول المثبتة بعد أن كان الفوت عنواناً وجودياً مغايراً لعدم الإتيان كما سبق في محله «٣». فمع الشك في تحقق الموضوع يشك لا محاله في تعلق الأمر الاستجابي بالقضاء فيرجع إلى أصالة العدم، هذا.

مضافاً إلى قاعده الحيلولة المستفاده من صحيحه زواره «٤» فإن موردها و إن كان هو الفريضة، إلا أن التعبير فيها بالحائل كاشف عن أن المناط في عدم

(١) الوسائل ٤: ٢٧٥/ أبواب المواقيت ب ٥٧ ح ٢، ٤، ١٦.

(٢) الفرقان ٢٥: ٦٢.

(٣) شرح العروه ١٦: ٨٠.

(٤) الوسائل ٤: ٢٨٢/ أبواب المواقيت ب ٦٠ ح ١.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٨٨

[مسألة ١٣: الظاهر أن الظن في ركعات النافلة حكمه حكم الشك]

[٢١٢٨] مسألة ١٣: الظاهر أن الظن في ركعات النافلة حكمه حكم الشك (١) في التخيير بين البناء على الأقل أو الأكثر، و إن كان الأحوط العمل بالظن [١] ما لم يكن موجباً للبطالان.

الالتفات جهه الحيلولة و خروج الوقت المشترك بين الفريضة و النافلة.

فكان الشك بعد وقوع الحائل بمثابة الشك بعد السلام، و الشك بعد خروج الوقت بمنزله الشك بعد الفراغ من الصلاة، و عدم الالتفات في كلا الشكين بملاك واحد، و هو الأذكريه و الأقربيه إلى الواقع حين العمل أو في وقته، فكان ذلك أماره على الوقوع في ظرفه، و لأجله لا يعتنى بالشك العارض بعد ذلك.

و هذا الملاك كما ترى مشترك فيه بين الفريضة و النافلة. فليس له الإتيان بعد خروج الوقت إلا بعنوان الرجاء.

(١) حكم (قدس سره) بعدم اعتبار الظن في

ركعات النافلة. وقد تقدّم منه (قدس سره) «١» نظير ذلك في شكّ الإمام و المأموم، و أنّ الشاك لا يرجع إلى الظان، و هو يرجع إلى المتيقّن.

لكن الظاهر جواز الاعتماد على الظن المتعلّق بالركعات، من غير فرق بين الفريضة و النافلة، لعدم اندراجها بعد فرض حجّيته في السهو، المنفى في النافلة أو عن الإمام و المأموم، لظهوره في كون المراد به التردّد و الشك المتساوي الطرفين المحكوم بالبطلان أو بالبناء على الأكثر. فلا يشمل الظن المحكوم بالاعتناء به في نفس أدلّه الشكوك، و كذا في صحيحه صفوان «٢» لانتفاء التردّد معه بعد فرض

[١] بل هو الأظهر.

(١) [في ذيل الموضوع السادس ممّا لا يلتفت إلى الشك فيه].

(٢) الوسائل ٨: ٢٢٥/ أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ١٥ ح ١.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٨٩

[مسألة ١٤: النوافل التي لها كفيته خاصه أو سوره مخصوصه أو دعاء مخصوص]

[٢١٢٩] مسأله ١٤: النوافل التي لها كفيته خاصه أو سوره مخصوصه أو دعاء مخصوص كصلاه الغفيله و صلاه ليله الدفن و صلاه ليله عيد الفطر إذا اشتغل بها و نسي تلك الكيفيه فإن أمكن الرجوع و التدارك رجع و تدارك و إن استلزم زياده الركن (١) لما عرفت من اغتفارها في النوافل،

حجّيته و كونه بمثابة العلم و لو تعبدًا، فهو محرز لأحد الطرفين كما لو قامت حجّه أخرى من بينه و نحوها.

و يؤيد هذا و يؤكّده أنّ المستفاد من قوله (عليه السلام) في موثقه عمار: «إلا أعلمك شيئاً...» إلخ «١» عدم جواز المضى على الشك، و أنّ المصلّى لا بدّ و أن يستند إلى ما يؤمن معه عن الخلل. و من هنا علّمه (عليه السلام) طريقه يؤمن معها عن الزيادة و النقصان. فاللّازم عليه رفع تردّده بعلم أو

علمى و الاستناد إلى حججه قاطعه.

و بعد التعويل على الظن المستفاد حجتيه من نفس أدله الشكوك للتقييد فيها بعدم وقوع الوهم على شىء لم يكن المضى مضياً على الشك، لزوال التردد حينئذ بل هو مضى على اليقين و لو تعبدًا.

فلا فرق في حجتيه بين الفريضة و النافله بمقتضى الإطلاق فى صحبته صفوان الحاكمه بالبطلان ما لم يحصل الظن، نعم خرجت النافله عنها لدى الشك فقط، و أنه يحكم عليها حينئذ بالتخير، و أمّا مع الظن فهى مشموله لما يستفاد من إطلاقها من حججه الظن المتعلق بالركعات.

(١) كما لو تذكر بعد الدخول فى الركوع نسيان الآية فى صلاه الغفيله.

(١) الوسائل ٨: ٢١٣/ أبواب الخلل الواقع فى الصلاه ب ٨ ح ٣ [الظاهر كونها ضعيفه سنداً].

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ٩٠

و إن لم يمكن (١) أعادها، لأن الصلاه و إن صحّت إلّا أنها لا تكون تلك الصلاه المخصوصه (٢).

(١) كما لو كان التذکر بعد السلام، أو بعد الانتهاء عن الركعه، بحيث استلزم الرجوع زياده ركعه تامه، و هى ممنوع عنها حتى فى النافله كما مرّ «١».

(٢) ربما يورد عليه بعدم إمكان الجمع بين الصحه و الإعادة، إذ لو كان ناوياً لتلك الصلاه الخاصه فإن أُريد من صحتها صحتها كما نوى و وقوعها بتلك الكيفيه فلا- حاجه بعدئذ إلى الإعادة، و إن أُريد صحتها بكيفيه أخرى فهى فاقده للتيه المعبره فى العباده، إذ المفروض عدم تعلق القصد بها، فيكون من قبيل إن ما قصد لم يقع و ما وقع لم يقصد.

إلّا أن يفرض كونه ناوياً لأصل الصلاه أيضاً مضافاً إلى نيتها لتلك الكيفيه بحيث يكون على نحو تعدد المطلوب، فتتجه الصحه حينئذ و الجمع بينها و بين

الإعاده، فتصح أصل الصلاة و تعاد تلك الكيفيه، و إلّا فالتوفيق بينهما مع فرض وحده المطلوب مشكل جداً. فينبغي التفصيل بين وحدته و تعدده.

أقول: لا مانع من الجمع بين الصحه و الإعاده حتى مع فرض الوحده، فإن قصد الخصوصيه ملازم لتعلق القصد بأصل الصلاة، و لا يكاد ينفك عنه، إذ النسبه بينهما نسبه العموم و الخصوص المطلق، و لا شك أنّ الخاص مشتمل على العام و زياده، كما أنّ الفرد متضمن للطبيعي مع الخصوصيه، و المقيّد شامل للمطلق مع الإضافه. فهو متحد معه و غير منفك عنه بوجه، فهو مقصود في ضمن القصد المتعلق بالخاص لا محاله.

(١) [في ص ٨٦ و ما بعدها، لكن على سبيل الاحتياط].

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٩١

.....

فلو ورد الأمر بإكرام المؤمن فأكرم زيدا لاعتقاد اتصافه بخصوصيه ككونه عالماً أو هاشمياً و نحو ذلك ثم انكشف الخلاف، أو صلّى في مكان بزعم كونه مسجداً بحيث لم يكن ناوياً للصلاه لولا هذا الزعم ثم بان الخلاف، أ فهل يمكن القول بعدم حصول امتثال الأمر بإكرام المؤمن، أو الأمر بطبيعي الصلاه التي هي خير موضوع بدعوى عدم كونه قاصداً للطبيعي.

و على الجملة: الصلاه الخاصه المشتمله على الكيفيه المخصوصه مصداق لطبيعي النافله، فقصدتها قصده بطبيعه الحال، لاتحادها معه، و عدم كونها مباينه له ليجتاج إلى قصد آخر كي يعترض بأن ما قصد لم يقع و ما وقع لم يقصد.

و إنّما يتّجه هذا الكلام في العوائين المتباينين كالظهر و العصر، و الفريضة و النافله، و الأداء و القضاء و نحو ذلك ممّا لا علاقته بينهما و لا اتحاد. ففي مثل ذلك لو قصد أحدهما و لم يكن له واقع لا يغني عن الآخر، لفقد

القصد بالإضافه إليه كما ذكر.

و أمّا في المقام و أشباهه من موارد الخاص و العام، أو المطلق و المقيّد، أو الطبيعي و الفرد فالقصد الارتكازي بالإضافه إلى الطبيعي موجود في ضمن القصد المتعلّق بالخاص قطعاً، و إن كان الداعي و الباعث إليه هو الاتّصاف بتلك الخصوصيه المتخلّفه، بحيث لولاها لم يصدر منه القصد، و أنّه لو كان عالماً بأنّ هذا المكان ليس بمسجد أو أنّ هذه الصلاه لم تقع تلك الصلاه الخاصّه كصلاه جعفر مثلاً لم يكن قاصداً لطبيعي الصلاه، إلّا أنّه بالأخره قد تحقّق منه هذا القصد خارجاً في ضمن القصد المتعلّق بالفرد الخاص، و إن كان مشتبهاً و مخطئاً في التطبيق، و لأجله يحكم بصحّه الصلاه لانطباق الطبيعي المقصود عليها و إعادتها لعدم كونها تلك الصلاه المخصوصه كما أفاده في المتن.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٩٢

و إن نسي بعض التسيّحات في صلاه جعفر قضاءه متى تذكّر [١] (١).

(١) إن كان المستند في ذلك ما رواه الطبرسي في الاحتجاج و الشيخ الطوسي في كتاب الغيبه عن الحميري في التوقيع حيث «سأله (عليه السلام) عن صلاه جعفر إذا سها في التسيّح في قيام أو قعود، أو ركوع أو سجود و ذكره في حاله اخرى قد صار فيها من هذه الصلاه هل يعيد ما فاته من ذلك التسيّح في حاله التي ذكره أم يتجاوز في صلاته؟ التوقيع: إذا سها في حاله عن ذلك ثمّ ذكره في حاله اخرى قضى ما فاته في حاله التي ذكره» (١).

فمضافاً إلى ضعف السند بالإرسال في طريق الاحتجاج، و بأحمد بن إبراهيم النوبختي الواقع في طريق الشيخ فإنّه مجهول، قاصره الدلاله على الإطلاق المذكور في المتن، لاختصاص مفادها بما إذا

تذكر في حاله اخرى من صلاته و لا يعمّ التذكر لما بعد الصلاه كما هو ظاهر.

□
و إن كان المستند ما رواه الكليني و الشيخ عنه بإسناده عن أبان قال: «سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: من كان مستعجلاً يصلّي صلاه جعفر مجرّده، ثم يقضى التسييح و هو ذاهب في حوائجه» (٢) و نحوه ما رواه الصدوق بإسناده عن أبي بصير (٣) بدعوى أنّ الاستعجال مع الترك العمدي إن كان عذراً يسوغ معه تأخير التسييح إلى ما بعد الصلاه فالنسيان أولى بالعذر، فيكشف

[١] فيه إشكال، و لا بأس بالإتيان به رجاء.

(١) الوسائل ٨: ٦١/ أبواب صلاه جعفر ب ٩ ح ١، الاحتجاج ٢: ٥٦٥، كتاب الغيبه: ٣٧٦.

(٢) الوسائل ٨: ٦٠/ أبواب صلاه جعفر ب ٨ ح ١، الكافي ٣: ٤٦٦/ ٣، التهذيب ٣: ١٨٧/ ٤٢٤.

(٣) الوسائل ٨: ٦٠/ أبواب صلاه جعفر ب ٨ ح ٢، الفقيه ١: ٣٤٩/ ١٥٤٣.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٩٣

[مسأله ١٥: ما ذكر من أحكام السهو و الشك و الظن يجرى في جميع الصلوات الواجبه]

[٢١٣٠] مسأله ١٥: ما ذكر من أحكام السهو و الشك و الظن يجرى في جميع الصلوات الواجبه [١] (١) أداءً و قضاءً من الآيات و الجمع و العيدين و صلاه الطواف، فيجب فيها سجده السهو لموجباتها، و قضاء السجده المنسيه و التشهد المنسي. و تبطل بنقصان الركن و زيادته، لا بغير الركن. و الشك في ركعاتها موجب للبطلان لأنها ثنائيه.

عن أنّ الإتيان بالتسيحات أثناء الصلاه لم يكن من المقومات. ففيه: أنّ الدلاله و إن كانت تامه لكنّ السند ضعيف.

و بالجملة: فلا دليل على الإتيان بالتسيح المنسي متى تذكر، لعدم ورود ذلك في شيء من الروايات المعتمره. فالإتيان به بنيه جزميه مشكل جداً، نعم لا بأس بذلك رجاء.

(١) فلا تختص

بالصلوات اليومية، بل تعم جميع الفرائض، للإطلاق في كثير من أدلّه تلك الأحكام، وإلغاء خصوصيه المورد جزماً فيما لا إطلاق له.

فإنّ الموضوع في دليل حجّيه الظن في الركعات مثل صحيحه صفوان «١» هو مطلق الصلاه، كما أنّ الموضوع في أدلّه الشكوك المتضمّنه لزوم سلامه الركعتين و حفظهما عن الشك «٢» كذلك.

و ما دلّ على لزوم سجدي السهو لكلام الآدمي قد عرفت «٣» أنّ عمده

[١] على ما مرّ.

(١) الوسائل ٨: ٢٢٥ / أبواب الخلل الواقع في الصلاه ب ١٥ ح ١، قال (عليه السلام): «إن كنت لا تدري كم صلّيت و لم يقع وهمك على شيء فأعد الصلاه».

(٢) الوسائل ٨: ١٨٧ / أبواب الخلل الواقع في الصلاه ب ١.

(٣) في ص ٨٣.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٩٤

.....

المستند فيه النصّ المتضمّن لقول المصلي: «أقيموا صفوفكم» فيشمل كلّ صلاه تنعقد جماعه، العامّه لجميع الفرائض.

و كذا ما دلّ على لزوم السجدين للتشّه المنسي «١» كما لا يخفى، نعم ما دلّ على لزومهما للسلام الزائد مورده اليوميه، لوروده في من سلّم على الثالثه بدلاً عن الرابعه «٢»، فلا تعمّ سائر الصلوات الواجبه مثل الآيات و الجمع و الطواف و نحوها، لكونها ثنائيه بأجمعها. إلّا أنّه من أجل القطع بعدم القول بالفصل و الجزم بعدم خصوصيه للمورد يتعدّى إلى كافّه الصلوات الواجبه بلا إشكال.

كما أنّ ما دلّ على قضاء السجده المنسيه المتضمّن للتفصيل بين كون التذكّر قبل الدخول في الركوع أو بعده، و أنّه يرجع في الأوّل و يقضى في الثاني «٣» الموضوع فيه هو مطلق الصلاه من غير اختصاص باليوميه.

و كذا ما دلّ على البطلان بنقصان الركن و زيادته «٤»، بل يستفاد من حسنه الحلبي المتقدّمه «٥» المتضمّنه لعدم

بطلان النافله بزيادة الركوع، المؤيَّده بخير الصيقل «٦» المصرَّح بعدم كون النافله كالفريضة أنَّ البطلان بزيادة الركن من أحكام الفريضة على إطلاقها، كما أنَّ عدم البطلان بالإخلال بما عدا الأركان المستفاد من حديث لا- تعاد «٧» عام أيضاً لجميع الصلوات.

(١) الوسائل ٦: ٤٠١/ أبواب التشهد ب ٧ ح ٣، ٤، ٦.

(٢) الوسائل ٨: ٢٠٣/ أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ٣ ح ١٤.

(٣) الوسائل ٦: ٣٦٤/ أبواب السجود ب ١٤ ح ١، ٢ وغيرهما.

(٤) وقد تقدّم في ص ٧٣ و ما بعدها.

(٥) [في ص ٧٩ بعنوان صحيحه الحلبي].

(٦) المتقدّم في ص ٧٧.

(٧) الوسائل ١: ٣٧١/ أبواب الوضوء ب ٣ ح ٨.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٩٥

[مسألة ١٦: قد عرفت سابقاً أنَّ الظنَّ المتعلِّق بالركعات في حكم اليقين]

[٢١٣١] مسألة ١٦: قد عرفت سابقاً أنَّ الظنَّ المتعلِّق بالركعات في حكم اليقين، من غير فرق بين الركعتين الأولتين والأخيرتين، و من غير فرق بين أن يكون موجِباً للصَّحِّه أو البطلان كما إذا ظنَّ الخمس في الشكِّ بين الأربع والخمس أو الثلاث والخمس (١).

(١) أشار (قدس سره) إلى عدم الفرق في حجِّيه الظنَّ المتعلِّق بالركعات بين ما كان موجِباً للصَّحِّه كظن الأربع في الشكِّ بينها وبين الخمس، أو البطلان كظن الخمس في المثال، لإطلاق دليل الاعتبار.

و ربما يناقش بقصور أدلِّه حجِّيه الظن عن إثبات الإطلاق.

أمَّا ما ورد في الشكوك الخاصَّه كالشك بين الثنتين والثلاث أو الثلاث والأربع و نحو ذلك فظاهر، لكون موردها الصَّحِّه في كلِّ من الطرفين. فلا تشمل الظن بالبطلان.

و أما ما ورد بلسان عام كصحيحه صفوان فلأنَّ منطوقها البطلان، فلا بدّ و أن يكون مفهومها الصَّحَّه. و نتیجه ذلك الاختصاص بالظن بالصحيح، إذ لو كان شاملاً للظنّ

البطلان لدلّ المفهوم على الصحّة لدى حصول هذا الظنّ و هو كما ترى غير قابل للتصديق، فإنّه مع الشكّ فى الصحّة و الفساد يحكم بالبطلان بمقتضى دلالة المنطوق، فكيف يحكم بالصحّة مع ظنّ الفساد، فإنّ البطلان ثابت هنا بطريق أولى.

و لكنّ الصحيح دلالة المفهوم على حجّيه الظنّ مطلقاً، فإنّ منطوق الصحيحه هو وجوب الإعادة من ناحيه الشكّ خاصّه، و أنّ هذا العنوان هو الذى يستوجب البطلان. فمفهومها عدم الإعادة بلحاظ الشكّ فقط، و أمّا مع وجود حجّيه أخرى من ظنّ أو بينه و نحوهما ممّا يزول معها الشكّ بقاءً و ينعدم

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ٩٦

.....

الموضوع و لو تعبداً فاللّازم العمل على طبق تلك الحجّيه، و الجرى على مفادها و الأخذ بمدلولها صحّة أو فساداً.

و هذا نظير قولنا: إذا شكّ فى الطهاره و النجاسه و لم تقم البينه يحكم بالطهاره، فإنّ المستفاد منه تعليق الطهاره و إناطتها بنفس الشكّ، فمفهومه نفي الطهاره المستنده إلى الشكّ لدى قيام البينه المزيله للشكّ، و أنّ اللّازم حينئذ الأخذ بمفاد البينه، سواء أقامت على الطهاره أم النجاسه.

و هذا هو المتفاهم العرفى من أمثال هذه القضايا كما لا يخفى، و عليه فمفهوم الصحيحه وجوب العمل بالوهم الذى قد يقتضى الإعادة و قد لا يقتضيها.

و الذى يؤيد ما ذكرناه و يؤكّده أنّا قد استفدنا من النصوص عدم جواز المضى فى الفريضه على الشكّ مطلقاً، و أنّ اللّازم الاستناد إلى ما يندفع به احتمال تطرّق الفساد من البناء على الأقلّ و التدارك بركعه الاحتياط أو ركعتيه، أو على الأقلّ و التدارك بسجدة السهو على ما نطقته به موثّقه عمار «١» من تعليمه (عليه السلام) كيفيه يؤمن معها من الزيادة و

النقصان، أو أن يعمل بالظن الذي اعتبره الشارع في باب الركعات و جعله محرزاً للواقع، وإلّا فالمضى على الشك من غير استناد إلى الحجّة موجب للبطلان.

و عليه نقول: إذا شكّ بين الثنتين و الثلاث، أو الثلاث و الأربع، أو الثنتين و الثلاث و الأربع، أو الثنتين و الأربع و حصل الظن بأحد الطرفين أو الأطراف أخذ به، وإلّا بنى على الأكثر و احتاط بركعه الاحتياط. ففي جميع ذلك قد استند إلى ما يؤمن معه عن الخلل.

و أمّا إذا شكّ بين الثلاث و الخمس أو الأربع و الخمس حال الركوع أو قبل

(١) الوسائل ٨: ٢١٣ / أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ٨ ح ٣ [لكنّها ليست موثّقه و يحتمل إرادته الحديث ١].

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٩٧

و أمّا الظن المتعلّق بالأفعال ففي كونه كالشكّ أو كاليقين إشكال [١] (١)، فاللغز مراعاة الاحتياط. و تظهر الثمره فيما إذا ظنّ بالإتيان و هو في المحلّ أو ظنّ بعدم الإتيان بعد الدخول في الغير، و أمّا الظنّ بعدم الإتيان و هو في المحلّ أو الظنّ

إكمال السجدين فمع حصول الظنّ بالصحيح و هو الثلاث في الأوّل، و الأربع في الثاني عمل به بمقتضى دليل حجّيته.

و أمّا لو حصل له الظنّ بالبطلان و هو الخمس فماذا يصنع لو لم يعمل على طبق ظنّه؟ فإنّه لو لم يكن حجّه في حقّه فغاياته أنّه شاك فاقد للحجّه، و قد عرفت عدم جواز المضى على الشكّ، فبالأخره تكون صلاته محكومته بالبطلان فيتحدّ بحسب النتيجة مع القول بحجّيه الظنّ المتعلّق بالبطلان في أمثال هذه الموارد، أعني ما إذا كان الشكّ بنفسه مبطلًا و إن لم يحصل له الظنّ به كما في

المثاليين، وإن كان ربما يتخلف كالشك بين الأربعاء والخمس بعد إكمال السجدين كما لا يخفى.

و كيف ما كان، فهذا الأتّحاد الغالبى بحسب النتيجة يؤيد ما استظهرناه من الصحیحه من الدلاله على حجّيه الظن مطلقاً، سواء أ كان موجباً للصّحّه أم البطلان.

(١) فالمعروف و المشهور شهره عظيمه إلحاقه باليقين، و أنّ الظن المتعلّق بالأفعال حجّه كما فى الركعات، بل عن المحقّق الثانى نفى الخلاف فيه «١».

و عن جماعه من المتأخّرين عدم حجّيته و كونه ملحقاً بالشك، و استشكل فيه الماتن، و من ثمّ احتاط بالوجهين الآتين.

[١] و الأظهر أنّه كالشك.

(١) شرح الألفيّة (رسائل المحقّق الكركى ٣): ٣١٠.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ٩٨

بالإتيان بعد الدخول فى الغير فلا يتفاوت الحال فى كونه كالشك أو كاليقين إذ على التقديرين يجب الإتيان به فى الأوّل و يجب المضىّ فى الثانى، و حينئذ فنقول: إن كان المشكوك قراءه أو ذكراً أو دعاءً يتحقّق الاحتياط بإتيانه بقصد القربه، و إن كان من الأفعال فالاحتياط فيه أن يعمل بالظنّ ثمّ يعيد الصلاه، مثلاً إذا شكّ فى أنّه سجد سجده واحده أو اثنتين و هو جالس لم يدخل فى التشهد أو القيام و ظنّ الاثنتين يبنى على ذلك و يتم الصلاه ثمّ يحتاط بإعادتها، و كذا إذا دخل فى القيام أو التشهد و ظنّ أنّها واحده يرجع و يأتى بأخرى و يتم الصلاه ثمّ يعيدها، و هكذا فى سائر الأفعال. و له أن لا يعمل بالظن، بل يجرى عليه حكم الشك و يتم الصلاه ثمّ يعيدها.

و تظهر الثمره على ما تبّه عليه فى المتن فى موردين:

أحدهما: ما إذا ظنّ بالإتيان و هو فى المحل، كما لو تردّد فى السجده الثانیه

قبل الدخول في التشهد و هو ظانّ بإتيان السجدين، فإنّه يمضى في صلاته لو كان الظنّ حجّه، و إلّا رجع و تدارك استناداً إلى قاعده الشك في المحل، بخلاف ما لو كان ظانّاً حينئذ بعدم الإتيان، فإنّه يلزمه الإتيان على التقديرين.

ثانيهما: ما لو ظنّ بعدم الإتيان بعد تجاوز المحل و الدخول في الغير، فإنّه يلزمه الرجوع لو كان الظن كاليقين، و إلّا فلا يعتنى بشكّه، استناداً إلى قاعده التجاوز. و أمّا لو كان ظانّاً حينئذ بالإتيان فلا رجوع على التقديرين. فيقع الكلام عندئذ في مستند القول بحجّيه الظنّ في الأفعال.

فقول: قد ورد في جملة من النصوص لزوم الاعتناء بالشك إن كان في المحل و عدم الاعتناء إن كان في خارجه، و قد دلّت على ذلك روايات قاعده التجاوز

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٩٩

.....

بصوره عامّه و بعض النصوص الوارده في الموارد الخاصّه كالشك في الركوع.

و المستفاد من ذلك أنّ الاعتبار بنفس الشك المذموم هو خلاف اليقين، و أنّه يعتنى به إن كان في المحل حتّى يستيقن، و لا يعتنى إن كان في خارجه إلّا إذا أيقن بالخلاف، من غير فرق بين حصول الظن و عدمه في الموردین بمقتضى الإطلاق، بل قد ورد التصريح باليقين في جملة من النصوص.

منها: صحيحه محمّد بن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام) «في الذي يذكر أنّه لم يكبر في أوّل صلاته، فقال: إذا استيقن أنّه لم يكبر فليعد، و لكن كيف يستيقن؟» «١» فإنّ الاستعجاب عن حصول اليقين إنّما يتّجه لو أُريد به الصفه الخاصّه، و إلّا فلا مورد للتعجب لو أُريد به ما يشمل الظن كما لا يخفى.

و منها: صحيحه أبي بصير «إذا أيقن الرجل أنّه ترك ركعه من

الصلاه و قد سجد سجدتين و ترك الركوع استأنف الصلاه» (٢) دلّت بمقتضى المفهوم على عدم الاستئناف ما لم يتيقن بترك الركعه أى الركوع، سواء حصل الظن بالترك أم لا.

و منها: رواه أبى بصير «عن رجل شكّ فلم يدر سجده سجد أم سجدتين قال: يسجد حتى يستيقن أنّهما سجدتان» (٣) دلّت على لزوم تحصيل اليقين لدى عروض الشكّ فى المحل، فلا يجوز المضى بدونه و إن حصل له الظن.

و لكنّها ضعيفه السند بمحمّد بن سنان، فلا تصلح إلّا للتأييد. و فى الأولتين غنى و كفايه، و لا سيما أولاهما المشتمله على الاستعجاب كما عرفت.

(١) الوسائل ٦: ١٣ / أبواب تكبيره الإحرام ب ٢ ح ٢.

(٢) الوسائل ٦: ٣١٣ / أبواب الركوع ب ١٠ ح ٣.

(٣) الوسائل ٦: ٣٦٨ / أبواب السجود ب ١٥ ح ٣.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ١٠٠

.....

و على الجملة: فمقتضى هذه الإطلاقات عدم حجّيه الظن المتعلّق بالأفعال فلا بدّ للقائل بالحجّيه من إقامه الدليل لنخرج به عن مقتضاها، و إلّا فتلك المطلقات هى المحكّمه.

و قد استدلّ على ذلك بوجوه:

منها: شهره القول بذلك بين الأصحاب، بل عن المحقّق الثانى نفى الخلاف فيه كما مرّ.

وفيه: مضافاً إلى عدم حجّيه الشهره فى نفسها أنّ دعواها ممنوعه فى المقام إلّا بالإضافه إلى الطبقة الوسطى من الأصحاب، فإنّ كلمات القدماء منهم خاليه عن التعرّض للمسأله رأساً، و قد ذهب جمع كثير من المتأخّرين إلى عدم الحجّيه. فدعوى الشهره بقول مطلق بعيدة عن الصواب.

و أمّا نفى الخلاف المحكى عن المحقّق فلا- اعتبار به بمجرّده ما لم يرجع إلى الإجماع التعيّد الكاشف عن رأى المعصوم (عليه السلام)، و لم ينقل دعواه عن أحد، بل قد عرفت الإشكال فى تحقّق الشهره

فضلاً عن الإجماع.

و منها: النبويان «إذا شكَّ أحدكم في الصلاة فلينظر أخرى ذلك إلى الصواب فليبن عليه» (١) وقوله: «إذا شكَّ أحدكم في الصلاة فليتحزَّ الصواب» (٢) بدعوى انجبار ضعفهما بعمل المشهور.

وفيه: منع الشهره أوّلاً كما مرّ، و منع استناد المشهور إليهما ثانياً لجواز أن يكون المستند ما سيجىء، و منع كبرى الانجبار ثالثاً.

(١) صحيح مسلم ١: ٤٠٠/٩٠، سنن النسائي ٣: ٢٨ [و فيهما: فليتم عليه].

(٢) صحيح مسلم ١: ٤٠٠/٩٠، سنن النسائي ٣: ٢٨ [و فيه: فليتحزَّ الذي يرى أنه الصواب].

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ١٠١

.....

و منها و هو العمده-: دعوى الفحوى و الأولويّه القطعيه ممّا دلّ على حجّيه الظن في الركعات، فإنّ الركعه التامه المؤلّفه من عدّه أجزاء لو كان الظنّ معتبراً فيها بأجمعها، فاعتباره في البعض من تلك الأجزاء ثابت بطريق أولى فإنّ البعض لا يكون أعظم شأنًا من الكلّ و لا يزيد عليه بشىء. و الظاهر أنّ معظم القائلين بالحجّيه قد استندوا إلى هذا الوجه.

و لكنّه لا يتم، فإنّه وجه استحسانى اعتبارى لا يصلح أن يكون مستنداً لحكم شرعى كى ترفع به اليد عن الإطلاقات المتقدّمه، سيما بعد ما نشاهده من وجود الفارق بينهما، فإنّ المضى على الشك في الركعات ممنوع فى الفريضه، و لا مناص من الاستناد إلى ما يؤمن معه من الزيادة و النقصان على ما نطق به موثقه عمار المتضمّنه لتعليم كيفيه الاحتياط حسبما تقدّم، فاعتبر الشارع لزوم تحصيل المؤمن عن الخلل فى ركعات الصلاه، إمّا بالبناء على الأكثر و التدارك بركعه الاحتياط أو بركعتيه، أو على الأقل و التدارك بسجدة السهو كما فى الشكّ بين الأربع و الخمس، و من ثمّ جعل الظن

حجّه في باب الركعات، لكونه بعد الاعتبار علماً تعبدياً و طريقاً محرزاً للواقع فيؤمن معه عن الخلل.

و ليس كذلك الأفعال، لجواز المضى فيها على الشك بلا إشكال، ضروره أنّ احتمال الزيادة أو النقصان موجود فيها دائماً، سواء اعتنى بالشك و تدارك المشكوك فيه أم لا من غير فرق بين الشك في المحل أم بعد التجاوز عنه، فإنّه مع التدارك يحتمل الزيادة لجواز الإتيان به أولاً، و مع عدم التدارك يحتمل النقيصه لجواز عدم الإتيان.

فهذا الشك لا ينفك عن أحد الاحتمالين المزبورين، و مع ذلك لم يلزم الشارع بتحصيل المؤمن عن الخلل، و بذلك تفترق الأفعال عن الركعات. فلا يستلزم اعتبار الظنّ في الثاني اعتباره في الأول، و لا أولويه في البين فضلاً عن أن

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ١٠٢

.....

تكون قطعيه.

فلا يمكن الاستناد إلى هذا الوجه ليرتكب التقييد في الإطلاقات المتقدمه و نعى به التقييد في مقام الثبوت، و إلّا فهو حكومه في مقام الإثبات لو تمّ الوجه المزبور كما هو ظاهر.

و من جميع ما ذكرناه تعرف أنّ الأظهر عدم حجّيه الظنّ المتعلّق بالأفعال و أنّه ملحق بالشك، للإطلاقات السليمه عما يصلح للتقييد.

ثمّ إنّ الماتن (قدس سره) بعد أن استشكل في المسأله و لم يجزم بأحد الطرفين بنى على الاحتياط، و قد فصل في موارد بين ما هو من قبيل الأقوال كالقراءه و الذكر و الدعاء، و ما هو من قبيل الأفعال كالركوع و السجود.

و الأمر كما أفاده (قدس سره) فإنّ الاحتياط يتحقّق في الأوّل بالإتيان بقصد القربه المطلقه الجامع بين ما ينطبق على الجزء و ما ينطبق على الذكر المطلق. فلو شكّ في الفاتحه قبل أن يدخل في السوره و ظنّ الإتيان، أو

بعد الدخول فيها قبل أن يركع و ظنَّ عدم الإتيان أمكنه الاحتياط على النحو المزبور، من دون أن يقصد الجزئية بخصوصها.

و أمّا في الثاني فلا- يمكن في عمل واحد، لما مرّ غير مرّه من امتياز الركوع و السجود عن بقية الأجزاء في أنّ زيادتهما و لو بحسب الصورة و من غير قصد الجزئية قادحه، على ما استفدنا ذلك ممّا دلّ على المنع عن تلاوه آيه العزيمه في الصلاة معللاً بأنّ السجود زياده في المكتوبه «١»، مع أنّ السجود المأتي به حينئذ هو سجود التلاوه لا السجود الصلاتي.

(١) الوسائل ٦: ١٠٥ / أبواب القراءة في الصلاة ب ٤٠ ح ١.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ١٠٣

و أمّا الظنّ المتعلّق بالشروط و تحقّقها فلا يكون معتبراً (١) إلّا في القبلة (٢)

فيعلم من ذلك قادحيه زياده الصوريه في مثل السجود، و يتعدّى إلى الركوع بالأولويه القطعيه. فلا يمكن الاحتياط فيهما إلّا في عمليين بضّمّ الإعادة.

و قد ذكر (قدس سره) لذلك وجهين:

أحدهما: أن يعمل بالظنّ ثمّ يعيد الصلاة. فلو شكّ في السجده الثانيه قبل الدخول في التشهّد و ظنّ الإتيان، أو بعد الدخول و ظنّ العدم بنى على الإتيان في الأوّل و أتمّ الصلاة ثمّ أعادها، رعايه لاحتمال الترك العمدي لو كانت وظيفته الاعتناء بالشكّ في المحل. و رجع في الثاني و أتى بأخرى و أتمّ ثمّ أعاد الصلاة رعايه لاحتمال الزياده العمديه لو كانت وظيفته عدم الاعتناء بمقتضى قاعده التجاوز، و هكذا الحال في سائر الأفعال.

ثانيهما: أن لا يعمل بالظنّ، بل يجري عليه حكم الشكّ من الاعتناء إن كان في المحل، و عدمه إن كان بعده و يتمّ الصلاة ثمّ يعيدها، رعايه لاحتمال حجّيه الظنّ. هذا كلّ بناءً على

مسلكه (قدس سره) من التشكيك في المسأله.

و أما بناءً على المختار من عدم الاعتبار و إحقاق الظن بالشك فسيبيل الاحتياط و لو استجباً بمنحصر في الثاني، للزوم الزيادة أو النقيصه العمديتين في الأول، المستلزمين لإبطال الصلاه الذي هو محرّم على المشهور.

(١) للزوم إحراز الشرط، و عدم الدليل على كفايه الظن الذي لا يغني عن الحق شيئاً.

(٢) لقوله (عليه السلام): «يجزى التحريّ أبداً إذا لم يعلم أين وجه القبلة» «١».

(١) الوسائل ٤: ٣٠٧/ أبواب القبلة ب ٦ ح ١.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ١٠٤

و الوقت في الجملة (١)، نعم لا- يبعد اعتبار شهاده العدلين فيها، و كذا في الأفعال و الركعات، و إن كانت الكليّه لا تخلو عن إشكال [١] (٢).

[مسأله ١٧: إذا حدث الشك بين الثلاث و الأربع قبل السجدين أو بينهما أو في السجده الثانيه]

[٢١٣٢] مسأله ١٧: إذا حدث الشك بين الثلاث و الأربع قبل السجدين أو بينهما أو في السجده الثانيه يجوز له تأخير التروى إلى وقت العمل بالشك و هو ما بعد الرفع من السجده الثانيه (٣).

(١) أي فيما إذا كان اليوم غيوماً، للنص الدال عليه كما تقدّم تفصيل ذلك كلّ في مباحثهما «١».

(٢) قدّمنا في كتاب الطهاره «٢» أنّ المستفاد من الأدلّه حجّيه البيّنه في الموضوعات على الإطلاق إلّا ما خرج بالنص كالدعوى على الميت، فإنّها تحتاج إلى ضمّ اليمين، و كالشهاده على الزنا فإنّها تتوقّف على شهود أربعة و أمّا فيما عدا هذين الموردين فالمرجع إطلاق الدليل حسبما بيّنا تقريبه في محلّه. و عليه فيجوز التعويل على البيّنه في إحراز شرائط الصلاه كأفعالها و ركعاتها.

(٣) لعدم الفرق بين التقديم و التأخير بعد العلم بوجوب فعل السجدين على كلّ حال، سواء استقرّ شكّه بعد التروى أم انقلب إلى الظن، هذا.

و قد عرفت في محلّه «٣»

عدم وجوب التروى من أصله، لعدم الدليل عليه فيجوز البناء على حكم الشك بمجرد حدوثه لإطلاقات الأدلة، فلا حاجة إلى

[١] الإشكال ضعيف جداً، بل لا يبعد ثبوتها بشهادة عدل، بل ثقة واحد.

(١) شرح العروه ١١: ٤٣٣، ٣٨٥.

(٢) شرح العروه ٢: ٢٦٠، ٣: ١٥٥.

(٣) شرح العروه ١٨: ٢١١.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ١٠٥

[مسألة ١٨: يجب تعلّم ما يعمّ به البلوى من أحكام الشكّ و السهو]

[٢١٣٣] مسألة ١٨: يجب تعلّم ما يعمّ به البلوى من أحكام الشكّ و السهو (١)، بل قد يقال ببطان صلاه من لا يعرفها، لكن الظاهر عدم الوجوب إذا كان مطمئناً بعدم عروضها له، كما أنّ بطلان الصلاه إنّما يكون إذا كان مترلزلاً بحيث لا يمكنه قصد القربه أو اتّفق له الشكّ أو السهو و لم يعمل بمقتضى ما ورد من حكمه، و أمّا لو بنى على أحد المحتملين أو المحتملات من حكمه و طابق الواقع مع فرض حصول قصد القربه منه صحّ، مثلاً إذا شكّ في فعل شيء و هو في محلّه و لم يعلم حكمه لكن بنى على عدم الإتيان فأتى به، أو بعد التجاوز و بنى على الإتيان و مضى صحّ عمله إذا كان بانياً على أن يسأل بعد الفراغ عن حكمه و الإعادة إذا خالف، كما أنّ من كان عارفاً بحكمه و نسي في الأثناء أو اتّفق له شكّ أو سهو نادر الوقوع يجوز له أن يبني على أحد المحتملات في نظره بانياً على السؤال و الإعادة مع المخالفه لفتوى مجتهده.

التروى رأساً فضلاً عن مثل المقام ممّا لا يترتب عليه الأثر كما عرفت.

(١) تقدّم الكلام حول الفروع التي تتضمنها هذه المسألة في مباحث الاجتهاد و التقليد «١»، فلا حاجة إلى الإعادة. و من شاء الإحاطة بها فليراجع ما

(١) شرح العروه ١: ٢٥٠، ٣١٧.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ١٠٦

[ختمام فيه مسائل متفرّقه]

اشاره

ختمام فيه مسائل متفرّقه

[الأولى: إذا شكّ في أنّ ما بيده ظهر أو عصر فإن كان قد صلّى الظهر بطل ما بيده]

[٢١٣٤] الأولى: إذا شكّ في أنّ ما بيده ظهر أو عصر فإن كان قد صلّى الظهر بطل ما بيده [١]، وإن كان لم يصلّها أو شكّ في أنّه صلّاها أو لا عدل به إليها (١).

فروع العلم الإجمالى

(١) الشاك في أنّ ما بيده ظهر أو عصر قد يفرض علمه بإتيان الظهر و فراغ ذمّته عنها، و اخرى لا، سواء أ كان عالماً بعدم الإتيان أم كان شاكاً فيه.

أمّا في الفرض الأوّل فقد حكم (قدس سره) بطلان ما بيده، و الوجه في ذلك عدم إحراز التّيه التي هي من مقوّمات الصلاه الدخيله في حقيقتها.

فإنّا قد ذكرنا في مطاوى بعض الأبحاث السابقه و لا سيما في مباحث العدول «١» أنّ الصلوات بأسرها حقائق متباينه في حدّ ذاتها و إن اشترك بعضها مع بعض في الأجزاء صورته، بل و في تمام الصلاه أحياناً كما في الظهرين أو الأداء و القضاء، فيمتاز كلّ منها عن الأخرى بالعنوان المأخوذ فيها كعنوان الظهر و العصر، و الفريضة و النافله، و الأداء و القضاء و نحوها.

[١] إلّا إذا رأى نفسه فعلاً في صلاه العصر و شكّ في نيته لها من الأوّل، و بذلك يظهر الحال في المسأله الثانيه.

(١) شرح العروه ١١: ٢١٨، ١٤: ٦٣.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ١٠٧

.....

و هذه الجهه الفارقه أعنى العنوان المزبور المنطبق على تمام الصلاه ملحوظه فى مقام الذات، فهى فى المركبات الاعتباريه بمتابه الفصول المنوعه بالإضافه إلى الماهيات المتأصله، فلا بد فى تحقّقها من تعلق القصد بها بخصوصها.

فلو نوى ذات الركعتين من غير قصد الفجر أو نافلته لم يقع شىء منهنما لامتناع تحقّق الجنس عارياً عن الفصل، و من ثم لا يغنى

قصد إحداها عن الأخرى ما لم يَقم عليه دليل بالخصوص كما في موارد العدول.

و عليه فمع الشك في اتّصاف ما بيده بعنوان الظهر أو العصر فهو غير محرز لما تتقوّم به ماهيّة الصلاة، فلا تقع لا ظهراً لأنّه قد صلّاها حسب الفرض، ولا عصراً لعدم إحراز العنوان. فلا مناص من البطلان، إذ لا سبيل إلى التصحيح « ١ » و البناء على وقوعها عصراً عدا ما يتوهم من الاستناد إلى قاعده التجاوز، بدعوى أنّ تيّه الخلاف لدى القيام إلى الصلاة مشكوك فيها، و مقتضى قاعده التجاوز البناء على وقوعها بتيّه صحيحه و هي العصر، فيتمّها بهذا القصد.

و لكنّه كما ترى، ضروره عدم كون التّيه من الأجزاء التي لها محلّ معيّن لتجرى فيها القاعده بالتقريب المتقدّم على حدّ جريانها في سائر الأجزاء المشكوكه لدى التجاوز عن محالّها، بل هي من أجل كونها ممّا به الامتياز و من قبيل الفصول المنوّعه للماهيه كما عرفت منطبقه على تمام الأجزاء بالأسر

(١) و ما في بعض الكلمات من التصدّي للتصحيح بالتمسك بظاهر الحال كما ترى، ضروره عدم الدليل على اعتباره في غير الموارد الخاصّه، ما لم يرجع إلى قاعدتي الفراغ أو التجاوز، لعدم خروجه عن حدود الظنّ الذي لا يغني عن الحق. ألا ترى أنّ من كان معتاد الاستبراء أو مواظباً على الصلاة أوّل الوقت ليس له البناء على الإتيان لدى الشك، اعتماداً على ظاهر الحال.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ١٠٨

.....

انطباق العنوان على المعنون و الطبيعي على الفرد، فمحلّها مجموع الأجزاء، لا خصوص الابتداء و حاله الشروع في الصلاة كي يصدق التجاوز عنه.

نعم، يتّجه الحكم بالصّحّه استناداً إلى القاعده المذكوره في صورته خاصّه و هي ما لو رأى

نفسه فعلاً في صلاة العصر و شك في نيتته لها من الأول، فكان محرزاً لعنوان الجزء الذي بيده و شاكاً في عنوان الأجزاء السابقة، فإنه يبنى على وقوعها عصراً بمقتضى قاعده التجاوز.

إذ مرجع ذلك إلى الشك في اتصاف ما وقع بعنوان الجزئيه و عدمها، فإنه لو كان ناوياً للعصر فقد وقعت جزءاً و إلا وقعت لغواً و أجنبيته عن هذه الصلاة سواء كان ناوياً للظهر أم لغيرها، لما عرفت من تقوّم الجزئيه بالتية و قصد العنوان الذي يتقوّم به المركب، فيرجع بالأخره إلى الشك في وقوع ذات الجزء و حيث قد تجاوز عن محله بالدخول في الجزء المترتب و هو الذي بيده فيبنى بركه القاعده على الوقوع.

و بعبارة اخرى: الشك في اتصاف الأجزاء السابقه بنيه العصر لا- ينقص عن الشك في أصل الإتيان الذي هو مورد لقاعده التجاوز.

و ممّا ذكرنا تعرف أنّ المقام ليس من قبيل الشك في الصحه ليمسك بقاعده الفراغ، لأنّ موردها ما إذا علمنا بوجود ذات الجزء المتقوّم باتصافه بعنوان العصر مثلاً و شكنا في صحته و فساده، و المفروض هنا الشك في ذلك.

فالمقام نظير ما لو شك و هو في السوره مثلاً في أنّ ما قرأ هل كان فاتحه أم دعاء، أو أنّه هل كان فاتحه أم كلاماً آدمياً، الذي لا شك في أنّ المرجع حينئذ إنّما هو قاعده التجاوز دون الفراغ.

و عليه فينبغي التفصيل في المسأله بين ما لو كان يرى نفسه فعلاً في صلاة العصر و ما إذا كان شاكاً في حالته الفعلية أيضاً، فيلتزم بالصحه في الأول و لا

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ١٠٩

[المسأله الثانيه: إذا شك في أنّ ما بيده مغرب أو عشاء فمع علمه بإتيان المغرب بطل]

[٢١٣٥] المسأله الثانيه: إذا شك في أنّ ما بيده مغرب أو عشاء

فمع علمه بإتيان المغرب بطل، و مع علمه بعدم الإتيان بها أو الشك فيه عدل بتيته إليها إن لم يدخل في ركوع الرابعة، و إلا بطل أيضاً (١).

مناص من البطلان في الثاني «١» حسبما عرفت، بعد وضوح عدم كون المقام من موارد العدول إلى العصر و لو رجاءً، لعدم جواز العدول من السابقه إلى اللاحقه.

و أمّا في الفرض الثاني أعنى ما إذا كان عالماً بعدم الإتيان بالظهر أو شاكاً فيه، الّذى هو بمنزله العلم و لو تعييداً بمقتضى استصحاب عدم، فلا ينبغى الشك في صحه الصلاه حينئذ و أنه يعدل بها إلى الظهر كما أفاده في المتن.

فإنّ العدول بمعناه الحقيقي و إن لم يكن محرزاً في المقام، لتوقفه على الجزم بعنوان المعدول عنه، و المفروض الشك في ذلك، إلا أنّ المراد به العدول التقديرى، فيجعل ما بيده ظهراً و يأتى ببقية الأجزاء بهذا العنوان، لعلمه بوجود ذلك على كلّ حال. و أمّا الأجزاء السابقه فإن كان ناوياً للظهر من أول الأمر فهو، و إلا فحكمه العدول بها إلى الظهر و قد فعل، فيحرز معه الإتيان بظهر صحيحه و يأتى بالعصر بعد ذلك.

(١) ممّا ذكرناه في المسأله السابقه يظهر الحال في هذه المسأله، فإنّ الكلام فيها هو الكلام فيما مرّ بعينه، فيجرى هنا أيضاً التفصيل المتقدّم بين الصورتين أعنى صوره العلم بإتيان المغرب و صوره عدم العلم، سواء كان شاكاً أم عالماً بالعدم.

(١) إلا إذا أحرز أنّ قصد الظهر لو كان فهو من باب الخطأ في التطبيق كما لعله الغالب.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ١١٠

.....

فيحكم في الصوره الأولى بالبطلان، لعدم إحراز العنوان، إلا إذا كان محرزاً لحالته الفعلية و أنّ الجزء الّذى بيده قد أتى

به بعنوان العشاء، و شك في الأجزاء السابقة و أنها هل كانت كذلك أيضاً أم أنه أتى بها بعنوان المغرب، فيحكم حينئذ بالصحة، استناداً إلى قاعده التجاوز، من غير فرق بين حدوث الشك المزبور بعد الدخول في ركوع الركعة الرابعة أم قبل ذلك.

و أما في الصورة الثانية: فيحكم بالصحة و العدول عمّا بيده إلى المغرب بالمعنى المتقدم للعدول المراد به في المقام.

نعم، تفرق هذه الصورة عن مثلها في المسألة السابقة فيما لو كان الشك عارضاً بعد الدخول في ركوع الركعة الرابعة، لامتناع العدول حينئذ بعد فوات محلّه بالدخول في الركن، و حيث لا يمكن تصحيحها لا مغرباً لما عرفت، و لا عشاءً لعدم إحراز النيّة، فلا مناص من رفع اليد و الإتيان بالعشاءين.

نعم، في خصوص ما إذا كان محرزاً لحالته الفعلية يمكن تميمها عشاءً و الإتيان بالمغرب بعد ذلك بناءً على مسلك شيخنا الأستاذ (قدس سره) «١» الذي تقدّم التعرّض له في مبحث الأوقات «٢» في من تذكّر عدم الإتيان بالمغرب بعد ما دخل في ركوع الركعة الرابعة من صلاة العشاء، من جواز تميم العشاء حينئذ و الإتيان بالمغرب بعد ذلك، بدعوى عدم المحذور في ذلك عدا مخالفته الترتيب، و حيث إنّ الإخلال به سهوى فهو مشمول لحديث لا تعاد «٣» الدال على سقوط شرطيه الترتيب بعد عدم كونه من الخمسة المستثناه في الحديث.

فعلى ضوء ما ذكره (قدس سره) هناك يحكم بالصحة هنا أيضاً و إتمامها

(١) كتاب الصلاة ١: ٧٢٧٣.

(٢) شرح العروه ١١: ٢٠٧.

(٣) الوسائل ١: ٣٧١/ أبواب الوضوء ب ٣ ح ٨.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ١١١

.....

عشاءً بعد إحراز اتّصاف الأجزاء السابقة بعنوان العشاء بمقتضى قاعده التجاوز كما مرّ، و يأتي

بالمغرب بعد ذلك، فإن غايته الإخلال بالترتيب، و المفروض سقوط شرطيته بمقتضى حديث لا تعاد كما عرفت.

لكن الشأن فى صحه هذا المسلك، فقد أشرنا فى ذاك المبحث إلى ضعفه و سقوط الدعوى المزبوره، نظراً إلى أن الترتيب معتبر بين الصلاتين فى تمام أجزائهما بالأسر من البدو إلى الختم كما هو ظاهر الأدله، فإنّ المستفاد من مثل قوله (عليه السلام): «إلا أن هذه قبل هذه» «١» أنّ تمام هذه الأجزاء التى يتركب منها اسم الصلاه بعد تمام تلك، لا أنّ البعض من هذه بعد هذه كما لا يخفى.

و عليه فالترتيب كما هو معتبر فى الأجزاء السابقه معتبر فى الأجزاء اللاحقه أيضاً، و حديث لا تعاد الجارى فى المقام لا يتكفل إلا لسقوط الترتيب بالإضافة إلى الأجزاء السابقه التى وقعت قبل المغرب سهواً، دون ما لم يؤت به بعد من الأجزاء اللاحقه، ضروره أنّ الإخلال به حينئذ عمدى، و من المعلوم عدم شمول الحديث لمثل ذلك.

□
فالصحيح عدم جريان الحديث فى كلا الموردين، فلا يمكن تميم ما بيده عشاءً، للزوم الإخلال بالترتيب عامداً، اللهم إلا على القول بجواز إقحام صلاه فى صلاه و أنه مطابق للقاعده حتى اختياراً كما يقول به هو (قدس سره) أيضاً «٢»، إذ عليه يمكنه أن يدع هذه الأجزاء التى أتى بها على حالها و يأتى بالمغرب ثم يأتى ببقية أجزاء العشاء، و بذلك يراعى شرطيه الترتيب بالإضافة إلى الأجزاء اللاحقه، و أمّا السابقه فقد عرفت سقوطها فيها بمقتضى الحديث بعد كون الإخلال بالنسبه إليها سهوياً.

(١) الوسائل ٤: ١٢٦ / أبواب المواقيت ب ٤ ح ٥، ٢٠.

(٢) لاحظ كتاب الصلاه ٢: ٢٧٤، ٣: ٢٠١.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ١١٢

[المسأله الثالثه: إذا علم بعد الصلاه أو فى أثناءها أنه ترك سجدين من ركعتين]

[٢١٣٦] المسأله الثالثه: إذا علم

بعد الصلاة أو في أثنائها أنه ترك سجدين من ركعتين سواء كانتا من الأولتين أو الأخيرتين [١] صحّت صلاته و عليه قضاؤهما و سجدا السهو مرتين [٢] و كذا إن لم يدر [٣] أنهما من أيّ الركعات بعد العلم بأنهما من الركعتين (١).

إلّا أنّ هذا القول أيضاً ضعيف، و لا يمكن الالتزام بالإقحام في غير مورد النص، لكونه على خلاف القاعده كما تقدّم في محلّه «١». و عليه فلا مناص من الحكم بالبطلان و لزوم الإتيان بالعشاءين كما ذكرناه.

(١) إذا علم بعد الصلاة أو في أثنائها أنه ترك سجدين من ركعتين سواء كانتا من الأولتين أو الأخيرتين أو بالاختلاف، أو لم يدر أنهما من أيّ الركعات بعد العلم بعدم كونهما من ركعه واحده المستلزم للبطلان، فقد حكم (قدس سره) حينئذ بصحّه الصلاة و وجوب قضاؤهما مع سجدي السهو مرتين.

و ما ذكره (قدس سره) ظاهر في الجملة و لا ستره عليه، ضروره أنّ ما دلّ

[١] إذا كان المنسى سجدين منهما و علم المصلّي بذلك قبل الفراغ أو بعده قبل الإتيان بالمنافى و جب عليه تدارك إحداهما و قضاء الأخرى.

[٢] على الأحوط كما مرّ، و قد تقدّم حكم نقصان السجده من الركعه الأخيره [في المسأله ٢٠١٩].

[٣] إذا علم إجمالاً نقصان سجدين من ركعتين و احتمل أن تكون إحداهما من الركعه التي لم يفت محلّ تداركها فيها و جب عليه تداركها و قضاء سجدين آخرين بعد الصلاة على الأظهر، نعم إذا كان الشك بعد الفراغ و قبل الإتيان بالمنافى رجع و تدارك إحداهما ثم يقضى سجده أخرى.

(١) شرح العروه ١٦: ٥٥.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ١١٣

.....

على وجوب قضاء السجده المنسيه و عدم بطلان الصلاة بذلك لا يفرق فيه

بمقتضى الإطلاق بين ما إذا كان المنسى سجده واحده أو ثنتين، بل الثلاث ما لم تكن من ركعه واحده، وإلا استوجب البطلان حينئذ من أجل نقصان الركن.

نعم، ضم سجدي السهو إلى القضاء مبنى على ما اختاره من كون نسيان السجده من موجبات سجود السهو، وقد عرفت «١» منعه، فلا يجب عليه غير القضاء إلا إذا قلنا بوجوب سجدي السهو لكل زياده و نقيصه. وهذا فى الجملة واضح كما عرفت.

إلا أنّ تفصيل الكلام فى المقام يستدعى التكلّم فى موردين:

أحدهما: ما إذا حصل العلم المزبور بعد الفراغ من الصلاه.

ثانيهما: ما إذا حصل فى الأثناء وقبل أن يسلم.

أمّا المورد الأول: فتاره يعلم بعدم كون شىء من السجديتين المنسيّتين من الركعه الأخيره، وأخرى يعلم بأنّ إحداهما منها، و ثالثه يشكّ فى ذلك فيحتمل أن تكون إحدى المنسيّتين من الأخيره.

لا إشكال فى الصوره الأولى، و أنّه ليس عليه إلّا قضاؤهما إمّا مع ضمّ سجدي السهو أو بدون ذلك على الخلاف المتقدّم.

و أمّا فى الصوره الثانيه: فلا إشكال أيضاً فى وجوب قضاء السجده الفائتة من غير الركعه الأخيره، و أمّا المنسيه من الأخيره فحيث إنّ السلام حينئذ واقع فى غير محلّه و مثله لا يكون مخرجاً، فهو بعدّ فى الصلاه، فيجب عليه الرجوع و تدارك السجده المنسيه و الإتيان بسجدي السهو لأجل السلام الزائد الواقع فى غير محلّه سهواً، بل للتشهد أيضاً إن قلنا بوجوبهما لكلّ زياده و نقيصه.

(١) فى شرح العروه ١٨: ٣٥٣.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ١١٤

.....

هذا فيما إذا كان محلّ التدارك باقياً، بأن لم يكن مرتكباً بعد السلام لأحد المنافيات العمديه و السهويه كالحديث و الاستدبار، و إلا فلا رجوع لفوات المحل.

و

حيث إن نسيان السجده الواحده لا يستوجب البطلان بمقتضى حديث لا تعاد، بل لصريح قوله (عليه السلام): لا تعاد الصلاه من سجده واحده و إنما تعاد من ركعه «١» فيعلم من ذلك أن السلام الواقع آن ذاك كان مخرجاً، بمعنى أن ارتكاب المنافى كاشف عن أتصاف السلام فى ظرفه بالمخرجيه، و إلا لزم إعاده الصلاه، و المفروض أنها لا تعاد ممّا عدا الخمسه كما عرفت.

و عليه فيجب قضاء هذه السجده كالسجده الأخرى المنسيه ممّا عدا الركعه الأخيره كما مرّ. فحال ذلك حينئذ حال ما لو علم بفوات كلتا السجدين ممّا عدا الركعه الأخيره، الذى تقدّم فى الصوره الأولى.

و أمّا فى الصوره الثالثه: ففيما إذا كان ذلك بعد ارتكاب المنافى يجب قضاؤهما كما علم ممّا مرّ آنفاً، و أمّا إذا كان قبل ذلك و المفروض أن التذكّر بعد السلام فلا إشكال فى وجوب قضاء إحدى السجدين المعلوم عدم كونها من الركعه الأخيره.

و أمّا الأخرى المرّدّه بين كونها منها أو ممّا عداها من سائر الركعات فحيث إن قاعده التجاوز فى الركعه الأخيره معارضه بمثلها فى سائر الركعات فنبقى نحن و استصحاب عدم الإتيان بها فى كلّ منهما، أعنى الركعه الأخيره و الركعه الأخرى التى هى طرف لهذا الشك، و مقتضى العمل بالاستصحابين وجوب الرجوع و تدارك السجده و إعاده التشهد و السلام ثمّ قضاؤها، مضافاً إلى قضاء السجده الأولى كما مرّ. فبالنتيجه يأتى بثلاث سجّادات، إحداها رجوعاً و ثنتان قضاء.

(١) الوسائل ٦: ٣١٩/ أبواب الركوع ب ١٤ ح ٢، ٣، (نقل بالمضمون).

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ١١٥

.....

نعم، يجوز له الاقتصار على سجدين، بأن يسجد أولاً بقصد ما فى الذمّه الجامع بين الرجوع و القضاء، حيث إنّ

الظاهر أنّ المأمور به هو الإتيان بذات السجده من دون أن تكون معنونه بعنوان الرجوع و عدمه، ثمّ يتشّهّد و يسلم احتياطاً و يأتي بعد ذلك بسجده اخرى قضاءً، و بذلك يقطع ببراءه الذمّه، فإنّ وظيفته إن كانت الرجوع لكون الفائته من الأخيره فقد فعل، و إلّا فقد قضى. و لا يضرّه التشّهّد و التسليم عندئذ بعد وقوعهما خارج الصلاه كما هو ظاهر.

فلا- حاجه إلى سجده ثالثه، كما لا يجب عليه سجود السهو من أجل السلام الأوّل، لعدم الجزم بزيادته بعد احتمال أن تكون السجدتان المنسيتان كلتاهما ممّا عدا الركعه الأخيره.

و معلوم أنّ استصحاب عدم الإتيان بسجده الركعه الأخيره لا يثبت اتّصاف السلام بعنوان الزيادة ليجب سجود السهو من أجله.

نعم، بناءً على ما قدّمناه في محلّه «١» من أنّ السجده المقضيه جزء حقيقه قد تغيّر ظرفه و تبدّل محلّه فتأخّر عن موطنه إلى ما بعد السلام، و ما لم يأت بها لم يتحقّق الخروج عن الصلاه، و لذا قلنا إنّ لو أخلّ بها عمداً بطلت صلاته، فعليه يعلم في المقام إجمالاً بزياده السلام، فإنّ السجده المنسيه إن كانت من الركعه الأخيره فالسلام الأوّل زائد، و إلّا فالسلام الثاني المأتى به احتياطاً، لما عرفت من أنّ السجده المقضيه جزء حقيقى، فما لم يفرغ عن قضاء السجدتين لم يتحقّق الخروج عن الصلاه، فلا محاله يكون السلام الثاني واقعاً في الأثناء و متّصفاً بالزياده. إذن يجب عليه سجود السهو لأحد السلامين المعلوم زيادته إجمالاً، بل و كذا للتشّهّد بناءً على وجوبه لكلّ زياده و نقيصه.

و أمّا المورد الثاني: أعنى ما إذا كان العلم حاصلًا أثناء الصلاه، فلا إشكال

(١) شرح العروه ١٨: ٩٥، ٢٧١، ٣١١.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩،

فى وجوب قضاء السجدين فيما إذا كان التذكّر بعد الدخول فى ركن لاحق بحيث لا يمكن معه التدارك، كما لو علم و هو فى ركوع الثالثه بفوات السجدين من الأولتين، أو علم و هو فى ركوع الرابعه بتركهما من الركعات السابقه.

كما لا إشكال فى قضائهما أيضاً فيما إذا لم يكن داخلًا فى ركن، و لكنّه لم يحتمل فوت السجده من الركعه التى هو فيها أو قام عنها، كما لو قام إلى الرابعه فعلم حينئذ بفوت سجدين من الأوليين، أو رفع رأسه من السجده الأخيره و علم بترك سجدين من الركعات السابقه.

و أمّا إذا لم يكن داخلًا فى ركن مع احتمال أن تكون إحدى المنسيتين من الركعه التى هو فيها أو قام عنها، فوجوب قضاء سجده واحده معلوم تفصيلاً.

و أمّا السجده الأخرى المرذده بين كونها ممّا بيده أو من ركعه أُخرى قد فات محلّ تداركها، فان لم يكن داخلًا فى جزء مترتب كما لو رفع رأسه من سجود الركعه الأخيره مثلاً، و قبل أن يتشهد علم بترك سجدين إحداهما من الركعات السابقه يقيناً و الأخرى مرذده بين كونها منها أيضاً أو من نفس هذه الركعه، عمل بقاعده الشكّ فى المحل بالنسبه إلى هذه الركعه، و بقاعده التجاوز بالإضافه إلى الركعه السابقه التى هى طرف للترديد، فيسجد للركعه التى هى بيده، و لا شىء عليه إلّا قضاء السجده المعلوم فواتها.

و إن كان داخلًا فى جزء مترتب كما لو كان داخلًا فى التشهد فى المثال المزبور أو قام إلى الرابعه فعلم بتردد الفائته بين كونها من هذه الركعه التى قام عنها أو من ركعه أُخرى، فقاعده التجاوز لكونها متعارضه من الطرفين ساقطه. فلا مناص من الرجوع

إلى أصل آخر. و الأصول المتصوّره فى المقام ثلاثة: الاستصحاب، و قاعده الاشتغال، و أصل البراءه.

فإن قلنا بعدم جريان الاستصحاب فى أمثال المقام ممّا علم معه بالمخالفه

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ١١٧

.....

للمعلوم بالإجمال كما عليه شيخنا الأنصارى (قدس سره) «١» كان المرجع حينئذ قاعده الاشتغال بالإضافة إلى الركعه التى قام عنها، للشك فى الخروج عن عهدہ الأمر بالسجود مع إمكان التدارك، لبقاء محلّه الذكرى، إذ المفروض عدم الدخول فى الركن. و أصله البراءه بالإضافة إلى الركعه السابقه التى هى طرف للترديد، فإنّ الأمر بالسجده المحتمل فواتها من تلك الركعه ساقط قطعاً بعد عدم إمكان التدارك، فلا يحتمل بقاؤها على الجزئيه.

نعم، على تقدير تركها فى موطنها يتعلّق أمر جديد بالجزئيه بعد الصلاه و يكون التبدّل حينئذ فى ظرفها و محلّها، و حيث نشكّ فى حدوث هذا الأمر لجواز الإتيان بالسجده فى موطنها فيرجع فى نفيه إلى أصله البراءه.

فبهذين الأصلين أصله الاشتغال و أصله البراءه اللّذين أحدهما مثبت و الآخر ناف ينحلّ العلم الإجمالى، فيرجع و يتدارك السجده من الركعه التى هو فيها أو قام عنها، و لا شىء عليه إلّا قضاء السجده الواحده المعلوم فواتها.

و إن قلنا بجريان الاستصحاب كما هو الصحيح، لعدم كون المخالفه بمجرّدها مانعه ما لم تكن عمليه، فلا تصل النوبه إلى الأصول المتأخّره الطويله، بل بينى حينئذ على عدم الإتيان بالسجده من كلّ من الركعتين اللّتين هما طرفا التردد عملاً بالاستصحاب فى كلّ منهما، فيرجع و يتدارك السجده من هذه الركعه و يقضى سجدين بعد الصلاه إحداهما عمّا فات يقيناً و الأخرى عمّا فات بحكم الاستصحاب.

فإنّ الظاهر أنّ الموضوع للقضاء ليس هو الترك السهو لىورد بعدم ثبوت هذا العنوان باستصحاب

(١) فرائد الأصول ٢: ٧٤٤ ٧٤٥.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ١١٨

.....

المتروكه في محلّها محكوم به بالتدارك مع الإمكان وإلا فبالقضاء.

نعم، الترك العمدي موجب للبطلان، وهذا لا يستوجب تقييد موضوع القضاء بعنوان الترك السهوي كما لا يخفى.

و على الجملة: فاللزام الإتيان بسجدة ثلاث: إحداها في المحلّ، و ثنتان قضاءً، و لا يمكن الاقتصار هنا على سجدتين بأن يأتي بإحدهما بقصد ما في الذمّه الجامع بين ما هو تدارك في المحلّ و ما يكون قضاءً عن الركعه التي هي طرف للترديد كما هو ظاهر. و بذلك تفترق هذه الصوره عن الصوره السابقه أعني ما إذا كان التذكّر بعد السلام، التي عرفت فيها جواز الاقتصار على السجدتين.

و أمّا سجود السهو من أجل القيام إلى الركعه التي بيده فغير لازم، لعدم العلم بزيادته بعد احتمال الإتيان بكلتا السجدتين في الركعه التي قام عنها. و من المعلوم أنّ أصله عدم الإتيان لا تثبت الزيادة، نعم بعد ما رجع و تدارك بمقتضى الاستصحاب كما عرفت يعلم حينئذ إجمالاً إمّا بزيادته أو بزياده الجلوس من جهه تدارك السجده، فيجب السجود للعلم الإجمالي بتحقق موجبه و هو القيام في موضع القعود أو عكسه، الذي هو بنفسه من الموجبات كما تقدّم «١».

فتحصّل: أنّ الصلاة محكوم به بالصحّه في جميع صور المسأله، إلا أنّ حكمها يختلف باختلاف الموارد حسبما فصلناه.

(١) شرح العروه ١٨: ٣٥٨.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ١١٩

[المسأله الرابعه: إذا كان في الركعه الرابعه مثلاً و شكّ في أنّ شكّه السابق بين الاثنتين و الثلاث]

[٢١٣٧] المسأله الرابعه: إذا كان في الركعه الرابعه مثلاً و شكّ في أنّ شكّه السابق بين الاثنتين و الثلاث كان قبل إكمال السجدتين أو بعدهما بنى على الثاني، كما أنّه كذلك إذا شكّ بعد الصلاة (١).

تقدّم الكلام حول هذه المسألة فى المسألة العاشره من فصل الشكّ فى الركعات «١» و أعادها فى المقام، و نحن أيضاً نعيدها، لعدم خلّوها عن الإفاده فنقول:

إذا كان فى الركعه الرابعه البنائيه و علم أنّه شكّ قبل ذلك بين الثنتين و الثلاث و لم يدر أنّ شكّه السابق هل كان قبل إكمال السجدين لتبطل صلاته أم كان بعد الإكمال و قد بنى على الثلاث فطبعاً يكون ما بيده رابعه بنائيه.

ذكر فى المتن أنّه يبنى على الثانى، فتصحّ صلاته و يأتى بركعه الاحتياط بعد ذلك، و ذكر (قدس سره) أنّ الأمر كذلك فيما إذا كان الشك بعد الصلاه.

أقول: ما أفاده (قدس سره) هو الصحيح فيما إذا كان الشك فى الأثناء، فإنّ الروايات و منها موثقه عمار «٢» قد دلّت على أنّ الشاكّ فى عدد الركعات يبنى على الأقلّ و يتدارك النقص المحتمل بركعه الاحتياط. و زياده السلام المحتمل مغتفره تخصيصاً فى دليل المخرجيه. فمقتضى هذه الروايات أنّ كلّ شكّ محكوم بهذا الحكم.

إلّا أنّ هناك طائفه أخرى من الروايات دلّت على لزوم حفظ الأوليين و سلامتهما عن الشك، و أنّه لا يدخلهما الوهم كما نطقت به صحيحه الوشاء:

(١) شرح العروه ١٨: ٢٣٧.

(٢) الوسائل ٨: ٢١٢/ أبواب الخلل الواقع فى الصلاه ب ٨ ح ١ و غيره.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ١٢٠

.....

«الإعاده فى الركعتين الأوليين، و السهو فى الركعتين الأخيرتين» «١» و نحوها غيرها من الأخبار المصرّحه بلزوم إحراز الأوليين و اليقين بهما.

فالمتلخص من هاتين الطائفتين بعد ضمّ بعضها إلى بعض أنّ الموضوع للصحه و البناء على الأكثر هو الشاك فى الركعات و لم يكن شكّه فى الأوليين و هذا يمكن إحرازه فى المقام بضميمه الوجدان إلى

الأصل.

فإنَّ المكلفَ شاكًّا فعلاً بين الثلاث والأربع وجداناً، ولأجله يكون ما بيده رابعه بنائيه كما ذكرنا، كما أنَّه حافظ فعلاً للأولين وجداناً أيضاً، فإنَّه محرز لهما بالفعل، ولا شكَّ فيهما بوجه، وليس في البين عدا احتمال عروض المبطل سابقاً أعنى حدوث الشك السابق بين الثنتين والثلاث قبل الإكمال المستلزم لعدم حفظ الأوليين آن ذاك وكونه ماضياً على الشك، وهو مدفوع ببركه الأصل.

و نتيجة ذلك هو الحكم بالصحة، فإنَّ شكَّه الفعلي فيما عدا الأوليين وكونه حافظاً لهما وجداني، ومضيه سابقاً مع الشك فيهما الذي هو المبطل منفي بالأصل.

ولكن قد يقال: إنَّ الشكَّ الذي يحكم معه بالصحة والتدارك بركه الاحتياط هو خصوص الشك الحادث في الأخيرتين و بعد إكمال السجدين، فهذه الحصه الخاصه من الشك المتصفه بعنوان الحدوث والبعديه هي الموضوع للصحة. ومن المعلوم أنَّ أصله عدم حدوث الشك قبل الإكمال لا يجدي في إثبات هذا العنوان، فلا يمكن إحرازه إلّا على القول بالأصول المثبتة.

و ربما يؤيد ذلك بناءً على اختلاف حكم الشك بين الثنتين والثلاث مع الثلاث والأربع كما مرَّ «٢» بأنَّ الشكَّ الأوّل يلازم الثاني بعد الإتيان بركه فهو يرجع إليه دائماً، فلا يكون قسماً آخر، ومع ذلك يمكن الالتزام باختلاف

(١) الوسائل ٨: ١٩٠/ أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ١ ح ١٠.

(٢) شرح العروه ١٨: ١٨٥.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ١٢١

.....

حكيميها. فلا مناص من الالتزام بدخاله عنوان الحدوث ليمتاز أحدهما عن الآخر وإن قارنه بقاء.

و يندفع: بعدم اشتغال شيء من الأدله على عنوان الحدوث، وإنَّما المذكور فيها كما سبق أنَّ الإعادة في الأوليين و

الوهم فى الأخيرتين، و هذا كما ترى ظاهر فى أنّ الاعتبار بتعلّق الشك بالأخيرتين فى قبال تعلّقه بالأولتين.

و هو عبارته أُخرى عن لزوم كون الشاك حافظاً للأولتين، و أنّ الشك إن كان متعلّقاً بهما كما لو شكّ بين الثنتين و الثلاث قبل إكمال السجدين، فيما أنّه لم يحرز الركعتين و إنّما أحرز ركعه أو ركعه و نصفاً كما لو كان فى حال الركوع بطلت صلاته لعدم كونه حافظاً لتمام الأولتين بعد تعلّق الشك بهما تماماً أو بعضاً، و إن كان متعلّقاً بالأخيرتين كان صحيحاً.

فالتقييد بالأخيرتين فى الصحيح ناظر إلى متعلّق الشك، لا إلى الشك نفسه ليدلّ على لزوم حدوثه فى الأخيرتين.

و فى المقام حيث لم يتعلّق بالأولتين وجداناً و إنّما تعلّق بالأخيرتين كان شكّه داخلياً فى الشكوك الصحيحه بعد نفي احتمال تعلّق شكّه السابق بالأولتين بمقتضى الأصل كما عرفت.

و أمّا النقض المذكور فى التأييد فيندفع بعدم انقلاب الشكّ بين الثنتين و الثلاث إلى ما بين الثلاث و الأربع حتّى بعد الإتيان بركعه، بل هو بعينه باق فهو الآن شاك أيضاً فى أنّ الركعه السابقه هل كانت الثانية أم الثالثه، كما أنّه قبل الإتيان بالركعه يشكّ أيضاً فى أنّ الركعه اللّاحقه هل هى الثالثه أم الرابعه كما أنّ فى الشك بين الثلاث و الأربع يشك فى الركعه السابقه بين الثنتين و الثلاث. فهذه شكوك مجتمعه فى الوجود، لا أنّ بعضها ينقلب إلى بعض، بل يستلزم بعضها الآخر.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ١٢٢

.....

خويى، سيد ابو القاسم موسى، موسوعه الإمام الخوئى، ٣٣ جلد، مؤسسه إحياء آثار الإمام الخوئى، قم - ايران، اول، ١٤١٨ هـ ق

موسوعه الإمام الخوئى؛ ج ١٩، ص: ١٢٢

و المستفاد من الأدله أنّ الشك الذى

لا- يكون معه شك آخر في حد نفسه إن كان بين الثنتين و الثلاث الملازم للشك بين الثلاث و الأربع فله حكم، و إن كان بين الثلاث و الأربع الملازم للشك بين الثنتين و الثلاث فله حكم آخر.

و هذا كما ترى لا يكشف عن أنّ الموضوع مقيد بعنوان الحدوث ليصلح للتأييد، نعم واقعه كذلك، أى أنّ الموضوع هو الشك الحادث ابتداءً بعد إكمال السجدين، لكن لا بعنوان الحدوث و مقيداً بهذا الوصف العنوانى كى لا يمكن إحرازه بالأصل، بل العنوان المأخوذ فى الروايات هو تعلق الشك بالأخيرتين مع حفظ الأوليين، و هذا و إن استلزم بحسب الواقع تأخر الشك و حدوثه فى الأخيرتين، إلّا أنّ الحدوث بعنوانه لم يكن ملحوظاً و مأخوذاً فى مقام تعلق الحكم.

و على الجملة: مقتضى الروايات العمل على الأكثر و البناء عليه لمطلق الشاك خرج عنها من تعلق شكّه بالأوليين، و المفروض هنا أنّه حافظ لهما، لعلمه فعلاً بتحقق الأوليين خارجاً، و ليس إلّا احتمال عروض المبطل سابقاً، المنفى بالأصل. فلا مناص من العمل بها و يحكم بصحّه الصلاة.

هذا كلّ فيما إذا كان الشك فى الأثناء، و لم نتعرض سابقاً لحكم ما إذا كان الشك بعد الصلاة و إن أشار إليه الماتن هنا و هناك فنقول:

إذا شك بعد الصلاة فى أنّ شكّه السابق هل كان قبل الإكمال أم بعده فهو على قسمين:

إذ قد يفرض حدوث الشك فى عدد الركعات قبل الفراغ و أنّه أتمّ صلاته مع الشك و البناء على الأكثر و استمرّ هذا الشك إلى ما بعد العمل، و إنّما الحادث بعد الصلاة مجرد الشك فى أنّ شكّه السابق بين الثنتين و الثلاث هل كان قبل الإكمال أم بعده.

موسوعه الإمام

فان كان الفرض هكذا و لعله يريد في المتن فالأمر واضح، فان حكمه حكم الشك العارض في الركعه الرابعه البنائيه العدى سبق، فيجربى ما مر من كونه محكوماً بالبناء على الأكثر و قد فعل، و ليس في البين عدا احتمال عروض المبطل المدفوع بالأصل كما تقدم.

و أخرى يفرض أنه شك بين الثنتين و الثلاث و غفل و أتم صلاته من غير التفات، بحيث لا يكون الإتيان بالأجزاء الباقية عن شك و بناء منه على الأكثر بل أتم بنفس التيه الأوليه الارتكازيه، و بعد الصلاه شك في أن شكه السابق هل كان قبل الإكمال أم بعده؟ ففي مثل ذلك لا يمكن الحكم بالصحة.

فإن أصاله عدم حدوث الشك قبل الإكمال و إن ترتب عليها نفى البطلان إلا أنه لا يجدى في إثبات موضوع البناء على الأكثر و الإتيان بركعه الاحتياط فإنه كما مر وظيفه من شك في الأثناء و كان حافظاً للأولين و شاكاً في الأخيرتين، و هذا غير محرز في البين، إذ لا يثبت بالاستصحاب المزبور أن شكه كان متعلقاً بالأخيرتين و أنه كان ضابطاً للأولين لتصح صلاته.

نعم، كلا- الأمرين محرز فعلاً أى ما بعد الصلاه وجداناً، إلا أنه لا ينفع لأن روايات البناء على الأكثر كلها واردة في الشك في أثناء الصلاه، فلا تشمل الشك الحادث بعدها.

و قد عرفت عدم إحراز موضوع البناء في الأثناء أما بعد الشك فالمفروض غفلته رأساً، و أما حال الشك فمن الجائز أن يكون عارضاً قبل الإكمال، فلا يكون عندئذ حافظاً للأولتين و لا شكه في الأخيرتين، و الاستصحاب غير مثبت لهذا العنوان.

و على الجملة: فانطبق موضوع الحكم الظاهري و هو البناء على الأكثر على المقام

مشكوك فيه، و المفروض الشك في أنه سلم على الثلاث أو الأربع، فلم

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ١٢٤

[المسألة الخامسة: إذا شك في أن الركعة التي بيده آخر الظهر أو أنه أتمها]

[٢١٣٨] المسألة الخامسة: إذا شك في أن الركعة التي بيده آخر الظهر أو أنه أتمها و هذه أول العصر جعلها آخر الظهر (١).

تحرز صحّة الصلاة لا- واقعاً و لا- ظاهراً، فلا مناص من الإعادة، عملاً بقاعده الاشتغال، و لكن الظاهر أن الماتن لا يريد هذا الفرض.

(١) قد يفرض علمه بحالته الفعلية و أن الجزء الذي هو متلبس به متّصف بعنوان العصر كالركوع مثلاً و يشكّ في الأجزاء السابقة، و أنه هل نواها عصرًا أيضاً و قد كان فارغاً من الظهر، أم أنها كانت آخر الظهر و قد غفل و نوى العصر بهذا الجزء.

ففي هذه الصورة أتمّ صلاته عصرًا بعد إحراز تكبيره الإحرام، و كذا أتصاف الأجزاء السابقة بعنوان العصريه بمقتضى قاعده التجاوز كما مرّ نظيره في المسألة الأولى و إحراز تماميه الظهر بمقتضى قاعده الفراغ، إذ بعد أن رأى نفسه فعلاً في صلاة العصر و لو باعتبار الجزء الذي بيده الذي هو مترتب على الظهر فقد أحرز الفراغ من الظهر لا محاله، و بما أنه يشكّ في تماميتها فلا مانع من البناء على الصحّة بقاعده الفراغ، فتصحّ كلتا الصلاتين.

لكن هذا الفرض غير مراد للماتن جزماً، لفرضه الشك في تمام الركعة التي بيده و تردّها بين الظهر و العصر، من دون علم بأحد العنوانين رأساً.

و عليه فالصحيح ما أفاده (قدس سره) من جعلها آخر الظهر بمقتضى قاعده الاشتغال، للشكّ في الخروج عن عهدها ما لم تنضمّ الركعة إليها، بل مقتضى الاستصحاب «١» بقاؤه على الظهر. فلا مناص من الضمّ، فان كانت آخر الظهر

عن بعض الأعاظم من أنّ هذا الاستصحاب لا يثبت به كون الركعة التي بيده ظهرًا ليجب إتمامها بهذا العنوان غير واضح، فإنّ البقاء على الظهر إلى الآن الذي هو مجرى الاستصحاب مساوق لكون الركعة التي بيده ظهرًا، و أحدهما عين الآخر، لا أنّه يلازمه ليكون مثبتًا بالإضافة إليه، هذا أولًا.

و ثانيًا: مع التسليم لم تكن حاجة إلى إثبات اللّمازم، بل نفس التعيّد بالبقاء على الظهر و عدم الخروج عنها الثابت ببركه الاستصحاب كاف في الحكم بلزوم الإتمام بهذا العنوان. فحال الركعة في المقام حال الشك في أصل الصلاة و هو في الوقت، فكما أنّ مقتضى الاستصحاب لزوم الإتيان و إن لم يثبت به اتّصاف المأتي به بعنوان الظهر مثلًا فكذا فيما نحن فيه بمناط واحد.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ١٢٥

[المسألة السادسة: إذا شك في العشاء بين الثلاث و الأربع و تذكّر أنّه سها عن المغرب بطلت صلاته]

[٢١٣٩] المسألة السادسة: إذا شك في العشاء بين الثلاث و الأربع و تذكّر أنّه سها عن المغرب بطلت صلاته (١) و إن كان الأحوط إتمامها عشاء و الإتيان بالاحتياط ثمّ إعادتها بعد الإتيان بالمغرب.

فهو، و إلما وقعت لغوًا. و ليس له إتمامها عصرًا بعد عدم إحراز البراءة عن الظهر، مضافاً إلى الشك في عنوان ما بيده و عدم إمكان إحرازه بوجه.

و على الجملة: فبعد عدم كون المقام من موارد قاعده الفراغ، لعدم إحراز التجاوز و الفراغ عن الظهر المشكوك فيه، فالمرجع قاعده الاشتغال القاضي بلزوم ضمّ الركعة و الإتمام ظهرًا. و لا يصحّ إتمامها عصرًا، لكونه مشكوك الدخول فيه.

(١) إذ لا يمكن تصحيحها بوجه، لا عشاءً بالبناء على الأكثر لفوات الترتيب بعد فرض عدم الإتيان بالمغرب، و لا مغرباً بالعدول إليها لقصور أدلّه العدول عن الشمول لمثل المقام ممّا يلزم منه البطلان، لفساد المغرب

بالشك. فلا مناص من رفع اليد و الإتيان بالعشاءين.

هذا بناءً على المختار من اعتبار الترتيب بين جميع الأجزاء في المترتبتين

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ١٢٦

.....

و أما بناءً على مسلك شيخنا الأستاذ (قدس سره) «١» من سقوط اعتبار الترتيب في مثل المقام استناداً إلى حديث لا تعاد «٢» فالمتعين إتمامها عشاءً، ثم الإتيان بالمغرب.

إلا أنّ المبنى غير تام كما تقدّم «٣» لظهور الأدلّة في اعتبار الترتيب في جميع الأجزاء اللاحقه و وقوعها بأجمعها بعد السابقه، و معه لا يصح الاستناد إلى الحديث، للزوم الإخلال بالترتيب عامداً بالإضافة إلى الأجزاء الآتية. و واضح أنّ حديث لا تعاد لا يشمل الإخلال العمدي.

و المذى يدلنا على اعتبار الترتيب على الإطلاق عدّه روايات و منها ما اشتمل على التعبير بقوله (عليه السلام): «إلا أنّ هذه قبل هذه» «٤». غير أنّ هذه الروايات و هي ثلاثه كلّها ضعيفه السند، فلا تصلح إلّا للتأييد.

و العمده الروايات الأخر الدالّة على المطلوب، بحيث يظهر منها كون الحكم مفروغاً عنه، و لأجله سمّيت الظهر بالأولى، و هي كثيره جداً مذكوره في باب الأوقات، و من جملتها صحيحه ذريح المحاربي قال (عليه السلام) فيها: «و صلّ الأولى إذا زالت الشمس، و صلّ العصر بُعيدها...» إلخ «٥». دلّت بوضوح على لزوم وقوع العصر التي هي اسم لتمام الأجزاء بُعيد الظهر، و نحوه وارد في العشاءين أيضاً فلاحظ.

و على الجملة: فاعتبار الترتيب بالمعنى الذي ذكرناه ممّا لا ينبغي الإشكال

(١) كتاب الصلاة ١: ٧٣٧٢.

(٢) الوسائل ١: ٣٧١/ أبواب الوضوء ب ٣ ح ٨.

(٣) في ص ١١١.

(٤) الوسائل ٤: ١٢٦/ أبواب المواقيت ب ٤ ح ٥، ٢٠، ٢١.

(٥) الوسائل ٤: ١٥٨/ أبواب المواقيت ب ١٠.

[المسألة السابعة: إذا تذكّر في أثناء العصر أنّه ترك من الظهر ركعه قطعها و أتمّ الظهر]

[٢١٤٠] المسألة السابعة: إذا تذكّر في أثناء العصر أنّه ترك من الظهر ركعه (١) قطعها و أتمّ الظهر ثمّ أعاد الصلاتين، و يحتمل العدول إلى الظهر [١] بجعل ما بيده رابعه لها إذا لم يدخل في ركوع الثانية ثمّ أعاد الصلاتين، و كذا إذا تذكّر في أثناء العشاء أنّه ترك من المغرب ركعه.

فيه، و عليه فلا يمكن الإتمام في المقام عشاءً، لاستلزامه الإخلال بالترتيب في الأجزاء الباقية عامداً كما مرّ. و حديث لا تعاد إمّا خاص بالناسي كما يراه (قدس سره) «١» أو شامل للجاهل أيضاً كما نرتئيه، و على التقديرين لا يشمل العامد، فلا يصلح للاستناد إليه.

نعم، بناءً على القول بالإفحام كما يراه (قدس سره) «٢» أيضاً له أن يدع هذه الأجزاء و يأتي بالمغرب ثمّ يتمّ العشاء و تصحّ الصلاتان. و هذا له وجه و لا بأس به لو تمّ المبنى، و إن كان محلّ إشكال، بل منع.

(١) قد يفرض إمكان تنميط الظهر بالمقدار المأتى به من العصر، لأجل عدم دخوله في ركن زائد كما لو كان الناقص ركعه على ما فرضه في المتن و كان التذكّر قبل الدخول في ركوع الثانية، أو ركعتين و تذكّر قبل الدخول في ركوع الثالثة. و أخرى يفرض عدم الإمكان، لدخوله في ركن زائد.

أمّا في الفرض الأول: فقد احتمل في المتن العدول إلى الظهر، بمعنى جعل ما

[١] هذا هو الظاهر، بل لو دخل في ركوع الركعة الثانية فيما أنّ الظهر المأتى بها لا يمكن تصحيحها يعدل بما في يده إليها فيتمّها ثمّ يأتي بالعصر بعدها، و لا حاجة إلى إعادته الصلاتين في كلا الفرضين، و كذا الحال في

(١) كتاب الصلاة ٣: ٥.

(٢) لاحظ كتاب الصلاة ٢: ٢٧٤.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ١٢٨

.....

بيده رابعه الظهر. و الظاهر أنّ هذا هو الصحيح، فيسلم على الظهر و يسجد سجدتي السهو لكلّ زياده تستوجه «١» ثمّ يأتي بالعصر. و لا تضرّه زياده التكبير و لا نية الخلاف.

أمّا الأوّل: فلما تقدّم في محلّه «٢» من أنّ البطلان بزياده تكبيره الإحرام سهواً و إن كان هو المشهور، إلّا أنّه لا دليل عليه عدا عدّهم إياها من الأركان، بعد تفسيرهم للركن بما استوجب الإخلال به البطلان عمداً و سهواً، نقصاً و زياده.

و قد عرفت ثمه عدم الدليل على هذا التفسير بعد عدم مطابقته لمعناه اللغوي «٣»، فإنّ ركن الشىء ما يتقوم به و يعتمد عليه، و مقتضى ذلك اختصاص القدر بالنقص عمداً و سهواً دون الزيادة، فإنّ الزائد لا يكون قادحاً لو لم يكن مؤكّداً، كما في عمود الخيمه العذى هو ركنها. نعم الزيادة العمديه قاده في باب الصلاة، للنص الخاص «٤»، و أمّا السهو به فلا دليل عليه. و مفهوم الركن لا يقتضيه كما عرفت.

فحكم الركن في الصلاة حكم الركن في الحج، الذي لا يكون الإخلال به مبطلاً إلّا من ناحيه النقص فقط، دون الزيادة السهو به إلّا ما قام الدليل عليه بالخصوص. و لم يرد ما يدلّ على البطلان بزياده التكبير سهواً، بل حديث لا تعاد دليل على العدم.

على أنّ مفهوم الزيادة غير صادق في المقام حتّى على تقدير تفسير الركن بما

(١) أى في صلاة الظهر من التسليم الواقع في غير محلّه أو التشهد بناءً على وجوبه لكلّ زياده و نقيصه و نحو ذلك.

(٢) شرح العروه ١٤: ٩٢، ١٨: ٥١ ٥٠.

(٣) المنجد: ٢٧٨ مادّه ركن.

قوله (عليه السلام): «من زاد في صلاته فعلية الإعادة» الوسائل ٨: ٢٣١/ أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ١٩ ح ٢، هكذا ذكر في شرح العروه ١٤: ٩٥].

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ١٢٩

.....

ذكر، لتقوم الزيادة بإتيان الزائد بعنوان الجزئية و بقصد كونه من أجزاء العمل المزيد فيه، نعم يستثنى من ذلك السجود، فلا يعتبر في زيادته قصد الجزئية للنصّ الوارد في تلاوة العزيمة «١»، و يتعدى عنه إلى الركوع بالأولوية. و أمّا ما عداهما من بقيه الأجزاء و منها التكبير فهي على ما تقتضيه القاعدة من اعتبار القصد المزبور في صدق الزيادة. و من المعلوم أنّ تكبيره الإحرام لم يؤت بها في المقام إلّا بتية العصر، فلم يقصد بها الجزئية لصلاة الظهر لتتصف بالزيادة فيها. فلا ينبغي الإشكال في عدم الإخلال من ناحيتها.

و أمّا الثاني: أعنى تية الخلاف و هو العصر فغير قاده أيضاً، لما نطقت به جملة من الروايات «٢» و بعضها معتبره قد تقدّمت في مبحث التية «٣» من أنّ العبرة في التية بما افتتحت به الصلاة، و أنّه إنّما يحسب للعباد من صلاته ما ابتدأ به في أوّل صلاته، فلا يعتنى بقصد الخلاف الناشئ من السهو في التية في الأثناء كما لو شرع في الفريضة فسها في الأثناء و قصد النافله أو بالعكس.

و هذه الروايات و إن وردت في غير المقام إلّا أنّه يستفاد من عموم التعليل ضابط كلّى، و هو أنّ المدار على الافتتاح و الشروع بقصد معلوم، و معه تلغى تية الخلاف الطارئة في الأثناء سهواً. فهي من أجل اشتغالها على العلة غير قاصره الشمول للمقام. و عليه فتيه العصر تلغى فيما نحن فيه بمقتضى هذه الأخبار فيجعل ما

بيده متمماً للظهر كما ذكرناه. وهذا هو المراد من العدول في المقام.

و يؤيد التوقيع المروي عن الاحتجاج و إن كان السند ضعيفاً بالإرسال قال: «كتب إليه (عليه السلام) يسأله عن رجل صَلَّى الظهر و دخل في صلاه

(١) الوسائل ٦: ١٠٥ / أبواب القراءة في الصلاه ب ٤٠ ح ١.

(٢) الوسائل ٦: ٦ / أبواب التيه ب ٢.

(٣) شرح العروه ١٤: ٥٧.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ١٣٠

.....

العصر، فلما صَلَّى من صلاه العصر ركعتين استيقن أنه صَلَّى الظهر ركعتين كيف يصنع؟ فأجاب (عليه السلام): إن كان أحدث بين الصلاتين حادثه يقطع بها الصلاه أعاد الصلاتين، و إن لم يكن أحدث حادثه جعل الركعتين الأخيرتين تتمه لصلاه الظهر، و صَلَّى العصر بعد ذلك» (١).

و المراد بالإعاده في الشرطيه الأولى المعنى الأوسع الشامل للعدول، فإنّ الإعاده هي الوجود الثاني بعد إلغاء الأول، القابل للانطباق على العدول عما بيده إلى الظهر ثمّ إعاده العصر، فلا ينافيه التعبير بإعاده الصلاتين.

و كيف ما كان، فالشرطيه الثانيه التي هي محلّ الاستشهاد ظاهره الدلاله على المطلوب، فإنّ المراد بالركعتين الأخيرتين ما يقابل الركعتين الأولتين الصادرتين بعنوان الظهر، إذ المفروض في السؤال صدور فردين من الركعتين من المصلّي، فأتى أولاً بركعتين بعنوان الظهر، و أتى ثانياً بركعتين آخرين بعنوان العصر.

فتوصيف الركعتين بالأخيرتين في الجواب إشاره إلى الفرد الثاني من الركعتين اللتين صدرتا أخيراً و صلاهما بعنوان العصر، في مقابل ما صلاهما أولاً بعنوان الظهر. و قد حكم (عليه السلام) بجعلهما تتمه لصلاه الظهر و احتسابهما منها ثمّ الإتيان بالعصر بعد ذلك، الموافق لما ذكرناه و استظهرناه من الأخبار من أنّ المدار في التيه على الافتتاح و لا يضرب قصد الخلاف.

و أمّا ما قد يحمل

عليه التوقيع من إرادته الركعتين الأخيرتين للعصر اللتين لم يصلهما و جعلهما للظهر فبعيد جداً كما لا يخفى.
هذا كله في الفرض الأول. وقد عرفت أنّ المتّجه عندئذ جعل ما بيده متمماً للظهر ثمّ الإتيان بصلاة العصر.

(١) الوسائل ٨: ٢٢٢/ أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ١٢ ح ١، الاحتجاج ٢: ٥٨٠.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ١٣١

.....

و أمّا في الفرض الثاني: أعني ما إذا لم يمكن التتميم، لكونه داخلياً في ركوع زائد، فحيث لا سبيل حينئذ إلى الاحتساب بجعل ما بيده رابعه الظهر، للزوم زياده الركن فلا يكون مثله مشمولاً لنصوص الافتتاح المتقدمه، فصلاة الظهر السابقه باطله لا محاله، و لا يمكن تصحيحها بوجه.

إلّا أنّه لا وجه للحكم ببطلان ما بيده أعني صلاة العصر، بل يعدل بها إلى الظهر فيتمّها، ثمّ يأتي بالعصر بعدها، فإنّ الظهر السابقه بعد كونها محكومها بالبطلان فوجودها كالعدم، فهو كمن تذكّر أثناء العصر عدم الإتيان بالظهر المحكوم بالعدول إليها بلا إشكال.

و ليس المقام من الشروع في العصر أثناء الظهر، إذ ليست الأجزاء السابقه الناقصه باقيه على صفه الجزئيه، لوضوح أنّها بأسرها ارتباطيه. فلا يكون التكبير جزءاً من الصلاة إلّا إذا كان ملحوقاً بالقراءه و الركوع و السجود إلى نهايه الجزء الأخير أعني التسليم و عندئذ يستكشف كونه جزءاً منها. و هكذا في سائر الأجزاء، فإنّها بأجمعها مشروطه بالالتحاق و الانضمام على سبيل الشرط المتأخّر.

فعدم الانضمام خارجاً كاشف لا محاله عن عدم الجزئيه و وقوعها لغواً من أوّل الأمر، و إنّما كان هناك تخيّل الجزئيه.

و حيث إنّ الانضمام غير ممكن في المقام حسب الفرض، فوجود تلك الأجزاء و عدمها سيان، و كأنّه لم يأت بشيء. فلا مانع من العدول، إذ

لا قصور حينئذ في دليله عن الشمول.

نعم، إذا بنينا على جواز الإقحام و بنينا أيضاً على سقوط اشتراط الترتيب في مثل المقام كما يقول بكلّ منهما شيخنا الأستاذ (قدس سره) «١» فعلى هذين

(١) كتاب الصلاة ٢: ٢٧٤، ١: ٧٢ ٧٣.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ١٣٢

[المسألة الثامنة: إذا صَلَّى صلاتين ثم علم نقصان ركعه أو ركعتين من إحداهما من غير تعيين]

[٢١٤١] المسألة الثامنة: إذا صَلَّى صلاتين ثم علم نقصان ركعه أو ركعتين من إحداهما من غير تعيين (١) فإن كان قبل الإتيان بالمنافى ضمّ إلى الثانيه ما يحتمل من النقص [١] ثم أعاد الأولى فقط بعد الإتيان بسجدة السهو لأجل السلام احتياطاً، وإن كان بعد الإتيان بالمنافى فإن اختلفتا في العدد أعادهما وإلا أتى بصلاة واحده بقصد ما في الذمّه.

المبنيين يمكن تصحيح الظهر، بأن يتم ما بيده عصرًا ثم يأتي بما بقي من الظهر. لكن الشأن في صحتهما، فإن كليهما محلّ إشكال، بل منع كما مرّ غير مرّه.

وقد ظهر من جميع ما مرّ أنّ الأظهر العدول في كلا الفرضين، بمعنى جعل ما بيده متمماً للظهر في الفرض الأوّل، و العدول بما في يده إليها في الفرض الثاني و أنّه لا حاجة إلى إعادة الصلاتين على التقديرين. كما ظهر فساد ما جزم به في المتن من القطع، إذ لا وجه له بعد إمكان التتميم أو العدول، هذا.

و جميع ما ذكرناه في الظهرين جارٍ في العشاءين حرفاً بحرف، لعدم الفرق في مناط البحث كما هو ظاهر.

ثم إنّ من الواضح أنّ مفروض المسألة ما إذا لم يرتكب المنافى مطلقاً بين الصلاتين، و إلا فلا إشكال في بطلان الظهر و لزوم العدول إليها ثمّ الإتيان بالعصر بعد ذلك.

(١) قد يفرض حصول العلم بعد الإتيان بالمنافى عقيب الثانيه، و أخرى

[١] على الأحوط، ولا يبعد جواز الإتيان بالمنافى ثم إعادة صلاه واحده بقصد ما فى الذمه فى المتجانستين و إعادة الصلاتين فى المتخلفتين.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ١٣٣

.....

أمّا فى الأوّل سواء أتى به عقبى الأولى أيضاً أم لا، فحيث يعلم إجمالاً ببطلان إحدى الصلاتين من غير مصحح فى البين، لسقوط قاعده الفراغ من الطرفين و عدم إمكان التدارك بوجه فلا مناص من إعادة الصلاتين، عملاً بقاعده الاشتغال بعد تنجيز العلم الإجمالى.

نعم، فى خصوص المتجانسين كالظهرين يكفيه الإتيان بأربع ركعات بقصد ما فى الذمه، فإن كان النقص فى العصر احتسب عصرًا و إلّا فظهرًا. و الترتيب ساقط حينئذ بمقتضى حديث لا تعاد «١» بعد أن لم يكن عامداً فى الإخلال.

هذا بناءً على المشهور من أنّ العصر المقدم سهواً يحسب عصرًا و يأتي بالظهر بعد ذلك، لسقوط اشتراط الترتيب كما عرفت.

و أمّا بناءً على احتسابه ظهراً و جواز العدول حتى بعد العمل و أنّه يأتي بالعصر بعد ذلك كما أفتى به الماتن فى بحث الأوقات «٢» للنص الصحيح المتضمن لقوله (عليه السلام): «إنّما هى أربع مكان أربع» «٣» و إن أعرض عنه الأصحاب فاللمازم حينئذ الإتيان بالأربع ركعات بتية العصر، فان كان النقص فى العصر فقد أتى بها، و إن كان فى الظهر فالعصر المأتى بها أولاً تحسب ظهراً حسب الفرض و قد أتى بالعصر بعد ذلك.

و كيف ما كان، فلا حاجه إلى إعادة الصلاتين، لحصول البراءة بالإتيان بأربع ركعات إمّا بقصد ما فى الذمه أو بقصد العصر بخصوصها، و إنّما تجب إعادتهما فى المتخالفين كالعشاءين دون المتجانسين.

و أمّا فى الثانى أعنى ما إذا حصل العلم قبل ارتكاب المنافى عقبى الثانى:

.....

فاذا بنينا على أن العصر المقدم سهواً يحسب ظهراً كما عليه الماتن (قدس سره) فحينئذ لو أتى بالمنافى ثم أتى بأربع ركعات بعنوان العصر فقد برئت ذمته يقيناً، لأنَّ النقص إن كان فى العصر فقد أتى به، و إن كان فى الظهر فالعصر المأتى به أولاً يحسب ظهراً وقد أتى بالعصر بعده فعلاً، كما مرَّ مثل ذلك فى الصوره السابقه. فلا حاجه إلى ضمِّ ما يحتمل النقص إلى الثانيه ثمَّ إعاده الأولى كما لا يخفى.

و بعباره أخرى: على هذا المبنى نقطع بوقوع ظهر صحيحه مردده بين الاولى و الثانيه، فالذمه بريئه منها قطعاً، فليس عليه إلّا الإتيان بصلاه العصر. فلا- حاجه إلى الضم. كما أنه لا- يجوز الاقتصار عليه، فإنه إنما ينفع فى تفرغ الذمه عن العصر لو كان النقص فى الثانيه، و من الجائز كونه فى الأولى، و بما أن الاشتغال اليقيني يستدعى فراغاً مثله فلا بدّ من الإتيان بالعصر كما ذكرناه.

كما أننا إذا بنينا على جواز الإقحام كان عليه الاقتصار على ضمِّ ما يحتمل النقص بالإتيان به بقصد ما فى الذمه و على ما هو عليه واقعاً من كونه متمماً للعصر أو للظهر، و معه لا- حاجه إلى إعاده الصلاه أصلاً، فإنَّ الناقص إن كان هو العصر فقد التحق به المتمم، و كذا إن كان هو الظهر، غاية تخلل العصر حينئذ فى البين و وقوعها فى الوسط، و المفروض جواز إقحام الصلاه فى الصلاه. نعم، يختص هذا بما إذا لم يرتكب المنافى بين الصلاتين كما هو ظاهر.

و أمّا إذا

لم نقل بشىء من الأمرين، و لم نلتزم لا- بالعدول بعد العمل و لا بالإقحام، فقد ذكر في المتن أنه يضم إلى الثانيه ما يحتمل النقص و يأتي بسجدة السهو لأجل السلام احتياطاً، ثم يعيد الأولى فقط.

فان كان المستند في ذلك هو العلم الإجمالى بدعوى أنّ النقص إن كان فى الأولى وجبت إعادتها، و إن كان فى الثانيه حرم قطعها، لكونه بعداً فى الصلاه و وقوع السلام فى غير محلّه كمن سلّم على النقص، فيجب ضمّ الناقص كما

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ١٣٥

.....

يجب سجود السهو للسلام الزائد. فهو يعلم إجمالاً إما بوجوب إعادته الأولى أو بحرمه قطع الثانيه المستتبعه لضمّ النقص و سجود السهو.

ففيه: أنه غير منجز فى مثل المقام ممّا لا تتعارض الأصول الجارية فى الأطراف، لكون بعضها مثبتاً للتكليف و البعض الآخر نافياً.

و بعبارة اخرى: مناط تنجيز العلم الإجمالى معارضه الأصول، المتوقّفه على لزوم المخالفه العمليه من جريانها، و أمّا إذا لم تلزم المخالفه كما لو كان بعضها مثبتاً و الآخر نافياً فلا معارضه، بل تجرى الأصول، و بذلك ينحلّ العلم الإجمالى.

و المقام من هذا القبيل، فإنّ إعادته الأولى مجرى لقاعده الاشتغال، التى موضوعها مجرّد الشك فى الامتثال، المتحقّق فى المقام. و هذا الأصل مثبت للتكليف.

و أمّا بالنسبه إلى الثانيه فحرمه القطع مشكوكه، لأنّ موضوعها التلبس بالصلاه و كونه فى الأثناء، و هو غير محرز، لجواز صحّتها و الخروج عنها، فتدفع الحرمه المستتبعه لوجوب الضمّ بأصالة البراءه، كوجوب سجدة السهو للشكّ و السلام الزائد، للشكّ فى الزيادة بعد احتمال وقوعها فى محلّهما.

نعم، حيث لا مؤمن عن صحّتها لجواز نقصها و سقوط قاعده الفراغ بالمعارضه، فلو لم يأت بمحتمل النقص حتّى انقضى

محلّ الضم كانت هي أيضاً مجرى لقاعده الاشتغال كأولى، و كان عليه إعادتهما فى المختلفتين، أو الإتيان بأربع ركعات بقصد ما فى الذمّه فى المتجانستين. و الحاصل أنّه لا ملزم للضمّ بعد كونه مجرى للبراء كما عرفت.

و إن كان المستند هو الاستصحاب فتقريره من وجهين:

أحدهما: استصحاب بقاءه فى الصلاة و عدم الخروج عنها، و نتيجة ذلك

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ١٣٦

.....

لزوم ضمّ ما يحتمل النقص، و إلما لزم القطع المحرّم. و أمّا الاولى فحيث إنّها مشكوكه الصحّه من غير مؤمن فلا- مناص من إعادتها بمقتضى قاعده الاشتغال.

ثانيهما: استصحاب عدم الإتيان بمحتمل النقص، الجارى فى كلّ من الصلاتين. و نتيجته تميم الثانية و إعادته الاولى. و لا معارضه بين الاستصحابين كما لا يخفى، هذا.

و كلا الوجهين منظور فيه.

أمّا التقرير الأول ففيه: أنّ استصحاب البقاء لا يثبت عنوان القطع ليحرم فيجب الضمّ حذراً عنه.

نعم، لو كان المحرّم نفس ما يتحقّق به القطع أعنى ذات القاطع كما فى باب الصوم، حيث إنّ المحرّم و ما هو موضوع للقضاء و الكفّاره هو ذات الأكل و الشرب و نحوهما من المفطرات لتّم ما أُفيد، إذ كما يترتب على استصحاب البقاء على الصوم لدى الشكّ فيه حرمة تلك الذوات، كذلك يترتب على استصحابه فى المقام حرمة المنافيات.

لكن معقد الإجماع هو حرمة القطع بعنوانه، و من المعلوم أنّه لا يثبت بالاستصحاب المزبور إلّا على القول بالأصول المثبتة.

و على الجملة: لازم البقاء فى الصلاة اتّصاف ما يرتكبه من المنافيات من التكلم العمدى و القهقهه و الحدث و نحوها بعنوان القطع المحكوم عليه بالحرمة. و الاستصحاب الجارى فى البقاء لا يتكفّل بإثبات هذا العنوان كى يجب الضمّ حذراً عن القطع المحرّم، إلّا

على القول بالأصل المثبت.

و ممّا ذكرنا يظهر الجواب عن التقرير الثانى للاستصحاب، ضروره أنّ أصاله عدم الإتيان بالركعه المشكوكه فى الصلاه الثانيه لا يثبت أنّ ما يأتى به من المنافيات مصداق للقطع المحرّم ليجب الضم.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ١٣٧

.....

و على الجملة: إن كان الأثر المرغوب من أعمال الاستصحابيين فى الصلاتين جواز الجمع بين الأمرين، أعنى إعاده الاولى و ضمّ ما يحتمل النقص إلى الثانيه، و أنّه بذلك يحرز الامتثال و يقطع بفراغ الذمه على كلّ حال. فهذا أمر وجدانى، و لا حاجه معه إلى الاستصحاب، بل هو ثابت جزماً حتّى و لو لم يكن الاستصحاب حجّه من أصله، للقطع الوجدانى بأنّ هذه الكيفيه و افيه لإحراز الامتثال بلا إشكال، إذ النقص إن كان فى الأولى فقد تداركه بالإعاده و إن كان فى الثانيه فيما أنّها تقبل التميم لفرض عدم الإتيان بالمنافى فقد تدورك بالضمّ، من غير حاجه إلى الاستصحاب رأساً.

و إن كان الأثر المرغوب و جوب الجمع و لزوم هذه الكيفيه و أنّه لا يجوز له الإتيان بالمنافى ما لم يضمّ الركعه المشكوكه، فهو فى حيّز المنع، لتوقّفه على إحراز أنّ ما يأتى به من المنافى مصداق للقطع المحرّم ليجب الضمّ، و هو غير محرز لا وجداناً لجواز كون النقص فى الأولى كما هو واضح، و لا تعبّداً لما عرفت من عدم ثبوت عنوان القطع بأصاله عدم الإتيان بالركعه إلّا على القول بالأصول المثبتة.

و عليه فهو مخير بين الكيفيه المزبوره و بين أن يأتى بالمنافى ثمّ يعيد صلاه واحده بقصد ما فى الذمه فى المتجانستين، و يعيد الصلاتين فى المختلفتين، لإحراز الامتثال بهذه الكيفيه أيضاً.

و المتحصّل من جميع ما ذكرناه: أنّه لا ملزم لضمّ الركعه

المحتمله لا من ناحيه العلم الإجمالى، و لا من ناحيه الاستصحاب بتقريريه. و نتيجه ذلك هو التخيير بين الكيفيتين كما ذكرناه.

هذا كله فى علاج الركعه، و أمّا سجود السهو لأجل السلام فغير لازم على

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ١٣٨

[المسأله التاسعه: إذا شك بين الثنتين و الثلاث أو غيره من الشكوك الصحيحه]

[٢١٤٢] المسأله التاسعه: إذا شك بين الثنتين و الثلاث أو غيره من الشكوك الصحيحه ثم شك فى أنّ الركعه التى بيده آخر صلاته أو أولى صلاه الاحتياط جعلها آخر صلاته و أتمّ، ثم أعاد الصلاه احتياطاً [١] بعد الإتيان بصلاه الاحتياط (١).

كلّ حال، لعدم العلم بزيادته لا- من ناحيه العلم الإجمالى لانحلاله بالأصل المثبت و النافى كما عرفت، و لا- من ناحيه الاستصحاب لعدم إثباته للزياده و حيث إنّها مشكوكه فيدفع احتمال تعلق الوجوب بأصل البراءه.

(١) لا ينبغي التأمل فى أنّ مقتضى قاعده الاشتغال هو ما أفاده (قدس سره) من جعل ما بيده آخر صلاته بمعنى احتسابه منها، ثمّ الإتيان بصلاه الاحتياط تحقيقاً للخروج عن عهده الأجزاء الأصليه، ضروره أنّ الأجزاء الارتباطيه لها أوامر انحلاليه، فكلّ جزء أمر ضمنى يخصّه، فمع الشك فى امتثال الأمر المتعلق بالرباعه البنائيه لا مناص من الاعتناء بعد عدم إحراز التجاوز و الدخول فى الغير، و مقتضاه ما عرفت من الاحتساب ثمّ الإتيان بصلاه الاحتياط.

إنّما الكلام فيما ذكره (قدس سره) أخيراً من إعادة أصل الصلاه بعد ذلك احتياطاً، فإنّه لم يظهر وجه صحيح لهذا الاحتياط، إذ لا قصور فى وفاء ما فعله بإحراز الامتثال على كلّ تقدير، فإنّ صور المسأله ثلاث:

إحداها: أن يكون ما عليه من صلاه الاحتياط ركعه واحده، كما لو كان الشك بين الثنتين و الثلاث فشكّ فى أنّ ما بيده هل هى تلك الركعه أم أنّه

آخر الصلاة، فإنه يبنى حينئذ على الثاني و يأتي بالركعه بعد ذلك كما عرفت، فإن

[١] هذا الاحتياط ضعيف جداً.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ١٣٩

.....

أصاب الواقع فهو، و إلا فغايبته وقوع الركعه المأتى بها ثانياً لغواً، و لا ضير فيه كما لا ضير من ناحيه التيه على هذا التقدير، فإنه و إن أتى بالركعه بقصد آخر الصلاة و المفروض أنها من صلاه الاحتياط إلا أن الاعتبار فى التيه بما افتتحت عليه الصلاه و ما نواه أولاً، و لا يضره تيه الخلاف للنصوص «١» الداله عليه «٢».

و الحاصل: أن احتساب الركعه من الصلاه الأصليه «٣» و تتميمها بهذه التيه غير قادح فى الصحه، فإنها إن كانت منها فهو، و إن كانت من صلاه الاحتياط فقصدته الخلاف سهواً غير قادح بعد أن كان المدار فى التيه على ابتداء الصلاه و افتتاحها.

نعم، قد يتوهم القدح من ناحيه التسليم، بدعوى أن اللزام وقوعه فى الركعه الرابعه، و من المعلوم أن قاعده الاشتغال أو أصاله عدم الإتيان لا تثبت أن ما بيده هى الركعه الرابعه كى يسلم عليها. و لكنّه فى غايه الضعف و إن صدر عن بعض الأعظم.

إذ فيه أولاً: عدم الدليل على لزوم إيقاع التسليم فى الركعه الرابعه بعنوانها و إنما هو مقتضى طبع الترتيب المعتبر بين الأجزاء و لحاظ كون التسليم هو الجزء الأخير منها.

و ثانياً: لو سلمنا ذلك فبالإمكان إحراز العنوان بالاستصحاب، فإن المصلّى كان فى زمان فى الركعه الرابعه يقيناً، المرّد بين الآن و الزمان السابق، و يشكّ

(١) الوسائل ٦: ٦ / أبواب التيه ب ٢.

(٢) فإن تلك النصوص و إن كانت وارده فى غير المقام إلا أنه تستفاد منها ضابطه كليّه تنطبق عليه

كما لا يخفى.

(٣) ربّما يترأى التنافى بين حقيقه صلاه الاحتياط و بين قصد الجزئيه للصلاه الأصليه، و لعلّ الأولى الإتيان بالركعه بقصد ما فى الذمّه، لسلامتها حينئذ عن أى إشكال.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ١٤٠

.....

فى خروجه عنها فيبنى على ما كان.

و على الجملة: فلم نجد ما يستوجب التأمل فى الصّحّه فى هذه الصوره لنحتاج إلى الاحتياط بالإعاده.

و نحوها الصوره الثانيه: و هى ما إذا كانت صلاه الاحتياط ذات ركعتين كما فى الشكّ بين الثنتين و الأربع و شكّ فى أنّ ما بيده هل هى الركعه الأخيره من الصلاه الأصليه أم الركعه الثانيه من صلاه الاحتياط؟ فإنّه يجرى فيه ما مرّ حرفاً بحرف، إذ لا يلزم من البناء على الأوّل زياده شىء أصلاً.

نعم، فى الصوره الثالثه: و هى ما لو شكّ فى المثال المزبور فى أنّ ما بيده هل هى الركعه الأخيره من الأصليه أم أنّها الاولى من ركعتى الاحتياط لو بنى على الأوّل فسلمّ ثمّ أتى بركعتى الاحتياط و كان فى الواقع هى الركعه الأولى منهما فقد زاد فى صلاه الاحتياط ركعه كما زاد تكبيره ففسد، و لا تصلح للجبر على تقدير النقص.

فيعلم إجمالاً حينما بنى و سلمّ إمّا بوجوب ركعتى الاحتياط أو بوجوب إعاده الصلاه، لكون الركعه فاصله بين الصلاه الأصليه و بين صلاه الاحتياط المانعه عن صلاحية الانضمام. فلأجل احتمال الزيادة يحكم بإعاده أصل الصلاه أيضاً احتياطاً، هكذا قيل. و هو لو تمّ خاص بالصوره الأخيره «١» و لا يجرى فى الصورتين السابقتين كما عرفت.

و لكنّه لا يتم، لوضوح أنّ احتمال الزيادة مدفوع بأصالة العدم، فإنّه بعد أن بنى على أنّ ما بيده هى الرابعه البنائيه بمقتضى قاعده الاشتغال، و دفع احتمال

(١) و ما فى بعض الكلمات من استظهار اختصاص المسأله بهذه الصوره لقول الماتن (قدس سره): أو أولى صلاه الاحتياط. يدفعه المنافاه مع مفروض المسأله من كون الشك بين التنتين و الثلاث. و لعلّ التعبير (أولى) فى مقابل كون الركعه آخر الصلاه.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ١٤١

[المسأله العاشره: إذا شك فى أنّ الركعه التى بيده رابعه المغرب أو أنه سلم على الثلاث]

[٢١٤٣] المسأله العاشره: إذا شك فى أنّ الركعه التى بيده رابعه المغرب أو أنه سلم على الثلاث و هذه اولى العشاء (١) فان كان بعد الركوع بطلت [١] و وجب عليه إعاده المغرب، و إن كان قبله يجعلها من المغرب و يجلس و يتشهد و يسلم ثم يسجد سجدتى السهو لكل زياده من قوله: «بحول الله» و للقيام و للتسيحات احتياطاً، و إن كان فى وجوبها إشكال، من حيث عدم علمه بحصول الزياده فى المغرب.

الدخول فى ركعه الاحتياط بالأصل، فهو فى حكم الشارع بمثابة العالم بعدم الإتيان بصلاه الاحتياط، و مثله محكوم بالإتيان بها، و بذلك يحكم بصحتها و تماميتها و كونها جابره على تقدير الحاجه إليها، و معه يحرز الامتثال على كل حال. فلا حاجه إلى إعاده أصل الصلاه.

و منه يظهر الجواب عن العلم الإجمالى المزبور، فإنه لا أثر له، إذ ليس لنا شك فى وجوب صلاه الاحتياط، فإنه معلوم تفصيلاً، و إنما الشك فى انطباقها على الموجود الخارجى من أجل احتمال اشتماله على زياده الركعه و التكبيره و كذا زياده التشهد و التسليم فى الركعه الأولى منها، فاذا دفعنا احتمال هذه الزيادات بأصالة العدم حكم بالانطباق، و معه لم يبق مجال لاحتمال وجوب الإعاده أصلاً كما لا يخفى.

(١) الشك المزبور قد يفرض قبل الدخول فى الركوع، و أخرى بعده.

أمّا فى الفرض الأول: فالصحيح ما

ذكره في المتن من جعلها من المغرب بمقتضى قاعده الاشتغال، أو استصحاب كونه في المغرب و عدم الدخول في

[١] الحكم بصحة المغرب حينئذٍ و وجوب استئناف العشاء لا يخلو من وجه قوى.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ١٤٢

.....

العشاء بعد وضوح عدم جريان قاعده الفراغ للشك فيه، و لا التجاوز لعدم إحراز الدخول في الغير المترتب المحقق للتجاوز عن المحل، و عليه فيهدم القيام و يجلس و يتشهد و يسلم، و بذلك يقطع ببراءه الذمه عن المغرب.

□

و لا- يجب عليه سجود السهو للزيادات الصادرة من قول: بحول الله، و القيام و القراءة أو التسبيح، و إن حكم في المتن بوجوبه احتياطاً و استشكل فيه أخيراً و ذلك للشك في تحقق الزيادة و حصولها في صلاة المغرب. و من المعلوم أنّ قاعده الاشتغال أو الاستصحاب لا تثبت ذلك، فيرجع حينئذ في نفي الوجوب إلى أصله البراءة و إن قلنا بسجود السهو لكل زيادة و نقيصه. و هذا كله ظاهر.

إنّما الكلام في أنّه هل يتعين عليه جعل الركعه من المغرب كما ذكرناه، و هو الظاهر من المتن أيضاً، أم أنّه مخير بينه و بين جعلها عشاءً و لو رجاءً فيتمّها ثم يعيد الصلاتين معاً احتياطاً.

قد يقال بالثاني، نظراً إلى أنّ المصلّى حين الاشتغال بالركعه يعلم بكونه في صلاة صحيحه أمّا المغرب أو العشاء، فيعلم بكونه مشمولاً حينئذٍ لدليل حرمة إبطال الفريضة، و بما أنّ البناء على كلّ من الطرفين فيه احتمال الموافقه من جهه و المخالفه من جهه من غير ترجيح في البين، فيتخير بين الأمرين بعد عدم التمكن من تحصيل الموافقه القطعيه في شىء منهما، و إنّما هي احتماليه، كالمخالفه من جهه العلم الإجمالي بحرمة إبطال

واحد منهما.

و عليه فحكم الماتن (قدس سره) بجعلها من المغرب ليس على وجه اللزوم و إنما هو إرشاد إلى ما به يتحقق القطع بالخروج عن عهده المغرب، و إن تضمن احتمال المخالفه لدليل حرمه القطع بالإضافة إلى العشاء، لتطرق هذا الاحتمال على كل حال كما عرفت، و إلا فله جعلها عشاءً و تميمها رجاءً ثم إعادته الصلاتين احتياطاً.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ١٤٣

.....

و يرد عليه أولاً: ما أشرنا إليه في مطاوى الأبحاث السابقه «١»، و سيجيء التعرض له في بعض الفروع الآتية من أن حرمه قطع الفريضة على القول بها خاصه بما إذا أمكن إتمامها و الاقتصار عليها في مقام الامتثال، و إلا فلا دليل على حرمه القطع حينئذ بوجه، و لا شك في عدم جواز الاجتراء و الاقتصار على إتمام العشاء في المقام، لعدم إحراز نيتها أولاً، و عدم إحراز ترتبها على المغرب ثانياً، للشك في فراغ الذمه عن تلك الفريضة حسب الفرض.

و عليه فحرمه القطع بالإضافة إلى صلاة العشاء غير ثابتة جزماً، بل هي خاصه بصلاه المغرب، حيث يمكن إتمامها و الاجتراء بها في مرحله الامتثال. فليس لنا علم إجمالي بحرمه قطع إحدى الصلاتين ليحجر بالتقرير المذكور.

و ثانياً: سلمنا حرمه القطع على الإطلاق، المستلزم للعلم الإجمالي المزبور إلا أن استصحاب بقائه في المغرب و عدم الإتيان بالجزء الأخير منها و عدم الدخول في العشاء حاكم عليه و رافع للترديد، و كاشف عن حال الركعه التي بيده. و بذلك ينحل العلم الإجمالي، فيتعين عليه جعلها من المغرب، و لا يسوغ البناء على العشاء و لو بعنوان الرجاء، لاستلزامه القطع المحرم، غير الجارى في عكسه بحكم الاستصحاب كما عرفت. فالأظهر بناءً على حرمه

القطع أنّ الحكم المذكور فى المتن مبنى على جهة اللزوم، دون الجواز و التخيير.

و أمّا فى الفرض الثانى أعنى ما لو عرض الشك بعد الدخول فى الركوع فقد حكم فى المتن ببطلان صلاته و وجوب إعادته المغرب.

أمّا الأول: فلعدم إمكان تميمها لا عشاءً لعدم إحراز نيتها و لا الترتيب المعتبر فيها، و لا مغرباً إذ لا رابعه فيها.

(١) شرح العروه ١٨: ٢١٠.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ١٤٤

.....

و أمّا الثانى: فلأنه مقتضى قاعده الاشتغال، للشكّ فى الخروج عن عهده التشهد و التسليم، بل الحكم عليهما بعدم الإتيان بمقتضى الأصل بعد عدم إمكان الرجوع و التدارك، لفوات محلّه بالدخول فى الركن.

و لا مجال لإحرازهما لا بقاعده الفراغ للشكّ فى تحقّق الفراغ و الخروج عن المغرب، و لا بقاعده التجاوز لعدم إحراز الدخول فى الجزء المترتب، لجواز أن يكون ما بيده رابعه المغرب. و من المعلوم عدم الترتب بين الركعه الزائده الفاسده و بين الأجزاء الأصلية، فلا يمكن إحراز المغرب تامّه بوجه. فلا مناص من إعادتها بمقتضى قاعده الاشتغال كما ذكرناه، ثمّ الإتيان بالعشاء.

أقول: أمّا بطلان الصلاة التى بيده لعدم إمكان تصحيحها بوجه فمما لا ينبغى الإشكال فيه كما ذكر. فلا مناص من استئناف العشاء.

و أمّا وجوب إعادته المغرب فالمشهور و إن كان ذلك حيث حكموا بطلانها بالتقريب المتقدم، إلّا أنّ الأظهر جواز تصحيحها استناداً إلى قاعده الفراغ نظراً إلى أنّ الفراغ بعنوانه لم يرد فى شىء من نصوص الباب «١» ليعترض بعدم إحرازه فى المقام بعد احتمال أن يكون ما بيده رابعه المغرب، المستلزم لعدم الإتيان بالتشهد و التسليم، فلم يتحقّق الفراغ.

و إنّما الوارد فيها عنوان المضى كما فى قوله (عليه السلام): «كلّ ما شككت فيه

مما قد مضى فأمضه كما هو» «٢» أو عنوان التجاوز كما في النصوص

(١) نعم، ورد ذلك في صحيحه محمد بن مسلم الوسائل ٨: ٢٤٦/ أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ٢٧ ح ٢ إلا أنها لا تدل على اختصاص موضوع الحكم به، لعدم التنافي بينها وبين ما دل على أنّ العبره بمطلق المضى، هذا أولاً. و ثانياً: لا شبهة أنّ المراد الفراغ من الصلاة الأعم من الصحيحه و الفاسده، و هو محرز في المقام بلا كلام.

(٢) الوسائل ٨: ٢٣٧/ أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ٢٣ ح ٣.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ١٤٥

.....

الأخر «١». و كما يصدق المضى و التجاوز الذي هو بمعنى التعدى عن الشىء بالتسليم و الخروج عن الصلاة كذلك يتحقق بالدخول فيما لا يمكن معه التدارك على تقدير النقص إلا بإعادة العمل.

و لأجله ذكرنا في محلّه «٢» أنّه لو رأى نفسه مرتكباً لشيء من المنافيات كالحدث و الاستدبار و عندئذ شكّ في صحّه صلاته لأجل الشك في التسليم، أو فيه و في التشهد، بل و مع السجود فإنّه يبنى على الصحّه بقاعده الفراغ، باعتبار أنّ امتناع التدارك يوجب صدق عنوان المضى حقيقه، فإنّه يقال حينئذ من غير أيّ عنايه: إنّ قد مضت صلاته بالمعنى الأعم من الصحيحه و الفاسده و تجاوز و تعدى عنها. فيحكم بصحّتها بمقتضى قوله (عليه السلام): «فأمضه كما هو» إذ لا قصور في شمول إطلاق النصوص لهذه الصوره أيضاً كما لا يخفى.

و المقام من هذا القبيل، فإنّ الدخول في الركوع الذي هو ركن بمثابة ارتكاب المنافى، المانع عن إمكان التدارك. فشكّه حينئذ في التشهد و التسليم شكّ بعد مضى الصلاة، فلا يعتنى به بمقتضى قاعده

الفراغ، فإنَّ الفراغ بعنوانه و إن لم يكن محرزاً إلماً أنه لا- اعتبار به كما عرفت، بل المدار على عنوان المضى المأخوذ فى لسان الأدله، الذى لا ينبغى التأمل فى صدقه و تحقّقه فى المقام.

و من الغريب جداً أنّ شيخنا الأستاذ (قدس سره) «٣» مع التزامه بجريان قاعده الفراغ فى المثال المتقدم أعنى الشك فى التسليم بعد ارتكاب المنافى وافق فى الحكم بإعاده المغرب فى المقام، فأنكر جريان القاعده هنا، مع عدم وضوح الفرق بين المقامين، فإنَّ المسألتين من واد واحد. فان قلنا بجريانها

(١) الوسائل ١: ٤٦٩/ أبواب الوضوء ب ٤٢ ح ٢.

(٢) شرح العروه ١٨: ١٤٤.

(٣) كتاب الصلاه ٣: ١٣٦.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ١٤٦

[المسأله الحاديه عشره: إذا شكّ و هو جالس بعد السجدين بين الاثنتين و الثلاث]

[٢١٤٤] المسأله الحاديه عشره: إذا شكّ و هو جالس بعد السجدين بين الاثنتين و الثلاث و علم بعدم إتيان التشهد فى هذه الصلاه فلا- إشكال فى أنّه يجب عليه أن يبنى على الثلاث، لكن هل عليه أن يتشهد أم لا؟ وجهان، لا يبعد عدم الوجوب، بل وجوب قضائه بعد الفراغ إمّا لأنّه مقتضى البناء على الثلاث [١] و إمّا لأنّه لا يعلم بقاء محل التشهد من حيث إنّ محلّه الركعه الثانيه و كونه فيها مشكوك، بل محكوم بالعدم. و أمّا لو شكّ و هو قائم بين الثلاث و الأربع مع علمه بعدم الإتيان بالتشهد فى الثانيه فحكمه المضى و القضاء بعد السلام، لأنّ الشك بعد تجاوز محلّه (١).

هناك لكفايه صدق المضى و عدم لزوم إحراز الفراغ جرت هنا أيضاً لعين المناط و إلّا لم تجر فى شىء منهما.

فالتفكيك غير ظاهر الوجه «١». و قد عرفت أنّ الأظهر الكفايه، فتجرى فى كلا المقامين.

فتحصّل: أنّ الأظهر صحّه المغرب بقاعده

الفراغ، و ليس عليه إلّا استئناف العشاء كما عرفت.

(١) إذا شكّ في عدد الركعات مع علمه بعدم الإتيان بالتشّهّد في هذه الصلاة، فقد ذكر في المتن أنّ هذا قد يكون في حال الجلوس، و أخرى في حال القيام.

[١] هذا الوجه هو الصحيح، و هو المرجع في الفرض الآتي أيضاً.

(١) و من المعلوم أنّه (قدس سره) [كما في كتاب الصلاة ٣: ١٣٥ ١٣٦] لا يرى جريان حديث لا تعاد في من تذكّر نسيان السلام بعد الدخول في المنافيات ليتوهم أنّه الفارق بين المقامين.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ١٤٧

.....

ففي الأوّل: كما لو شكّ و هو جالس بعد إكمال السجدين بين الثنتين و الثلاث فمن حيث البناء على الأكثر لا إشكال في وجوبه، لإطلاق دليله الشامل للفرض كما هو واضح، و أمّا من حيث التشّهّد المقطوع بعدم إتيانه المحكوم بالقضاء لو كانت الركعة ثالثة، و بالإتيان لو كانت ثانية لبقاء محلّه فهل يجب الإتيان به فعلاً؟ ذكر (قدس سره) أنّه لا يبعد عدم الوجوب، و أنّه يقضى بعد الفراغ و استدللّ له بأحد وجهين:

الأوّل: أنّ هذا هو مقتضى البناء على الثلاث، لظهور دليله في أنّه يعامل مع هذه الركعة معاملة الركعة الثالثة من جميع الجهات حتّى من حيث عدم اشتغالها على التشّهّد، و فوات محلّ تداركه بالدخول فيها.

الثاني: عدم إحراز بقاء المحلّ، فإنّ محلّ التشّهّد الركعة الثانية، و كونه فيها مشكوك فيه، بل محكوم بالعدم كما لا يخفى.

و أمّا في الثاني: كما لو شكّ و هو قائم بين الثلاث و الأربع، و المفروض علمه بعدم الإتيان بالتشّهّد في هذه الصلاة، فذكر (قدس سره) أنّ حكمه المضى و القضاء بعد السلام، لأنّ الشكّ في التشّهّد باعتبار عروضه بعد

الدخول في القيام شك بعد تجاوز المحل فلا يعتنى به بمقتضى قاعده التجاوز.

فكأنه (قدس سره) يرى أنّ الأمر في هذا الفرع أوضح من سابقه، نظراً إلى اختصاصه بقاعده التجاوز غير الجارية في الفرع السابق، لعدم إحراز التجاوز ثمة.

أقول: أمّا في الفرع الأخير فربما يورد عليه بأنّ المفروض في المسألة العلم بعدم الإتيان بالتشهد في هذه الصلاة، و معه كيف يتمسك بقاعده التجاوز التي موردها الشك لا غير.

و يندفع بأنّ مراده (قدس سره) إجراء القاعده بالإضافة إلى الركعه التي قام

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ١٤٨

.....

عنها بخصوصها، و أنّه هل أتى بوظيفته المقرّره فيها أم لا، فإنّها إن كانت الثانيه فقد أخلّ، و إلّا لم يخل. و لا منافاه بين هذا الشك و بين العلم بعدم الإتيان بالتشهد في هذه الصلاة.

و بعبارة اخرى: العلم المزبور يحدث الشك في خروجه عن عهده الركعه التي قام عنها و أنّه هل بقي عليه شيء منها أم لا، فإنّها إن كانت الثانيه فقد بقي عليه التشهد، لبقاء محلّ تداركه بعد أن لم يكن داخلًا في الركن، و إن كانت الثالثه لم يبق عليه شيء منها، و إنّما عليه قضاء ما فات عن الثانيه الّذى لا يمكن تداركه. و بما أنّ هذا الشك قد طرأ بعد الدخول في القيام الّذى به تحقّق التجاوز عن محلّ التشهد على تقدير وجوبه في هذه الركعه، فلا مانع من التمسك بقاعده التجاوز لنفيه و عدم الاعتناء به.

نعم، يرد عليه ما ذكرناه في محله «١» من أنّ القاعده لا تعمّ موارد المصادفات الواقعيه، فإنّ مورد تشريعها ما إذا شكّ المكلف بعد علمه بثبوت الأمر في تحقّق الامتثال و انطباق الأمور به على المأتي به، من

أجل احتمال غفلته عن بعض الخصوصيات التي يذهل عنها غالباً بعد التجاوز و الانتهاء عن العمل، و لا تكون الصورة محفوظة، فإنه لا يعتنى بهذا الاحتمال، لكونه أذكر حين العمل و أقرب إلى الحق كما علل بذلك في بعض نصوص الباب «٢».

و أمّا إذا لم تحتتمل الغفلة لانحفاظ صورته العمل، و كانت حالته بعد العمل كحالته حينه، للقطع فعلاً بما صدر عنه سابقاً و عدم كونه آن ذاك أذكر، و إنّما الشك في الصحّة لمجرّد احتمال المصادفة الاتفاقية و المطابقه مع الواقع، الخارجه

(١) مصباح الأصول ٣: ٣٠٦.

(٢) الوسائل ١: ٤٧١/ أبواب الوضوء ب ٤٢ ح ٧، ٨: ٢٤٦/ أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ٢٧ ح ٣.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ١٤٩

.....

عن تحت الاختيار كما لو فرغ عن صلاته فشكّ في أنّ هذه الجهة المعينه التي صلّى إليها هل هي قبله أم لا، أو فرغ عن وضوئه فشكّ في أنّ هذا المانع الخاص المذى توضحاً به هل هو ماء أم لا، فأحتتمل الصحّة لمحض الصدفة، ففي أمثال ذلك لا تجرى القاعده بوجه، لعدم تكفلها لإثبات الصحّة المستنده إلى الاتفاق البحث.

و المقام من هذا القبيل، فإنه يعلم بعدم تشهده في الركعه التي قام عنها فصوره العمل محفوظة، و إنّما يحتتمل الصحّة لمجرّد الصدفة، و أن تكون هي الركعه الثالثه واقعاً التي لا أمر بالتشهد فيها. فشكّه في الخروج عن عهده تلك الركعه و الإتيان بالوظيفه المقرّره لا يستند إلى احتمال الغفله، بل يرتبط بالمصادفات الواقعيه، و قد عرفت عدم جريان القاعده في أمثال المقام.

فحال هذا الفرع حال الفرع السابق، و حكم القيام حكم الجلوس بعينه و لا يزيد عليه بشيء، و المسألتان من وادٍ

واحد، فيجربى فيه ما نذكره فيه.

فنقول: قد عرفت أنّ الماتن ذكر وجهين لعدم وجوب الشّهّد فى المقام.

أمّا الوجه الأوّل أعنى استظهار ذلك من نفس أدلّه البناء على الأكثر، فحق لا محيص عن الالتزام به، فإنّ الظاهر من تلك الأدلّه المعامله مع الركعه المشكوكه معامله الركعه الثالثه الواقعيه، لا من حيث العدد فقط، بل من جميع الجهات التى منها أنّه لا تشهّد فيها.

و يؤيدّه بل يدلّ عليه أنّ هذا الشك أعنى الشك بين الثنتين و الثلاث يعرض غالباً حال الجلوس و قبل الشروع فى التشهّد أو قبل استكمالّه، و قلّمّا يتفق بعد الانتهاء عنه، و لم يرد و لا فى روايه ضعيفه كما لم يفت فقيه بوجوب الإتيان بالتشهّد أو استكمالّه بعد البناء على الثلاث، و ليس ذلك إلّا لما عرفت من لزوم ترتيب جميع آثار الركعه الثالثه الواقعيه على الركعه البنائيه.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ١٥٠

.....

و يعضده أيضاً أنّ النظر فيها لو كان مقصوراً على حيثيه العدد فقط لكان اللّازم الإتيان بالتشهّد بمقتضى قاعده الاشتغال فى من شكّ بين الثنتين و الثلاث و علم أنّه على تقدير الثلاث قد أتى بالتشهّد فى الركعه الثانيه، و هو كما ترى.

و على الجملة: فهذا الوجه هو الوجه الصحيح الذى نعتد عليه، و لأجله نحكم بمضى محلّ التشهّد بمقتضى البناء على أنّ ما بيده ثالثه، فلا يأتى به حينئذ، بل يقضيه خارج الصلاه إن قلنا بلزوم قضاء التشهّد المنسى، و إلّا كما هو الصحيح فليس عليه إلّا سجود السهو لسيانته.

و أمّا الوجه الثانى و هو عدم العلم ببقاء المحلّ فلا يمكن المساعدة عليه بوجه، فإنّا لو أغمضنا عن الوجه الأوّل و بنينا على أنّ النظر فى تلك الأدلّه

مقصود على حيشه العدد فقط، فيمكننا إحراز بقاء المحل بالاستصحاب بأن يقال: إنَّ محلَّ التشهد كان محفوظاً حين رفع رأسه من السجده الثانيه من الركعه الثانيه يقيناً، ويشكُّ في الانتقال من تلك الحاله إلى حاله اخرى باعتبار الشكِّ في أنَّ ما بيده هل هي الثانيه أم الثالثه، ومقتضى الاستصحاب البقاء على ما كان.

و نتيجة ذلك لزوم الإتيان بالتشهد إن كان جالساً، ولزوم هدم القيام و الإتيان به إن كان قائماً و شاكاً بين الثلاث و الأربع، فإنَّه أيضاً مجرى للاستصحاب، باعتبار الشكِّ في الخروج عن المحلِّ الذكرى للتشهد، المقطوع ثبوته سابقاً فيبنى على ما كان.

و توهم معارضته بأصالة عدم كون الركعه الثانيه هي التي بيده على سبيل استصحاب العدم الأزلي، مدفوع بانتقاض العدم الأزلي باليقين بالوجود المفروض في مورد الاستصحاب الأول، و لا حاجه إلى إثبات أنَّ ما بيده هي الثانيه كما لا يخفى، فليتأمل.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ١٥١

.....

و الحاصل: أنه يبنى على الثلاث أو الأربع بمقتضى أدلّه البناء، المفروض قصر النظر فيها على العدد، و في عين الحال يلزمه الإتيان بالتشهد بمقتضى الاستصحاب، فيجمع بين الأمرين عملاً بكلِّ من الدليلين من غير تناف في البين.

عدا ما يتوهم من أنه لو فعل ذلك لحصل له العلم الإجمالي إمَّا بزياده التشهد لو كان ما بيده هي الركعه الثالثه واقعاً، أو بنقصان الصلاه ركعه لو كانت ثانيه، إذ قد سلّم حينئذ على الثلاث و أتى بالركعه المشكوكه مفصوله بمقتضى أدلّه البناء، مع أنَّ اللّازم الإتيان بها موصوله. و نتيجة ذلك ما عرفت من النقص.

و حينئذ فان قلنا بأن هذه الزيادة تعدّ من الزيادة العمديه فقد حصل له العلم الإجمالي ببطلان الصلاه إمَّا

لأجل الزيادة العمديه، أو لأجل النقيصه كذلك.

و إن قلنا بأنها تعدّ من السهويه فهو يعلم إجمالاً إمّا بوجوب سجدة السهو لزياده التشهد، أو بنقصان الصلاه ركعه الموجب لإعادتها. و لا- مجال للرجوع إلى أصله عدم الزيادة، ضروره أنّ الجمع بينها و بين العمل بقاعده البناء على الأكثر موجب للمخالفه القطعيه العمليه للمعلوم بالإجمال. فلا يمكن إحراز صحّه الصلاه إلّا بإعادتها.

أقول: أمّا حديث الزيادة العمديه فساقط جزماً في أمثال المقام ممّا كانت الزيادة مستنده إلى أمر الشارع و لو أمراً ظاهرياً مستنداً إلى الاستصحاب.

و من هنا لو شكّ و هو في المحلّ فأتى بالمشكوك فيه بقاعده الشك في المحل المستنده إلى الاستصحاب أو قاعده الاشتغال، ثمّ انكشف الخلاف و أنّه كان آتياً به فاتّصف المأتي به ثانياً بالزيادة لم يفت فقيهه بالبطلان في غير الجزء

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ١٥٢

.....

الركنى، فيعلم من ذلك عدم الاندراج في عنوان الزيادة العمديه و إن قصد به الجزئيه، بعد أن كان الإتيان به مستنداً إلى الوظيفه الشرعيه و لم يكن من تلقاء نفسه.

فالزيادة في أمثال المقام ملحقه بالزيادة السهويه بلا- كلام، فإنّ المراد بها ما لا تكون عمديه، لا خصوص المتّصف بالسهو و الغفله كما لا يخفى.

و حينئذ فان قلنا بأنّ زياده التشهد سهواً لا توجب سجود السهو لعدم القول بوجوبه لكلّ زياده و نقيصه فالأمر ظاهر، لانتفاء العلم الإجمالي حينئذ رأساً.

و أمّا إذا قلنا بالوجوب فالعلم الإجمالي بوجوب سجدة السهو أو بنقصان الصلاه ركعه و إن كان حاصلًا إلّا أنّه لا أثر له في المقام، إذ لا ضمير في نقص الركعه حتّى واقعاً بعد أن كانت منجبره بركعه الاحتياط و كانت الصلاه معها تامّه و موصوفه بالصحّه

الواقعيه كما نطقت به موثقه عمار: «إلا أعلمك شيئاً...» إلخ «١».

ولذا ذكرنا في محلّه «٢» أنّ الركعه المفصوله جزء حقيقى على تقدير النقص، إذ لا- يكون السلام مخرجاً فى هذا الفرض، للتخصيص فى دليل المخرجيه، كما أنّ زياده التكبير لا تكون قاده على القول بقدها فى نفسها.

فلا- يكون المطلوب من هذا الشخص حتى فى متن الواقع إلما الإتيان بالركعه المشكوكه مفصوله ما دام كونه شاكاً و موضوعاً لدليل البناء على الأكثر المتحقق فى المقام بالوجدان، ولا بدّ فى تنجيز العلم الإجمالى من وجود أثر

(١) الوسائل ٨: ٢١٣/ أبواب الخلل الواقع فى الصلاه ب ٨ ح ٣ [الظاهر كونها ضعيفه سنداً].

(٢) شرح العروه ١٨: ٢٧٩ و ما بعدها.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ١٥٣

[المسأله الثانيه عشره: إذا شكّ فى أنّه بعد الركوع من الثالثه أو قبل الركوع من الرابعه]

[٢١٤٥] المسأله الثانيه عشره: إذا شكّ فى أنّه بعد الركوع من الثالثه أو قبل الركوع من الرابعه بنى على الثانى [١] (١) لأنّه شاكّ بين الثلاث

للمعلوم بالإجمال مترتب فى الواقع على كلّ تقدير، و هو منفى فى المقام كما عرفت.

و على الجملة: لو كان النقصان محكوماً بالبطلان واقعاً لتّم ما أفيد، و كان المقام نظير العلم الإجمالى بنجاسه أحد الإناءين، الذى يترتب عليه الأثر على كلّ تقدير. و لكنّه ليس كذلك، لانقلاب الوظيفه الواقعيه بالعمل بمؤدى دليل البناء على الأكثر. فليس فى البين عدا أثر واحد، و هو وجوب سجود السهو على تقدير زياده التشهد.

و حينئذ فتجرى أصاله عدم زياده من غير معارض، و بذلك يسقط العلم الإجمالى عن التنجيز، لعدم معارضه الأصول الجاريه فى الأطراف، إذ لا يلزم من أصاله عدم زياده التشهد و العمل بقاعده البناء على الأكثر مخالفة قطعيه لعمليه للمعلوم بالإجمال كما عرفت بما

لا مزيد عليه.

و الصحيح كما مرّ هو الوجه الأول المذكور في المتن، فليس له الإتيان بالشَّهَد أصلاً. و لكن مع الغضّ عنه و الاستناد إلى الوجه الثاني فقد عرفت ضعفه و لزوم الإتيان بالشَّهَد حينئذ. و العلم الإجمالي المذكور مدفوع بما عرفت.

(١) إذا شكَّ بين الثلاث و الأربع و هو قائم، و علم أنّه إن كان في الثالثة فهذا قيام بعد الركوع، و إن كان في الرابعة فهو قيام قبل الركوع.

ذكر (قدس سره) أنّه يبنى على الأربع بمقتضى فرض شكّه بين الثلاث

[١] بل يحكم بطلان الصلاة، للقطع بعدم كون صلاه الاحتياط جابراً على تقدير النقص.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ١٥٤

و الأربع، و يجب عليه الركوع لأنّه شاك فيه مع بقاء محلّه، و أيضاً هو مقتضى البناء على الأربع في هذه الصورة. و أمّا لو انعكس بأن كان شاكاً في أنّه قبل الركوع من الثالثة أو بعده من الرابعة فيحتمل وجوب البناء على الأربع بعد الركوع، فلا يركع بل يسجد و يتمّ، و ذلك لأنّ مقتضى البناء على الأكثر البناء عليه من حيث إنّ أحد طرفي شكّه، و طرف الشكّ الأربع بعد الركوع، لكن لا يبعد بطلان صلاته [١] لأنّه شاكّ في الركوع من هذه الركعة، و محلّه باق فيجب عليه أن يركع، و معه يعلم إجمالاً أنّه إمّا زاد ركوعاً أو نقص ركعه، فلا يمكن إتمام الصلاة مع البناء على الأربع و الإتيان بالركوع مع هذا العلم الإجمالي.

و الأربع و يجب عليه حينئذ الإتيان بالركوع، لكونه شاكاً فيه مع بقاء محلّه، إذ لم يعلم بالإتيان بركوع هذه الركعة و بعد لم يتجاوز المحل. مضافاً إلى أنّه مقتضى البناء على الأربع في هذه الصورة،

لعلمه بعدم الإتيان بالركوع لو كان في الرابعه، و مقتضى البناء المزبور العمل بوظائف الركعه البنائيه التي منها الإتيان بالركوع في مفروض المسأله.

و أما لو انعكس الفرض بأن علم أنه إن كان في الثالثه فهذا قيام قبل الركوع، و إن كان في الرابعه فهو قيام بعد الركوع، فأحتمل (قدس سره) بدواً وجوب البناء على الأربع بعد الركوع، فيمضى في صلاته من غير ركوع، لأنَّ

[١] بل هو المتعين، لأنه إن لم يركع في الركعه التي شكَّ فيها بمقتضى البناء على الأربع فلا يحتمل جبر صلاه الاحتياط للنقص المحتمل، و إن ركع من جهه كون الشك في المحلّ فلا تحتمل صحه الصلاه في نفسها، و الجبر بصلاه الاحتياط إنّما هو في مورد الاحتمال المزبور.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ١٥٥

.....

مقتضى البناء على الأ-كثر البناء على الأربع العدى هو أحد طرفى الشك، و طرف الشك في المقام هو الأربع المقتيد بما بعد الركوع.

و أخيراً لم يستبعد (قدس سره) بطلان الصلاه، نظراً إلى أنه شاكّ بالأخره في ركوع هذه الركعه مع بقاء محلّه، و أدلّه البناء لا تتكفّل بإثبات اللوازم العقلية، فيجب عليه أن يركع بمقتضى قاعده الشك في المحل، و معه يعلم إجمالاً إمّا بزياده الركوع لو كان ما بيده رابعه، أو بنقصان الركعه لو كان الثالثه الموجب للبطلان على التقديرين.

فيلزم من إعمال القاعدتين أعنى قاعده الشك في المحل، و قاعده البناء على الأكثر المخالفه القطعيه العمليه للمعلوم بالإجمال، فلا يمكن إتمام الصلاه مع هذا العلم الإجمالى. هذا حاصل ما أفاده (قدس سره) في هذه المسأله.

أقول: أمّا ما أفاده (قدس سره) أخيراً في وجه البطلان فقد ظهر الجواب عنه ممّا قدّمناه في ذيل المسأله السابقه، حيث عرفت

ثمَّه أن نقصان الركعه متى كان طرفاً للعلم الإجمالى فلا أثر له بعد تداركها بركعه الاحتياط و كونها جابره للنقص حتى واقعاً و جزءاً متمماً واقعياً لدى الحاجه إليها، و لا بدّ فى تنجيز العلم الإجمالى من فرض أثر مترتب على الواقع على كلّ تقدير، و هو منفى فى المقام، إذ لا أثر فى البين عدا احتمال زياده الركوع المدفوعه بالأصل من غير معارض.

و أما أصل المسأله فالحقّ فيها هو البطلان فى كلا الفرضين، و الوجه فى ذلك: أنّ صحيحه صفوان «١» قد دلّتنا على البطلان فى كلّ شك متعلّق بعدد الركعات و لم يكن معه ظن، و هذا هو الأصل الأوّلى الذى نعتمد عليه فى عدم حجّيه الاستصحاب فى باب الركعات، خرجنا عن ذلك فى موارد الشكوك الصحيحه

(١) الوسائل ٨: ٢٢٥/ أبواب الخلل الواقع فى الصلاه ب ١٥ ح ١.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ١٥٦

.....

بمقتضى النصوص الكثيره المتضمّنه للزوم البناء على الأكثر و الإتيان بالركعه المشكوكه مفصوله، التى عمدتها موثقه عمار الناطقه بأنّ شأن تلك الركعه الجبر على تقدير النقص، كما أنّها نافله على التقدير الآخر «١».

و المستفاد من هذه النصوص و لا سيما الموثقه أنّ مورد البناء و تشريع الركعه الضامنه لصحّه الصلاه و سلامتها عن الزياده و النقصان ما إذا كانت هذه الركعه متّصفه بالجبريه على تقدير النقص، و أن تكون الصلاه فى حدّ ذاتها موصوفه بالصحّه من غير ناحيه النقص، بحيث لو كانت تامه بحسب الواقع لكانت محكومه بالصحّه الفعلية، كما أنّها لو كانت ناقصه لصحّت بعد ضمّ الركعه المفصوله.

و بعباره اخرى: قوام ركعه الاحتياط بالاتّصاف باحتمال الجابريه على فرض النقصان، و أمّا إذا لم يحتمل الجبر إمّا لعدم

النقصان أو للبطلان من جهة أخرى فهو خارج عن موضوع أدلّه البناء و مشمول للأصل الأولى المتقدّم الذي مقتضاه البطلان كما عرفت. و هذا هو الضابط الكلي لجميع موارد التدارك بركعه الاحتياط، الذي به يتّضح الحال في جملة من الفروع الآتية، فليكن على ذكر منك.

و هذا الضابط غير منطبق على مسألتنا هذه بكلا شقيها.

أمّا في الفرض الأوّل: فللقطع بعدم الحاجة إلى ركعه الاحتياط، لعدم اتّصافها بالجبرية إمّا لتمايمه الصلاة، أو لبطلانها من جهة أخرى، فإنّه بعد أن بنى على الأربعة و أتى بالركوع بمقتضى قاعده الشك في المحلّ فإن كانت الرابعة بحسب الواقع فالصلاة تامّة، و إن كانت الثالثة فقد زاد ركوعاً فبطلت الصلاة

(١) الوسائل ٨: ٢١٣ / أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ٨ ح ٣ [الظاهر أنّها ضعيفه سنداً].

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ١٥٧

.....

من أجل زيادة الركن، فلا تكون الركعة جابره في هذا التقدير، و قد عرفت لزوم صلاحيتها للجبر على تقدير النقص، المتوقّف على فرض صحّتها من سائر الجهات.

و أمّا في الفرض الثاني: فأمّا أن يبنى على الأربعة و يمضى من غير ركوع كما احتمله الماتن أوّلاً، أو يبنى و يأتي بالركوع كما ذكره أخيراً استناداً إلى قاعده الشك في المحلّ. و لا يمكن تصحيح الصلاة على التقديرين.

أمّا على الأوّل: فلعدم احتمال جبر صلاة الاحتياط للنقص المحتمل، لأنّها إن كانت الرابعة فالصلاة تامّة و معها لا حاجة إلى صلاة الاحتياط، و إن كانت الثالثة فالصلاة باطله لنقصان الركوع، فلا تصلح الركعة لجبر النقص على هذا التقدير.

فهذه الصورة تفارق الصورة السابقة في أنّ منشأ البطلان هنا نقصان الركوع، و هناك زيادته، بعد اشتراكهما في القطع بعدم الحاجة إلى صلاة الاحتياط في تقدير،

و عدم صلاحيتها لجبر النقص المحتمل فى التقدير الآخر.

و أمّا على الثانى: فلأنّ ركعه الاحتياط و إن كانت جابره على تقدير كون ما بيده الثالثه، إلّا أنّها لو كانت الرابعه واقعاً فالصلاه باطله لأجل زياده الركوع. فلا يحتمل صحّتها فى نفسها على تقدير الأربع، و مورد الجبر بصلاه الاحتياط خاص بما إذا تطرّق الاحتمال المزبور.

و بعبارة اخرى: يعلم حينئذ أنّه عند التشهد و التسليم لا أمر بهما جزماً، إمّا لوقوعهما فى الثالثه، أو لكون الصلاه باطله فى نفسها، فإنّ التقدير الأوّل إنّما يكون مورداً للجبر فيما إذا احتمل وقوع التسليم على الرابعه الصحيحه، غير المتحقّق فيما نحن فيه، للجزم بالبطان لو كانت الرابعه.

و ملخّص الكلام: أنّ الاستفادة من قوله (عليه السلام) فى موثقه عمار: «إلا

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ١٥٨

.....

أعلمك شيئاً إذا فعلته ثمّ ذكرت أنّك أتممت أو نقصت لم يكن عليك شىء... إلخ، و قوله (عليه السلام) بعد ذلك: «فقم فصلّ ما ظننت أنّك نقصت...» إلخ «١» أنّه يعتبر فى مورد البناء على الأ-كثر فرض صحّ الصلاه مع قطع النظر عن الركعه المحتمل نقصانها حتّى يحكم بصحّتها بعد البناء المزبور و تدارك النقص المذكور بالركعه المفصوله، و أنّها لا-تتصف بالجابريه إلّا فى هذا التقدير.

كما يعتبر احتمال صحّتها لو كانت الصلاه تامّه و التسليم واقعاً فى الركعه الرابعه، لما مرّ من قوله (عليه السلام): «ثمّ ذكرت أنّك أتممت أو نقصت لم يكن عليك شىء» إذ لو كانت باطله فى نفسها لكان عليه شىء و إن كانت تامّه من حيث الركعات، و كذا قوله (عليه السلام) بعد ذلك: «فان كنت قد أتممت لم يكن عليك فى هذه شىء». و نتيجته ذلك

أنَّ الركعة لا تكون موصوفة بالجبر إلَّا بهذا الشرط، بحيث يحتمل وقوع التسليم على الرابعة الصحيحة.

و هذا الضابط هو الأساس الوحيد و الركن الوطيد في المشموليه لأدلّه البناء على الأكثر. و هو كما ترى غير منطبق على المقام.

إذ في الفرض الأوّل و كذا في أوّل التقديرين من الفرض الثاني أعنى ما إذا مضى من غير ركوع بمقتضى البناء على الأربع لا يحتمل جبر صلاه الاحتياط للنقص المحتمل، لبطلان الصلاه في نفسها لو كانت ناقصه حتّى مع قطع النظر عن نقص الركعه، إمّا لزياده الركوع كما في الأوّل أو لنقصانه كما في الثاني، فلا- تكون الركعه المفصوله نافعاه بوجه، إذ لا- تكون جابره للصلاه المحكوماه بالبطلان في حدّ ذاتها كما عرفت.

و أمّا في التقدير الثاني من الفرض الثاني أعنى ما لو أتى بالركوع بمقتضى الشكّ في المحلّ فلأنّ الركعه و إن كانت صالحه في حدّ ذاتها للجبر على تقدير

(١) [تقدّم ذكر مصدرها و الملاحظه في سندها في ص ١٥٦].

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ١٥٩

[المسأله الثالثه عشره: إذا كان قائماً و هو في الركعه الثانيه من الصلاه و علم]

[٢١٤٦] المسأله الثالثه عشره: إذا كان قائماً و هو في الركعه الثانيه من الصلاه و علم أنّه أتى في هذه الصلاه بركوعين و لا يدري أنّه أتى بكليهما في الركعه الأولى حتّى تكون الصلاه باطله أو أتى فيها بواحد و أتى بالآخر في هذه الركعه (١) فالظاهر بطلان الصلاه، لأنّه شاك في ركوع هذه الركعه و محلّه

النقص، لفرض الصحّه من غير ناحيه نقص الركعه لو كان ما بيده الثالثه، إلّا أنّ الشرط في فعليه الجبر أن يكون الطرف الآخر للاحتمال هو الأربع الصحيح المفقود فيما نحن فيه.

و بعباره واضحه: لا بدّ في مورد الجبر و البناء على الأكثر من احتمال

الصَّحَّه الواقعيه على كلِّ من تقدري النقص و التماميه بمقتضى قوله (عليه السلام) في الموثَّقه: «ثمَّ ذكرت أنك أتملت أو نقصت لم يكن عليك شيء» بحيث يحتمل وقوع التسليم في الرابعه الصحيحه.

و هذا مفقود في المقام، للقطع بالبطلان لو كان ما بيده الرابعه، من أجل زياده الركوع حينئذ، فلا يحتمل تسليمه على الأربع الصحيح. فهو يعلم بعدم الأمر بهذا التسليم جزماً، إمَّا لوقوعه في الثالثه أو في الرابعه الباطله، و مثله لا يكون مورداً للركعه الجابره. فلا جرم يندرج في الشكوك الباطله بمقتضى ما أسسناه من الأصل المتقدّم المستفاد من صحيحه صفوان، و بذلك تعرف أنّ الأظهر البطلان في جميع فروض المسأله و شقوقها.

(١) فهو عالم عند كونه قائماً في الركعه الثانيه بالإتيان بذات الركوعين و شكك في محلّهما و أنّه هل أتى بهما معاً في الركعه الأولى و هذا قيام قبل الركوع لتبطل الصلاه من أجل زياده الركن، أو أتى بكلّ منهما في محلّه و هذا قيام بعد الركوع لتكون الصلاه محكومته بالصَّحَّه.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ١٦٠

باق [١]، فيجب عليه أن يركع مع أنّه إذا ركع يعلم بزياده ركوع في صلاته و لا- يجوز له أن لا- يركع مع بقاء محلّه فلا- يمكنه تصحيح الصلاه.

ذكر الماتن (قدس سره) أنّ الظاهر حينئذ البطلان، نظراً إلى أنّه شكك في ركوع هذه الركعه، و بما أنّ محلّه باقٍ فيجب عليه أن يركع بمقتضى قاعده الاشتغال أو الاستصحاب، بل الأدلّه الخاصّه الدالّه على لزوم الاعتناء بالشكّ العارض في المحل «١»، فلا يجوز له المضى من غير ركوع بعد فرض بقاء محلّه، مع أنّه إذا ركع يقطع بزياده ركوع في صلاته إمَّا في هذه الركعه أو في

الركعة السابقة فلا يمكنه تصحيح الصلاة بوجه، هذا.

و المناقشه فيما أفاده (قدس سره) لعلها واضحه، إذ كيف يكون المحل باقياً مع العلم بعدم الأمر فعلاً بالركوع في هذه الركعة أمّا لامتناله و سقوط أمره، أو لبطلان الصلاة قبل حين، و معلوم أنه لا أمر بالركوع في الصلاة الباطله، و لا شك أنّ قاعده الاشتغال التي موردها الشك في الامتثال تتقوم باحتمال بقاء الأمر، و لا أمر هنا بالركوع جزماً أمّا للإتيان أو للبطلان.

كما لا مورد للاستصحاب أيضاً، لعدم احتمال بقاء الأمر ليستصحب، و كذا الأدلّه الخاصّه، فإنّ موضوعها الشك و احتمال وجود الأمر المنفي في الفرض كما عرفت.

[١] كيف يكون باقياً مع العلم بعدم الأمر بالركوع إمّا للإتيان به و إمّا لبطلان الصلاة و عليه فلا يبعد الحكم بصحّه الصلاة لجريان قاعده الفراغ في الركوع الثاني الذي شكّ في صحّته و فساده من جهه الشك في ترتبه على السجدين في الركعه الأولى و عدمه.

(١) الوسائل ٦: ٣٦٩/ أبواب السجود ب ١٥ ح ١، ٤، ٦، ٨: ٢٣٧/ أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ٢٣ ح ١.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ١٦١

.....

و كان عليه (قدس سره) أن يعلّل البطلان بوجه آخر بأن يجري قاعده الاشتغال في أصل الصلاة بدلاً عن إعمالها في نفس الركوع، فيقال: إنّنا نشكّ في الخروج عن عهده الأمر المتعلّق بالصلاه لو اكتفينا بهذه الصلاة التي ليس لدينا ما يؤمننا عن وقوع الركوع في محلّه بعد أن لم نتمكن من تداركه من جهه استلزامه العلم بزياده الركن، فلأجل الشك في انطباق المأمور به على المأتي به من غير أصل مصحّح لا مناص من الإعادة، عملاً بقاعده الاشتغال. فلو استدلّ (قدس سره) بهذا

لكان له وجه، وإلا فما ذكره ظاهر الضعف كما عرفت.

وقد يقال بعدم كفايه الإعادة و لزوم الجمع بينها و بين الإتمام، رعايه للعلم الإجمالى بوجوب أحدهما، فإنّ الركوع الثانى إن كان واقعاً فى محلّه وجب الإتمام و حرم القطع و رفع اليد، وإلاّ لزمّت الإعادة لبطلان الصلاه حينئذ من أجل زياده الركن.

و فيه أوّلًا: أنّ حرمه القطع فى نفسها غير ثابتة، للتشكيك فى تحقّق الإجماع التعيّدى المدّعى عليها، و الحكم مبنى على الاحتياط.

و ثانياً: مع التسليم فهى خاصّه بما إذا أمكن إتمام الصلاه صحيحه و الاقتصار عليها فى مقام الامتثال، أمّا ما لا يمكن فليس هو مورداً للإجماع جزماً. و المقام من هذا القبيل، لفرض عدم السبيل إلى إعمال القواعد المصحّحه المؤدّيه إلى صحّه الاجتزاء بهذه الصلاه فى مرحله الامتثال، و معه لا يجب الإتمام قطعاً، فلا مانع من رفع اليد و الاقتصار على الإعادة.

و ثالثاً: سلّمنا كل ذلك إلّا أنّ المناط فى تنجيز العلم الإجمالى معارضه الأصول، و لا تعارض هنا بين الأصلين الجارين فى الطرفين بعد أن كان أحدهما مثبتاً للتكليف و الآخر نافياً للذين بهما ينحل العلم الإجمالى، فإنّ

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ١٦٢

.....

الإعادة مجرى لقاعده الاشتغال المثبته للتكليف، و وجوب الإتمام المشكوك فيه مدفوع بأصالة البراءة عن حرمه القطع.

وقد يقال بصحّه الصلاه، نظراً إلى أنّ الشك فى الصحّه و الفساد بعد وضوح عدم جريان قاعده الاشتغال فى الركوع كما مرّ إنّما نشأ من الشك فى زياده الركوع فى الركعه الأولى، إذ لا سبب له ما عدا ذلك، فاذا دفعنا احتمال زياده بأصالة العدم كان نتيجتها صحّه الصلاه لا محاله.

و فيه ما لا يخفى، ضروره أنّ

قاعده الاشتغال و إن لم تكن جاريه كما تقدّم، إلّا أنّ مجرد الشك في وقوع الركوع في محلّه كافٍ في المنع عن المضى، للزوم إحراز ذلك و لو بأصل تعبدي، و من الضروري أنّ الأصل المزبور لا يتكفل لإثباته إلّا على القول بحجّيه الأصول المثبتة.

فتحصّل لحدّ الآن: أنّ في المسأله أقالاً ثلاثه: البطلان، و لزوم الجمع بين الإعادة و الإتمام، و الصّحه. و قد عرفت المناقشه في وجه كلّ ذلك.

و التحقيق هو القول الأخير، لا للوجه المزبور المزيّف بما عرفت، بل لوجه آخر، و هو الاستناد إلى قاعده الفراغ الجاريه في نفس الركوع.

بيان ذلك: أنا قد ذكرنا في محلّه «١» أنّ قاعده الفراغ التي موضوعها الشك في الصّحه بعد العلم بأصل الوجود لا يختص جريانها بالمركّبات، بل كما تجرى في أصل الصلاه كذلك تجرى في نفس الأجزاء.

فإذا علمنا بوجود الجزء و شككنا في صحّته و فساده لا مانع من الحكم بالصّحه استناداً إلى عموم قوله (عليه السلام): «كلّ ما شككت فيه ممّا قد مضى فأمضه كما هو» «٢»، إذ لا قصور في شمول الإطلاق لحال الإجزاء أيضاً

(١) مصباح الأصول ٣: ٢٧٣، ٢٧٧.

(٢) الوسائل ٨: ٢٣٧ / أبواب الخلل الواقع في الصلاه ب ٢٣ ح ٣.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ١٦٣

.....

بعد أن كانت العبره بصدق عنوان المضى و التجاوز عن الشىء المتحقّق فيها كالمركّبات بمناط واحد، و لا يعتبر في هذا الصّدق عروض الشك بعد الدخول في الغير، بل يكفي فيه مجرد الفراغ عما يشكّ في صحّته و فساده.

و بهذا تفرّق قاعده الفراغ عن قاعده التجاوز التي موضوعها الشك في أصل الوجود لا في صحّته الموجود بعد اشتراكهما في لزوم صدق المضى و التجاوز، حيث

إنَّ الصدق المزبور بعد فرض الشك في أصل الوجود لا معنى له إلَّا باعتبار المضي و التجاوز عن محلّ المشكوك فيه، الذي لا يتحقّق إلَّا بالدخول في الجزء المترتب عليه، فكان هذا شرطاً في جريان قاعده التجاوز لا محاله.

بخلاف قاعده الفراغ، لصدق المضي في موردها بمجرد الانتهاء و الفراغ عن العمل المشكوك صحّته و فساده كما عرفت، من غير حاجه إلى الدخول في الغير. فلو شكّ في صحّ القراءه مثلاً قبل أن يركع بنى على الصحّ.

ثمَّ إنَّ الشك في صحّ الشئ لا يفرّق فيه بين ما كان مستنداً إلى ذاته من حيث اشتماله على الخصوصيات المعتره فيه بما هو ككون القراءه في المثال فصيحاً أم ملحونه، و بين ما كان مستنداً إلى ملاحظته مع الغير ككونه واجداً للترتيب و عدمه الذي هو أمر قائم بين الطرفين و معتبر في الأجزاء لا في ذواتها، بل باعتبار ملاحظتها مع الغير و مقايسه بعضها مع البعض الآخر، فإنّ كلا القسمين يشتركان في كونهما بالأخره من موجبات الشك في الصحّ المشمول لإطلاق الدليل.

فلو شكّ و هو قائم قبل أن يركع بعد علمه بالإتيان بذات الفاتحه و ذات السوره في المتقدم منهما و المتأخر و أنّ السوره هل وقعت في محلّها و اتّصفت بالترتيب المعتره في صحّتها من لزوم تأخرها عن الفاتحه أم لا، بنى على الصحّ بمقتضى قاعده الفراغ التي لا يعتبر في جريانها الدخول في الغير كما مرّ.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ١٦٤

.....

إذا عرفت هذين الأمرين أعني جريان قاعده الفراغ في الأجزاء، و شمولها لما إذا كان الشك في الصحّ مستنداً إلى مراعاة الترتيب و وقوع المشكوك فيه في محلّه ظهر لك بوضوح إمكان تصحيح الصلاه في

المقام بإجراء قاعده الفراغ فى الركوع.

فإن الصلاة الثنائية مثلاً تتألف من عدّه أجزاء، من ركوعين وقراءتين وسجّدتين أربع ونحو ذلك مشروطه بمراعاة الترتيب و وقوع كلّ جزء فى المحلّ الشرعى المقرّر له، فيعتبر فى صحّته الركوع الثانى ووقوعه عقب السجّدتين من الركعة الأولى و عقب القراء من الركعة الثانية، فلو وقع قبل ذلك كان فاسداً لا محاله باعتبار عدم وقوعه فى محلّه.

و المفروض فيما نحن فيه أنّ المصلّى عالم بذوات هذه الأجزاء و أنّه أتى بركوعين وقراءتين وسجّدتى الركعة الأولى، و إنّما الشك فى وقوع الركوع الثانى فى محلّه، الموجب بطبيعته الحال للشك فى صحّته و فساده، إذ لو كان قبل سجّدتى الركعة الأولى وقع فاسداً، و لو كان بعدهما اتّصف بالصّحّه، و مقتضى قاعده الفراغ الجارىه فى نفس الركوع البناء على وقوعه صحیحاً. و نتیجه ذلك التّعبد بوقوعه فى الركعة الثانية.

و ليس هذا من اللوازم العقلية لإجراء القاعده ليكون من الأصل المثبت، بل هو بعينه مفاد القاعده و نفس مؤدّاه بالذات، لما عرفت من أنّ الشك فى صحّته الركوع فى مفروض الكلام ليس إلّا من ناحیه اتّصافه بالترتيب، و أنّه هل وقع فى محلّه الشرعى الذى هو عبارته عن كونه بعد القراء من الركعة الثانية أم لا.

فاذا كانت الصّحّه بهذا المعنى مورداً للتّعبد بمقتضى قاعده الفراغ الدالّه على عدم الاعتناء بالشك و فرض المشكوك صحّته معلوم الصّحّه، فقد أحرزنا وقوع الركوع فى محلّه المقرّر له، و أصبحنا بمثابه العالمين بذلك و لو تعبدنا، و قد عرفت عدم اعتبار الدخول فى الغير فى جريان هذه القاعده. و معه لا يبقى مجال

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ١٦٥

[المسأله الرابعه عشره: إذا علم بعد الفراغ من الصلاة أنّه ترك سجّدتين]

[٢١٤٧] المسأله

الرابعه عشره: إذا علم بعد الفراغ من الصلاه أنه ترك سجدين و لكن لم يدر أنّهما من ركعه واحده أو من ركعتين (١) و جب عليه الإعادة [١]، و لكن الأحوط قضاء السجده مرتين و كذا سجود السهو مرتين أوّلًا ثمّ الإعادة، و كذا يجب الإعادة إذا كان ذلك في أثناء الصلاه، و الأحوط إتمام الصلاه و قضاء كلّ منهما و سجود السهو مرتين ثمّ الإعادة.

للشك في وقوع الركوع في محلّه لحتاج إلى الإعادة بمقتضى قاعده الاشتغال الجاربه في أصل الصلاه، لحكومه هذه القاعده عليها.

(١) مفروض كلامه (قدس سره) ما إذا كان العلم حاصلًا بعد فوات محل السجده الشكّي و السهو بحيث لا يمكن معه التدارك، كما لو حصل بعد الفراغ من الصلاه و قد تعذّر الرجوع إمّا لارتكاب المنافي أو لكون السجدين المتروكتين ممّا عدا الركعه الأخيره، أو حصل في الأثناء بعد الدخول في الركن كما لو دخل في ركوع الثالثه فحصل له العلم بترك سجدين مردّدًا بين كونهما من ركعه واحده لتبطل الصلاه، أو من ركعتين ليجب قضاؤهما فقط على المختار، أو بضم سجدي السهو لكلّ منهما على المسلك المشهور من عدّ نسيان السجده من موجبات سجود السهو.

و قد حكم الماتن (قدس سره) أوّلًا بالبطلان، ثمّ احتاط بقضاء السجدين قبل الإعادة.

أمّا البطلان فمستنده أصاله عدم الإتيان بسجدي الركعه الواحده بعد سقوط

[١] لا يبعد الحكم بصحّه الصلاه مطلقًا، فمع فوات المحل الشكّي و السهو يجب عليه قضاء السجده مرتين، و مع بقاء المحل الشكّي يجب الإتيان بالمشكوك فيه فينحلّ العلم الإجمالي، و مع بقاء المحلّ السهو كان الحال كذلك، و يظهر وجهه بالتأمّل.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ١٦٦

.....

قاعده التجاوز الجاربه فيها و في

الركعة الأخرى بالمعارضه.

بتقريب أنّ واقع الشك في مفروض المسأله يرجع لدى التحليل إلى علمه بترك السجده الثانيه من إحدى الركعتين و الإتيان بالسجده الاولى من الركعه الأخرى، و الشك في أنّ السجده الأخرى المتروكه هل هي الاولى من الركعه التي تركت سجدها الثانيه جزماً أم أنّها الثانيه من الركعه الأخرى المأتى فيها بالسجده الاولى جزماً.

إذ بعد فرض العلم بترك سجديتين فقط من ركعتين الملازم لفرض العلم بإتيان الثنتين الباقيتين و التردد بين كون المتروكتين من ركعه واحده أو من ركعتين، فأحدى السجديتين و هي الثانيه من إحدى الركعتين مقطوعه العدم لا محاله، كما أنّ سجده واحده و هي الاولى من الركعه الأخرى مقطوعه الوجود. فهاتان معلومتان تفصيلاً و إن كان كلّ منهما مجهولاً من حيث كونها في الركعه الأولى بخصوصها، أم في الركعه الثانيه كذلك.

و التي تكون مورداً للعلم الإجمالي إنّما هي السجده الأخرى المتروكه المرده بين طرفين، و هما كونها الاولى ممّا تركت سجدها الثانيه قطعاً ليرتّب عليها البطلان، أو الثانيه ممّا أتى بسجدها الاولى قطعاً أيضاً كي يكون قد فات من كلّ ركعه سجدها الثانيه فقط، حتّى تترتب عليها الصّحه و قضاء السجديتين خارج الصلاه.

و بما أنّ قاعده التجاوز الجاربه في كلّ من الطرفين لو خليت و طبعها و كانت وحدها ساقطه بالمعارضه، فلا جرم تصل النوبه إلى الأصل المحكوم و هو الاستصحاب، و حينئذ فمقتضى أصاله عدم الإتيان بالسجده الاولى ممّا تركت فيها الثانيه هو البطلان، إذ معها نحرز ترك سجديتين من ركعه واحده إحداهما معلومه الترك وجداناً و الأخرى تعبداً.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ١٦٧

.....

كما أنّ مقتضى أصاله عدم الإتيان بالسجده الثانيه من الركعه الأخرى المشتمله على سجدها الأولى التي

هى طرف للعلم الإجمالى وجوب قضائها كقضاء السجده الثانیه المعلومه الترك من إحدى الركعتين.

و بعباره اخرى: السجده الثانیه من كل من الركعتين بخصوصها مشكوكه فيرجع إلى أصاله العدم، و نتيجه ذلك وجوب قضاء السجدين الثانيتين المعلوم ترك إحداهما وجداناً و الأخرى تعبداً.

و على الجملة: فبمقتضى الأصل الأول المترتب عليه البطلان تجب الإعادة و بمقتضى الأصل الثانى المترتب عليه الصحه يجب قضاء السجدين، و من هنا كان الأحوط الجمع بين الأمرين. هذا ما ذكره الماتن (قدس سره).

أقول: لو سلّمنا سقوط قاعده التجاوز فى المقام بالمعارضه و وصلت النوبه إلى الاستصحاب فلا موجب للحكم بالقضاء حينئذ بوجه، إذ بعد إجراء الأصل الأول الذى مقتضاه البطلان كما مرّ لا تصل النوبه إلى إعمال الأصل الثانى لإثبات القضاء الذى لا يكون مشروعاً إلّا فى صلاه صحيحه. و من المعلوم أنّ استصحاب عدم الإتيان بالثانيه لا يثبت الإتيان بالأولى حتى يحكم بالصحه و القضاء.

و بعباره اخرى: القضاء حكم لترك السجده الواحده من كل ركعه بقيد أنّها واحد، غير المتحقق إلّا بعد الفراغ عن إحراز السجده الأولى، و من السبب أنّ السجده الأولى من كل ركعه بخصوصها مشكوكه وجداناً و غير محرز بوجه لجواز ترك السجدين معاً من ركعه واحد، بل هو كذلك بمقتضى الأصل الأول كما عرفت.

فلا يترتب القضاء على أصاله عدم الإتيان بالسجده الثانیه إلّا إذا أثبت الإتيان بالسجده الأولى، و لا نقول بحجبه الأصول المثبته. فلا مجال للتمسك

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ١٦٨

.....

بهذا الأصل لإثبات القضاء، بل المرجع الأصل الأول الذى نتيجه البطلان.

هذا كله بناءً على سقوط قاعده التجاوز فى المقام و وصول النوبه للرجوع إلى الاستصحاب.

و التحقيق: أنه لا مانع من الرجوع إلى القاعده لعدم

المعارضه، و لأجله يحكم بصحّه الصلاه و تعين القضاء.

بيان ذلك: أنّ من المقرّر في محلّه «١» أنّ العلم الإجمالي بنفسه لا- يكون منجزاً، بل المنطوق في التنجيز معارضه الأصول و ما شابهها من القواعد الجارية في الأطراف، و ضابط المعارضه أن يلزم من الجمع المخالفه القطعيه العمليه و من التخصيص بالبعض الترجيح من غير مرجح، فعند تحقّق الأمرين يحكم بتعارض الأصول و تساقطها، و نتيجه ذلك لزوم ترتيب الأثر المعلوم بالإجمال. فلا- معارضه مع انتفاء أحد الأمرين بطبيعته الحال. و عليه فلو كان مرجح لإعمال الأصل في بعض الأطراف كان هو الجارى، و معه لا يجرى في الطرف الآخر في حدّ نفسه لا لأجل المعارضه.

و مقامنا من هذا القبيل، فإنّ أثر نقصان السجده في أحد طرفي العلم الإجمالي و هي السجده الاولى من الركعه المتروكه سجدتها الثانيه هو البطالان فالأثر المرغوب من إجراء القاعده فيها هو الصحّه لا محاله، و لا يكون إجراؤها فيها منوطاً و متوقفاً على أى شىء.

و أما أثر النقص في الطرف الآخر و هي السجده الثانيه من الركعه الأخرى فهو القضاء، و الأثر المرغوب من إعمال القاعده فيها نفى وجوب القضاء.

و من البين الواضح أنّ الحكم بالقضاء نفيّاً أو إثباتاً متفرّع على إحراز صحّه

(١) مصباح الأصول ٢: ٣٤٤.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ١٦٩

.....

الصلاه من سائر الجهات، و لا يكون مترتباً على مجرد ترك السجده الثانيه مطلقاً، بل على تركها في صلاه محكوم به بالصحّه من غير هذه الجهه، أعنى جهه نقصان السجده. فلا بدّ من إحراز الصحّه في مرتبه سابقه ليكون مورداً لتعلّق الخطاب بالقضاء تاره و بعدمه أخرى، إذ لا قضاء في صلاه باطله جزماً، فلا تصل النوبه إلى

إعمال قاعده التجاوز لنفى القضاء ما لم تحرز صحه الصلاه.

و لذا لو شكَّ حال الركوع فى نسيان السجده الواحده من الركعه السابقه و كان فى عين الحال شاكاً بين الثنتين و الثلاث، لم يكن مجال لإعمال القاعده المزبوره لنفى وجوب القضاء بعد أن كانت الصلاه محكومہ بالبطلان بمقتضى الشك المذكور.

و من المعلوم أنه لا- سبيل إلى إحراز الصحه فى المقام إلّا بواسطه إعمال القاعده فى الطرف الآخر المترتب عليها نفى احتمال البطلان كما مرّ. فمن دون الإعمال فى ذاك الطرف أوّلًا و إحراز الصحه بذلك لا يمكن الإعمال فى هذا الطرف.

و كلّمّا كانت الأصول فى أطراف العلم الإجمالى من هذا القبيل بأن كان جريانها فى طرف موقوفاً على جريانها فى الطرف الآخر اختصّ الجريان بالثانى، لاشتماله على الترجيح، و لا يجرى فى الأوّل لا لأجل المعارضه، بل لعدم ترتّب الأثر عليه فى حدّ نفسه. و من المعلوم أنه بعد إجراء الثانى لا مجال لإجراء الأوّل، للزوم المخالفه القطعيه العمليه.

إذن تجرى قاعده التجاوز فى المقام فى الطرف الآخر من غير معارض، لعدم جريانها فى ذاك الطرف لا وحده لعدم الأثر، و لا مع الطرف الآخر لما عرفت من لزوم المخالفه العمليه، للعلم بترك السجدين لا أقل من ذلك.

و بعباره اخرى: الأمر يدور بين شمول القاعده لكلا الطرفين، أو لخصوص

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ١٧٠

.....

ما أثره نفى القضاء، أو لخصوص ما أثره نفى البطلان.

لا- سبيل إلى الأوّل للزوم المخالفه كما مرّ، و لا إلى الثانى لعدم ترتّب الأثر عليه فى حدّ نفسه إلّا مع الجريان فى الطرف الآخر، فيعود المحذور المزبور. فيتعيّن الثالث، فتجرى قاعده التجاوز فيما أثره نفى البطلان بلا معارض.

و عليه فيرجع فى

الطرف الآخر أعنى ما كان أثر النقص فيه هو القضاء إلى الاستصحاب، ولأجله يحكم بوجوب قضاء السجدين إحداهما معلومه الترك بالوجدان، والأخرى بمقتضى أصاله عدم الإتيان.

فصحة الصلاة ثابتة بمقتضى قاعده التجاوز الجاربه فى الأولى ممّا ترك فيه الثانية السليمه عن المعارض، ووجوب القضاء ثابت بمقتضى أصاله عدم الإتيان بالسجده الثانية من خصوص كلّ من الركعتين. فلا يجب عليه إلّا القضاء دون الإعادة.

فالمقام نظير ما لو علم حال الركوع بترك جزء من الركعه السابقه مرّداً بين الركوع أو السجده الواحده، فإنّ قاعده التجاوز تجرى فى الركوع وبها تحرز الصحه، ولا تعارض بجريانها فى السجده لنفى القضاء، لتوقفه على صحه الصلاة غير المحرزه إلّا بعد جريانها فى الركوع، ومعها يوجب المخالفه العمليه بل المرجع فى السجده أصاله عدم الإتيان المترتب عليها وجوب القضاء، فيحلّ العلم الإجمالى بقاعده التجاوز والاستصحاب كما هو الحال فى المقام حرفاً بحرف.

وأمّا ما تكرّر فى مطاوى المسائل السابقه من وجوب الجمع فى أمثال المقام بين الإتمام والإعادة عملاً بالعلم الإجمالى فقد مرّ جوابه غير مرّه من عدم ترتّب أثر على مثل هذا العلم.

على أنّه مع قطع النظر عمّا مرّ فهو منحلّ فى المقام بقاعده التجاوز النافيه

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ١٧١

.....

للإعادة، وبالاستصحاب المتكفّل لوجوب الإتمام والقضاء كما عرفت بما لا مزيد عليه.

هذا كلّه فيما إذا حصل العلم بعد امتناع التدارك لفوات المحل مطلقاً، الذى عرفت أنّه الظاهر من مفروض كلام الماتن (قدس سره).

وأمّا إذا أمكن التدارك لبقاء المحل فهو على قسمين:

أحدهما: أن يكون الباقي هو المحل الشكى بأن لم يدخل بعد فى الجزء المترتب.

ثانيهما: أن يكون هو المحل السهوى

بأن تجاوز عن محل الشك و لم يدخل بعد في الركن الذي هو حدّ متوسّط بين الأوّل و بين الصورة السابقه.

أمّا في القسم الأوّل: كما لو كان جالساً و لم يدخل بعد في التشهد و علم حينئذ بعدم الإتيان بسجدة مرتدتين بين كونهما معاً من هذه الركعة أو من الركعة السابقه أو بالتفريق، فحيث إنّه شاك في الإتيان بسجدة هذه الركعة و المحل باق فيجب عليه الإتيان بهما بمقتضى قاعده الاشتغال، و بالنسبه إلى الركعة السابقه تجرى قاعده التجاوز بلا معارض، فينحلّ العلم الإجمالي بالأصل المثبت و النافي.

و ببيان آخر: أنّه يقطع بأنّ السجده الثانيه من هذه الركعة لم تقع على وفق أمرها جزمياً، إمّا لعدم الإتيان أو للبطلان لو كانت المتروكتان كلتاهما من الركعة السابقه، فيجب الإتيان بها بمقتضى هذا العلم، و كذا بالأولى بمقتضى قاعده الشك في المحل بعد أن لم يكن داخلًا في الجزء المترتب، فتجربى قاعده التجاوز بالإضافة إلى سجدة الركعة السابقه سليمه عن المعارض، التي نتيجتها نفى كلّ من احتمالي البطلان و القضاء كما لا يخفى. و بذلك ينحل العلم الإجمالي.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ١٧٢

.....

و أمّا في القسم الثاني: كما لو كان داخلًا في التشهد في المثال المزبور أو داخلًا في قيام الركعة الثالثه فعلم حينئذ بترك سجدة مرتدداً بين كونهما معاً من الركعة التي قام عنها ليجب الرجوع و التدارك، أو من الركعة السابقه لتبطل الصلاة، أو بالتفريق ليرجع و يقضى الأخرى، فربّما يتوهم حينئذ جريان قاعده التجاوز باعتبار الدخول في الجزء المترتب، فيجربى فيه ما قدّمناه في الصورة السابقه أعني ما لا يمكن فيه التدارك.

و لكنّه توهم فاسد، للقطع بأنّ هذا القيام أو ذاك التشهد لم

يكن جزءاً صلواتياً، وذلك للجزم بأنَّ السجده الثانيه من الركعه التي قام عنها أو هو فيها لم تقع على وفق أمرها، إمَّا للبطلان أو لعدم الإتيان بها، فلم يكن القيام المزبور قياماً صلواتياً ليكون الشك عارضاً بعد الدخول في الجزء المترتب، فلا مناص من الهدم، ومعهُ يكون الشك في السجده الثانيه من الشك في المحل، بل هو كذلك حتّى قبل الهدم باعتبار الجزم بزياده القيام ووقوعه في غير محلّه من حين وقوعه كما عرفت.

فيجرى عليه حينئذ حكم القسم الأول من وجوب الإتيان بالسجده الثانيه لما ذكر من الجزم بعدم وقوعها على وفق الأمر، وكذا بالسجده الأولى بمقتضى قاعده الاشتغال بعد كون الشك بالإضافه إليها أيضاً من الشك في المحل، لعدم الدخول في الجزء المترتب. وبالنسبه إلى الركعه السابقه تجرى قاعده التجاوز الرافعه لاحتمال البطلان كالقضاء من غير معارض.

وبذلك أي بالأصل النافى و المثبت ينحل العلم الإجمالى كما بيّناه. فحكم هذا القسم حكم القسم السابق، بل هو هو حقيقه و إن اختلف معه صورته.

هذا فيما إذا حصل العلم المزبور بعد الدخول في التشهد أو في القيام من الركعه الثالثه، و قد عرفت عدم جريان قاعده التجاوز حينئذ، للجزم بعدم

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ١٧٣

.....

الدخول في الجزء المترتب.

و أمّا لو كان حاصلًا بعد الدخول في قيام الركعه الرابعه فعلم حينئذ بترك سجدين مردّده بين كونهما معاً من الركعه التي قام عنها أو من إحدى الركعتين السابقتين أو بالاختلاف، فحيث إنّ الجزم المزبور غير حاصل هنا، لجواز كون القيام الذي بيده جزءاً صلواتياً واقعاً في محلّه و مصداقاً للمأمور به، لاحتمال كون المتروكتين السجده الثانيه من الركعتين السابقتين، فقاعده التجاوز

بالإضافة إلى سجدتي ما قام عنها لا مانع من جريانها من هذه الناحية، إلا أنها غير جارية في حدّ نفسها لا فيها ولا في السجده الثانيه من الركعتين السابقتين.

لأنّ أثر النقص في الأوّل الرجوع و التدارك، و في الثاني قضاء السجدين و كلاهما متفرّع على صحّه الصلاه، إذ لا رجوع كما لا قضاء في الصلاه الباطله. و حيث إنّ الصحّه غير محرزه لجواز ترك السجدين معاً من إحدى الركعتين السابقتين، فلا تجرى القاعده في شىء منهما. و إنّما تجرى فيما أثر نقصه البطلان و هما السجدةتان من كلّ من الركعتين السابقتين اللتين هما طرفا العلم الإجمالى فتجرى قاعده التجاوز في كلّ منهما سليمه عن المعارض حسبما فصيّلنا القول حول ذلك في الصوره السابقه، و بذلك تحرز صحّه الصلاه.

و عليه فالمرجع في الاحتمالين المزبورين اللّذين هما طرف للعلم، أعنى ترك السجدين من الركعه التى قام عنها، أو من الركعتين السابقتين بالتفريق إنّما هو الاستصحاب بعد سقوط الدليل الحاكم، أعنى قاعده التجاوز و عدم جريانها في شىء منهما كما عرفت.

و نتيجة ذلك الرجوع و تدارك السجدين من تلك الركعه، و قضاء السجدين من الركعتين السابقتين عملاً بالاستصحابين، فيأتى بسجدة أربع، ثنتاها في

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ١٧٤

.....

الركعه التى قام عنها، و ثنتاها خارج الصلاه. و لا منافاه بين ذلك و بين العلم بعدم ترك أكثر من سجدين بعد أن لم يكن مستلزماً للمخالفه القطعيه العمليه للمعلوم بالإجمال.

و على الجملة: فصحّه الصلاه ثابتة بقاعده التجاوز، و الرجوع و القضاء ثابتان بمقتضى الاستصحاب.

و قد يقال بامتناع التصحيح و لزوم الإعاده، نظراً إلى أنّه بعد الرجوع و تدارك السجدين يتولّد له علم إجمالى إمّا ببطلان الصلاه أو

بوجوب سجدي السهو للقيام الزائد.

فإنَّ السجديين المتروكتين إن كانتا من الركعتين السابقتين فإتيانه للسجديين في هذه الركعة موجب لزيادة الركن، لاشتمالها حينئذ على سجديات أربع الموجهة للبطلان، وإن كانتا من هذه الركعة التي قام عنها فالقيام الصادر منه كان واقعاً في غير محله لا محاله فيجب سجود السهو لزيادته. فرعايه للعلم الإجمالي المزبور يجب الجمع بين الأمرين، فلا يمكن التصحيح بالرجوع.

وفيه: أنَّ القيام وإن قلنا بوجوب سجود السهو في زيادته من باب الاحتياط إلّا أنه لا أثر لهذا العلم الإجمالي، فإنَّ هذه الصلاة محكومها بالصحة بمقتضى قاعده التجاوز الرافعه لاحتمال البطلان والاستصحاب الحاكم بعدم الإتيان بالسجديين في الركعة التي قام عنها. فهو مأمور بتدارك السجديين في مرحله الظاهر وبتعبد من الشارع، ومعه لا يعتنى باحتمال زياده الركن في هذه الركعة واقعاً بعد أن كانت بإذن من الشرع وترخيصه بمقتضى العمل بدليل الاستصحاب.

وأمّا زياده القيام في صلاة صحيحة التي هي موضوع لوجوب سجود السهو حسب الفرض فهي متحقّقه في المقام بضمّ الوجدان إلى الأصل، فإنَّ

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ١٧٥

.....

عنوان الزيادة فيما عدا الركوع و السجود متقوم بالإتيان بالشئ ء بقصد الجزئيه و لم يقع جزءاً لعدم الأمر به شرعاً.

و الأول: متحقّق بالوجدان، لفرض الإتيان بالقيام بهذا العنوان، أي بقصد كونه جزءاً من الصلاة، لفرض غفلته عن السجديين حينما قام.

و الثاني: أعنى عدم وقوعه جزءاً محرز بالتعبد الاستصحابي الدال على عدم الإتيان بسجدي هذه الركعة الذي نتيجته عدم تعلق الأمر بالقيام، و عدم وقوعه في محله.

و لا نغنى بالزيادة الموجهة لسجود السهو إلّا هذا، أي الإتيان بعنوان الجزئيه و لم يكن جزءاً في صلاة محكومها بالصحة، سواء

أكانت الصحه واقعیه أم ظاهریه، لعدم الفرق فی ذلك من هذه الجبهه بالضروره. وقد عرفت إحراز كلا الجزأین فی المقام بضمّ الوجدان إلى الأصل. و نتیجه ذلك وجوب سجود السهو لتحقّق موجه و إحراز موضوعه على النحو المزبور.

و على الجملة: فبعد كونه مأموراً بالإتيان بالسجدتين لكونه محكوماً بعدم الإتيان بهما قبل ذلك بمقتضى الاستصحاب، فالقيام الواقع قبلهما موصوف بالزيادة أثناء الصلاه وجداناً، فيجب من أجله سجود السهو بطبيعته الحال. فصحة الصلاه ثابتة بأصالة عدم زياده الركن أى عدم الإتيان بالسجدتين من ذى قبل فلا حاجه إلى الإعادة، و وجوب سجود السهو ثابت بضمّ الوجدان إلى الأصل، و معه لا أثر للعلم الإجمالى، لانحلاله بالأصل النافى و المثبت حسبما عرفت.

و المتحصل من جميع ما قدّمناه: أنّ صور هذه المسأله ثلاث: حصول العلم بعد فوات محل التدارك مطلقاً، و حصوله مع بقاء المحل الشكوى، و حصوله مع بقاء المحل السهوى. و الصلاه محكومها بالصحّه فى جميع الصور الثلاث، غير أنّه

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ١٧٦

[المسأله الخامسه عشره: إن علم بعد ما دخل فى السجده الثانيه مثلاً أنه إمّا ترك القراءه أو الركوع]

[٢١٤٨] المسأله الخامسه عشره: إن علم بعد ما دخل فى السجده الثانيه مثلاً أنه إمّا ترك القراءه أو الركوع أو أنه إمّا ترك سجده من الركعه السابقه أو ركوع هذه الركعه (١) وجب عليه الإعادة [١]، لكن الأحوط هنا أيضاً إتمام الصلاه و سجدتا السهو فى الفرض الأول، و قضاء السجده مع سجدتى السهو فى الفرض الثانى ثمّ الإعادة، و لو كان ذلك بعد الفراغ من الصلاه فكذلك.

يجب قضاء السجدتين فى الصوره الأولى، و الإتيان بهما فى المحل فى الصوره الثانيه، بل الثالثه أيضاً حسب التفصيل الذى قدّمناه.

(١) بأن كان أحد طرفى العلم الإجمالى الحاصل بعد الدخول فى

السجده الثانيه من الركعه الثانيه مثلاً ترك الركع، و هو الركوع من هذه الركعه، و الطرف الآخر ترك جزء غير ركني، و هو تاره يكون ممياً أثر تركه القضاء كالسجده الواحده من الركعه السابقه، و أخرى يكون أثره سجود السهو بالقراءه بناءً على وجوبه لكل زياده و نقيصه، و من هنا مثل له الماتن (قدس سره) بمثالين فنقول:

لا ريب في عدم جواز الرجوع حينئذ لتدارك المنسى بعد فرض كونه داخلاً في الركن و هو السجده الثانيه، فإن ذلك لم يكن جائزاً حتى مع العلم التفصيلي فضلاً عن الإجمالي، و هو واضح.

و أمّا بلحاظ الأثر المترتب عليه من البطلان تاره و القضاء أو سجود السهو

[١] لا يبعد عدم وجوبها و اختصاص الشك في الركوع بجريان قاعده التجاوز فيه فيحكم بعدم الإتيان بالقراءه أو بالسجده من الركعه السابقه، و به يظهر الحال فيما إذا كان الشك بعد الفراغ.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ١٧٧

.....

اخرى فقد ذكر في المتن أنه لا بد من الإعادة، و إن كان الأحوط ضمّ القضاء أو سجود السهو قبل ذلك، نظراً إلى سقوط قاعدتي التجاوز الجاريتين في الطرفين بالمعارضه، فتجب الإعادة حينئذ بأحد تقريرين:

إمّا بأن يقال: إنّه يعلم إجمالاً إمّا بوجوب الإعادة لو كان المتروك هو الركوع، أو بوجوب القضاء أو سجود السهو لو كان هو السجده أو القراءه فلا بد من الجمع بينهما عملاً بالعلم الإجمالي، و لكن حيث إنّه ينحل بالأصل المثبت و النافي لكون الأول مجرى لقاعده الاشتغال، و الثاني مورداً لأصله البراءه، فلا تجب عليه إلما الإعادة، و إن كان الأحوط ضمّ الآخرين رعايه للاحتمال الآخر.

أو يقال: إنّ المرجح بعد فرض سقوط القاعده بالمعارضه كما مرّ أصاله عدم

الإتيان بالركوع المقتضيه للإعاده بعد ما عرفت من عدم إمكان التدارك، و لا تعارض بأصالة عدم الإتيان بالسجده الواحده أو بالقراءه بعد فرض عدم لزوم المخالفه القطعيه العمليه من جريانهما التي هي مناط المعارضه، بل لا مجال لإعمال الثاني بعد إعمال الأصل الأوّل الموجب للبطلان، فإنّ أثر الثاني القضاء أو سجود السهو غير الثابتين إلّا في صلاه محكومہ بالصحة، و المفروض هنا بطلانها بمقتضى الأصل الأوّل كما عرفت.

أقول: كلا التقريبين مبنيان على جريان قاعده التجاوز في الطرفين و سقوطهما بالمعارضه كما ذكرناه.

و لكن التحقيق عدم المعارضه على ضوء ما بيناه في المسأله السابقه، حيث عرفت ثمه أنّ أثر النقص في أحد طرفي العلم الإجمالي لو كان هو البطلان، و في الطرف الآخر شيء آخر من القضاء أو سجود السهو و نحو ذلك ممّا هو متفرّع على صحه الصلاه اختصّ الأوّل بجريان الأصل و ما يشبهه من القواعد المصحّحه، و لا يكاد يجرى في الثاني، نظراً إلى أنّ المناط في تنجيز العلم

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ١٧٨

.....

الإجمالي تعارض الأصول و ما ضاهاها الجاريه في الأطراف.

و الضابط في المعارضه لزوم المخالفه العمليه من الجمع بينها و الترجيح من غير مرجح من التخصيص بالبعض. فلا تعارض لدى انتفاء أحد الأمرين.

و هذا الضابط غير منطبق على المقام و نحوه ممّا كان طرفا العلم من قبيل ما عرفت، لانتفاء الأمر الثاني و هو الترجيح من غير مرجح، لوجود المرجح.

حيث إنّ قاعده التجاوز في الطرف المذى أثر نقصه البطلان تجرى من غير توقّفه على شيء، و أمّا في الطرف الآخر المذى أثر نقصه القضاء مثلاً فهو موقوف على إحراز الصحه، و بدونه لا يترتب أثر على القاعده بوجه. و

لا سبيل إلى الإحراز إلّا بعد الأجراء في ذاك الطرف المذى يندفع معه البطلان فيكون الترجيح معه، و بعدئذ لا تجرى في هذا الطرف للزوم المخالفه العمليه.

فالقاعده لا- تجرى في هذا الطرف لا- وحده لعدم الأثر، و لا منضمّاً للزوم المخالفه، فيختص جريانها بالأول لا محاله، فيكون سليماً عن المعارض.

و عليه ففي المقام يرجع إلى قاعده التجاوز في الركوع من غير معارض و بها تحرز صحّه الصلاه فلا حاجه إلى الإعاده، و أمّا في السجود أو القراءه فالمرجع أصاله عدم الإتيان، و نتيجه القضاء في الأوّل و سجود السهو في الثاني. فصحّه الصلاه تثبت بقاعده التجاوز، و القضاء أو سجده السهو بمقتضى الاستصحاب، و بذلك ينحل العلم الإجمالى.

هذا كلّه فيما إذا حصل العلم الإجمالى بعد الدخول في السجده الثانيه الذى هو مفروض كلام الماتن (قدس سره).

و لم يتعرّض (قدس سره) لما إذا حصل بعد الدخول في السجده الأولى، و لا بأس بالإشاره إلى حكمه فنقول:

إذا بنينا على فوات محل التدارك بمجرد الدخول في السجده الأولى كما لعله

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ١٧٩

.....

المشهور، نظراً إلى أنّه محقق للدخول في الركن كان حكمه حينئذ حكم الدخول في السجده الثانيه، فيجرى فيه ما مرّ.

و أمّا إذا بنينا على بقاء المحل و جواز الرجوع لتدارك المنسى كما هو الصحيح فربما يتوهم أنّ قاعده التجاوز جاريه حينئذ في كل من الطرفين في حدّ نفسها لفرض صحّه الصلاه على التقديرين بعد إمكان العود و التدارك، لبقاء المحل الذكرى للركوع، و لازمه بعد تساقط القاعدتين بالمعارضه الرجوع إلى الاستصحابين، فيرجع و يأتى بالسجده الواحده أو القراءه ثم يركع استناداً إلى أصاله عدم الإتيان الجاريه في كلّ منهما من غير تعارض،

لعدم استلزام المخالفه العمليه.

و أما العلم الإجمالى المتولد بعد الرجوع المتعلق بالبطلان على تقدير زياده الركوع أو سجود السهو على تقدير زياده السجده الواحده أو القراءه فقد مرّ الجواب عنه فى ذيل المسأله السابقه فلاحظ.

و لكن التحقيق عدم المعارضه، فلا تجرى القاعده إلّا فى الركوع دون غيره من القراءه أو السجود، لعدم ترتّب الأثر فيهما، للقطع بعدم الحاجه إلى العود و عدم موضوع للتدارك، فلا يحتمل بقاء الأمر بهما لاحتاج إلى المؤمن، فتمسك بالقاعده.

لأنّه إن كان قد أتى بهما فقد سقط أمرهما، و إن كان قد أتى بالركوع فقد فات محل التدارك بالدخول فى الركن. فالأمر بالعود و الرجوع ساقط جزماً فلا شك من ناحيته ليكون مورداً لجريان قاعده التجاوز، بل المرجع فيهما أصاله عدم الإتيان. فتجرى القاعده فى الركوع المحتمل بقاء أمره من غير معارض، و نتيجه ذلك الحكم بصحّه الصلاه استناداً إلى القاعده، و بوجوب القضاء أو سجود السهو عملاً بالاستصحاب.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ١٨٠

.....

نعم، قد يقال بأنّ القاعده و إن لم تكن جاريه فى القراءه و السجده بلحاظ أثرهما الداخلى و هو العود و الرجوع كما ذكر إلّا أنّها تجرى فيهما بلحاظ الأثر الخارجى و هو القضاء أو سجود السهو فتتفيهما و تكون مؤمنه عنهما، و بما أنّها جاريه فى الركوع أيضاً فتسقطان بالمعارضه.

و يندفع: بامتناع الجريان فيهما حتّى بلحاظ هذا الأثر، إذ يلزم من فرض الجريان عدمه، فإنّ الأثر المرغوب منه إنّما هو التأمين من ناحيه القضاء أو سجود السهو حسب الفرض، فلا بدّ و أن يكون هذا الأثر مشكوكاً فيه لاحتاج إلى المؤمن و يتحقّق معه موضوع التمسك بالقاعده، مع أنّه يلزم من جريانها انتفاء الشك و حصول

القطع الوجداني بعدم الحاجة إلى القضاء أو سجدة السهو.

فإن القاعدة لا تجرى حينئذ في الركوع بالضرورة، للزوم المخالفه العمليه، بل المرجع فيه أصاله العدم، فيجب الرجوع لتدارك الركوع بطبيعته الحال، و بعد ما ركع يقطع بعدم الحاجة إليهما و أنه مأمون من ناحيتهما.

فإن المتروك إن كان هو الركوع فقد أتى بالقراءة أو السجده فلا موضوع للأثر المزبور، و إن كان غيره فحيث إنه أتى بالركوع ثانياً بمقتضى الاستصحاب فقد بطلت الصلاه لزياده الركن، و لا قضاء كما لا سجود للسهو في الصلاه الباطله، فيقطع بعدم الحاجة إليهما على التقديرين كما ذكرناه. فتلغو فائده الجريان، بل يلزم من وجوده العدم كما مر.

و على الجملة: فلا تجرى القاعدة فيهما و في الركوع للزوم المخالفه، و لا فيهما فقط للقطع بعدم الأثر بعد كون الركوع حينئذ مورداً لأصاله العدم. فالقاعده التي شرعت بمناط المؤمنيه غير جاريه في أمثال المقام ممّا يقطع بعدم ترتيب الأثر المرغوب على الجريان.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ١٨١

[المسأله السادسة عشره: لو علم بعد الدخول في القنوت قبل أن يدخل في الركوع]

[٢١٤٩] المسأله السادسة عشره: لو علم بعد الدخول في القنوت قبل أن يدخل في الركوع أنه إمّا ترك سجدين من الركعه السابقه أو ترك القراءة (١) و جب عليه العود لتداركهما و الإتمام ثمّ الإعاده. و يحتمل الاكتفاء بالإتيان بالقراءه [١] و الإتمام من غير لزوم الإعاده إذا كان ذلك بعد الإتيان بالقنوت، بدعوى أنّ وجوب القراءه عليه معلوم، لأنه إمّا تركها أو ترك

فلا تجرى القاعدة في القراءة أو السجده الواحده لا بلحاظ الأثر الداخلي و لا الخارجي، فيكون جريانها في الركوع الذي نتيجته المضى و عدم العود سليماً عن المعارض، فيرجع فيهما إلى أصاله العدم، و يحكم بمقتضاها بوجوب القضاء أو سجود السهو.

(١) أي تركها

من الركعه التي بيده، من غير فرق بين كونه متلبساً بالقنوت أو فارغاً عنه قبل أن يركع. وقد حكم الماتن (قدس سره) أولاً بوجوب العود فيرجع و يأتي بالسجدتين و القراءة و يتم ثم يعيد الصلاة.

أمّا العود فلكونه مقتضى أصاله عدم الإتيان بشىء منهنما بعد سقوط قاعده التجاوز الجاربه فى الطرفين بالمعارضه، بناءً على مسلكه (قدس سره) من صدق التجاوز عن محلّ القراءة بالدخول فى القنوت.

و أمّا الإعادة فلأنه يتولّد من العود و التدارك العلم الإجمالى إمّا بوجوب الإعادة لأجل زياده السجدتين، أو بوجوب سجود السهو لزياده القيام

[١] هذا الاحتمال هو الأظهر، لا- لأنّ الشك فى السجدتين بعد الدخول فى القنوت شك بعد التجاوز، فإنّ القنوت المأتى به خارج عن أجزاء الصلاة يقيناً فلا- يتحقّق به التجاوز عن المحلّ، بل لأنّ الشك فى القراءة شك فى المحلّ، و الشك فى السجدتين بعد القيام شك بعد التجاوز، فينحل العلم الإجمالى لا محاله.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ١٨٢

السجدتين، فعلى التقديرين يجب الإتيان بها، و يكون الشك بالنسبه إلى السجدتين بعد الدخول فى الغير الذى هو القنوت، و أمّا إذا كان قبل الدخول فى القنوت فيكفى الإتيان بالقراءة، لأنّ الشك فيها فى محلّها و بالنسبه إلى السجدتين بعد التجاوز، و كذا الحال لو علم بعد القيام [١] إلى الثالثه أنّه إمّا ترك السجدتين أو التشهد أو ترك سجده واحده أو التشهد و أمّا لو كان قبل القيام فيتعيّن الإتيان بهما مع الاحتياط بالإعادة.

و القراءة، للقطع بحصول إحدى الزياتين المانع من الرجوع إلى أصاله عدم الزيادة، و لكن حيث إنّه ينحل بالأصل المثبت و النافى، لكون الإعادة مجرى لقاعده الاشتغال، و وجوب سجدتى السهو مورداً لأصاله

البراءة، فلا تجب عليه إلا الإعادة.

و احتمال (قدس سره) ثانياً الاكتفاء بالإتيان بالقراءة و الإتمام من غير لزوم الإعادة، نظراً إلى القطع بوجوبها و عدم سقوط أمرها، لأنه إما تركها أو لم يأت بها في محلها لوقوعها قبل الإتيان بالسجدتين، فليس وجوبها مشكوكاً فيه ليكون مورداً لقاعده التجاوز، بل هو معلوم، و لا مناص من الإتيان بها.

و عليه فتكون قاعده التجاوز الجارية في السجدتين اللتين قد تجاوز عن محلّهما بالدخول في الغير الذي هو القنوت سليماً عن المعارض، فينحل العلم

[١] ليس الحال كما ذكره، فإنه مع العلم بترك السجدتين أو التشهد أو العلم بترك سجده واحده أو التشهد حال القيام يعلم بزياده القيام و أنه خارج من أجزاء الصلاة فلا يتحقق به التجاوز عن المحلّ، و بما أنّ التشهد المأمور به لم يؤت به فلا بدّ من الرجوع و الإتيان بالسجده المشكوك فيها ثمّ التشهد و الإتيان بسجدة السهو للقيام الزائد على القول به، و بما ذكرناه يظهر الحال فيما إذا كان العلم المزبور قبل الدخول في القيام.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ١٨٣

.....

الإجمالى المتعلّق بوجوب السجدتين أو القراءة بالأصل النافى و العلم الوجدانى. فلا أثر للدخول في القنوت من هذه الجهة، بل يتّحد بحسب النتيجة مع ما لو حصل العلم قبل الدخول فيه، الذى هو منحل حينئذ بلا- إشكال بالأصل المثبت و هى قاعده الاشتغال الجارية في القراءة لكون الشك فيها في محلّها و الأصل النافى و هى قاعده التجاوز الجارية في السجدتين للتجاوز عن محلّهما بالدخول في القيام.

ثمّ ذكر (قدس سره) أخيراً أنّ الحال كذلك فيما لو علم بعد القيام إلى الثالثة أنّه إمّا ترك السجدتين أو التشهد أو ترك سجده واحده

أو التشهد، فجعل هذا الفرع نظيراً للمقام. هذا حاصل ما أفاده (قدس سره) في هذه المسألة.

أقول: أما ما أفاده (قدس سره) أولاً من وجوب العود و الإتمام ثم الإعادة فليت شعري ما هو الموجب للإتمام بعد البناء على عدم جريان الأصول المفترغه و عدم إمكان تصحيح الصلاة بوجه، و لأجله حكم (قدس سره) بلزوم الإعادة.

إذ بعد تسليم البناء المزبور لا مقتضى لوجوب العود و الإتمام عدا ما يتوهم من التفصيى عن شبهه حرمة القطع. و هو كما ترى، ضروره أن الحرمة على تقدير تسليمها استناداً إلى قيام الإجماع عليها فهي خاصه بما إذا أمكن إتمام الصلاة صحيحه و الاقتصار عليها في مقام الامتثال، أما فيما لا يمكن كما هو المفروض فيما نحن فيه فليس هو مورداً للإجماع جزماً. فلا يجب فيه الإتمام، و لا يحرم القطع.

و على الجملة: فاللزام على هذا المبني جواز رفع اليد و الاقتصار على الإعادة. فلا وجه لضم الإتمام معها.

و أما ما أفاده (قدس سره) ثانياً فلو سلمنا أن الدخول في القنوت محقق

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ١٨٤

.....

للدخول في الغير، المعتبر في جريان قاعده التجاوز مع أنه ممنوع كما حققناه في محلّه «١» فلا نسلمه في خصوص المقام، للقطع بعدم وقوعه في محلّه، المستلزم لعدم كونه من القنوت الصلاتي في شيء، لأنه إما واقع قبل القراءه، أو قبل السجدين و القراءه باعتبار لغويه القراءه المأتى بها الواقعه في غير محلّها.

فهذا القنوت وجوده و عدمه سيان، بعد الجزم بعدم كونه مصداقاً للمأمور به، و مثله لا يكون محققاً للدخول في الغير بتاتاً، فلا وجه لجعله محققاً له في جريان قاعده التجاوز بالنسبه إلى السجدين كما صنعه (قدس سره) بل الغير

الَّذِي تَجْرِي قَاعِدُهُ فِيهِمَا بِلِحَازِهِ إِنَّمَا هُوَ الْقِيَامُ الَّذِي هُوَ الْجُزْءُ الْمُسْتَرْتَبُ، دُونَ الْقَنُوتِ الْمَقْطُوعِ عَدَمِ وَقُوعِهِ فِي مَحَلِّهِ كَمَا عَرَفْتَ.

وَمِنْهُ تَعْرِفُ وَجُوبَ الْإِتْيَانِ بِالْقِرَاءَةِ وَعَدَمَ كَوْنِهَا مُورِداً لِقَاعِدِهِ، لِأَنَّ لَوَجْهَ الَّذِي ذَكَرَهُ (قَدَسَ سِرُّهُ) مِنَ الْعِلْمِ بَبَقَاءِ الْوَجُوبِ، فَإِنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ، بَلْ لِأَنَّ مَجْرَدَ الشُّكِّ كَافٍ فِي الْوَجُوبِ بِمَقْتَضَى قَاعِدِهِ الْاِسْتِغَالِ، لِكَوْنِهِ مِنَ الشُّكِّ فِي الْمَحَلِّ بَعْدَ مَا عَرَفْتَ مِنْ لُغْوِيَةِ الْقَنُوتِ وَعَدَمَ كَوْنِهِ مُحَقَّقاً لِلتَّجَاوُزِ.

فَلَا فَرْقَ إِذْنِ بَيْنَ عُرُوضِ الْعِلْمِ الْإِجْمَالِيِّ قَبْلَ الدَّخُولِ فِي الْقَنُوتِ أَوْ بَعْدِهِ فِي انْحِلَالِهِ فِي كِلْتَا الصُّورَتَيْنِ بِمَنَاطٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ الْأَصْلُ النَّافِي وَالْمُثَبِّتُ، لِكَوْنِ السُّجْدَتَيْنِ مُورِداً لِقَاعِدِهِ التَّجَاوُزِ وَالْقِرَاءَةِ مُجْرِياً لِأَصَالِهِ الْاِسْتِغَالِ، مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ بَيْنَهُمَا بِوَجْهِهِ.

وَعَلَى الْجُمْلَةِ: فَالاحْتِمَالُ الْمَذْكُورُ فِي الْمَتْنِ مِنَ الْاِكْتِفَاءِ بِالْقِرَاءَةِ وَالْإِتِمَامِ مِنْ غَيْرِ الْإِعَادَةِ هُوَ الْمَتَعَيَّنُ، لَكِنْ لَا لِلْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرَهُ مِنْ أَنَّ الشُّكَّ فِي السُّجْدَتَيْنِ بَعْدَ الدَّخُولِ فِي الْقَنُوتِ شُكٌّ بَعْدَ التَّجَاوُزِ، لَمَّا عَرَفْتَ مِنْ خُرُوجِ الْقَنُوتِ الْمَأْتِي بِهِ عَنْ أَجْزَاءِ الصَّلَاةِ يَقِيناً، فَكَيْفَ يَتَحَقَّقُ بِهِ التَّجَاوُزُ عَنِ الْمَحَلِّ، بَلْ لِأَنَّ الشُّكَّ

(١) شرح العروه ١٨: ١٣٤، مصباح الأصول ٣: ٣٠٠.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ١٨٥

.....

فِي الْقِرَاءَةِ شُكٌّ فِي الْمَحَلِّ، وَفِي السُّجْدَتَيْنِ بَعْدَ الدَّخُولِ فِي الْقِيَامِ شُكٌّ بَعْدَ التَّجَاوُزِ وَبِذَلِكَ يَنْحَلُّ الْعِلْمُ الْإِجْمَالِيُّ.

وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ (قَدَسَ سِرُّهُ) أَخِيراً مِنْ تَنْظِيرِ الْفُرْعَيْنِ بِالْمَقَامِ فَظَاهِرٌ قَوْلُهُ: وَكَذَا الْحَالُ ... إِخْ أَنْهُ يَجْرِي فِيهِمَا جَمِيعٌ مَا مَرَّ مِنَ الْإِتِمَامِ وَالْإِعَادَةِ الَّذِي اخْتَارَهُ أَوَّلًا، وَالْاِكْتِفَاءَ بِالْقِرَاءَةِ الَّذِي احْتَمَلَهُ ثَانِياً. فَيَكْتَفِي هُنَا بِالتَّشْهَدِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى الْإِعَادَةِ.

وَلَكِنْ الْأَمْرُ لَيْسَ كَذَلِكَ، لِوَضُوحِ الْفَرْقِ بَيْنَ الْمَقَامَيْنِ:

أَمَّا فِي الْفُرْعِ الْأَوَّلِ: وَهُوَ

ما لو علم بعد القيام بترك سجدين أو التشهد فلأن ما تقدّم في الفرض السابق من الاكتفاء بالقراءة كان مبنياً على جريان قاعده التجاوز في السجدين من غير معارض، لكون الشك فيهما بعد القيام شكاً بعد التجاوز، وأما القراءة فيجب الإتيان بها إما للعلم بوجوبها كما أفاده (قدس سره)، أو لقاعده الشك في المحل بعد لغويّه القنوت كما ذكرنا، أو لعدم جريان قاعده التجاوز في القراءة في حدّ نفسها لتوقّفه على الجريان في السجدين لكي تحرز الصحه و لا عكس، لما ذكرناه غير مرّه من أنّه كلّما توقّف جريان الأصل المفترغ في أحد طرفي العلم الإجمالي على جريانه في الطرف الآخر، اختصّ الثاني بالجريان.

و كيف ما كان، فلا تجرى القاعده في القراءة لأحد الوجوه الثلاثه، فيكون جريانها في السجدين سليماً عن المعارض كما عرفت.

و أمّا في المقام فلا تجرى قاعده التجاوز حتّى في السجدين، و لا مسرح لها في شىء من الطرفين، لعدم الدخول في الجزء المترتب، نظراً إلى القطع بأنّ القيام العدى بيده واقع في غير محلّه، و أنّه ليس من القيام الصلّاتي جزءاً لوقوعه إمّا قبل التشهد أو قبل السجدين، فوجوده كالعدم لعدم كونه من الجزء المترتب

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ١٨٦

.....

بالضرورة، فيهدم و يرجع إلى حال الجلوس، فيكون الشك حينئذ بالإضافة إلى كلّ من الطرفين أعنى التشهد و السجدين من الشك في المحل، فيجب الإتيان بهما بمقتضى قاعده الاشتغال.

بل الأوّل معلوم الوجوب على أيّ حال، إمّا لعدم إتيانه أو لوقوعه في غير محلّه، فيجب الإتيان بالثاني أيضاً لكون الشك قبل تجاوز المحل، و بعد ما اتى بهما معاً عملاً بأصالة العدم يعلم إجمالاً بحصول إحدى الزياتين من التشهد أو

فيتولّد من ذلك العلم الإجمالى إمّا بوجوب الإعادة لو كان الزائد السجدتين، أو بوجوب سجود السهو لو كان هو التشهد بناءً على وجوبه لكلّ زياده و نقيصه.

و معلوم أنّ أصاله عدم الزيادة فى كلّ من الطرفين معارض بالآخر بعد كون كلّ منهما مورداً للأثر، و مقتضى العلم الإجمالى المزبور الجمع بين الأمرين و ترتيب كلا-الأثرين، إلّا أنّه من أجل انحلاله بالأصل المثبت و النافى لكون الإعادة مجرى لقاعده الاشتغال و سجود السهو مورداً لأصاله البراءة لم يجب عليه إلّا الأوّل، فلا حاجة إلى الإتمام و الإتيان بسجود السهو. و قد ذكرنا غير مرّه أنّ دليل حرمه القطع على تقدير تسليمه غير شامل لأمثال المقام ممّا لا يمكن الاقتصار عليه فى مرحله الامتثال.

و على الجملة: ففى هذا الفرع لا يمكن تصحيح الصلاة بوجه، لعدم وجود جزء مترتبّ كى تجرى قاعده التجاوز فى السجدتين بلحاظ الدخول فيه بخلاف الفرض السابق، فإنّه كان موجوداً فيه و هو القيام، و بذلك يفترق أحدهما عن الآخر. فلاحتمال الثانى الذى ذكره الماتن هناك و كان هو الأظهر عندنا كما مرّ لا مسرح له فى المقام بتاتاً، و لا مناص هنا من الحكم بالإعادة

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ١٨٧

.....

كما عرفت.

إلّا أنّها مبنيه على القول بوجوب سجود السهو لكلّ زياده و نقيصه كى يتشكّل العلم الإجمالى إمّا بوجوب الإعادة لزياده السجدتين، أو بوجوب سجود السهو لزياده التشهد كما قرّناه.

و أمّا بناءً على إنكاره كما هو الصحيح فالعلم الإجمالى بحصول إحدى الزياتين بعد الرجوع و التدارك و إن كان محققاً بالضروره إلّا أنّه لا يكون منجزاً، لعدم ترتّب الأثر حينئذ على المعلوم بالإجمال على كلّ تقدير، المعتر في التنجيز، و إنّما

يرتّب على تقدير كون الزائد هو السجدين دون التشهد، فليس في البين عدا احتمال زياده السجدين المدفوعه بأصالة العدم السليمه عن المعارضه بالمثل، لما عرفت من عدم ترتّب الأثر على زياده التشهد، و عليه فيحكم بصحّه الصلاه بعد الرجوع و التدارك و لا شىء عليه.

فالحكم بالبطلان و عدمه في هذا الفرع مبنى على القول بوجوب سجود السهو لكلّ زياده و نقيضه و عدمه، فيحكم بالبطلان على الأول، و بالصحّه على الثانى مع سجود السهو للقيام المعلوم زيادته تفصيلاً على القول بوجوبه له. هذا كلّه في الفرع الأول.

و أمّا في الفرع الثانى: أعنى ما لو علم بعد القيام إلى الثالثه أنّه إمّا ترك التشهد أو السجده الواحده، فقد عرفت أنّ قاعده التجاوز غير جاربه حينئذ في شىء من الطرفين، للقطع بزياده القيام و خروجه عن أجزاء الصلاه، لأجل وقوعه في غير محلّه جزماً إمّا لكونه قبل التشهد أو قبل السجده، فلا يتحقّق به التجاوز عن المحل كما مرّ. فيجب عليه الإتيان بهما و تداركهما استناداً إلى قاعده الشك في المحل.

لكن لا سبيل هنا إلى احتمال البطلان بتاتاً، لعدم استلزام التدارك لاحتمال

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ١٨٨

.....

زياده الركن ليكون طرفاً للعلم الإجمالى كما كان هو الحال في الفرع السابق، بل غايته العلم بحصول إحدى الزياتين من التشهد أو السجده الواحده، و شىء منهما لا يقتضى البطلان.

نعم، يعلم حينئذ تفصيلاً بوجوب سجود السهو المسبّب عن إحدى الزياتين بعد أن لم تكونا عمديتين، بل كانتا بأمر من الشارع بمقتضى أصالة العدم الجاربه في كلّ من الطرفين كما تقدّم. فيجب عليه بعد التدارك و الإتمام الإتيان بسجدي السهو بقصد ما عليه من السبب الإجمالى، من غير حاجه إلى

هذا بناءً على وجوب سجود السهو لكلّ زياده و نقيصه، و إلاّ كما هو الصحيح فلا يجب عليه ذلك أيضاً إلاّ لأجل القيام الزائد على القول بوجوبه له.

و من جميع ما ذكرناه تعرف عدم الفرق في كلا الفرعين بين حصول العلم بعد القيام إلى الثالثه أم قبله و في حال الجلوس، إذ بعد القطع بزيادته كما تقدّم فهو في حكم العدم. فلا وجه للتفصيل بينهما كما في المتن.

و المتلخص من جميع ما ذكرناه: أنّ الفرعين يفترقان عن الفرض السابق في عدم جريان قاعده التجاوز في شىء منهما، لعدم الدخول في الجزء المترتب بعد القطع بزياده القيام، و أنّ الحكم بالبطلان في أوّل الفرعين مبني على القول بوجوب سجود السهو لكلّ زياده و نقيصه. و أمّا في الفرع الثاني فلا يحتمل البطلان أصلاً، بل يحكم بالصحة إمّا مع سجود السهو أو بدونه كما عرفت كلّ ذلك مستقصى.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ١٨٩

[المسأله السابعه عشره: إذا علم بعد القيام إلى الثالثه أنه ترك التشهد]

[٢١٥٠] المسأله السابعه عشره: إذا علم بعد القيام إلى الثالثه أنه ترك التشهد و شكّ في أنه ترك السجده أيضاً أم لا (١) يحتمل أن يقال يكفي الإتيان [١] بالتشهد، لأنّ الشك بالنسبه إلى السجده بعد الدخول في الغير الذي هو القيام فلا اعتناء به، و الأحوط الإعاده بعد الإتمام سواء أتى بهما أو بالتشهد فقط.

(١) احتمال (قدس سره) في مفروض المسأله الاكتفاء بتدارك التشهد المعلوم تركه، نظراً إلى أنّ الشك في السجده بعد الدخول في الغير الذي هو القيام شك بعد التجاوز فلا يعتنى به، بدعوى أنّ المراد بالغير المأخوذ في دليل قاعده التجاوز هو مطلق الغير، سواء أ كان من الجزء المترتب على المشكوك فيه أم لا، و عليه فلا يجب

الإتيان بالسجده المشكوكه، و إنما يعود لتدارك التشهد المقطوع عدمه.

و دعوى أنه بعد العود إلى المحل لتدارك التشهد يتّصف الشك عندئذ بالإضافه إلى السجده بكونه من الشك في المحل فيجب الاعتناء به، واصله الدفع، ضروره أنّ الشك لدى حدوثه كان موصوفاً بوقوعه بعد الدخول في القيام، فكان مشمولاً آن ذاك لدليل قاعده التجاوز حسب الفرض، و بالعود لا- يزول عنه هذا الوصف، لوضوح أنّ الشئ لا ينقلب عما هو عليه و لا يتغير عما كان، و هذا جلوس بعد القيام بالوجدان، لا قبله ليكون من الشك في المحل و قبل الدخول في القيام، و هذا ظاهر.

ثم إنّ الماتن (قدس سره) لما لم يكن جازماً بالاحتمال المزبور احتاط

[١] ضعف هذا الاحتمال يظهر ممّا تقدّم، و الأظهر لزوم الإتيان بالتشهد و السجده بلا حاجه إلى إعادته الصلاه.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ١٩٠

.....

بالإعادة بعد الإتمام، سواء أتى بالسجده أيضاً أم اقتصر على تدارك التشهد فقط، لاحتمال الزيادة العمديه في الأول بناءً على كون الاعتبار بالدخول في مطلق الغير، و لاحتمال النقيصه العمديه في الثاني بناءً على أن يكون المدار بالدخول في الجزء المترتب، و لا يمكن التخلّص من هذين الاحتمالين بعد عدم الجزم بشئ من المبنيين إلّا بالإعادة.

أقول: لا ينبغي الشك في ضعف الاحتمال المزبور و سقوطه عن درجه الاعتبار، فإنّ لفظ الغير الوارد في لسان الأخبار المتعرّضه لقاعده التجاوز الخاصه بالشك في أجزاء الصلاه كصحيحه زراره «١» و غيرها لا محيص من أن يراد به خصوص الجزء المترتب، لما أشرنا إليه في محله «٢» من اعتبار صدق عنوان المضى و التجاوز عن المشكوك فيه في موارد كلّ من قاعدتي الفراغ و التجاوز على ما نطقت

به النصوص.

و لا ريب فى حصول هذا الصدق على سبيل الحقيقه و من غير أيه عنايه فى موارد قاعده الفراغ التى يكون المشكوك فيها صحه الشىء بعد العلم بوجوده سواء أ كانت جاريه فى المركبات أم فى نفس الأجزاء، فإنه بمجرد الفراغ و الانتهاء عن العمل كالتكبير مثلاً يصدق حقيقه أنه قد مضى و تجاوز عن نفسه، من غير توقّفه على الدخول فى الغير.

و هذا بخلاف قاعده التجاوز التى يكون المشكوك فى موردها نفس الوجود لتعدّد الصدق المزبور بعد فرض الشك فى أصل الوجود، بداهه أنّ صدق عنوان المضى عن الشىء و التجاوز عنه صدقاً حقيقياً موقوف على إحراز ذات الشىء و متفرّع على تحقّقه خارجاً، فكيف يجتمع مع الشك فى أصل الوجود

خويى، سيد ابو القاسم موسى، موسوعه الإمام الخوئى، ٣٣ جلد، مؤسسه إحياء آثار الإمام الخوئى، قم - ايران، اول، ١٤١٨ هـ ق

موسوعه الإمام الخوئى؛ ج ١٩، ص: ١٩٠

(١) الوسائل ٨: ٢٣٧/ أبواب الخلل الواقع فى الصلاه ب ٢٣ ح ١.

(٢) أُشير إلى ذلك فى موارد منها ما فى مصباح الأصول ٣: ٢٧٨، ٢٨٢.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ١٩١

.....

المفروض فى موضوع هذه القاعده، فلا مناص من أن يراد به الصدق بالعنايه و بضرب من المسامحه باعتبار المضى و التجاوز عن محل المشكوك فيه لا عن نفسه.

و من الواضح جداً أنّ هذا لا يتحقّق إلّا بالدخول فى الجزء المرتبط المترتب على المشكوك فيه المستوجب للخروج عن محله، و إلّا فلو لم يدخل فى شىء أصلاً، أو كان داخلياً فيما لا مساس له بالمشكوك فيه أبداً و كان أجنبياً غير مرتبط به بوجه لعدم ترتبه عليه، فالصدق المزبور غير متحقّق عندئذ حتّى العنايى المسامحي

منه فضلاً عن الحقيقي، إذ لم يخرج بعد عن المحل و لم يتجاوز عن الشيء لا عن نفسه و لا عن محله بالضرورة.

و من ثم اعتبر الدخول في الغير في نصوص هذه القاعده كقوله (عليه السلام) في صحيحه زواره: «إذا خرجت من شيء و دخلت في غيره فشكك ليس بشيء».

و نستكشف منه بالبيان المتقدم أنّ المراد به الدخول في خصوص الجزء المترتب كما تشهد به الأمثله المذكوره في هذه الصحيحه، و لا يكفي الدخول في مطلق الغير و لو لم يكن جزءاً مترتباً، لما عرفت من عدم الخروج عن المحل بذلك، و عدم صدق التجاوز عنه بوجه. فدعوى كفايه الدخول في مطلق الغير في جريان قاعده التجاوز ساقطه البتّه.

و عليه ففي المقام بما أنّ القيام لغو مستدرک و خارج عن أجزاء الصلاه لوقوعه في غير محله فهو أجنبي و غير مرتبط بالسجده، و وجوده كالعدم، فلا يتحقق به التجاوز عن المحل. فالشك في السجده بعد القيام شك في المحل من لدن حدوثه و من أول الأمر و إن لم يتحقق الهدم. فلا مجال لجريان قاعده التجاوز فيها بوجه بل لا مناص من الإتيان بها بمقتضى قاعده الشك في المحل، هذا.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ١٩٢

[المسأله الثامنه عشره: إذا علم إجمالاً أنه أتى بأحد الأمرين من السجده و التشهد من غير تعيين]

[٢١٥١] المسأله الثامنه عشره: إذا علم إجمالاً أنه أتى بأحد الأمرين من السجده و التشهد من غير تعيين و شك في الآخر (١)، فان كان بعد الدخول في القيام لم يعتن بشكّه، و إن كان قبله يجب عليه الإتيان بهما [١] لأنّه شاك في كلّ منهما مع بقاء المحلّ، و لا يجب الإعادة بعد الإتمام و إن كان أحوط.

و لو تنازلنا عمّا ذكرناه و لم يتم ما استظهرناه من

اختصاص الغير بالجزء المترتب فغاياته الإجمال و التردد بين ذلك و بين إرادته مطلق الغير، و المرجع بعد إجمال القاعده الساقطه حينئذ عن الاستدلال إنما هو دليل الاستصحاب الذي هو بمثابة العام المخصّص بالقاعده.

و من المقرّر في محله «١» أنّ المخصّص المجمل الدائر بين الأقل و الأكثر يقتصر فيه على المقدار المتيقّن، و يرجع فيما عداه إلى عموم العام، و المتيقّن في المقام خصوص الجزء المترتب. ففي الزائد عليه و هو مطلق الغير يتمسّك بأصالة عدم الإتيان بالسجده المشكوكه، فيتّحد بحسب النتيجة مع ما استظهرناه من لزوم الاعتناء بالشك و الإتيان بالسجده كالتشّهّد، بلا حاجه إلى إعادته الصلاه.

(١) بأن احتمل الإتيان به أيضاً، فكان أطراف الاحتمال ثلاثه: الإتيان بهما معاً، أو بخصوص السجده، أو بخصوص التشّهّد، فكان عالماً بأحدهما من غير تعيين، و شاكاً في الإتيان بالآخر.

لا إشكال حينئذ في عدم الاعتناء بالشك فيما لو كان ذلك بعد الدخول في

[١] بل يجب عليه الإتيان بالتشّهّد فقط، لأنّ السجده إمّا قد أتى بها أو أنّ الشك فيها بعد تجاوز المحل.

(١) محاضرات في أصول الفقه ٥: ١٨٠.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ١٩٣

.....

القيام كما أفاده في المتن، لكون الشك في كلّ منهما بعد التجاوز عن المحل فتجرى قاعده التجاوز في خصوص كلّ من الطرفين من غير معارض، بل الحال كذلك و إن لم يعلم بأحدهما، فكانت أطراف الاحتمال أربعة بزياده احتمال تركهما معاً، فإنّ كلّ واحد منهما بخصوصه مشكوك بعد التجاوز فيكون مشمولاً للقاعده.

و بالجمله: العلم بالجامع الانتزاعي لا ينافي الشك في خصوص كلّ من الطرفين، كما لا يمنع عن جريان القاعده في كلّ منهما، فتجرى فيهما من غير تعارض بعد كون المعلوم بالإجمال هو الإتيان

دون النقص، و هذا ظاهر.

إنّما الكلام فيما لو كان ذلك حال الجلوس و قبل الدخول فى القيام، فقد ذكر الماتن (قدس سره) حيثئذ وجوب الإتيان بهما معاً، نظراً إلى أنّه شاك فى كلّ منهما مع بقاء المحل، فيجب الإتيان بمقتضى الاستصحاب و قاعده الشك فى المحل.

و قد يقال بأنّه لو عاد إليهما و تداركهما يعلم إجمالاً إمّا بالزيادة القادحة أو بوجوب سجود السهو، لأنّه بحسب الواقع إن كان آتياً بهما معاً أو بخصوص السجده فما يأتى به فعلاً من السجده أو هى مع التشهد مصداق للزيادة، و بما أنّها عمديه للإتيان بهما عن علم و التفات فهى توجب البطلان.

و إن كان آتياً بخصوص التشهد فبما أنّه واقع فى غير محلّه و وجوده كالعدم فوظيفته فعلاً للإتيان بالسجده و التشهد و قد فعل، إلّا أنّ التشهد السابق زائد حيثئذ فيلزمه السجود للسهو. فيعلم إمّا بالبطلان أو بسجود السهو للتشهد الزائد، فلا يمكن معه تصحيح الصلاة.

و فيه ما لا يخفى، ضروره أنّ الإتيان بالسجده و التشهد بعد فرض كون الشك فى المحل إنّما هو بأمر من الشارع بمقتضى دليل الاستصحاب، فهو مأمور

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ١٩٤

.....

بالإتيان بهما بقصد الجزئيه بمقتضى الوظيفه الشرعيه الظاهريه، و مثله لا يكون من الزيادة العمديه القادحة فى شىء، إذ هى عباره عن الإتيان بشىء بعنوان الجزئيه من تلقاء نفسه و بغير مسوغ شرعى، المنفى فيما نحن فيه كما عرفت.

فتلك الزيادة غير منطبقه على المقام قطعاً، بل هو ملحق بالزيادة السهويه غير المستتبعه للبطلان بعد عدم كون الزائد فى المقام من الأركان، غايه الأمر أنّه بعد الإتيان بهما يعلم إجمالاً بحصول زياده سهواً إمّا فى السجده أو فى التشهد، فيجب

عليه سجود السهو لأحدهما إن قلنا بوجوبه لكلّ زياده و نقيصه، و إلا فلا شىء عليه، هذا.

و التحقيق عدم الحاجه إلى تدارك السجده، للعلم بسقوط أمرها إمّا للإتيان بها، أو لأنّ المأتمى به لو كان بحسب الواقع هو التشهد فالشك في السجده حينئذ شك بعد التجاوز المحكوم بعدم الاعتناء، فلا يجب الإتيان بها على أى حال إمّا للإتيان بها واقعاً أو لكونها محكومها بالإتيان ظاهراً. فليس عليه إلا الإتيان بالتشهد فقط، لكون الشك بالإضافة إليه من الشك في المحل.

و توضيح ما ذكرناه: أنّ المعلوم بالإجمال في موارد العلم الإجمالى إنّما هو العنوان الانتزاعى، و هو عنوان أحدهما على سبيل منع الخلوّ، و هذا قد يكون له مطابق خارجى و تعين واقعى و يكون ممتازاً عن غيره في العلم الإلهى و إن لم ينكشف لدينا إلا بالجامع الانتزاعى و العنوان الإجمالى، كما لو شاهدنا أنّ زيداً مقتول و تردّد قاتله بين شخصين مثلاً، فإنّ القاتل المعلوم بالإجمال المرّد بينهما له تقرّر واقعى و تشخّص خارجى، غايه الأمر أنّه لم ينكشف لدينا إلا بهذا المقدار.

و قد لا يكون له تعين و امتياز حتّى في صقع الواقع و نفس الأمر، و لا يكون له مطابق خارجى وراء الجامع الانتزاعى المنكشف، كما لو علمنا بنجاسه أحد

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ١٩٥

.....

□
الإتيان إجمالاً و كان بحسب الواقع كلاهما نجساً، فإنّه ليس في البين واقع معين ممتاز عن غيره في علم الله ليكون هو المعلوم بالإجمال، بل التردّد و الإبهام الحاصل في مرحله الظاهر ثابت في متن الواقع أيضاً، و لا يزيد أحدهما على الآخر بشىء. فلا واقع للمعلوم بالإجمال وراء ما انكشف لدينا من الجامع الانتزاعى و هو

عنوان أحدهما القابل للانطباق على كل منهما.

و إذ تمهيد هذا نقول: إذا علمنا إجمالاً بالإتيان بواحد من السجده و التشهد و شككنا في وجود الآخر، فتاره يكون المأتي به الواقعي كليهما معاً، و أخرى خصوص السجده، و ثالثه خصوص التشهد.

أما في الأول فليس للمعلوم بالإجمال مطابق خارجي و تعين واقعي حسبما عرفت، لفرض حصولهما معاً. فقد سقط أمرهما جزماً في مرحله الواقع و إن لم ينكشف لدينا إلا عنوان أحدهما.

و أما في الأخيرين فللمعلوم الإجمالي حينئذ مطابق و تعين في متن الواقع فان كان هو السجده فقد سقط أمرها أيضاً واقعاً، و إن كان هو التشهد فالسجده و إن كانت متروكه حينئذ بحسب الواقع و لم يسقط أمرها، إلا أنها مشكوكه الترك لدينا وجداناً، لتطرق احتمال الإتيان بهما حسب الفرض، إذ لم ينكشف بمقتضى العلم إلا الإتيان بأحدهما على سبيل منع الخلو، غير المانع عن احتمال الجمع بينهما.

فبالأخره على تقدير تحقق التشهد نشك في الإتيان بالسجده بالضرورة و بما أنّ هذا الشك عارض بعد الدخول في الغير و هو التشهد فهو محكوم بعدم الاعتناء بمقتضى قاعده التجاوز.

فبحسب النتيجة أننا نجزم بعدم تعلق الأمر الفعلي بالسجده الجامع بين الأمر الواقعي و الظاهري، لسقوط الأمر بها واقعاً في صورتين الأولتين، و ظاهراً في

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ١٩٦

[المسألة التاسعه عشره: إذا علم أنه إما ترك السجده من الركعه السابقه أو التشهد من هذه الركعه]

[٢١٥٢] المسألة التاسعه عشره: إذا علم أنه إما ترك السجده من الركعه السابقه أو التشهد من هذه الركعه (١) فإن كان جالساً و لم يدخل في القيام أتى بالتشهد و أتم الصلاه و ليس عليه شىء، و إن كان حال النهوض [١] إلى القيام أو بعد الدخول فيه مضى و أتم [٢] الصلاه و أتى بقضاء كل

منهما مع سجدة السهو، والأحوط إعادة الصلاة أيضاً، ويحتمل وجوب العود لتدارك التشهد والإتمام وقضاء السجده فقط مع سجود السهو، وعليه أيضاً الأحوط الإعادة أيضاً.

الصورة الأخيره. فلا مجال لتداركها. و أما التشهد فلأجل الشك فيه و المحل باقٍ لا بد من الإتيان به.

فالأظهر الاقتصار في التدارك على خصوص التشهد، فيمضى في صلاته و لا شىء عليه.

(١) صور المسأله ثلاث، فإن العلم المزبور قد يحدث في حاله الجلوس و أخرى بعد الدخول في القيام، و ثالثه في حال النهوض.

لا إشكال في المسأله في الصورة الأولى، لكون الشك في التشهد في المحل و في السجده بعد التجاوز، فيجب الاعتناء بالأول دون الثاني، و بذلك ينحل العلم الإجمالى بعد جريان الأصل المثبت و النافى.

و أما في الصورة الثانيه: فقد ذكر الماتن (قدس سره) أنه مضى و أتم الصلاة ثم أتى بقضاء كل منهما مع سجدة السهو.

[١] الظاهر أنه يلحق بحال الجلوس كما مرّ.

[٢] لا وجه له، بل يرجع و يتشهد و يقضى السجده، و الأحوط سجود السهو مرتين للقيام الزائد و لسيان السجده.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ١٩٧

.....

و الظاهر أن نظره الشريف في ذلك إلى أن العلم الإجمالى لا يكون منجزاً في مثل المقام ممّا لا يكون المعلوم بالإجمال فعلياً على كلّ تقدير، و إنما هو فعلى في تقدير خاص، و هو ما إذا كان المتروك هو التشهد، حيث إنه مأمور فعلاً بالرجوع و التدارك، و أما إذا كان هو السجده فلا أمر بالقضاء بالفعل، و إنما يحدث الأمر به بعد الفراغ من الصلاة فيصير فعلياً بعد حين، و لا بدّ في التنجيز من تعلق العلم الإجمالى بالحكم الفعلى على كلّ تقدير.

عليه فجريان قاعده التجاوز بالإضافة إلى التشهد سليم عن المعارض لعدم فعلية الحكم في الطرف الآخر لتجرى فيه القاعده كى تتحقق المعارضه و من ثم حكم (قدس سره) بالمضى و إتمام الصلاه.

نعم، بعد الفراغ منها المذى هو ظرف للأمر بالقضاء يعلم حينئذ إجمالاً إدياً بوجوب قضاء السجده لو كانت هي المتروكه، أو التشهد لو كان هو المتروك فيجب الجمع بينهما رعايه للعلم الإجمالى المتعلق حينئذ بالحكم الفعلى على كل تقدير، كما تجب سجدتا السهو مره واحده لما هو المتروك الواقعى منهما، هذا.

و احتمال (قدس سره) أخيراً وجوب العود لتدارك التشهد و الإتمام ثم قضاء السجده فقط مع سجود السهو و الاحتياط بإعاده الصلاه.

أقول: الظاهر أنّ ما احتمله أخيراً هو المتعين من غير حاجه إلى الإعاده لضعف ما اختاره أولاً، لما بيناه فى محله «١» من عدم الفرق فى تنجيز العلم الإجمالى بين الدفعى و التدريجى، فلا يشترط فى التنجيز الفعلى على كل تقدير فى ظرف التنجيز، بل لو كان الحكم فى أحد الطرفين فعلياً فى الحال و فى الطرف الآخر فعلياً فى الاستقبال كان كافياً فى التنجيز، لجريان الأصول حينئذ فى الأطراف و سقوطها بالمعارضه، إذ المناط فى الجريان ترتب الأثر و لو بعد حين

(١) مصباح الأصول ٢: ٣٦٨.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ١٩٨

.....

و فى الآن اللآحق، فىكون معارضاً لا محاله مع جريانه فى هذا الطرف، للزوم المخالفه العمليه. فلا يفرق فى ذلك بين الدفعيات و التدريجيات. و تمام الكلام فى محله.

و مع الغض و التسليم فالكبرى غير منطبقه على المقام، لظهور الأدله فى فعلية الأمر بالقضاء بمجرد ترك السجده و فوات محل التدارك الشكى منه و السهو، و أنه يجب عليه فى

الحال قضاء سجده خارج الصلاه على نحو الوجوب التعليقى، لحصول التبدل حينئذ في محل الجزء. فالخارج ظرف لنفس الواجب لا للوجوب، و موطن للسجده نفسها لا للأمر المتعلق بها.

و عليه فقاعده التجاوز كما تجرى بالنسبه إلى التشهد تجرى بالإضافة إلى السجده أيضاً، إمّا للأمر بقضائها فعلاً على تقدير الفوت أو لعدم الفرق فى التنجيز بين الدفعى و التدريجى كما ذكرناه أولاً، و على أى حال فهى جاريه فى الطرفين، و بعد سقوطها بالمعارضه يكون المرجع أصاله عدم الإتيان بشىء منهما، و لا تعارض بين الاستصحابين بعد عدم لزوم المخالفه العمليه كما هو ظاهر.

و نتيجه ذلك هو الرجوع لتدارك التشهد لفرض بقاء محلّه، و قضاء السجده فقط خارج الصلاه. و لا يجب عليه سجود السهو بناءً على المختار من عدم وجوبه لنسيان السجده إلّا إذا قلنا بوجوبه لكلّ زياده و نقيصه، و من ثمّ كان الأحوط سجود السهو مرّه لنسيان السجده و أخرى لزياده القيام.

و أمّا فى الصوره الثالثه: فهل النهوض ملحق بالجلوس فى عدم جريان قاعده التجاوز بالنسبه إلى التشهد لكونه من الشك فى المحل، أو أنّه ملحق بالقيام فى الجريان لكونه بعد التجاوز، كى يشمل حكم الشك حال الجلوس على الأوّل و حكم الشك حال القيام على الثانى؟

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ١٩٩

.....

يبتنى ذلك على أنّ المراد بالغير الّذى يعتبر الدخول فيه فى جريان القاعده هل هو خصوص الأجزاء المستقلّه، أو الأعم منها و من مقدّماتها كانهوض و الهوى.

و حيث إنّ مختار الماتن (قدس سره) هو الثانى، بدعوى شمول الإطلاق فى لفظ الغير للمقدّمات كنفس الأجزاء، فمن ثمّ ألحق النهوض بالقيام و ساوى بينهما فى الحكم.

لكنّا بينّا فى الأصول «١» عند التعرّض للقاعده

أنَّ الأظهر هو الأوّل، و مجمل الوجه فيه: أنه لا بدّ من الدخول في الجزء المترتّب ليتحقّق معه الخروج عن المحل، تحقيقاً لصدق التجاوز، بعد امتناع التجاوز عن نفس الشىء لفرض الشكّ فيه. و الدخول في المقدمات لا يستوجب الخروج عن المحل، لعدم وجوبها إلّا من باب اللابديّة العقليه، فليست هي بحيالها واجبات شرعيه لتكون مترتّبه على الجزء المشكوك فيه كي يكون الدخول فيها محققاً للخروج عن المحل.

و يؤيّدُه بل يكشف عنه صحيح عبد الرّحمن الوارد في من شكّ في السجده حال النهوض و قبل أن يستتم قائماً، قال «قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): فرجل نهض عن سجوده و شكّ قبل أن يستوى قائماً فلم يدر أسجد أم لم يسجد قال (عليه السلام) يسجد» (٢) فإنّه كما ترى صريح في عدم كون النهوض موجباً للمضى و التجاوز عن المحل، الموافق مضمونه لمقتضى القاعده حسبما بيّناه.

هذا مجمل القول في المقام، و تفصيل الكلام موكول إلى محلّه «٣». و عليه فحكم الشكّ حال النهوض حكمه حال الجلوس، فيلحقه حكمه من لزوم العود لتدارك

(١) مصباح الأصول ٣: ٣٠١.

(٢) الوسائل ٦: ٣٦٩/ أبواب السجود ب ١٥ ح ٦.

(٣) شرح العروه ١٨: ١٣٥ ١٣٦.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٢٠٠

[المسأله العشرون: إذا علم أنه ترك سجده إمّا من الركعه السابقه أو من هذه الركعه]

[٢١٥٣] المسأله العشرون: إذا علم أنه ترك سجده [١] إمّا من الركعه السابقه أو من هذه الركعه فإن كان قبل الدخول في التشهد أو قبل النهوض إلى القيام أو في أثناء النهوض قبل الدخول فيه وجب عليه العود إليها لبقاء المحلّ و لا شىء عليه، لأنّه بالنسبه إلى الركعه السابقه شكّ بعد تجاوز المحل. و إن كان بعد الدخول في التشهد أو في القيام مضى و أتمّ الصلاه

و أتى بقضاء السجده و سجدتى السهو، و يحتمل وجوب العود لتدارك السجده من هذه الركعه و الإتمام و قضاء السجده مع سجود السهو، و الأحوط على التقديرين إعادة الصلاة أيضاً (١).

التشهُد بقاعده الشك فى المحل، من غير حاجه إلى قضاء السجده بمقتضى قاعده التجاوز الجاريه فيها من غير معارض كما عرفت.

(١) بناءً على ما قدّمناه فى المسأله السابقه من عدم كفايه الدخول فى المقدمات فى جريان قاعده التجاوز فهذه المسأله و سابقتها من واد واحد، و لا- فرق بينهما بوجه ما عدا الاختلاف فى الموضوع من كون أحد طرفى العلم هناك التشهُد، و هنا السجده كالتطرف الآخر، فيجرى فيها جميع ما مرّ حرفاً بحرف.

و أمّا بناءً على ما اختاره (قدس سره) من الكفايه فالنهوض هنا ملحق بالجلوس فى عدم جريان القاعده و لزوم الإتيان بالسجده المشكوكه من الركعه التى بيده، و ذلك للنصّ الخاص الدال على لزوم الإتيان بها لو عرض الشك فيها حال النهوض و قبل أن يستوى قائماً، و هى صحيحه عبد الرحمن المتقدمه المخالفه لمقتضى القاعده الأوليه على مسلكه.

[١] هذه المسأله و ما تقدّمها من وادٍ واحد.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ٢٠١

[المسأله الحاديه و العشرون: إذا علم أنه ترك جزءاً مستحباً كالقنوت مثلاً أو جزءاً واجباً]

[٢١٥٤] المسأله الحاديه و العشرون: إذا علم أنه ترك جزءاً مستحباً كالقنوت مثلاً أو جزءاً واجباً، سواء كان ركناً أم غيره من الأجزاء التى لها قضاء كالسجده و التشهُد، أو من الأجزاء التى يجب سجود السهو لأجل نقصها، صحّت صلاته و لا شىء عليه (١)، و كذا لو علم أنه ترك الجهر أو الإخفات فى موضعهما أو بعض الأفعال الواجبه المذكوره، لعدم الأثر لترك الجهر و الإخفات، فيكون الشك بالنسبه إلى الطرف الآخر بحكم الشك البدوى.

من ثم اقتصر على موردها بعد ارتكاب التخصيص، و لم يتعدّ عنها إلى الشك في التشهد حال النهوض، لخروجه عن مورد النص، ولأجله أفرد هذه المسألة بالذكر و عنوانها مستقلاً، للتنبيه على الفرق بينهما من هذه الجهة، و قد عرفت أنّ الصحيحه موافقه لمقتضى القاعده و ليست مخصّصه لها عندنا، و أنّ المسألتين من وادٍ واحد.

(١) نظراً إلى عدم تنجيز العلم الإجمالي فيما إذا كان أحد طرفيه حكماً غير إلزامي، و لأجله كانت قاعده التجاوز الجاربه في الطرف الآخر سليمه عن المعارض.

ثم ذكر (قدس سره) بعد ذلك أنّه لو علم إتياناً بترك الجهر أو الإخفات في موضعهما أو ترك واجب آخر ممّا ذكر صحّت صلاته أيضاً، لعدم ترتّب الأثر على الترك في الأول، فيكون الشك بالنسبه إلى الطرف الآخر بحكم الشك البدوي.

أقول: أمّا ما أفاده (قدس سره) أخيراً فالأمر فيه واضح لا ستره عليه بداهه أنّ العلم التفصيلي بترك الجهر أو الإخفات في موضعهما سهواً أو لعذر

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٢٠٢

.....

آخر لا أثر له فضلاً عن الإجمالي، و لا بدّ في التنجيز من ترتّب الأثر على المعلوم بالإجمال على كلّ حال، و عليه فقاعده التجاوز في الطرف الآخر الذي أثر نقصه البطلان أو القضاء أو سجود السهو سليمه عن المعارض، و هذا ظاهر.

و أمّا ما أفاده (قدس سره) أوّلاً ففيه تفصيل، إذ أنّ مجرد كون الحكم في أحد الطرفين غير إلزامي لا يستوجب صحّه الرجوع في الطرف الآخر إلى القاعده و سلامتها عن المعارضه.

بيان ذلك: أنّ المناط في تنجيز العلم الإجمالي كما مرّ مراراً جريان الأصول و ما بحكمها في كلّ من الطرفين أو الأطراف و سقوطها بالمعارضه، بحيث لو لوحظ

كُلّ طرف بحياله و منعزلاً عن الآخر لكان مورداً لإجراء الأصل، و إنّما المانع المعارضه للزوم المخالفه العمليه من الجمع، و الترجيح من غير مرجح من التخصيص بالبعض.

و الضابط في جريان الأصل ترتب الأثر على المورد كى يصح التعيد بلحاظه و لا يكون لغواً. فكل مورد تضمّن الخلل فيه أثراً من الإعادة أو القضاء و نحوهما كان مورداً للجريان بطبيعته الحال. و هذا كما ترى لا يفرق فيه بين موارد الأحكام الإلزاميه و غيرها، لاشتراكهما في الاشتمال على الأثر المزبور و لو بنحو الموجهه الجزئيه الذى هو المناط في الجريان.

فلو شكك بعد الفراغ عن النافله المرتبه في صحتها و فسادها، أو في الأثناء بعد تجاوز المحل في وجود الجزء جرت قاعده الفراغ أو التجاوز لنفى أثر الخلل و هو الإعادة أو التدارك بلا إشكال، فإنّ الحكم و إن كان مبنياً على الاستحباب فكان له تركه رأساً، إلّا أنّه لو تصدى للامثال لا مناص له من الإعادة لدى الإخلال، فتكون القاعده مؤمّنه عن ذلك.

فلو عرض مثل هذا الشك بالنسبه إلى إحدى الصلاتين من النوافل المرتبه

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ٢٠٣

.....

كما لو فرغ عن صلاه الليل فعلم إجمالاً بنقصان الركن أو بفقدان الطهاره إمّا في صلاه الشفع أو في مفرده الوتر مثلاً، أو بالنسبه إلى أحد جزأين من صلاه واحده و قد تجاوز عن محلّهما، فلا محاله تتحقّق المعارضه حينئذ بين قاعده الفراغ أو التجاوز في كلّ من الطرفين، إذ هي جاريه في كلّ طرف بخصوصه و في حدّ نفسه حسبما عرفت، فيلزم من التخصيص بالبعض الترجيح من غير مرجح، و من الجمع القطع بالمخالفه العمليه.

فإنّ الحكم و إن لم يكن إلزامياً فكان له رفع

اليد من أوّل الأمر كما مرّ، و هو موصوف بالاستحباب حدوداً و بقاءً، إلّا أنّ التعيّد الشرعى بصحّتهما معاً استناداً إلى جريان القاعدتين فى الطرفين مناقض للقطع بفساد واحده منهما و إطلاق الدليل لكلّ منهما مضاد مع هذا العلم بالضروره، و هو معنى المخالفه العمليه المستتبعه للمعارضه التى هى المناط فى تنجيز العلم الإجمالى كما عرفت.

هذا فيما إذا كان الحكم استحبابياً فى كلا الطرفين.

و مثله ما لو كان كذلك فى أحدهما فقط دون الآخر، كما لو فرغ من صلاه الفجر و نافلته فعلم إجمالاً بنقصان الركن فى إحداهما، فإنّ قاعده الفراغ فى كلّ منهما تعارض الأخرى بعد اشتمال كلّ من الطرفين على الأثر و هى الإعاده لو كان فيه النقص و الخلل.

و على الجملة: فليس المدار فى تنجيز العلم الإجمالى على كون الحكم المعلوم بالإجمال إلزامياً على كلّ تقدير، بل الاعتبار بترتب الأثر على كلّ من الطرفين المستلزم للمخالفه العمليه من جريان الأصول أو القواعد و المؤدّى إلى التعارض و التساقط، سواء أ كان الحكم إلزامياً فى كلا الطرفين، أم فى أحدهما فقط، أم لم يكن إلزامياً فى شىء منهما.

و هذا هو الميزان الكلى لتنجيز العلم الإجمالى فى جميع مواردّه. فمع ترتّب

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ٢٠٤

.....

الأثر فى كلا الطرفين يتحقّق التنجيز و إن لم يكن الحكم إلزامياً فى شىء منهما فضلاً عن أحدهما كما فى الأمثله المتقدمه، و مع عدم ترتبه إلّا فى أحد الطرفين دون الآخر لم يكن منجزاً و إن كان الحكم إلزامياً فيهما معاً، لعدم لزوم المخالفه العمليه، كما لو علم بترك الجهر فى موضعه أو ترك جزء يوجب نقصه القضاء مثلاً، فإنّ ترك الأوّل لا أثر له، بخلاف

الثانى فتجرى فيه القاعده سليمه عن المعارض.

و نحوه ما لو علم إجمالاً إمّا بترك السجده أو بترك القراءه بناءً على عدم وجوب سجود السهو لكلّ زياده و نقيصه كما هو الصحيح لاختصاص الأثر حينئذ و هو القضاء بالأول، فتجرى القاعده فيه من غير معارض. فلا اعتبار بالإلزام فى أمثال المقام.

نعم، فى موارد الشك فى التكليف لو تردّد الأمر بين الحكم الإلزامى و غيره كما لو علم إجمالاً إمّا بوجوب شىء أو باستحباب شىء آخر لشبهه حكميه أو موضوعيه كان المرجع حينئذ أصاله البراءه عن الوجوب السليمه عن المعارض، لعدم جريان البراءه العقلية التى موضوعها احتمال العقاب فى الحكم الاستحبابى بلا إشكال، و كذا البراءه الشرعيه على المختار كما بيناه فى الأصول «١».

فلا- بدّ فى تنجيز العلم الإجمالى المتعلّق بباب التكليف من كون المعلوم بالإجمال حكماً إلزامياً على كلّ تقدير، لكى تتحقّق المعارضه فيما يرجع إليه حينئذ من الأصول النافيه للتكليف كأصاله البراءه.

و أمّا المتعلّق بالصحة و الفساد ممّا يكون مورداً لجريان قاعده الفراغ أو التجاوز و نحوهما من الأصول و القواعد المصحّحه غير الناظره إلى جهه

(١) مصباح الأصول ٢: ٢٧٠.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ٢٠٥

[المسأله الثانيه و العشرون: لا إشكال فى بطلان الفريضه إذا علم إجمالاً أنّه إمّا زاد فيها ركناً أو نقص ركناً]

[٢١٥٥] المسأله الثانيه و العشرون: لا- إشكال فى بطلان الفريضه إذا علم إجمالاً أنّه إمّا زاد فيها ركناً أو نقص ركناً، و أمّا فى النافله فلا تكون باطله، لأنّ زياده الركن فيها مغتفره (١) و النقصان مشكوك، نعم لو علم أنّه

التكليف و العقاب، فلا يفرق الحال فيه بين تعلّقه بالحكم الإلزامى و عدمه، بل العبره فى التنجيز بترتّب الأثر على كلّ تقدير.

و منه تعرف أنّه لو علم إجمالاً بترك الاستعاذه أو القراءه لم يكن منجزاً، إذ لا أثر

لترك الأول، فيرجع إلى قاعده التجاوز في الثاني لنفى سجود السهو إن قلنا بوجوبه لكل زياده و نقيصه، و إلا فلا أثر لشيء من الطرفين حتى لو كانا معلومي الترك تفصيلاً.

و أما القنوت المذموم مثل به في المتن فهو كذلك إن لم نقل بترتب أثر على تركه، و أما إذا قلنا بثبوت الأثر و هو القضاء إما بعد الركوع أو بعد الصلاة كما قيل به و ورد به النص أيضاً «(١)»، فالعلم الإجمالي المتعلق بتركه أو ترك واجب آخر يوجب نقصه البطلان أو القضاء أو سجود السهو منجز لا محاله، لترتب الأثر حينئذ على التقديرين الموجب لسقوط القاعده من الطرفين.

و المتلخص من جميع ما ذكرناه: أن الكبرى الكليّة المذكوره في المتن من عدم تنجيز العلم الإجمالي المتعلق بترك جزء استحبابي أو وجوبي مما لا أساس لها، مضافاً إلى ما عرفت من المناقشه في صغرى هذه الكبرى، أعنى التمثيل بالقنوت بناءً على ثبوت الأثر لتركه و هو استحباب القضاء.

(١) فرق (قدس سره) في العلم الإجمالي المتعلق بزياده الركن أو نقيصته بين الفريضه و النافله، فإنّه منجز في الأول، للعلم التفصيلي بتحقق ما يوجب

(١) الوسائل ٦: ٢٨٦/ أبواب القنوت ب ١٦.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٢٠٦

إما نقص فيها ركوعاً أو سجدين بطلت، و لو علم إجمالاً أنّه إما نقص فيها ركوعاً مثلاً أو سجده واحده، أو ركوعاً أو تشهداً أو نحو ذلك مما ليس بركن لم يحكم بإعادتها، لأنّ نقصان ما عدا الركن فيها لا أثر له من بطلان أو قضاء أو سجود سهو، فيكون احتمال نقص الركن كالشك البدوي.

البطلان، بخلاف الثاني إذ لا أثر في طرف الزيادة بعد كونها مغتفره في النافله فيرجع من

ناحيه النقيصه إلى قاعده التجاوز من غير معارض.

و تفصيل الكلام فى المقام: أنّ العلم الإجمالى المزبور قد يفرض مع بقاء المحل الشكّى، و أُخرى مع بقاء المحل الذكرى، و ثالثه مع زوالهما و عدم إمكان التدارك بوجه.

أمّا فى الصوره الأولى: كما لو علم إجمالاً حال الجلوس و قبل أن يتشهد أنّه إمّا لم يأت بالسجدتين من هذه الركعه، أو أنّه زاد ركوعاً، فلا ريب فى عدم بطلان الصلاه، بل يلزمه الإتيان بالسجدتين بمقتضى قاعده الشكّ فى المحل و الرجوع فى احتمال زياده الركوع إلى أصاله عدم الزياده، لأنّ مرجع العلم الإجمالى إلى الشكّ فى كلّ من الطرفين اللّذين هما مورد للأصلين، فينحل العلم الإجمالى بالأصل المثبت و النافى، و هذا من غير فرق فيه بين الفريضه و النافله كما هو ظاهر. فلا يتفاوت الحال بينهما فى هذه الصوره.

و أمّا فى الصوره الثانيه: كما لو حصل العلم المزبور بعد الدخول فى التشهد أو بعد القيام إلى الثالثه.

ففى الفريضه لا يمكن الرجوع إلى قاعده التجاوز بالنسبه إلى السجدتين المحتمل نسيانهما، لا وحدها و لا بضميمه الرجوع إلى أصاله عدم زياده الركوع.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ٢٠٧

.....

أمّا الثانى فللزوم المخالفه العمليه للمعلوم بالإجمال.

و أمّا الأوّل فلأنّ الأثر المرغوب من إعمال القاعده نفى العود و التدارك، و هو متفرّع على إحراز صحّه الصلاه، و لا سبيل إلى الإحراز من دون الاستناد إلى أصاله عدم الزياده فى الركوع، و المفروض امتناع الجمع بينهما كما عرفت. فالقاعده غير جاريه هنا فى نفسها، لاندراجها تحت كبرى ما تقدّم «١» من أنّ جريان الأصل فى أحد طرفى العلم الإجمالى لو كان منوطاً بجريانه فى الطرف الآخر تعين الثانى لاختصاصه بالترجيح.

و عليه فالمرجع

فى السجدين بعد سقوط القاعده أصاله عدم الإتيان و نتيجتها لزوم العود لتداركهما بعد إحراز الصّحه بأصاله عدم زياده الركوع. و لا تعارض بين الأصلين كما هو ظاهر، و بهما ينحل العلم الإجمالى بعد كون أحدهما مثبّتا للتكليف و الآخر نافيا. هذا كلّه فى الفريضة.

و أما فى النافله: كما لو علم و هو فى التشهد أنه إمّا نقص سجدتين ممّا بيده أو زاد ركوعاً فى الركعه السابقه، أو علم إجمالاً و هو فى السجود أنه إمّا ترك الركوع أو زاد فى تكبيره الإحرام بناءً على كونها ركناً و أنّ زيادتها السهوويه قادحه، أو أنه إمّا ترك الركوع أو زاد سجدتين فى الركعه السابقه و هكذا من الأمثله، فقاعده التجاوز بالنسبه إلى نقص الركن المحتمل جاريه من غير معارض، إذ لا- أثر للطرف الآخر أعنى زياده الركن، لكونها مغتفره فى النافله حتّى و لو كانت معلومه تفصيلاً، فضلاً عن كونها متعلّقاً للعلم الإجمالى. فيمضى من غير حاجه إلى التدارك.

و بهذا تفرق النافله عن الفريضة فى هذه الصوره، فإنّهما تشتركان فى عدم

(١) فى ص ١٦٩.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ٢٠٨

.....

البطلان، و تفرقان فى لزوم العود لتدارك النقص المحتمل فى الثانى دون الأوّل لاختصاصه بجريان قاعده التجاوز التى لم تكن جاريه فى الفريضة فى حدّ نفسها كما عرفت.

و منه يظهر الحال فى الصوره الثالثه، أعنى ما لو حصل العلم بعد عدم إمكان التدارك لفوات المحل رأساً، كما لو كان ذلك بعد الفراغ من الصلاه، فإنّه فى الفريضة موجب للبطلان لا محاله للعلم بتحقيق موجه من زياده الركن أو نقيصته، بخلاف النافله إذ لا أثر من ناحيه الزيادة بعد كونها مغتفره، فيرجع من ناحيه النقص إلى قاعده

الفراغ أو التجاوز من غير معارض.

فالفرق بين الفريضة و النافله يظهر فى الصورتين الأخيرتين، و أساس الفرق اغتفار زياده الركن فى النافله الموجب لعدم ترتب الأثر على المعلوم بالإجمال على كل تقدير. فلا تتعارض الأصول فى الأطراف، الذى هو مناط التنجيز.

هذا كله فيما لو علم بالنقص أو الزياده.

و منه يظهر الحال فيما لو علم إجمالاً بنقصان أحد ركنين، فإنه تجرى فيه أيضاً الشقوق الثلاثه المتقدمه.

فإن كان ذلك بعد فوات محل التدارك حكم بالبطلان، للعلم التفصيلى بتحقق الموجب، من غير فرق بين الفريضة و النافله، لاشتراكهما فى البطلان بنقصان الركن.

و إن كان مع بقاء المحل الشكى كما لو علم إجمالاً بترك السجدين إما من هذه الركعه أو من الركعه السابقه و لم يدخل بعد فى شىء لزمه التدارك بالنسبه إلى ما يكون محلّه باقياً، بمقتضى قاعده الشك فى المحل، فيرجع بالإضافه إلى الطرف الآخر إلى قاعده التجاوز السليمه عن المعارض، من غير فرق أيضاً بين الفريضة و النافله.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ٢٠٩

.....

و إن كان مع بقاء المحل السهوى كما لو كان ذلك بعد الدخول فى التشهد فى المثال المزبور، فقاعده التجاوز بالنسبه إلى ما يمكن التدارك أعنى السجدين من هذه الركعه غير جاريه فى نفسها و لو مع قطع النظر عن المعارضه، لعدم ترتب الأثر عليها، إذ الأثر المرغوب منها نفى العود و التدارك، المتفرّع على إحراز صحّه الصلاه من غير هذه الجهه، و لا سبيل إلى الإحراز إلا بعد جريان القاعده فى الطرف الآخر الذى أثر نقصه البطلان لكى تحرز بها الصحّه، و إلا فهى بدونها مشكوكه، بل مقتضى أصاله عدم الإتيان هو البطلان، و لا معنى للتدارك أو عدمه فى صلاه باطله.

و من المعلوم أنّ الجمع بين القاعدتين مستلزم للمخالفة العمليه.

فالقاعده فى هذا الطرف غير جاريه لا منفرده و لا منضمّه، فتكون فى ذاك الطرف سليمه عن المعارض، لاندارجها فى كبرى ما مرّ من أنّ جريان الأصل أو القاعده فى أحد طرفى العلم الإجمالى الّذى أثر نقصه شىء آخر غير البطلان لو كان موقوفاً على جريانه فى الطرف الآخر الّذى أثر نقصه البطلان اختصّ الثانى بالجريان، لاشتماله على الترجيح دون العكس. فبعد إجراء القاعده فى ذاك الطرف و إحراز الصحّه بها يرجع فى هذا الطرف إلى أصاله عدم الإتيان و لازمه العود و التدارك.

و هذا من غير فرق فيه أيضاً بين الفريضه و النافله. فهما يشتركان فى الحكم فى هذا القسم بشقوقه الثلاثه.

و ملخص الكلام: أنّ الميزان الكلّى لتنجيز العلم الإجمالى ترتّب الأثر على كلّ من الطرفين لتلزم المعارضه من جريان الأصلين أو القاعدتين، و أمّا لو اختصّ بأحدهما بأن لم يكن الطرف الآخر مورداً للأثر رأساً كزياده الركن فى النافله، أو كان الأثر فيه متوقفاً على الجريان فى هذا الطرف فلا معارضه و لا تنجيز فى مثل ذلك، بل يرجع إلى الأصل فيما له الأثر.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ٢١٠

[المسأله الثالثه و العشرون: إذا تذكّر و هو فى السجده أو بعدها من الركعه الثانيه]

[٢١٥٦] المسأله الثالثه و العشرون: إذا تذكّر و هو فى السجده أو بعدها من الركعه الثانيه مثلاً أنّه ترك سجده من الركعه الأولى و ترك أيضاً ركوع هذه الركعه جعل السجده التى أتى بها للركعه الأولى و قام و قرأ و قنت و أتمّ صلاته، و كذا لو علم أنّه ترك سجدين من الأولى و هو فى السجده الثانيه من الثانيه فيجعلها للأولى و يقوم إلى الركعه الثانيه. و إن تذكّر بين السجدين سجد

اخرى بقصد الركعة الأولى و يتم، و هكذا بالنسبة إلى سائر الركعات إذا تذكّر بعد الدخول في السجدة من الركعة التالية أنّه ترك السجدة من السابقه و ركوع هذه الركعة، و لكن الأحوط في جميع هذه الصور إعادة الصلاة بعد الإتمام (١).

و منه تعرف أنّه لو علم إجمالاً إمّا بنقص الركن في النافله أو نقص جزء آخر غير ركني من سجده أو تشهد و نحوهما لم يكن منجزاً، إذ لا- أثر لنقصان ما عدا الأركان في النافله من البطلان أو القضاء أو سجود السهو، فيبقى احتمال نقص الركن مورداً لقاعده الفراغ أو التجاوز من غير معارض.

(١) إذا نسي سجده أو سجدين من الركعة الأولى فقام إلى الثانية ثم غفل عن الركوع أيضاً فسجد بعنوان الركعة الثانية ثم تذكّر جعل ما بيده سجده الركعة الأولى، لكونه بعد فيها حقيقه و إن تخيل الدخول في الثانية، إذ كان مأموراً بهدم القيام لو التفت لتدارك السجده، سواء نسي الركوع أم كان ملتفتاً إليه و من باب الائتفاق غفل عنه و سجد فتحقق الهدم خارجاً، فهذا السجود يقع مصداقاً لسجده الركعة الأولى قهراً و بطبيعته الحال، لعدم خروجه عنها واقعاً ما لم يكن داخلًا في ركوع الثانية، فيقوم بعدئذ إلى الركعة الثانية و يتم الصلاة.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٢١١

.....

و هذا من غير فرق بين ما إذا كان التذكّر في السجده الأولى أو ما بين السجدين أو بعدهما، غاية الأمر أنّه لو كان بعدهما أو في السجده الثانية و كان المنسى سجده واحده لزمه حينئذ سجود السهو لزياده سجده واحده سهواً إن قلنا بوجوبه لكلّ زياده و نقيصه، و كذا الحال فيما أتى به من الأجزاء الزائدة من

القيام أو القراءة أو القنوت و نحوها.

و هكذا الحكم بالنسبه إلى سائر الركعات فيما إذا تذكّر بعد الدخول في السجده من الركعه التاليه أنّه ترك السجده من السابقه و ركوع هذه الركعه هذا.

و قد يقال بالبطلان فيما إذا كان ذلك على سبيل التقييد بأن قصد السجده المقيده بكونها من الركعه الثانيه مثلاً، فإنّ ما قصده غير مأمور به، و ما هو المأمور به و هي السجده من الركعه الأولى غير مقصود.

و فيه: ما مرّ غير مرّه من أنّه لا- أثر للتقييد في أمثال المقام ممّا كانت الخصوصيه خارجه عن حريم المأمور به، فإنّ مورد التقييد الموجب تخلفه للبطلان ما إذا كان المأمور به مقيداً في حدّ ذاته بعنوان خاص لا يتحقّق خارجاً إلّا بتعلّق القصد به كعنوان الظهر و العصر، أو النفل و الفرض، أو الأداء و القضاء و نحو ذلك، فحينئذ لو قصد عنواناً بخصوصه و كان الواقع على خلافه حكم بالبطلان، بملاك أنّ الواقع غير مقصود و ما قصده لا واقع له و لم يكن مأموراً به.

و أمّا إذا كانت الخصوصيه المقصوده المقيده بها المأمور به أجنبيّه عنه و غير دخيله في صحّته فهذا التقييد ممّا لا أثر له، و لا يكون تخلفه قادحاً في الصحّحه بوجه، كما لو زعم أنّ هذا المكان مسجد فصلّي فيه مقيداً بكونه مسجداً ثمّ بان الخلاف، فإنّ الصلاه حينئذ محكومّه بالصحّحه بلا إشكال، لوقوع المأمور به على

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٢١٢

[المسأله الرابعه و العشرون: إذا صلّى الظهر و العصر و علم بعد السلام نقصان]

[٢١٥٧] المسأله الرابعه و العشرون: إذا صلّى الظهر و العصر و علم بعد السلام نقصان [١] إحدى الصلاتين ركعه، فإن كان بعد الإتيان بالمنافى عمداً و سهواً أتى بصلاه واحده بقصد ما في

الذمه، و إن كان قبل ذلك قام فأضاف إلى الثانيه ركعه ثم سجد للسهو عن السلام في غير المحلّ ثم أعاد الاولى، بل الأحوط أن لا ينوى الاولى، بل يصلّي أربع ركعات بقصد ما في الذمه، لاحتمال كون الثانيه على فرض كونها تامه محسوبه ظهراً (١).

وجهه من غير أى خلل فيه، و إن كان بحيث لو علم بعدم كونه مسجداً لم يصلّ فيه، لما عرفت من خروج هذه الخصوصيه عن حريم المأمور به.

و المقام من هذا القبيل، فإنّ اللّازم الإتيان بدوات الأجزاء، لا مقتيده بعنوان كونها من الركعه الأولى أو الثانيه مثلاً ليلزم قصده فيقدح تخلفه، و لذا لو قرأ و ركع و سجد بعنوان كونها من الركعه الأولى بتخيّل كونه فيها فبان أنّه فى الثانيه أو بالعكس صحّت صلاته بلا كلام.

و عليه فالسجده المأتى بها فى المقام محسوبه من الركعه الأولى حقيقه و واقعاً و إن نواها مقتيده بكونها من الثانيه، إلّا أن يكون ذلك على سبيل التشريع الّذى مورده العلم بالخلاف، فيكون محرّماً من تلك الجهه، و هو مطلب آخر أجنبي عمّا نحن فيه كما لا يخفى. فالمقام و أشباهه من باب الخطأ فى التطبيق، و ليس من التقييد فى شىء.

(١) تقدّم الكلام حول هذه المسأله و ما بعدها فى المسأله الثامنه من هذه المسائل بنطاق أوسع و بيان مشبع فلاحظ إن شئت، و لا حاجه إلى الإيعاده.

[١] حكم هذه المسأله و ما بعدها تقدّم فى المسأله الثامنه.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ٢١٣

[المسأله الخامسه و العشرون: إذا صلّى المغرب و العشاء ثم علم بعد السلام من العشاء أنّه نقص من إحدى الصلاتين ركعه]

[٢١٥٨] المسأله الخامسه و العشرون: إذا صلّى المغرب و العشاء ثم علم بعد السلام من العشاء أنّه نقص من إحدى الصلاتين ركعه فإن كان بعد الإتيان بالمنافى عمداً و

سهواً وجب عليه إعادتهما، وإن كان قبل ذلك قام فأضاف إلى العشاء ركعه ثم يسجد سجدة السهو ثم يعيد المغرب.

[المسألة السادسة والعشرون: إذا صَلَّى الظهرين و قبل أن يسلم للعصر علم إجمالاً أنه إما ترك ركعه من الظهر]

[٢١٥٩] المسألة السادسة والعشرون: إذا صَلَّى الظهرين و قبل أن يسلم للعصر علم إجمالاً أنه إما ترك ركعه من الظهر و التي بيده رابعه العصر أو أن ظهره تامه و هذه الركعة ثلثة العصر (١)، فبالنسبه إلى الظهر شك بعد الفراغ، و مقتضى القاعده البناء على كونها تامه، و بالنسبه إلى العصر شك بين الثلاث و الأربع، و مقتضى البناء على الأكثر [١] الحكم بأن ما بيده

(١) فعلم بعدم إتيانه أكثر من سبع ركعات، و لم يعرف كيفية التقسيم و أنه هل كانت الظهر تامه فالنقص في العصر، أم أن الأمر بالعكس، كما كان هو الحال في المسألة السابقه، و الفرق أن العلم هناك كان بعد التسليم و هنا قبله.

و قد ذكر الماتن (قدس سره) أن مقتضى قاعده الفراغ البناء على وقوع الظهر تامه، و أمّا بالنسبه إلى العصر فيما أنه شاك بين الثلاث و الأربع فمقتضى قاعده البناء على الأكثر الحكم بأن ما بيده الرابعه و الإتيان بركعه الاحتياط بعد إتمامها.

[١] قاعده البناء على الأكثر لا تشمل المقام، للعلم بعدم صحه إتمام الصلاه عصرًا، فإنها إما ناقصه ركعه أو يجب العدول بها إلى الظهر، و يعتبر في جريان القاعده احتمال صحه الصلاه في نفسها، و عليه فتجرى قاعده الفراغ في الظهر و تجب إعاده العصر، و أمّا احتمال ثبوت النقص في العصر بجريان قاعده الفراغ في الظهر فهو ضعيف جداً حتى على القول بكونها أماره. و بما ذكرناه يظهر الحال فيما إذا علم النقص في العشاءين.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٢١٤

رابعتها

و الإتيان بصلاه الاحتياط بعد إتمامها، إلّا أنه لا يمكن إعمال القاعدتين معاً، لأنّ الظهر إن كانت تامّة فلا يكون ما بيده رابعه، و إن كان ما بيده رابعه فلا- يكون الظهر تامّة، فيجب إعادته الصلاتين لعدم الترجيح في إعمال إحدى القاعدتين، نعم الأحوط الإتيان بركعه أُخرى للعصر ثمّ إعادته الصلاتين، لاحتمال كون قاعده الفراغ من باب الأمارات. و كذا الحال في العشاءين إذا علم أنّه إمّا صَلَّى المغرب ركعتين و ما بيده رابعه العشاء أو صلّاها ثلاث ركعات و ما بيده ثالثه العشاء.

و لكن حيث إنّه يعلم بعدم إتيانه أزيد من سبع ركعات فلاجله لا يمكن إعمال القاعدتين معاً، للجزم بعدم مطابقه إحداهما للواقع، فإنّ الظهر إن كانت تامّة لم تكن العصر مورداً لقاعده البناء، للزوم الإتيان بالركعه حينئذ موصوله لا مفصوله، و إن كانت العصر تامّة لم تكن الظهر مورداً لقاعده الفراغ، و حيث لا- ترجيح لإحدى القاعدتين على الأُخرى فتسقطان. و نتيجة ذلك وجوب إعادته الصلاتين.

ثمّ ذكر (قدس سره) أخيراً أنّ الأحوط ضم ركعه أُخرى للعصر ثمّ إعادته الصلاتين، نظراً إلى احتمال كون قاعده الفراغ من باب الأمارات، و بما أنّ مثبتاتها حجّه فلازم جريانها في الظهر ثبوت النقص في العصر.

أقول: ما أفاده (قدس سره) صدرّاً و ذليلاً قابل للمناقشه.

أمّا ما أفاده (قدس سره) في الذيل ففيه أنّ مجرد كون الشىء أماره لا يستدعى حجّيه اللوازم، لعدم نهوض أى دليل عليه، بل هو تابع لمقدار دلالة الدليل سعه و ضيقاً، فقد يقتضيه و قد لا يقتضيه، نعم ثبت حجّيه المثبتات في جملة من الأمارات، لا أنّ كل أماره كذلك.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ٢١٥

.....

و من هنا ذكروا أنّ الظن في باب

القبله حجّه و أماره كاشفه عن الواقع، لقوله (عليه السلام) في صحيحه زراره: «يجزى التحرى أبداً إذا لم يعلم أين وجه القبلة»^(١) و مع ذلك لا- يثبت به لازمه من استعلام دخول الوقت بزوال الشمس عن الناحيه المظنون كونها قبله، بل لا بدّ من معرفه ذلك بطريق آخر من علم أو علمى.

و لو شكك بعد الصلاه فى الطهاره بنى على صحّتها بقاعده الفراغ، مع أنّ لازمها كونه متطهراً فعلاً، و لم يلتزم به أحد، لا هو (قدس سره) و لا غيره حتّى من القائلين بكون القاعده من الأمارات، بل لا مناص من تحصيل الطهاره للصلوات الآتية.

و الحاصل: أنّا و إن التزمنا بكون القاعده من الأمارات، إلّا أنّ الأماريه بمجرّدها لا تستوجب الحجّيه فى اللوازم العاديه أو العقليه، و إن اشتهر القول بذلك و جعلوه فارقاً بينها و بين الأصول.

و إنّما يتم ذلك فى طائفه خاصه منها و هى ما كانت من مقوله الألفاظ و من باب الحكايات كالأخبار و الأقارير و البيّنات، حيث إنّ الإخبار عن الشىء إخبار عن لازمه بطبيعته الحال و إن كان المخبر جاهلاً بالملازمه.

فلو اعترف بأنّه هو الذى أوصل السلك الكهربائى بيد زيد المقتول أو أوجر المائع الفلانى أو القرص الكذائى فى حلقه كان هذا إقراراً و إخباراً عن قتله قهراً، و إن لم يعلم هو بالملازمه لجهله بتأثيره فى القتل، فيثبت به لازمه و هو كونه قاتلاً و إن كان خاطئاً.

و السر أنّ بناء العقلاء قائم على حجّيه الأخبار و الحكايات فى المداليل الالتراميه، كما كان قائماً على حجّيتها فى المدلول المطابقى، و بهذا تفترق

(١) الوسائل ٤: ٣٠٧/ أبواب القبلة ب ٦ ح ١.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص:

الحكايات عن غيرها من سائر الأمارات، لعدم قيام الدليل فيما عداها على الحجّيه في غير ما تدلّ عليه بالمطابقه.

و أمّا ما أفاده (قدس سره) في الصدر فيندفع بما عرفت سابقاً «١» من أنّ ركعه الاحتياط على تقدير النقص جابره واقعاً و جزء متمّم للصلاه حقيقه و التسليم و التكبير المتخلّلان في البين زياده مغتفره على ما دلّت عليه موثقه عمار «٢» من كون الركعه متمّمه للصلاه لو كانت ناقصه، فإنّ المستفاد منها أنّ الشاك بين الثلاث و الأربع موظّف حتّى في صقع الواقع بالإتيان بركعه مفصوله على تقدير النقص، و أنّ تلك الزياده ملغاه في نظر الشرع.

و عليه فلا يلزم من الجمع بين القاعدتين القطع بالمخالفه، و لا يكون علمه بعدم الزياده على السبع مانعاً عن جريان القاعده بعد أن لم يرتّب أثر على النقص الواقعي ما دام كونه شاكّاً بين الثلاث و الأربع كما هو المفروض، الّذى هو الموضوع لدليل البناء على الأكثر. فلا معارضه بين القاعدتين بوجه.

و التحقيق عدم شمول قاعده البناء للمقام، لا لأجل المعارضه، بل لعدم جريانها في حدّ نفسها، و ذلك لأنّ المستفاد من موثقه عمار على ما ذكرناه سابقاً «٣» أنّه يعتبر في جريان هذه القاعده احتمال أمرين: صحّ الصلاه على تقدير التماميه و أنّه لم يكن عليه حينئذ شىء، و صحّتها أيضاً على تقدير النقص من غير ناحيه النقص لتكون الركعه جابره. فهذان الاحتمالان مقومان لجريان القاعده، و لا تكاد تجرى لدى فقد واحد منهما.

و لا ريب أنّ الاحتمال الأوّل مفقود في المقام، فإنّ الظهر لو كانت تامّه

(١) شرح العروه ١٨: ٢٧٩ و ما بعدها.

(٢) الوسائل ٨: ٢١٢/ أبواب الخلل الواقع في الصلاه ب ٨ ح

(٣) شرح العروه ١٨: ١٦٩.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٢١٧

.....

فالعصر الناقصه و إن كانت صحيحه حينئذ من غير ناحيه النقص فتنجبر بركعه مفصوله، إلّا أنّها لو كانت ناقصه فالعصر التامه غير موصوفه بالصّحّه لاشتراط الترتيب بينها و بين الظهر في الوقت المشترك.

و بما أنّ الاولى باطله حينئذ فوظيفته العدول إليها، فلا يحتمل أن يكون ما بيده صحيحه عصاراً على تقدير كونها أربعاً، بل تصحّ ظهراً بمقتضى العدول الواجب عليه.

فلا تكون صلاه العصر على تقدير كونها تامه مشموله لقوله (عليه السلام) في الموثّق: و إن كنت أتممت لم يكن عليك شيء «١»، بل عليه شيء و هو إعادتها بعد العدول بها إلى الظهر.

فاذا لم تكن مشموله و لم تكن مورداً لجريان القاعده فلا- مناص من إعادتها، لاندراجها في الشكوك غير المنصوص على صحّتها المحكومه بالبطلان بمقتضى الإطلاق في صحيحه صفوان «٢». و أمّا الظهر فهي محكومه بالصّحّه بمقتضى قاعده الفراغ السليمه عن المعارض.

و بعبارة اخرى: قاعده الفراغ إمّا أن لا تكون جاريه في صلاه الظهر أو أنّها جاريه.

فعلى الأوّل: فحيث إنّ الذمّه بعد مشغوله بالظهر لعدم إحراز الفراغ عنها حسب الفرض بعد احتمال كونها ناقصه، فلا مناص من العدول عما بيده إليها رعايه للترتيب المعبر بينهما، فيعدل و يسلم من غير حاجه إلى ضم الركعه المحتمل نقصها لا موصوله و لا مفصوله، للجزم بتحقق ظهر صحيحه على كلّ

(١) الوسائل ٨: ٢١٣/ أبواب الخلل الواقع في الصلاه ب ٨ ح ٣ [نقل بالمضمون و الظاهر أنّها ضعيفه سنداً].

(٢) الوسائل ٨: ٢٢٥/ أبواب الخلل الواقع في الصلاه ب ١٥ ح ١.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٢١٨

.....

تقدير، و هي أما الاولى لو كان النقص في

الثانية، أو الثانية لو كان النقص في الأولى. فالذمه بريئه حينئذ عن الظهر قطعاً وإن لم يشخصها بعينها، فليس عليه حينئذ إلا الإتيان بالعصر، ولا حاجة إلى إعادته الصلاتين.

و على الثاني: فلا يحتمل أن يكون ما بيده رابعه للعصر كى تكون مشموله لقاعده البناء على الأكثر، إذ بعد البناء على تماميه الظهر و وقوعها أربعاً بمقتضى قاعده الفراغ، فاحتمال كون ما بيده رابعه مقطوع العدم «١»، وقد عرفت أنّ هذا الاحتمال مقوم لقاعده البناء، بل هي حينئذ ثالثة يجب تميمها بالركعه الموصوله، و إذ لم تكن القاعده جاريه فلا مناص من إعادتها حسبما عرفت.

و على الجملة: المعتبر في جريان القاعده احتمال صحه الصلاه في نفسها، و فى المقام نقطع بعدم صحه إتمام الصلاه عصرًا، لأنها إمّا ناقصه أو يجب العدول بها إلى الظهر، فلا تكون مشموله للقاعده، و معه لا بدّ من إعادتها. و أمّا الظهر فهى مجرى لقاعده الفراغ من غير معارض. و من جميع ما ذكرناه يظهر الحال فى العشاءين، فلاحظ.

(١) هذا مبنى على حجيه القاعده فى لوازمها، و هى فى حيز المنع عند سيّدنا الأستاذ (دام ظلّه).

إلا أن يقال: إنّه على تقدير جريان قاعده الفراغ فى الظهر يمتنع جريان قاعده البناء فى العصر، لامتناع حكم الشارع بالبناء على الأكثر فيها بعد حكمه بالبناء على التمام فى الظهر. و لكن الجواب عن هذا قد تقدّم فى المتن فلاحظ.

و قد أجاب (دام ظلّه) عن الشبهه بما لفظه: ليس هذا مبنياً على حجيه قاعده الفراغ فى لوازمها، بل هو مبنى على ما ذكر آنفاً من أنّ قاعده البناء على الأكثر لا تشمل صلاه العصر فى مفروض المسأله، لأنّه لا تحتمل صحّتها عصرًا،

فان جرت قاعده الفراغ في الظهر حكم بطلانها، و إلا لزم العدول بها إلى الظهر.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٢١٩

[المسألة السابعة والعشرون: لو علم أنه صَلَّى الظهرين ثماني ركعات و لكن لم يدر أنه صَلَّى كلاً منهما أربع ركعات]

[٢١٦٠] المسألة السابعة والعشرون: لو علم أنه صَلَّى الظهرين ثماني ركعات و لكن لم يدر أنه صَلَّى كلاً منهما أربع ركعات أو نقص من إحداهما ركعة و زاد في الأخرى (١) بنى على أنه صَلَّى كلاً منهما أربع ركعات عملاً بقاعده عدم اعتبار الشك بعد السلام، و كذا إذا علم أنه صَلَّى العشاءين سبع ركعات و شك بعد السلام في أنه صَلَّى المغرب ثلاثه و العشاء أربعه أو نقص من إحداهما و زاد في الأخرى فيبنى على صحتهما.

[المسألة الثامنة والعشرون: إذا علم أنه صَلَّى الظهرين ثمان ركعات و قبل السلام من العصر شك في أنه هل صَلَّى الظهر أربع ركعات]

[٢١٦١] المسألة الثامنة والعشرون: إذا علم أنه صَلَّى الظهرين ثمان ركعات و قبل السلام من العصر شك في أنه هل صَلَّى الظهر أربع ركعات فالتى بيده رابعه العصر أو أنه نقص من الظهر ركعة فسلم على الثلاث و هذه التى بيده خامسه العصر، فبالنسبه إلى الظهر شك بعد السلام و بالنسبه إلى العصر شك بين الأربع و الخمس، فيحكم بصحة الصلاتين، إذ لا مانع من إجراء القاعدتين، فبالنسبه إلى الظهر تجرى قاعده الفراغ و الشك بعد السلام فيبنى على أنه سلم على أربع، و بالنسبه إلى العصر يجرى حكم الشك بين الأربع و الخمس فيبنى على الأربع إذا كان بعد إكمال السجدين فيتشهد و يسلم ثم يسجد سجدتى السهو (٢)، و كذا الحال فى العشاءين إذا علم قبل السلام من العشاء أنه صَلَّى سبع ركعات و شك فى أنه سلم من المغرب على

(١) الحكم فيها ظاهر جداً، بل لم تكن حاجه للتعرض إليها، لجريان قاعده الفراغ فى كل من الصلاتين من غير معارضه بعد أن لم تكن مستلزمه للمخالفة العمليه، لاحتمال صحة الصلاتين معاً، و إن احتمل بطلانها معاً أيضاً على التقدير الآخر، و مثله

(٢) الأمر كما ذكره (قدس سره) من جريان قاعده الفراغ بالنسبه إلى

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ٢٢٠

ثلاث فالتى بيده رابعه العشاء أو سلم على الاثنتين فالتى بيده خامسه العشاء فإنه يحكم بصحة الصلاتين و إجراء القاعدتين.

الظهر، لكون الشك فيها شكاً بعد السلام، وقاعده البناء على الأقل و هو الأربع بالنسبه إلى العصر، لكون الشك فيها شكاً بين الأربع و الخمس. و لا- مانع من إعمال القاعدتين، لعدم المعارضه فى البين بعد احتمال التماميه فى كلتا الصلاتين فيحكم بصحتها مع سجود السهو لأجل نفس الشك بين الأربع و الخمس كما تقدم فى محله «١».

هذا فيما إذا كان الشك بعد إكمال السجدين الذى هو مورد الشك بين الأربع و الخمس المحكوم بالصحة.

و أمّا إذا كان فى حال القيام فحيث إنه محكوم بالزيادة، لما سبق فى محله «٢» من رجوع الشك حينئذ إلى الشك بين الثلاث و الأربع فى الركعه التى قام عنها فهو مأمور بالهدم، و بعدئذ يقطع بعدم إتيانه أزيد من سبع ركعات، فتندرج حينئذ فى المسأله السادسة و العشرين المتقدمه، لكونها تلك المسأله بعينها. و قد عرفت حكمها من عدم جريان قاعده البناء على الأكثر فى صلاه العصر المرده بين الثلاث و الأربع، و أنه لا بدّ من إعادتها، و تجرى قاعده الفراغ فى صلاه الظهر من غير معارض.

و أمّا إذا كان الشك عارضاً بين الحالتين، أعنى بعد الدخول فى الركوع إلى ما قبل إكمال السجدين فحيث إنه محكوم بالبطلان، لاندراجه فى الشكوك غير

(١) شرح العروه ١٨: ١٩٨.

(٢) شرح العروه ١٨: ٢٠٠.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ٢٢١

[المسأله التاسعه و العشرون: لو انعكس الفرض السابق بأن شك بعد العلم بأنه صلى الظهرين ثمان ركعات]

[٢١٦٢] المسأله التاسعه و العشرون: لو انعكس الفرض السابق بأن شك

بعد العلم بأنه صَلَّى الظهرين ثمان ركعات قبل السلام من العصر في أنه صَلَّى الظهر أربع فالتى بيده رابعه العصر أو صلاحها خمساً فالتى بيده ثالثة العصر (١) فبالنسبة إلى الظهر شك بعد السلام، و بالنسبة إلى العصر شك بين الثلاث و الأربع. و لا وجه لإعمال قاعده الشك بين الثلاث و الأربع في العصر، لأنه إن صَلَّى الظهر أربعاً [١] فعصره أيضاً أربعه فلا محلّ لصلاحه الاحتياط، و إن صَلَّى الظهر خمساً فلا وجه للبناء على الأربع في العصر

المنصوص على صحتها المحكوم به بالإعادة بمقتضى الإطلاق في صحيحه صفوان فلا مناص من رفع اليد عن هذه الصلاة و إعادته العصر، و أمّا الظهر فهي مجرى لقاعده الفراغ كما عرفت.

و ممّا ذكرنا يظهر الحال في العشاءين، فإنه يحكم بصحة الصلاتين بعد إجراء القاعدتين على التفصيل الذي ذكرناه.

(١) ذكر الماتن (قدس سره) أنّ الشك حينئذ بالنسبة إلى الظهر شك بعد السلام فهو مورد لقاعده الفراغ، و بالنسبة إلى العصر شك بين الثلاث و الأربع و هو مورد لقاعده البناء في حدّ نفسه.

[١] لا يخفى ما في هذا التعليل، و الصحيح هو التعليل بأنّ العلم بعدم الحاجة إلى صلاحه الاحتياط لجبر النقص المحتمل في العصر مانع عن شمول القاعده لها، لأنها إن كانت تامّة لم تحتج إلى صلاحه الاحتياط، و إن كانت ناقصه و جب العدول بها إلى الظهر، و على كلّ حال لا يجبر نقصها المحتمل بصلاحه الاحتياط، و عليه فلا مانع من جريان قاعده الفراغ في الظهر، فتجب إعادته العصر خاصّه، و بذلك يظهر الحال في العشاءين.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٢٢٢

و صلاحه الاحتياط. فمقتضى القاعده إعادته الصلاتين، نعم لو عدل بالعصر إلى الظهر و أتى

بركعه أخرى و أتمها يحصل له العلم بتحقق ظهر صحيحه مردده بين الأولى إن كان في الواقع سلم فيها على الأربع، و بين الثانية المعدول بها إليها إن كان سلم فيها على الخمس، و كذا الحال في العشاءين إذا شك بعد العلم بأنه صلى سبع ركعات قبل السلام من العشاء في أنه سلم في المغرب على الثلاث حتى يكون ما بيده رابعه العشاء أو على الأربع حتى يكون ما بيده ثالثها، و هنا أيضاً إذا عدل إلى المغرب و أتمها يحصل له العلم بتحقق مغرب صحيحه أما الأولى أو الثانية المعدول إليها. و كونه شاكاً بين الثلاث و الأربع مع أن الشك في المغرب مبطل لا يضر بالعدول، لأن في هذه الصورة يحصل العلم بصحتها مردده بين هذه و الأولى، فلا يكتفى بهذه فقط حتى يقال إن الشك في ركعاتها يضر بصحتها.

إلا أن هذه القاعده لا يمكن إعمالها في العصر، لأنه إن صلى الظهر أربعاً فعصره أيضاً أربع، و معه لا حاجة إلى صلاه الاحتياط، لأنها إنما شرعت لجبر النقص المحتمل، و هو هنا مقطوع بعدم حسب الفرض. و إن صلاها خمساً الملازم لكون ما بيده الثالثه فحيث إن الأولى حينئذ فاسده لا مناص من العدول إليها و ضم الركعه الموصوله رعايه للترتيب المعترف بينهما. فلا وجه للبناء على الأربع في العصر و ضم الركعه المفصوله.

و على الجملة: لا مجال لشمول قاعده البناء لهذه الصلاه و تصحيحها بعنوان العصر، إذ لا حاجة إلى ركعه الاحتياط على تقدير، و سالبه بانتفاء الموضوع على التقدير الآخر، للزوم العدول بعد كون الأولى فاسده، و هذه للترتيب فاقد الموجب لزوال عنوان العصر. ثم فرع (قدس سره) على ذلك لزوم

.....

الصلاتين و جعلها مقتضى القاعده.

أقول: ما أفاده (قدس سره) من عدم شمول قاعده البناء لصلاه العصر هو الصحيح، لما ذكره (قدس سره) من التعليل الذى أوضحناه آنفاً من العلم بعدم الحاجه إلى ركعه الاحتياط لو كانت تامه، و وجوب العدول بها إلى الظهر لو كانت ناقصه و الإتيان بالركعه المتصله، فلا يحتمل جبر النقص المحتمل فى العصر بالركعه المفصوله. فلا يمكن تصحيحها عسراً بوجه.

فالتعليل واضح، إلا أن التفرع غير واضح، إذ لا يترتب عليه ما استنتجه من لزوم إعاده الصلاتين، لابتنائها على تعارض القاعدتين لتجب إعادتهما بمقتضى قاعده الاشتغال. و لا- تعارض فى البين، فإن الشك بالنسبه إلى الظهر شك بعد السلام فهى مورد لقاعده الفراغ، و بالنسبه إلى العصر لا تجرى قاعده البناء حسب الفرض، فأين المعارضه؟

و بالجملة: بعد البناء على عدم شمول قاعده البناء لصلاه العصر لأنها إما صحيحه أو فاقده للترتيب و محكوم به بالعدول كما عرفت. فاذن ما هو المعارض لقاعده الفراغ الجاربه فى صلاه الظهر ليحكم بإعاده الصلاتين بعد سقوط القاعدتين بالمعارضه؟.

فالصحيح لزوم إعاده العصر خاصه بعد رفع اليد عنها من غير حاجه إلى إعاده الظهر.

و هكذا الحال فى العشاءين فيما إذا علم أنه صلى سبع ركعات و لم يدر أنه سلم فى المغرب على الثلاث ليكون ما بيده رابعه العشاء، أو على الأربع حتى يكون ما بيده ثالثتها، فإن الكلام هو الكلام من عدم جريان قاعده البناء فى العشاء، لأنها إما تامه أو يجب العدول بها إلى المغرب، فتجربى قاعده الفراغ فى المغرب من غير معارض، و يعيد العشاء خاصه بعد رفع اليد عنها، هذا.

.....

كلا الموردين أن لا يرفع اليد، بل يعدل بما بيده إلى السابقه كما أفاده في المتن. ففي العصر يعدل بها إلى الظهر، و بعد ضمّ الركعه المتصله يجزم بتحقق ظهر صحيحه مردّده بين الاولى إن كان قد سلّم فيها على الأربع و بين الثانيه المعدول بها إليها إن كان سلّم فيها على الخمس، و بذلك تحصل البراءه عن الظهر بالعلم الوجداني.

و في العشاء يعدل بها إلى المغرب و يسلم من دون ضمّ الركعه، فيعلم بتحقق مغرب صحيحه مردّده بين الاولى و الثانيه.

و لكن العدول غير واجب في شىء منهنهما بعد صحّه السابقه ظاهراً بمقتضى قاعده الفراغ الجاربه فيها من غير معارض كما عرفت، فله رفع اليد عن هذه الصلاه، إذ لا يمكن تصحيحها عصرّاً أو عشاء.

و قد يستشكل في العدول في المورد الثاني أعنى العشاء بأنه شاك وجداناً بين الثلاث و الأربع، و الشك مبطل في المغرب، فكيف يعدل إليها و يجزم بوقوع مغرب صحيحه على كلّ تقدير.

فإنّ العبره في صلاه المغرب بحاله المكلف نفسه، و لا بدّ من يقينه و إحرازه و سلامه ركعاتها عن الشك كما في الأوليين اللتين هما من فرض الله، و لا-عبره بالواقع. فلو عدل و أتمّ رجاءً ثمّ انكشف بطلان الاولى فكيف يحكم بصحّه الثانيه مع اقترانها بالشك الفعلى وجداناً.

و يندفع بأنّ الشك بمجرّده لا يكون مبطلاً، و إنّما البطلان من أجل عدم إحراز الإتيان بمغرب صحيحه خارجاً، و في المقام لا شك من هذه الجهه، للجزم بأنّ ما بيده الثالثه على تقدير كونها مغرباً، فهو في نفسه و إن كان يحتمل الأربع في هذه الصلاه بما هي صلاه، و أمّا بعنوان المغرب فلا يكاد يحتمله بوجه، لعلمه

بأن هذه الصلاة إما أنها ليست بمغرب، أو أنها لو كانت مغرباً فهي ذات ثلاث ركعات

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٢٢٥

[المسألة الثلاثون: إذا علم أنه صَلَّى الظهرين تسع ركعات ولا يدري أنه زاد ركعه في الظهر]

[٢١٦٣] المسألة الثلاثون: إذا علم أنه صَلَّى الظهرين تسع ركعات ولا يدري أنه زاد ركعه في الظهر أو في العصر (١) فإن كان بعد السلام من العصر وجب عليه إتيان صلاة أربع ركعات بقصد ما في الذمّه، وإن كان قبل السلام فبالنسبة إلى الظهر يكون من الشك بعد السلام و بالنسبة إلى العصر من الشك بين الأربع والخمس [١]، ولا يمكن إعمال الحكمين، لكن لو كان بعد إكمال السجدين و عدل إلى الظهر و أتم الصلاة و سجد للسهو يحصل له اليقين بظهر صحيحه أمّا الأولى أو الثانية.

جزماً، فهو قاطع بحصول مغرب صحيحه سليمه عن الشك مردده بين الاولى و الثانيه و إن لم يشخص مصداقها.

(١) فإن كان ذلك بعد السلام عن العصر فقاعده الفراغ في كلتا الصلاتين في نفسها جاريه و ساقطه بالمعارضه، لعدم الترجيح في البين، و مقتضى قاعده الاشتغال إعادتهما.

و لكنّه حيث يعلم بوقوع إحداها صحيحه، فإن قلنا بأن العصر المقدّم سهواً يحسب ظهراً كما أفتى به الماتن «١» للنص الصحيح الدال على أنها أربع مكان أربع «٢»، فلأجل علمه حينئذ بالإتيان بظهر صحيحه مردده بين الاولى

[١] حكم الشك بين الأربع والخمس لا يشمل المقام، للعلم بعدم صحته إتمام الصلاة عصرًا فإنها إما باطله بزياده ركعه فيها أو يجب العدول بها إلى الظهر، و عليه فتجرى قاعده الفراغ في الظهر و تجب إعاده العصر خاصه.

(١) في المسألة [١١٨٢].

(٢) الوسائل ٤: ٢٩٠/ أبواب المواقيت ب ٦٣ ح ١.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٢٢٦

.....

كانت الزيادة فى الثانية و بين الثانية لو كانت فى الأولى فليس عليه إلّا إعادته العصر فقط، للقطع بوقوع الظهر الصحيح، إمّا بحسب أصل نيتته أو بتعبّد من الشرع.

و إن قلنا باحتسابه عصرًا لإعراض الأصحاب عن النص و سقوط اشتراط الترتيب بمقتضى حديث لا تعاد «١» الحاكم على الأدلّه الأوليه، فحيث إنّه يعلم بفراغ الذمّه عن إحدى الصلاتين لعدم كونه متعمّدًا فى تقديم العصر لو كان الخلل فى الظهر كى يكون مانعًا عن شمول الحديث، فليس عليه إلّا الإتيان بأربع ركعات بقصد ما فى الذمّه المرّدّد بين الظهر و العصر، من أجل علمه الإجمالى باشتغال الذمّه بصلاه واحده.

و إن كان قبل السلام فقد يكون بعد إكمال السجدين، و أخرى فى حال القيام، و ثالثه فى إحدى الحالات المتخلّله بينهما من الركوع إلى ما قبل الانتهاء عن ذكر السجده الثانية الذى به يتحقّق الإكمال.

أمّا فى الصورة الأولى: فبالنسبه إلى الظهر شكّ بعد السلام، و هو مورد لقاعده الفراغ، و بالنسبه إلى العصر شكّ بين الأربع و الخمس. و بما أنّه بعد الإكمال فحكمه فى حدّ نفسه البناء على الأربع ثمّ الإتيان بسجود السهو، إلّا أنّ قاعده البناء لا يمكن إعمالها فى العصر، للجزم بفسادها عصرًا، إمّا لزياده الركعه لو كانت خمسًا أو لفقد الترتيب لو كانت الأولى خمسًا، و عليه فقاعده الفراغ تجرى فى الأولى من غير معارض، فيحكم بصحّتها، و يعيد الثانية بعد رفع اليد عنها، لعدم قبولها للتصحيح بعنوان العصر، هذا.

و له أن لا يرفع اليد، بل يعدل بنيتّه إلى الظهر رجاءً و يتم، و بذلك يحصل له اليقين الوجدانى بوقوع ظهر صحيحه أمّا الأولى أو الثانية، و لا حاجه معه إلى

.....

سجود السهو و إن صرّح به في المتن، ضروره أنّ الفراغ عن الظهر مستند حينئذ إلى العلم الوجداني بوقوع ظهر ذات أربع ركعات مردّده بين الأولى والثانية، لا- إلى قاعده الشك بين الأربع والخمس ليجرى حكمها من ضمّ سجود السهو كما هو واضح، فإنّ الحاجة إنّما تكون ما سه إلى ضمّه لو كنّا بصدد تصحيح هذه الصلاة بخصوصها، وقد عرفت أنّها غير قابله للتصحيح بعنوان العصر.

و أمّا في الصورة الثانية: فالشك بالنسبه إلى العصر شك بين الأربع والخمس حال القيام، وقد عرفت في محلّه «١» أنّ هذا الشك غير منصوص بخصوصه، أجل بما أنّه مستلزم للشك في الركعه السابقه بين الثلاث والأربع فتجرى عمليه ذاك الشك من البناء على الأربع في تلك الركعه المستلزم لزياده القيام و وجوب هدمه.

إلّا أنّ قاعده البناء لا سبيل إلى إعمالها في المقام، لرجوع شكّه بعد الهدم إلى العلم بالإتيان بثمان ركعات و الشك في أنّه هل سلّم في الظهر على الأربع فهذه رابعه العصر، أم على الخمس فهذه ثالثتها المندرج في المسأله السابقه بعينها.

و قد عرفت ثمّه امتناع جريان قاعده البناء على الأربع في صلاه العصر للقطع بعدم الحاجه إلى ركعه الاحتياط لو كانت تامّه، و بوجوب العدول إلى الظهر لو كانت ناقصه كما مرّ الكلام حول ذلك مستقصى، و إذ لم يمكن تصحيح هذه الصلاه عصرًا فتجرى قاعده الفراغ في صلاه الظهر من غير معارض فيحكم بصحّتها و يعيد العصر بعد رفع اليد عنها.

و يمكنه هنا أيضاً أن لا يرفع اليد، بل يعدل بها إلى الظهر رجاءً و يتمّها من

غير هدم القيام، و بذلك يقطع وجداناً بحصول ظهر صحيحه ذات أربع ركعات

(١) شرح العروه ١٨: ٢٠٠.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٢٢٨

.....

مردّده بين الاولى لو كانت الزيادة في هذه، و بين الثانيه لو كانت الزيادة في الاولى، من غير حاجه إلى الإحراز التعيّد بقاعده الفراغ.

و أتمّيا في الصورة الثالثه: فالأمر أوضح، لأنّ الشك بين الأربع و الخمس فيما عدا حال القيام و ما بعد الإكمال من الحالات المتخلّله بينهما بنفسه موجب للبطلان بمقتضى الإطلاق في صحيحه صفوان «١» بعد عدم كونه من الشكوك المنصوص على صحّتها أو ما يلحق بها. فاذن تكون قاعده الفراغ الجاربه في الظهر سليمه عن أيّ معارض.

و هنا أيضاً يمكنه العدول رجاءً و الحصول على ظهر قطعيه الصحه بالعلم الوجداني، و إن لم يتشخص مصداقها.

و ملخص الكلام: أنّ العدول الرجائي الموجب للقطع الوجداني بحصول ظهر صحيحه جائز في جميع هذه الصور، و لكنّه غير لازم، فيجوز رفع اليد بعد عدم إمكان تصحيح العصر بعنوانها في شىء منها، المستلزم لجريان قاعده الفراغ في الظهر من غير معارض. هذا كلّ في الظهريين.

و من جميع ما ذكرناه يظهر حال الشك في العشاء بين الهدى عنونه في المسأله الآتيه، فإنّها و مسألتنا هذه على صعيد واحد، و تشتركان في ملاك البحث، و لا فرق إلّا في موضعين:

أحدهما: فيما إذا كان الشك عارضاً بعد السلام، فإنّ اللّازم هنا إعاده الصلاتين بعد تعارض القاعدتين. و لا تكفى صلاه واحده بقصد ما في الذمّه بعد كونهما مختلفتي العدد كما هو ظاهر.

ثانيهما: من حيث العدول، فإنّه غير جائز هنا فيما إذا كان الشك بعد إكمال

(١) الوسائل ٨: ٢٢٥/ أبواب الخلل الواقع في الصلاه ب ١٥ ح ١.

[المسألة الحادية و الثلاثون: إذا علم أنه صَلَّى العشاءين ثمان ركعات و لا يدري أنه زاد الركعة الزائدة في المغرب أو في العشاء]

[٢١٦٤] المسألة الحادية و الثلاثون: إذا علم أنه صَلَّى [١] العشاءين ثمان ركعات و لا يدري أنه زاد الركعة الزائدة في المغرب أو في العشاء و جب إعادتهما، سواء كان الشك بعد السلام من العشاء أم قبله (١).

[المسألة الثانية و الثلاثون: لو أتى بالمغرب ثم نسي الإتيان بها بأن اعتقد عدم الإتيان أو شك فيه فأتى بها ثانياً]

[٢١٦٥] المسألة الثانية و الثلاثون: لو أتى بالمغرب ثم نسي الإتيان بها بأن اعتقد عدم الإتيان أو شك فيه فأتى بها ثانياً و تذكر قبل السلام أنه كان آتياً بها و لكن علم بزياده ركعه إما في الأولى أو الثانية (٢) له أن يتم الثانية و يكتفى بها [١] لحصول العلم بالإتيان بها إما أولاً أو ثانياً، و لا يضره كونه شاكاً في الثانية بين الثلاث و الأربع مع أن الشك في ركعات المغرب موجب

السجدين أو بعد الدخول في الركوع، لتجاوز محلّه، نعم فيما إذا كان عارضاً حال القيام يجوز العدول بعد الهدم، و بذلك يقطع بحصول مغرب صحيحه مردّده بين الاولى و الثانية.

فلا فرق بين المسألتين إلّا من هاتين الناحيتين، و إلّا فهما من وادٍ واحد فتجرى قاعده الفراغ بالنسبه إلى المغرب من غير معارض فيما إذا كان الشك أثناء العشاء بعد عدم إمكان تصحيحها عشاءً في شيء من الصور المتقدمه كما عرفت بما لا مزيد عليه.

(١) قد ظهر الحال فيها ممّا قدّمناه آنفاً.

(٢) فعلم بإتيانه سبع ركعات في المغربين أو خمس ركعات في الفجرين و جهل محل الزيادة و أنّها في الأولى أم الثانية.

[١] هذه المسألة و سابقتها على ملاك واحد.

[١] و له أن يرفع اليد عنها و يبني على صحّه الأولى بقاعده الفراغ.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٢٣٠

للبطلان، لما عرفت سابقاً من أنّ ذلك إذا لم يكن هناك طرف آخر يحصل معه اليقين بالإتيان

صحيحاً، و كذا الحال إذا أتى بالصبح ثم نسي و أتى بها ثانياً و علم بالزياده إما فى الأولى أو الثانية.

لا إشكال حينئذ فى جريان قاعده الفراغ فى الصلاه الأولى سليمه عن المعارض، إذ بعد تذکر الإتيان و الحكم بالصحه بمقتضى القاعده فالذمه فارغه عن المغرب أو الفجر، فلا أثر للشك فى الزيادة فى الثانية غير المأمور بها لكى تقع طرفاً للمعارضه. فيجوز رفع اليد عنها و الاكتفاء بالأولى المحكوم به بالصحه لقاعده الفراغ بعد أن لم يكن مثل هذا العلم الإجمالى منجزاً.

كما يجوز إتمامها رجاءً بعد احتمال الزيادة فى الأولى وجداناً، فإنّ هذا الاحتمال و إن كان محكوماً بعدم الاعتناء بقاعده الفراغ فلا يكون مقتضياً لوجوب الإعادة، إلّا أنّه لا ريب فى اقتضائه حُسن الاحتياط لرجاء درك الواقع، و بذلك يقطع بالإتيان بمغرب أو فجر صحيحه مردّه بين الأولى و الثانية.

و دعوى كونه شاكاً فى الثانية بين الثلاث و الأربع فى المغرب، أو الثنتين و الثلاث فى الفجر، و الشك فىهما مبطل فكيف يمكن الإتمام.

ساقطه بما عرفت سابقاً من عدم الشك فى ركعات ما هو مصداق للمغرب أو الفجر المرّدّد بين الأولى و الثانية، فإنّ الزيادة إن كانت فى الثانية فالمغرب الأولى قد وقعت ثلاثاً جزماً، فليست هذه مغرباً ليكون الشك فيها قادحاً. و إن كانت فى الأولى فالمغرب الثانية المقطوع كونها ثلاثاً. فليس ثمه شك فيما هو مصداق للمغرب، و إنّما الشك فى أنّ المغرب هذه أو تلك، و لا ضير فيه بعد العلم بوقوع مغرب أو فجر صحيحه سليمه عن كل شك.

و على الجملة: الروايات المانعه عن الشك فى المغرب ناظره إلى ما هو

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ٢٣١

.....

مصداق للمغرب واقعاً،

و ليس هنا شك في ركعات ذاك المصداق جزماً. فلا ينبغي التأمل في جواز الإتمام رجاءً كما أفاده في المتن.

نعم استشكل فيه شيخنا الأستاذ (قدس سره) «١» بدعوى أنه بعد فرض صحته الأولى بمقتضى قاعده الفراغ المستلزم للتعبّد بسقوط الأمر و الإتيان بمغرب صحيحه فالثانية زائده لا جدوى فيها، و حيث يشك في ركعاتها فكيف يجوز إتمامها مغرباً أو صباحاً و لو برجاء المطلوبيه، و هل هذا إلّا من التشريع المحرّم.

و فيه ما لا يخفى، فإنّ الثانية و إن كانت زائده بحسب الحكم الظاهري و يشك في ركعاتها، إلّا أنّه يحتمل أن تكون هي صلاه المغرب أو الفجر واقعاً، و في هذا الفرض لا شك في عدد ركعاتها، فإنّ الزيادة حينئذ في الصلاه الأولى، و عليه فلا مانع من إتمامها رجاءً.

و لا تشريع، فإنّ صدق التشريع منوط بقصد الأمر الجزمي كى يكون من إدخال ما لم يعلم أنه من الدين في الدين، و أمّا الإتيان بعنوان الرجاء «٢»

(١) العروه الوثقى ٣: ٣٦٦.

(٢) يمكن أن يقال: إنّ الرجاء متقوم باحتمال الإصابه، و المحقق النائيني (قدس سره) يدعى القطع بعدم الإصابه و فساد العباده، و معه لا موضوع للرجاء، لا أنّه مع الإذعان به يمنع خشيه التشريع ليورد عليه بما هو أوضح من أن يخفى لديه من عدم استلزام العباده الرجائيه للتشريع.

و المذى يكشف عمياً ذكرناه اعتراضه في بعض التعاليق السابقه على ما ادّعاه السيّد الماتن (قدس سره) من العلم بتحقيق مغرب صحيحه أمّا الأولى أو الثانية، بأنّه كيف يعقل حصول هذا العلم من ضم ما يقطع بفساده إلى ما فرضه مشكوك الصحه.

و لعلّ الوجه في دعوى القطع أنّ الصلاه الثانيه إمّا لا أمر بها رأساً، أو

أنها غير صالحه لحصول الامتثال بها، نظراً إلى اقترانها بالشك الفعلى الوجدانى فى عدد ركعاتها المانع عن أتصافها بالصحة. و على التقديرين لا يحتمل إصابتها للواقع لتمشى تيّه الرجاء.

و دعوى انتفاء الشك على تقدير بطلان الاولى، غير مجديه فى ارتفاع الشك الموجود بالفعل وجداناً.

لكن الإنصاف أن متعلق الشك إنما هو ذات الصلاه الخارجيه منعزله عن صفه المغربيه التقديرية، أمّا مع مراعاة هذا الوصف الذى هو الموضوع للحكم فلا- شك بالضرورة، بل لا- يعقل اجتماع الشك مع افتراض المغربيه فى مفروض المسأله كما لا يخفى.

فما أفاده سيّدنا الأستاذ (دام ظلّه) متين من هذه الجهه.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ٢٣٢

[المسأله الثالثه و الثلاثون: إذا شك فى الركوع و هو قائم وجب عليه الإتيان به]

[٢١٦٦] المسأله الثالثه و الثلاثون: إذا شك فى الركوع و هو قائم وجب عليه الإتيان به فلو نسى حتى دخل فى السجود فهل يجرى عليه حكم الشك بعد تجاوز المحل أم لا؟ الظاهر عدم الجريان، لأن الشك السابق باق و كان قبل تجاوز المحل. و هكذا لو شك فى السجود قبل أن يدخل فى التشهد ثم دخل فيه نسياناً و هكذا (١).

و باحتمال ثبوت الأمر الواقعى فليس هو من التشريع فى شىء.

و لا ريب فى تطرّق هذا الاحتمال فى المقام، لجواز وقوع الزيادة فى الصلاه الأولى وجداناً، الموجب لعدم سقوط الأمر واقعاً و إن سقط ظاهراً، و معه كان الاحتياط حسناً قطعاً، و لذلك تجوز الإعادة رجاءً لو احتتمل خللاً واقعياً فى صلاته محكوماً بعدم الاعتناء فى ظاهر الشرع. فكما تجوز الإعادة ابتداءً يجوز الإتمام فى المقام رجاءً بمناط واحد. و لا مجال لاحتمال التشريع فى شىء منهما.

(١) لو شك فى الركوع حال القيام فلم يدر أن هذا قيام بعد الركوع أم قبله

موسوعه الإمام الخوئى،

.....

فلا ريب في وجوب الإتيان به بمقتضى قاعده الشك في المحل.

فلو ذهب عن ذلك و سجد نسياناً ثم تذكر فهل يجرى عليه حكم الشك بعد تجاوز المحل، نظراً إلى زوال الشك السابق العارض في المحل و انعدامه بالنسيان و هذا شك جديد طارئ بعد التجاوز فلا يلتفت إليه. أو لا يجرى باعتبار أن هذا هو الشك السابق بعينه و إن تخلل بينهما النسيان، و بما أنه كان قبل تجاوز المحل فيجب الاعتناء به؟

تردد الماتن (قدس سره) في ذلك، ثم اختار الثاني. و هو الصحيح، و ذلك لأنه حينما شك كان محكوماً بالاعتناء بمقتضى كون شكّه في المحل، فلم يكن مأموراً آن ذاك بالسجود، و إنما نشأ الإتيان به من النسيان، و مثله لا يكون محققاً للدخول في الغير المعبر في جريان قاعده التجاوز، لعدم كونه من الغير المترتب على المشكوك فيه بعد عدم كونه مأموراً به. فلا يكون مشمولاً للدليل القاعده. هذا أولاً.

و ثانياً: مع الغض عن ذلك فلا ريب في انصراف الدليل عن مثل هذا الشك المسبوق بمثله في المحل و المتخلل بينهما النسيان، فلا يكون مشمولاً للإطلاق، بل المرجع أصاله عدم الإتيان.

و بعبارة اخرى: مقتضى الأصل الأولى و هو الاستصحاب لزوم الاعتناء بالشك، خرجنا عن ذلك في موارد قاعده التجاوز و الفراغ و نحوهما من القواعد المصححة بمقتضى حكومه أدلتها عليه، فاذا لم تجر القاعده في مورد من جهة الانصراف كما في المقام كان المرجع دليل الاستصحاب، و كان بمجرد كافي في لزوم الاعتناء.

و يعضده ما ذكرناه في محله «١» من أن المستفاد من التعليل بالأذكريه و الأقربيه

(١) مصباح الأصول ٣: ٣٠٦.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٢٣٤

.....

نصوص هذه القاعده «١» أنها لم تكن قاعده تعيديه محضه، وإنما اعتبارها من أجل الكاشفيه النوعيه، حيث إن المتصدى للامتنال ملتفت غالباً إلى الخصوصيات، واحتمال الغفله ملغى بأصالة العدم المتبعه عند العقلاء وحينئذ فالخروج عن العمل و التجاوز عنه كاشف نوعى عن الإتيان به على وجهه، و من ثم بنينا على أن القاعده محسوبه من الأمارات.

و هذا كما ترى غير منطبق على المقام، لعدم كون الدخول فى السجود كاشفاً عن الإتيان بالركوع المشكوك فيه بعد فرض كونه مبنياً على الغفله و ناشئاً عن محض النسيان، فلم يكن آن ذاك أذكر و لا أقرب إلى الحق، فمثله لا يكون مشمولاً لدليل القاعده جزماً.

و ثالثاً: لو تنازلنا عن هذا أيضاً فلا أقل من الشك فى شمول الإطلاق للمقام، و هو بمجرد كافي فى لزوم الرجوع إلى دليل الاستصحاب المقتضى لوجوب الاعتناء بعد عدم نهوض ما يوجب الخروج عنه.

و رابعاً: أنا لو تنازلنا عن هذا أيضاً و سلمنا شمول الإطلاق حتى لمثل هذا الشك فكان محكوماً بعدم الاعتناء بمقتضى هذا الشك العارض بعد تجاوز المحل إلا أنه كان شاكاً فى المحل أيضاً حسب الفرض، فيجب عليه الاعتناء بمقتضى ذاك الشك، و المرجع بعد التعارض هو الاستصحاب.

و بعبارة اخرى: له شكان، شك فى المحل و مقتضاه الاعتناء بقاعده الشك فى المحل، و شك فى خارجه و مقتضاه عدم الاعتناء بقاعده التجاوز، و بعد تعارض القاعدتين و تساقطهما يرجع إلى أصالة عدم الإتيان.

و كيف ما كان، فلا ينبغي التأمل فى عدم جريان قاعده التجاوز فى المقام

(١) الوسائل ١: ٤٧١/ أبواب الوضوء ب ٤٢ ح ٧، ٨: ٢٤٦/ أبواب الخلل الواقع فى الصلاه ب ٢٧ ح ٣.

[المسألة الرابعة والثلاثون: لو علم نسيان شيء قبل فوات محل المنسى ووجب عليه التدارك فنسى]

[٢١٦٧] المسألة الرابعة والثلاثون: لو علم نسيان شيء قبل فوات محل المنسى ووجب عليه التدارك فنسى حتى دخل في ركن بعده [١] ثم انقلب علمه بالنسيان شكاً (١) يمكن إجراء قاعده الشك بعد تجاوز المحل والحكم بالصحة إن كان ذلك الشيء ركناً، والحكم بعدم وجوب القضاء وسجدتي السهو فيما يجب فيه ذلك، لكن الأحوط مع الإتمام [١] إعادة الصلاة إذا كان ركناً والقضاء وسجدتا السهو في مثل السجده والتشهد، وسجدتا السهو فيما يجب في تركه السجود.

ولزوم الاعتناء بالشك، فيعود لتدارك الركوع إن أمكن، وإلا فيحكم بالبطالان كما لو كان التذکر بعد الدخول في السجده الثانيه.

وهكذا الكلام فيما لو شك في السجود قبل أن يدخل في التشهد ثم دخل فيه نسياناً، ونحو ذلك من الأمثله كما أشار في المتن.

(١) كما لو علم حال القيام نسيان السجده أو السجديتين فوجب عليه التدارك لبقاء محل المنسى وعدم فواته بعد، فغفل عن ذلك حتى دخل في الركوع ثم التفت وانقلب عندئذ علمه بالنسيان شكاً فزال الاعتقاد السابق وتبدل بالشك السارى، فهل تجرى حينئذ قاعده التجاوز باعتبار حدوث الشك في السجود بعد تجاوز المحل، أو لا، نظراً إلى سبقه بالعلم بالنسيان المحكوم بلزوم الاعتناء فتجب الإعادة لو كان المنسى ركناً أو القضاء لو كان سجده واحده؟

[١] لا يعتبر في جريان القاعده الدخول في الركن، بل تجرى فيما إذا كان قد تجاوز المحل الشكى وتبدل نسيانه شكاً.

[١] هذا الاحتياط ضعيف جداً.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٢٣٦

.....

مَالِ المَاتِنِ (قَدَسَ سِرُّهُ) إِلَى الأَوَّلِ. وَهُوَ الأَقْوَى، لَوْضُوحِ أَنَّ العِلْمَ

بالنسيان و اعتقاده لم يكن بمجرّده موضوعاً لحكم من الأحكام، و إنّما هو طريق محض و كاشف عن الواقع، و تلك الآثار من البطالين أو القضاء و نحوهما مترتبه على نفس الترك الواقعي المتنجز بالعلم، و لا-ريب في دوران وصف التنجيز مدار وجود المنجز حدوداً و بقاءً. فما دام العلم باقياً و الاعتقاد راسخاً كان منجزاً، و إلّا فيزول بزواله بطبيعته الحال.

و المفروض في المقام زوال العلم فعلاً و انقلاب الاعتقاد السابق إلى الشك السارى و التردّد في مطابقته للواقع أم كونه جهلاً مركباً. فهو بحسب النتيجة شاك فعلاً في تحقّق السجده و قد تجاوز عن محلّها بالدخول في القيام، فيكون محكوماً بعدم الاعتناء بمقتضى قاعده التجاوز، و لا أثر للاعتقاد السابق الزائل بل العبره بالحاله الفعلية، و هى مشموله لعموم القاعده كما عرفت.

و منه تعرف أنّ قوله (قدس سره): فنسى حتّى دخل في ركن بعده. مستدرّك لا حاجه إليه، لعدم دخله في عنوان المسأله و ما هو مناط البحث فإنّ المدار على انقلاب العلم بالنسيان الحاصل بعد التجاوز عن المحل الشكّي و قبل فوات محلّ المنسى شكّاً، سواء نسي علمه بالنسيان و دخل في ركن بعده أم لم ينس و لم يدخل، فإنّ مجرّد الانقلاب بالشك كافٍ في المشموليه لعموم قاعده التجاوز حسبما عرفت. فلا تجب عليه الإعاده و لا القضاء و لا سجود السهو فيها إذا كان المنسى مقتضياً لشيء من ذلك.

و ممّا ذكرنا يظهر الحال في المسأله الآتية التى هى من فروع هذه المسأله، فإنّ اعتقاد نقص ما يوجب القضاء أو سجود السهو كالسجده الواحده و التشهد و نحوهما إنّما يؤثّر ما دام باقياً، فلو زال الاعتقاد و تبدّل بالشك في

الأثناء أو بعد الصلاة سقط الوجوب لا محاله، و كان مورداً لقاعده التجاوز أو الفراغ.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٢٣٧

[المسألة الخامسة و الثلاثون: إذا اعتقد نقصان السجده أو التشهد مما يجب قضاؤه]

[٢١٦٨] المسألة الخامسة و الثلاثون: إذا اعتقد نقصان السجده أو التشهد مما يجب قضاؤه، أو ترك ما يوجب سجود السهو في أثناء الصلاة ثم تبدل اعتقاده بالشك في الأثناء أو بعد الصلاة قبل الإتيان به سقط وجوبه و كذا إذا اعتقد بعد السلام نقصان ركعه أو غيرها ثم زال اعتقاده.

[المسألة السادسة و الثلاثون: إذا تيقن بعد السلام قبل إتيان المنافى عمداً أو سهواً نقصان الصلاة]

[٢١٦٩] المسألة السادسة و الثلاثون: إذا تيقن بعد السلام قبل إتيان المنافى عمداً أو سهواً نقصان الصلاة و شك في أنّ الناقص ركعه أو ركعتان (١) فالظاهر أنه يجري عليه حكم الشك بين الاثنتين و الثلاث، فيبنى على الأكثر و يأتي بالقدر المتيقن نقصانه و هو ركعه أخرى و يأتي بصلاة احتياطة، و كذا إذا تيقن نقصان ركعه و بعد الشروع فيها شك في ركعه أخرى، و على هذا فإذا كان مثل ذلك في صلاة المغرب و الصبح يحكم بطلانهما. و يحتمل جريان حكم الشك [١] بعد السلام بالنسبة إلى الركعه المشكوكه فيأتي بركعه واحده من دون الإتيان بصلاة الاحتياط، و عليه فلا تبطل الصبح و المغرب أيضاً بمثل ذلك و يكون كمن علم نقصان ركعه فقط.

و هكذا الحال فيما إذا اعتقد بعد السلام نقصان ركعه أو غيرها و قبل أن يتصدى للتدارك زال الاعتقاد كما هو ظاهر.

(١) فهل يقتصر على تدارك المقدار المتيقن نقصه من ضم الركعه المتصلة للجزم بعدم وقوع السلام في محله، و لا- يعتنى بالشك بالنسبة إلى المقدار الزائد لكونه من الشك بعد السلام من هذه الجهة.

[١] هذا الاحتمال ضعيف، بل باطل جزماً.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٢٣٨

.....

أو يجري عليه حكم الشك بين الركعات نظراً إلى أنّ فرض زياده السلام يستدعى وقوع الشك في الأثناء و عدم خروجه عن

فيجری علیہ حکمہ من البناء علی الأكثر إن كان فی الرباعیہ، لرجوعہ حیثُذ إلى الشک بین الثنتین و الثلاث، للجزم بعدم الإتيان بالرباعه و الشک فی الثالثه، فینى علی الثلاث و یأتى برکعہ موصولہ و أخرى مفصوله. و البطلان إن كان فی الثلاثیه لرجوعہ إلى الشک بین الواحدہ و الثنتین، و الشک فیہا مبطل مطلقاً؟

و أمّا فی الثنائیه فلا- یکاد یتم فیہا فرض المسألہ من أصله، لأنہا فی نفسہا ذات رکعتین، فاحتمال ترک رکعتین مساوق لاحتمال ترک الصلاه رأساً و عدم الشروع فیہا أصلاً، و هو مخالف لفرض عروض الشک بعد السلام، إلّا أن يفرض أنه کبر و قرأ ثم جلس من غیر رکوع فسجد و سلم، فيكون تاركاً للركعه الأولى أيضاً بترك رکوعها.

و کیف ما كان، ففي المسألہ وجهان، قد اختار الماتن (قدس سره) الوجه الثانی. و هو الصحيح، فإن الشک بعد السلام و الانصراف عن الصلاه و إن كان له عنوان خاص مذکور فی الأدلّه و هی الصحيحه المتضمنه للتعليل بالأقربيه إلى الحق «١»، فهو بعنوانه محكوم بعدم الاعتناء. إلّا أنّ مورده ما إذا كان السلام واقعاً في محلّه و لو بحسب اعتقاد المصلّي، فالشک العارض بعد مثل هذا السلام المحتمل وقوعه في محلّه و كونه مأموراً به واقعاً محكوم بعدم الالتفات.

و هذا غير منطبق على المقام، للجزم بزياده السلام و وقوعه في غير محلّه، فهو بعد في الصلاه قطعاً و غير خارج عنها، فشكّه شكّ أثناء الصلاه لا محاله فيعمّه حكمه حسبما عرفت من البناء على الأكثر في الرباعيه و الإتيان بالمتيقّن نقصه و هي الركعه المتصله ثم برکعه الاحتياط و يسجد سجدة السهو للسلام الزائد

[المسأله السابعه و الثلاثون: لو تيقن بعد السلام قبل إتيان المنافى نقصان ركعه ثم شك فى أنه أتى بها أم لا]

[٢١٧٠] المسأله السابعه و الثلاثون: لو تيقن بعد السلام قبل إتيان المنافى نقصان ركعه ثم شك فى أنه أتى بها أم لا (١) ففى وجوب الإتيان بها لأصالة عدمه أو جريان حكم الشك فى الركعات عليه وجهان، و الأوجه الثانى [١]، و أمّا احتمال جريان حكم الشك بعد السلام عليه فلا وجه له، لأنّ الشك بعد السلام لا يعتنى به إذا تعلّق بما فى الصلاه و بما قبل السلام، و هذا متعلّق بما وجب بعد السلام.

و البطلان فى المغرب و الفجر لو تمّ الفرض فى الأخير كما ذكره فى المتن.

و منه تعرف أنّ الوجه الأول الذى احتمله فى المتن فى غايه الضعف.

(١) فيما أنّ السلام الصادر منه الواقع على النقص زائد جزماً لوقوعه فى غير محلّه، فهل يجب عليه حينئذ الإتيان بالركعه المتيقن نقصها المشكوك إتيانها استناداً إلى أصالة عدم الإتيان، أو أنه يجرى عليه حكم الشك فى الركعات فيبنى على الأربع و يسلم ثمّ يأتى بركعه الاحتياط؟

ذكر فى المتن أنّ فيه وجهين و أنّ الأوجه الثانى، ثمّ تصدّى (قدس سره) لدفع احتمال جريان حكم الشك بعد السلام بأنّ ذلك خاص بما إذا تعلّق الشك بما فى الصلاه من الأجزاء و ما وجب قبل السلام، فلا يعتنى به حينئذ، و أمّا فى المقام فالشك متعلّق بما وجب بعد السلام و هى الركعه المتيقن نقصها المشكوك إتيانها، فلا يكون مشمولاً لذاك الحكم.

[١] هذا فيما إذا لم يعلم بوقوع السلام على تقدير الإتيان بالركعه الناقصه، و أمّا مع العلم بوقوعه على تقديره فلا يخلو الوجه الأول عن وجه وجيه.

أقول: الشاك في الإتيان بالركعة المتيقن نقصها بعد التسليم الزائد قد يفرض علمه بفعل السلام الثاني الموظف بعدها، و أخرى علمه بالعدم و أنه على تقدير الإتيان بها لم يسلم عنها جزماً، و ثالثه شكّه في ذلك أيضاً.

أمّا في الفرض الأول: و إن كان هو غير مراد للماتن جزماً، و إنّما ذكرناه استقصاءً للأقسام فلا ينبغي الكلام في كونه من الشك بعد السلام المحكوم بعدم الاعتناء، لتعلق الشك حينئذ بما كان واجباً قبل السلام، فيشملة التعليل الوارد في الصحيحه من أنه حينما يصلّى أقرب منه إلى الحقّ حينما يشك «١» فتجرى قاعده الفراغ بلحاظ السلام الثاني، و يبنى على الإتيان بالركعة، و هذا ظاهر.

و أمّا في الفرض الثاني: فلا ينبغي التأمل في لزوم إجراء حكم الشك في الركعات، لشكّه وجداناً في أنّ ما بيده الثالثه أم الرابعه بعد فرض التردد في الإتيان بالركعة الناقصه و عدمه، فيشملة حكمه من البناء على الأكثر.

و ليس له حينئذ ضم تلك الركعة متّصله استناداً إلى الاستصحاب، لسقوطه في هذا الباب، و لزوم سلامه الركعات عن الزيادة و النقصان كما نطقت به موثقه عمار: «إلا أعلمك شيئاً...» إلخ «٢»، و هذا أيضاً ظاهر.

و أمّا في الفرض الثالث: فالشك في فعل التسليم بعد الركعة على قسمين:

فتاره يعلم بالملازمه بينهما و أنه على تقدير الإتيان بالركعة فقد سلّم عنها جزماً، و على تقدير عدم الإتيان لم يسلم جزماً، و لا يحتمل التفكيك بأن يكون آتياً بالركعة و لم يسلم عنها بعد.

(١) تقدّم مصدرها آنفاً، (نقل بالمضمون).

(٢) الوسائل ٨: ٢١٣/ أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ٨ ح ٣ [الظاهر ضعفها سنداً].

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٢٤١

أيضاً، ويشك في كل من الركعة والتسليم شكاً مستقلاً فلا- يدرى أنه أتى بهما معاً، أو لم يأت بشيء منهما، أو أنه أتى بأحدهما دون الآخر.

أمّا في القسم الأول: فلا- يمكن إجراء حكم الشك في الركعات، إذ لو بنى على الأربع وسلم فهو يعلم بعدم وقوع السلام في محلّه جزماً، لأنه إن كان قد أتى بالركعة وتسليمتها فهذا سلام زائد واقع خارج الصلاة ولا معنى للسلام بعد السلام، وإلا فهو تسليم على الثلاث، فلم يكن السلام مأموراً به على التقديرين، ولا يحتمل صحته كي يكون مشمولاً لقاعده البناء.

بل اللّازم حينئذ الإتيان بالركعة المشكوكة متّصلة استناداً إلى قاعده الاشتغال أو استصحاب عدم الإتيان، وبذلك يقطع ببراءة الذمّه، لأنه إن لم يكن آتياً بها واقعاً فوظيفته الإتيان بها متّصلة وقد فعل، وإلا فيقع لغواً خارج الصلاة ولا ضير فيه. وعلى أيّ تقدير فصلاته مأمونه عن الزيادة والنقصان.

و أمّا في القسم الثاني: فيجوز حكم الشك في الركعات، إذ بعد كونه مأموراً بالتسليم بمقتضى أصله العدم، والمفروض زيادة السلام الأول فهو غير خارج بعد عن الصلاة، فلا جرم يكون شكّه حادثاً في الأثناء بمقتضى التعبد الاستصحابي. وبما أنه شاك فعلاً بين الثلاث والأربع وجداناً فيكون مشمولاً لدليل البناء على الأكثر بطبيعته الحال.

و من جميع ما ذكرناه تعرف أنّ ما أفاده في المتن من جريان حكم الشك في الركعات لا- يستقيم على إطلاقه، بل ينبغي التفصيل بين الصور حسبما عرفت.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٢٤٢

[٢١٧١] المسألة الثامنة والثلاثون: إذا علم أنّ ما بيده رابعه ويأتي به بهذا العنوان لكن لا يدرى

أنها رابعه واقعيه أو رابعه بنائيه و أنه شك سابقاً بين الاثنتين و الثلاث فبنى على الثلاث فتكون هذه رابعه بعد البناء على الثلاث (١) فهل يجب عليه صلاه الاحتياط لأنه و إن كان عالماً بأنها رابعه في الظاهر إلا أنه شاك من حيث الواقع فعلاً بين الثلاث و الأربع، أو لا يجب لأصالة عدم شك سابق و المفروض أنه عالم بأنها رابعته فعلاً؟ وجهان، و الأوجه الأول.

(١) فهل تجب عليه صلاه الاحتياط نظراً إلى شكه الفعلي في عدد الركعات من حيث الواقع، و أن ما بيده هل هي الثالثه أو الرابعه، غير المنافي لعلمه بأنها رابعه في الظاهر.

أم لا- يجب لأصالة عدم حدوث شك سابقاً، و المفروض علمه بأنها رابعته فعلاً. فلا شىء عليه بضم الوجدان إلى الأصل؟ وجهان.

ذكر الماتن (قدس سره) أن الأوجه الأول. و هو الصحيح، بل لا- ينبغي التأويل فيه، لرجوع الشك المزبور إلى الشك الفعلي الوجداني بين الثلاث و الأربع كما عرفت، فيشملة حكمه. و لا أثر للأصل المذكور، فإن المدار في جريان أحكام الشكوك على الحالة الفعلية، و لا عبره بالحاله السابقه.

و من هنا ذكرنا سابقاً «١» أنه لو تبدل كل من الشك و الظن و اليقين و انقلب إلى الآخر كان المتبع الحاله اللاحقه المنقلب إليها، و لا- أثر للسابقه الزائله. و بما أن حالته الفعلية في المقام الشك بين الثلاث و الأربع وجداناً جرى عليه حكمه سواء أ كان شاكاً سابقاً بين الثنتين و الثلاث أم لا، فإن وجود هذا الشك و عدمه

(١) شرح العروه ١٨: ٢٢٨.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٢٤٣

[المسأله التاسعه و الثلاثون: إذا تيقن بعد القيام إلى الركعه التاليه أنه ترك سجده أو سجدتين أو تشهداً]

[٢١٧٢] المسأله التاسعه و الثلاثون: إذا تيقن بعد القيام إلى الركعه التاليه أنه

ترك سجده أو سجدتين أو تشهداً، ثم شك في أنه هل رجع و تدارك ثم قام أو هذا القيام هو القيام الأول (١) فالظاهر وجوب العود إلى التدارك، لأصالة عدم الإتيان بها بعد تحقق الوجوب. و احتمال جريان حكم الشك بعد تجاوز المحل لأن المفروض أنه فعلاً شاك و تجاوز عن محل الشك لا وجه له، لأن الشك إنما حدث بعد تعلق الوجوب، مع كونه في المحل بالنسبة إلى النسيان و لم يتحقق التجاوز بالنسبة إلى هذا الواجب.

سيان. فلا أثر لأصالة عدم الشك سابقاً.

و على الجملة: لا- مناص من ضم ركعه الاحتياط، لعدم الأيمن عن النقص الواقعي المحتمل بالوجدان إلا بذلك، و لا بد من سلامه الركعات عن الزيادة و النقصان كما دلّت عليه موثقه عمار على ما تقدّم «١»، فتكون متممه على تقدير النقص و نافله على التقدير الآخر.

(١) فعلم بالإتيان بقيام زائد لوقوعه قبل السجده أو السجدتين أو التشهد أو كلّ ذلك، لنسيان البعض منها أو جميعها، و شك في أنّ القيام الذي بيده هل هو ذاك القيام الزائد أو أنه قيام ثانٍ أتى به بعد العود و تدارك المنسى.

ذكر الماتن (قدس سره) حينئذ أنه يجب عليه الرجوع و التدارك. و هو الصحيح لأصالة عدم الإتيان بما وجب تداركه بعد العلم بالنسيان، مضافاً إلى قاعده الاشتغال.

و ذهب بعض الأساطين (قدس سرهم) إلى عدم الوجوب، استناداً إلى قاعده التجاوز، بدعوى أنه لا يعتبر في جريان القاعده إلا مجرد الدخول فيما يحتمل

(١) في ص ٢٤٠، [و تقدّم الإشكال في سندها].

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٢٤٤

.....

كونه مأموراً به و واقعاً على وجهه، فيكفي عروض الشك بعد الإتيان بما هو صالح للجزئية، و قابل لأن

يكون من الغير المترتب على المشكوك فيه. فلو شكك و هو فى السوره فى جزء سابق جرت القاعده و إن لم يدر أن السوره أتى بها فى محلها أم أنها كانت زائده، للاكتفاء بمجرّد احتمال كونها مأموراً بها.

و هذا الضابط منطبق على المقام، لفرض حدوث الشك فى قيام يصلح للجزئيه و يحتمل كونه مأموراً به. و مجرد العلم بوجود قيام باطل فى البين لا يمنع عن تحقّق موضوع القاعده. فلا قصور فى جريانها بالنسبه إلى السجده المشكوكه، لصدق التجاوز عنها بالدخول فيما عرفت.

و ما فى عباره الماتن (قدس سره) من بقاء المحل بالنسبه إلى النسيان، و عدم تحقّق التجاوز بالإضافه إليه لا يمنع عن كونه بعد التجاوز بالنسبه إلى الشك، إذ المدار فى جريان القاعده على التجاوز عن محل الفعل نفسه، و التعدى عن المحل الشكّى دون السهوى كما لا يخفى.

أقول: ما أفاده (قدس سره) لا يمكن المساعده عليه بوجه، فإنّ الغير المعتبر فى جريان القاعده و إن كان يكفى فيه مجرد احتمال وقوعه مترتباً على المشكوك فيه و كونه مأموراً به و واقعاً على وجهه، إلّا أنّه لا بدّ من إحراز الدخول فى ذات الغير المحتمل ترتبه، تحقيقاً لصدق التجاوز و التعدى عن محلّ المشكوك فيه المتقوم به جريان القاعده، كما لو شكّ فى الركوع بعد الدخول فى السجود الذى هو جزء مستقل قد دخل فيه وجداناً، المحتمل وقوعه فى محله و ترتبه على المشكوك فيه.

و أمّا مع عدم إحراز الدخول فى الغير أصلاً، و احتمال كون المحل باقياً و عدم كونه متجاوزاً عنه، كما لو شكّ فى الركوع و لم يكن محرزاً للدخول فى السجود فليس هو مورداً لجريان القاعده قطعاً.

موسوعه الإمام الخوئى،

[المسألة الأربعون: إذا شك بين الثلاث والأربع مثلاً فبنى على الأربع ثم أتى بركعه أخرى سهواً]

[٢١٧٣] المسألة الأربعون: إذا شك بين الثلاث والأربع مثلاً فبنى على الأربع ثم أتى بركعه أخرى سهواً فهل تبطل صلاته من جهة زياده الركعه أم يجرى عليه حكم الشك بين الأربع والخمس؟ وجهان، والأوجه الأول (١).

و مقامنا من هذا القبيل، لجواز كون القيام الذي بيده هو بعينه القيام السابق المستلزم حينئذ لعدم كونه داخلاً في الغير أصلاً، فلم يكن التجاوز محرزاً بوجه.

و بعبارة أخرى: القيام الأول زائد حسب الفرض فوجوده كالعدم، و لم يتحقق التجاوز بالدخول فيه قطعاً، و القيام الثاني مشكوك الوجود من أصله لاحتمال كونه القيام الأول بعينه، المحكوم فيه بلزوم الرجوع و التدارك، فلم يحرز الدخول في الغير، و معه نشك في صدق التجاوز لا محاله.

و قد عرفت لزوم إحرازه في جريان القاعده، المتوقف على العلم بالدخول في الغير المترتب، و تمحض الشك في وقوعه في محله من أجل الشك في وجود الجزء و عدمه، و هو مفقود في المقام.

نعم، لو رأى نفسه فعلاً في القراءة أو التسبيح و لم يدر أنه بعد في القيام الأول و قد غفل فدخل في القراءة أم أنه رجع و تدارك المنسى و هذا قيام ثانٍ مشتمل على القراءة في محلها، فيما أنه شاك فعلاً في تدارك المنسى من السجده أو التشهد لا مانع من جريان قاعده التجاوز حينئذ، لا بلحاظ الدخول في القيام فإنه مشكوك فيه حسبما عرفت، بل بلحاظ الدخول في القراءة أو التسبيح.

(١) الشاك بين الثلاث والأربع المحكوم بالبناء على الأربع إذا غفل فأضاف إليها ركعه متصلاً المستلزم لشكّه الفعلي بين الأربع والخمس بطبيعته الحال هل يجرى عليه حكم هذا الشك، نظراً إلى أنّ

العبره في أحكام الشكوك بحالته الفعلية، ولا أثر للحاله السابقه الزائله، و بما أنه شاك فعلاً بين الأربع و الخمس

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٢٤٤

.....

وجداناً فيشملة حكمه من البناء على الأربع و الإتيان بسجدي السهو.

أو لا يجرى لأجل اختصاص حكم هذا الشك كغيره من الشكوك بما إذا حدث ابتداءً، و لا يعمّ ما إذا كان متفرّعاً على الشك السابق و متولّداً منه كما في المقام، حيث إنّ هذا الشك من فروع الشك السابق و مترتب عليه بعد ضمّ الركعه المتّصله، فلا يكون مشمولاً لحكم هذا الشك، بل اللّازم إعمال حكم الشك الأوّل المستلزم لتّصاف الركعه بالزياده الموجهه للبطلان؟ فيه وجهان اختار ثانيهما في المتن. و هو الصحيح.

و لتوضيحه نقول: من المعلوم عدم الفرق بين الوجهين و عدم ترتّب أثر في البين فيما إذا كان التذكّر بعد الإتيان بركعه ناقصه، أى حال القيام إلى الركعه الزائده المحتمل كونها خامسه، للزوم هدم القيام حينئذ سواء أ كان محكوماً بحكم الشك بين الثلاث و الأربع أو الأربع و الخمس، لتّصاف القيام حينئذ بالزياده الموجهه للزوم هدمه و إجراء حكم الشك بين الثلاث و الأربع على التقديرين، و هذا واضح، فتكون الصلاه محكوماه بالصّحه على كلّ حال.

كما لا فرق بينهما أيضاً فيما إذا كان التذكّر بعد التجاوز عن القيام و قبل إكمال السجدين كحال الركوع و نحوه من الحالات المتخلّله بينهما، لبطلان الصلاه حينئذ على التقديرين، إذ لو كان من الشك بين الأربع و الخمس فهو باطل قبل إكمال السجدين، و لو كان من الشك بين الثلاث و الأربع فهو أيضاً باطل من أجل زياده الركن.

فالفرق بين الوجهين إنّما يظهر فيما إذا كان التذكّر بعد الإتيان

بركعه تامه، أى بعد إكمال السجدين، حيث إنه محكوم بالصحة لو كان من الشك بين الأربع والخمس، وبالطلاق لو كان من الشك بين الثلاث والأربع. فيختلف الوجهان فى هذه الصورة فقط.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ٢٤٧

.....

و الأقوى هو البطلان كما عرفت، لأنَّ الركعه السابقه كانت رابعه بمقتضى التعييد الشرعى، فكانت وظيفته التسليم و الإتيان بالركعه المفصوله، و قد زاد ركعه على هذه الوظيفه وجداناً، فيشملة قوله (عليه السلام): من زاد فى صلاته ركعه استقبل استقبالا «١».

إذ ليس المراد بالزيادة القادحه تحقّقها بحسب الواقع ليورد بعدم العلم بها فى المقام، بل المراد كما يظهر من النص اشتمال الصلاه على الزيادة على ما تقتضيه الوظيفه الفعلية الثابته بمقتضى التعييد الشرعى، و قد عرفت أنّها محرزه بالوجدان. و من المعلوم عدم الفرق فى البطلان بزياده الركعه بين العمديه و السهويه.

و دعوى انقلاب الشك السابق بين الثلاث و الأربع إلى الشك الفعلى بين الأربع و الخمس، و المدار فى ترتيب أحكام الشكوك على حاله الفعلية. مدفوعه بأنَّ العبره و إن كانت بحاله الفعلية كما ذكرناه سابقاً «٢» فلا أثر للشك الحادث أولاً، إلّا أنّه خاص بما إذا زال الشك السابق فانقلبت تلك الحاله و تبدّلت بحاله أخرى، كما لو تبدّل الشك بالظن أو اليقين، أو انقلب إلى شك آخر كانقلاب الشك بين الثنتين و الثلاث إلى الثلاث و الأربع، بحيث انعدمت تلك الحاله بالكليّه و قامت حاله اخرى مقامها.

و أمّا فى المقام فلا-انقلاب و لا تبدّل، و لم تكن الحاله السابقه زائله، بل هى لا تزال باقيه، فإنّه الآن شاك أيضاً فى أنّ الركعه السابقه هل كانت ثالثه أم رابعه، و إنّما نشأ الشك

بين الأربع والخمس من ضمّ الركعه المتّصله إليها.

فهذا من فروع الشك السابق و شؤونه و مسبب عنه و مترتب عليه، و ليس شكاً ابتدائياً استقلالياً، فلا يكون مشمولاً لدليل هذا الشك، لاختصاصه

(١) الوسائل ٨: ٢٣١/ أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ١٩ ح ١، (نقل بالمضمون).

(٢) في ص ٢٤٢.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٢٤٨

.....

كغيره من أدلّه الشكوك بالشك الحادث ابتداءً كما سبق، بل هو مشمول لدليل الشك السابق الباقي فعلاً، أعني الشك بين الثلاث والأربع، و نتيجته البطلان كما عرفت.

و لو تنزلنا و سلمنا الإطلاق في دليل الشك بين الأربع والخمس و شموله لمثل المقام ممّا تسبّب عن غيره فهو معارض بالإطلاق في دليل الشك بين الثلاث والأربع، الشامل لما إذا أُضيفت ركعه سهواً فتولّد الشك بين الأربع والخمس.

و المرجع بعد تعارض الإطلاقين و تساقطهما إطلاق صحيحه صفوان الدالّه على البطلان «١» المؤيّد به بما دلّت عليه الروايات من لزوم سلامه الركعات عن الزيادة و النقصان «٢»، لتطرّق احتمال الزيادة هنا بالوجدان، و لا مؤمن عنه عدا دليل الشك بين الأربع و الخمس الساقط بالمعارضه حسب الفرض. فلا مناص من الإعادة.

فهذه المسأله إمّا داخله في دليل الشك بين الثلاث والأربع، أو مشموله لصحيحه صفوان بعد تعارض الدليلين و تساقط الإطلاقين. و نتيجته البطلان على التقديرين حسبما عرفت.

و يتفرّع على ما ذكرناه من اختصاص أدلّه الشكوك بالحدوث و عدم العبره بما تسبّب عن غيره عدّه فروع.

منها: ما لو شكّ بين الواحد و الثنتين فغفل و أضاف ركعتين فأصبح شكّاً بين الثلاث والأربع، أو كان شكّاً بين الثنتين و الثلاث قبل الإكمال ففسى و أتمّ الركعه ثمّ التفت فكان

شكّه بين الثنتين و الثلاث بعد الإكمال.

(١) الوسائل ٨: ٢٢٥/ أبواب الخلل الواقع فى الصلاه ب ١٥ ح ١.

(٢) الوسائل ٨: ٢١٢/ أبواب الخلل الواقع فى الصلاه ب ٨.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ٢٤٩

[المسأله الحاديه و الأربعون: إذا شك فى ركن بعد تجاوز المحل ثم أتى به نسياناً فهل تبطل صلاته]

[٢١٧٤] المسأله الحاديه و الأربعون: إذا شك فى ركن بعد تجاوز المحل ثم أتى به نسياناً فهل تبطل صلاته من جهه الزيادة الظاهرية أو لا، من جهه عدم العلم بها بحسب الواقع؟ وجهان [١] (١) و الأحوط الإتمام و الإعاده.

و نحوه ما لو شك بين الواحد و الثنتين قبل الإكمال فأضاف ركعه ثم التفت بعد الإكمال و هكذا، ففى شىء من ذلك لا يمكن الحكم بالصحة بدعوى اندراج الشك الفعلى فى الشكوك الصحيحه، فإنه ساقط جزماً، لعدم كونه شكاً جديداً و إنما هو من فروع الشك السابق المحكوم بالبطلان الباقى إلى الآن.

و منها: ما لو شك فى فعل كالركوع قبل تجاوز المحل فكان محكوماً بالإتيان بقاعده الشك فى المحل ثم غفل فدخل فى السجده أو السجدين ثم التفت فشك فى الركوع، أ فهل يحتمل القول بعدم الاعتناء نظراً إلى كونه من الشك بعد التجاوز، مع أنّ هذا من فروع الشك السابق و مترتب عليه، و لم تكن السجده مأموراً بها و إنما أتى بها غفله، و هكذا الحال فى بقيه الموارد.

و على الجملة: لا- ينبغى التأمل فى ظهور أدلّه الشكوك فى الشك الحادى ابتداءً، و أمّا المتفرّع عن غيره فالعبره فيه بالشك السابق.

(١) و قد ظهر ممّا قدّمناه فى المسأله السابقه أنّ المتعين هو الحكم بالبطلان حيث عرفت ثمه أنّ المراد بالزيادة المبطله الإتيان بشىء غير مأمور به بقصد الجزئيه زائداً على ما تقتضيه الوظيفه الفعليه، و الركوع المأتى به

فى المقام بعد كونه موظفاً بعدم الاعتناء بالشك فيه بمقتضى قاعده التجاوز من هذا القبيل فيشملة قوله (عليه السلام): «من زاد فى صلاه ركعه أى ركوعاً استقبل

[١] أظهرهما البطلان.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ٢٥٠

[المسأله الثانيه و الأربعون: إذا كان فى التشهد فذكر أنه نسى الركوع و مع ذلك شك فى السجدين]

[٢١٧٥] المسأله الثانيه و الأربعون: إذا كان فى التشهد فذكر أنه نسى الركوع و مع ذلك شك فى السجدين أيضاً (١) ففى بطلان الصلاه من حيث

استقبالاً «١»، و قوله: «لا تعاد الصلاه من سجده و إنما تعاد من ركعه» «٢» أى الركوع، و نحوهما من الأدله.

حيث إنَّ المستفاد منها أنَّ الإتيان بالركن عمداً و سهواً زائداً على ما تقتضيه الوظيفه الفعليه مبطل للصلاه، و لأجل ذلك لا يجوز له الإتيان به حتى رجاء.

فلو شك فى السجدين بعد الدخول فى القيام فكان موظفاً بعدم الاعتناء بمقتضى قاعده التجاوز ليس له العود و الإتيان بهما و لو بعنوان الرجاء، لما عرفت من استلزامه الزياده على الوظيفه الفعليه و جداناً بعد كونه محكوماً بالإتيان بهما بمقتضى التعبد الشرعى.

(١) فهل يحكم حينئذ ببطلان الصلاه نظراً إلى أنه بعد كونه محكوماً بالإتيان بالسجدين بمقتضى قاعده التجاوز فقد تعذر معه تدارك الركوع لفوات محلّه بالدخول فى الركن، و نقصه موجب للبطلان.

أو يحكم بالصحه، لعدم جريان قاعده التجاوز فى المقام كما ستعرف، فيرجع لتدارك الركوع المنسى بعد بقاء محلّه و يأتى بالسجدين بعده.

أو يفصل بين سبق الشك فى السجدين ثم تذكر النسيان فيحكم حينئذ بالبطلان، لدخوله فى تذكر نسيان الركوع بعد الدخول فى ركن آخر، و بين العكس، إذ مع سبق التذكر على الشك كان محكوماً بالرجوع لتدارك الركوع فلا أثر للشك بعد ذلك فيحكم بالصحه؟ و جوه.

ح ١ (نقل بالمضمون).

(٢) الوسائل ٦: ٣١٩/ أبواب الركوع ب ١٤ ح ٢، ٣ (نقل بالمضمون).

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٢٥١

إنه بمقتضى قاعده التجاوز محكوم بأنه أتى بالسجدتين فلا محلّ لتدارك الركوع أو عدمه إمّا لعدم شمول قاعده التجاوز في مورد يلزم من إجرائها بطلان الصلاة و إمّا لعدم إحراز الدخول في ركن آخر، و مجرد الحكم بالمضى لا يثبت الإتيان؟ وجهان، و الأوجه الثاني [١]، و يحتمل الفرق بين سبق تذكّر النسيان و بين سبق الشك في السجدتين، و الأحوط العود إلى التدارك ثمّ الإتيان بالسجدتين و إتمام الصلاة ثمّ الإعادة، بل لا يترك هذا الاحتياط.

أحسنها أوسطها كما عليه في المتن، لعدم جريان قاعده التجاوز في المقام من غير فرق بين سبق الشك أو سبق تذكّر النسيان، و ذلك:

أمّا بناءً على اعتبار الدخول في الغير المترتب و عدم الاكتفاء بمطلق الغير كما هو الصحيح فواضح، إذ التشهد الصادر منه بما أنه واقع قبل الركوع فهو زائد غير مأمور به جزماً، و لم يقع في محله و وجوده كالعدم، فلا يكون محققاً للدخول في الغير المعبر في جريان القاعده بالنسبه إلى السجدتين، لعدم كونه مترتباً عليهما بعد زيادته القطعيه.

و لا فرق بين سبق التذكّر و عدمه، فإنّ العبره في جريان القاعده و غيرها من سائر أحكام الشكوك بمرحله البقاء دون الحدوث، فإذا تذكّر و لو متأخراً نسيان الركوع فقد أحرز فعلاً زياده التشهد و وقوعه في غير محله، فهو كاشف بقاء

[١] لا لما ذكر، بل لأنّ التشهد لم يقع جزءاً من الصلاة قطعاً، فلا يتحقّق معه الدخول في الغير. على أنّ السجدتين المشكوك فيهما في مفروض المسأله لم يؤمر بهما قطعاً، فلا معنى

لجريان قاعده التجاوز بالإضافة إليهما، فتجربى فيهما أصاله العدم، فلا بد من الرجوع و تدارك الركوع و إتمام الصلاه بلا حاجه إلى إعادتها، من غير فرق بين تقدّم الشك على تذكر النسيان و تأخره عنه.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٢٥٢

.....

عن وقوعه قبل الركوع و أنّ الشك الحادث سابقاً لم يكن مورداً لقاعده التجاوز لعدم كونه داخلاً في الغير المترتب كما هو ظاهر.

و أمّا بناءً على كفايه الدخول في مطلق الغير و إن لم يكن مترتباً فلأنّ القاعده إنّما شرّعت لتفريغ الذمه عن امتثال المأمور به لدى الشك فيه، و أنّه هل أتى بما هي وظيفته أم لا. فبمقتضى التعيّد الشرعي المستفاد من قوله (عليه السلام): «يا زواره، إذا خرجت من شيء ثم دخلت في غيره فشكك ليس بشيء» (١) يبنى على الإتيان و لا يعتنى بالشك.

و أمّا إذا كان شكّه متعلّقاً بالإتيان بشيء لم يكن مأموراً به و أنّه على تقدير وقوعه فهو عمل زائد أجنبي عن أجزاء الصلاه، فلا معنى للتعبّد بوقوعه كي يشمل عموم القاعده.

و مقامنا من هذا القليل، فإنّ السجدين قبل الركوع لا أمر بهما، فليس الشك متعلّقاً بالإتيان بالوظيفه، بل في وجود المبطل و عدمه، و مثله غير مشمول للقاعده بتاتاً.

و على الجملة: فلا مسرح لقاعده التجاوز في المقام إمّا لعدم الدخول في الغير المترتب، أو لتعلق الشك بما لم يكن مأموراً به، فاذا لم تكن القاعده جاريه و جب الرجوع لتدارك الركوع بعد دفع احتمال الإتيان بالسجدين المترتب عليه البطلان لامتناع التدارك بأصالة العدم، فيأتي بالركوع المنسى و بعده بالسجدين و يتم صلاته و لا شيء عليه، من غير فرق بين سبق الشك و عدمه كما عرفت.

أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ٢٣ ح ١.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٢٥٣

[المسألة الثالثة والأربعون: إذا شك بين الثلاث والأربع مثلاً]

[٢١٧٦] المسألة الثالثة والأربعون: إذا شك بين الثلاث والأربع مثلاً [١] و علم أنه على فرض الثلاث ترك ركناً أو ما يوجب القضاء أو ما يوجب سجود السهو لا إشكال في البناء على الأربع و عدم وجوب شيء عليه، و هو واضح (١)، و كذا إذا علم أنه على فرض الأربع ترك ما يوجب القضاء أو ما يوجب سجود السهو، لعدم إحراز ذلك بمجرد التعبد بالبناء على الأربع، و أمّا إذا علم أنه على فرض الأربع ترك ركناً أو غيره ممّا يوجب بطلان الصلاة فالأقوى بطلان صلاته، لا لاستلزام البناء على الأربع ذلك، لأنه لا يثبت ذلك، بل للعلم الإجمالي بنقصان الركعة أو ترك الركن مثلاً فلا يمكن البناء على الأربع حينئذ.

(١) إذ بعد البناء على كون ما بيده الركعة الرابعة فالنقص المفروض على تقدير الثلاث لا أثر له بعد كونه محكوماً بعدم الاعتناء بهذا التقدير بمقتضى البناء المزبور.

و أمّا لو انعكس الفرض فأيقن بالنقص على تقدير الأربع، فإن كان ممّا يوجب القضاء أو سجود السهو فكذلك، للشك في تحقق السبب. و مجرد التعبد بالبناء على الأربع لا يقتضى إحرازه.

و إن كان ممّا يوجب البطلان لكون الناقص ركناً بطلت الصلاة، لا لكونه لازم البناء المزبور، فإنه لا يثبت النقص، بل لأجل العلم الإجمالي بنقص الركعة

[١] ظهر ممّا تقدّم أنّ جريان قاعده البناء على الأكثر يتوقف على أمرين: احتمال صحّة الصلاة في نفسها و احتمال جبر النقص المحتمل بصلاة الاحتياط، و عليه فإذا علم الشاك بترك ركن على تقدير الثلاث أو بتركه على تقدير الأربع بطلت صلاته و

لا تجرى القاعده فى شىء من الفرضين.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ٢٥٤

.....

أو بترك الركن، و مثله لا يكون مشمولاً لدليل البناء على الأربع.

و أورد عليه شيخنا الأستاذ (قدس سره) فى تعليقه «١» الأنيقه بأنه لا أثر لهذا العلم الإجمالى، حيث إنَّ تنجيزه منوط بتعارض الأصول، و لا تعارض بعد كون نقصان الركعه مورداً لقاعده الاشتغال القاضيه بلزوم الإتيان بالركعه المفصوله الموجب لتدارك النقص الواقعى، و ترك الركن مورداً لقاعده التجاوز فينحل العلم الإجمالى بالأصل المثبت للتكليف و النافى له.

أقول: الظاهر أنه لا بدّ من البطلان فى كلا الفرضين فيما إذا كان المتروك ركناً، و لا بأس به فى غير الركن ممّا يوجب القضاء أو سجود السهو.

أمّا الثانى فظاهر، فإنّ الصلاه محكومها بالصحة حتّى لو كان الترك معلوماً تفصيلاً، من غير فرق بين كونه فى الثالثه أو الرابعه، لعدم قصور فى أدلّه البناء على الأكثر عن الشمول لذلك، غايه الأمر احتمال وجوب القضاء أو سجود السهو و أنه على تقدير كون الركعه ثالثه أو كونها رابعه يعلم بوجود ذلك.

إلّا أنّ التقدير غير محرز حسب الفرض، فهو بالأخره شاك فى تحقّق النقص فلا يجب عليه شىء بمقتضى قاعده التجاوز. و من المعلوم أنّ دليل البناء على الأربع لا يثبت النقصان، لعدم كونه متعرّضاً لإثبات اللوازم، و إنّما هو ناظر إلى مجرّد البناء عليه فى مقام العمل، فلا تترتب عليه آثار الأربع الواقعيه. فهذه الصوره لعلّها واضحه.

و أمّا الأوّل أعنى البطلان فى الركن فلعدم إمكان التمسك بأدلّه البناء على الأكثر فى مثل المقام، و الوجه فيه ما ذكرناه سابقاً «٢» من أنّ شمول هذه الأدلّه يتوقف على أمرين، و منوط بتحقّق ركنين:

(١) العروه الوثقى ٣: ٣٨٠ و

تبعه جمع من أعلام المحشّين.

(٢) شرح العروه ١٨: ١٦٩.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٢٥٥

.....

أحدهما: احتمال صحّة الصلاه في حدّ نفسها مع قطع النظر عن صلاه الاحتياط، و أنّها على تقدير التماميه فهي صحيحه و التسليم واقع في محلّه.

ثانيهما: احتمال كون الركعه جابره على تقدير النقص، المتوقّف على أن تكون الصلاه صحيحه من غير ناحيه النقص ليكون نقصها المحتمل منجبراً بركعه الاحتياط، فمع العلم بعدم الجبر على تقدير النقص لا يكون مشمولاً لتلك الأدلّه، لصراحه قوله (عليه السلام): «أ لا أعلمك ...» إلخ «١» في لزوم حفظ الركعات عن احتمال الزيادة و النقصان.

و على الجملة: فهذان الأمران مقومان لدليل البناء لكي تكون الركعه مردّده بين كونها نافله على تقدير، و جابره على التقدير الآخر حتّى يحصل معه القطع بفرغ الذمّه على كلّ من تقديري النقص و عدمه على ما هو صريح قوله (عليه السلام): «أ لا أعلمك شيئاً إذا فعلته ثمّ ذكرت أنّك أتممت أو نقصت لم يكن عليك شيء».

فمع انتفاء أحد الأمرين لا- يشمله الدليل و إن تحقّق الأمر الآخر. و المقام من هذا القبيل، لانتفاء أحد الركنين في كلّ من الفرضين.

فالفرض الأوّل أعنى ما لو علم بترك الركن على تقدير الثلاث فاقد للركن الثاني، لعدم كون صلاه الاحتياط جابره للنقص حينئذ جزماً، فإنّ الصلاه إن كانت تامّه فلا حاجه إلى الركعه المفصوله، و إن كانت ناقصه فهي باطله حسب الفرض، و لا يمكن جبر الصلاه الفاسده بصلاه الاحتياط بالضروره.

فيعلم أنّ هذه الركعه غير جابره إمّا لعدم الحاجه إليها أو لبطلان الصلاه فوجودها كالعدم، و معه لا يكون الفرض مشمولاً لدليل البناء قطعاً، فكيف

(١) الوسائل ٨: ٢١٣ / أبواب الخلل الواقع في الصلاه ب

[المسأله الرابعه و الأربعون: إذا تذكّر بعد القيام أنه ترك سجده من الركعه التي قام عنها]

[٢١٧٧] المسأله الرابعه و الأربعون: إذا تذكّر بعد القيام أنه ترك سجده من الركعه التي قام عنها (١) فان أتى بالجلوس بين السجدين ثم نسي السجده الثانيه يجوز له الانحناء إلى السجود من غير جلوس، و إن لم يجلس أصلاً وجب عليه الجلوس ثم السجود، و إن جلس بقصد الاستراحه و الجلوس بعد السجدين ففي كفايته عن الجلوس بينهما و عدمها وجهان، الأوجه الأول و لا يضر نيه الخلاف، لكن الأحوط الثاني فيجلس ثم يسجد.

يدعى الماتن (قدس سره) نفى الإشكال في البناء على الأربع حينئذ سيما مع دعوى الوضوح، حيث يقول (قدس سره): و هو واضح. بل إن خلافه واضح حسبما عرفت.

و الفرض الثاني أعنى العلم بترك الركن على تقدير الأربع فاقد للركن الأول، فإن الركعه حينئذ و إن كانت صالحه للجبر على تقدير النقص إلا أنه على تقدير التماميه كانت الصلاه باطله في نفسها، و قد عرفت أنه لا بدّ من كون الصلاه محتمله الصحه على هذا التقدير ليشملها قوله (عليه السلام): لم يكن عليك شىء إن زدت أم نقصت. الوارد في موثقه عمار «١»، و هنا عليه شىء لو كانت تامه لفرض بطلانها حينئذ.

و على الجملة: فهذان الركنان المعتبران في شمول هذه الروايات مفقودان هنا في كلا الفرضين، لفقد كلّ منهما أحد الأمرين، و عليه فلا مناص من الحكم بالبطلان، لعدم إمكان تصحيح الصلاه بوجه.

(١) لا إشكال حينئذ في وجوب العود لتدارك السجود، فان كان آتياً بالجلوس الواجب بين السجدين ثم نسي السجده الثانيه فقام، أهوى حينئذ

(١) تقدّم مصدرها آنفاً، [نقل بالمضمون، و قد قدّمنا أنّها ضعيفه سنداً].

[المسألة الخامسة و الأربعون: إذا علم بعد القيام أو الدخول في التشهد نسيان إحدى السجدين]

[٢١٧٨] المسألة الخامسة و الأربعون: إذا علم بعد القيام أو الدخول في التشهد نسيان إحدى السجدين و شك في الأخرى (١) فهل يجب عليه إتيانها

إلى السجود رأساً من غير حاجة إلى الجلوس، لعدم الموجب لفعله ثانياً بعد الإتيان به أولاً.

كما أنه لو لم يجلس أصلاً وجب عليه الجلوس قبل السجود، لوجوبه بين السجدين و لم يتحقق، و لا موجب لسقوطه، فلا بد من الإتيان به كما هو واضح.

و أمّا لو كان قد جلس بعد الأولى باعتقاد أنها الثانية فأتى به بعنوان جلسه الاستراحة فالظاهر كفايته عن الجلوس الواجب بين السجدين كما أفاده في المتن، فيهوى أيضاً من غير حاجة إلى الجلوس ثانياً، لأنّ المأمور به ذات الجلوس بين السجدين و طبيعته من غير تعنونه بعنوان خاص، و قد تحقّق خارجاً غايته أنه تخيّل كونه بعد السجدين فكان قصده للاستراحة من باب الخطأ في التطبيق، و مثله لا يكون قادحاً، فلا تضرّه تيه الخلاف.

نظير ما لو سجد بعنوان الثانية فتبيّن أنها السجده الأولى، أو أتى بالركعة بقصد أنها الرابعة فأنكشف أنّها الثالثة و هكذا، فإن ذلك كلّ من باب الاشتباه في التطبيق، و قد أتى بذات المأمور به متقرّباً إلى الله تعالى. و الأجزاء الصلواتية لم يعتبر فيها شيء سوى الإتيان بذواتها و أن يكون ذلك بعنوان الصلاة و قد تحقّق، و العنوان الآخر الذي قصده خطأ غير دخيل في الصّحّة. فلا يكون قادحاً بعد حصول المأمور به على وجهه.

(١) فهل يكفي حينئذ الإتيان بسجده واحده المعلوم فواتها لأنه بالنسبة إلى الأخرى شك بعد تجاوز المحل فلا يعتنى به، أو أنه يجب الإتيان بهما معاً، لأنه

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٢٥٨

لأنه إذا رجع

إلى تدارك المعلوم يعود محل المشكوك أيضاً، أو يجرى بالنسبة إلى المشكوك حكم الشك بعد تجاوز المحل؟ وجهان أوجههما الأول [١] و الأحوط إعادته الصلاة أيضاً.

[المسألة السادسة و الأربعون: إذا شك بين الثلاث و الأربع مثلاً و بعد السلام قبل الشروع في صلاة الاحتياط]

[٢١٧٩] المسألة السادسة و الأربعون: إذا شك بين الثلاث و الأربع مثلاً و بعد السلام قبل الشروع في صلاة الاحتياط علم أنّها كانت أربعاً ثم عاد شكّه (١) فهل يجب عليه صلاة الاحتياط لعود الموجب و هو الشك

بالرجوع إلى تدارك المعلوم يعود محلّ الشك أيضاً؟ وجهان.

اختار (قدس سره) الثاني، و هو الصحيح، لكن لا لما ذكره (قدس سره) بدهاه أنّ الشىء لا ينقلب عمّا هو عليه، و لا يتغيّر عمّا وقع، فكان شكّه حادثاً بعد الدخول في القيام، و بالرجوع لا يتّصف بحدوثه قبل القيام كي يعود المحل بل هو بعد القيام رجوع أم لم يرجع، فلا ينقلب الحادث بعد القيام إلى ما قبل القيام.

بل لأجل أنّ الشك من الأوّل كان قبل التجاوز، فإنّ ذلك القيام أو التشهد حيث لم يكن مأموراً به لوقوعه في غير محلّه فهو زائد جزماً، و وجوده كالعدم لعدم كونه من أجزاء الصلاة في شىء، فلا يتحقّق به التجاوز من أصله، لا أنّه ينقلب إلى ما قبل التجاوز، فالشك في السجده شك في المحل من أوّل الأمر سواء رجوع أم لم يرجع. فلا بدّ من الإتيان بها أيضاً بعد عدم كونها مورداً لقاعده التجاوز.

(١) فهل يجرى عليه حينئذ حكم الشك بين الثلاث و الأربع نظراً إلى أنّ هذا عين الشك السابق، فقد عاد الموجب فيعود حكمه.

[١] لا- لما ذكر، بل لأنّ التشهد أو القيام وقع في غير محلّه، فالشك في إتيان السجده الأولى شك في محلّه فيجب عليه الإتيان بها أيضاً، و لا حاجة

أو لا لسقوط التكليف عنه حين العلم، و الشك بعده شك بعد الفراغ؟ وجهان، و الأحوط الأول [١].

أو أنه لا يجب عليه شيء، لكونه مورداً لقاعده الفراغ، حيث إن هذا غير الشك السابق جزمًا، فإنه زال و انعدم باليقين بالتمام، و هذا شك آخر حدث بعده قد فصل اليقين الوجداني بينهما، الموجب لانعدام الأول، إذ لا يعقل تخلل العدم بين الشيء و نفسه. فالشك الأول لا حكم له بعد زواله و انقطاعه فارتفع موضوع صلاه الاحتياط، و الشك الآخر شك حادث بعد الصلاه، و هو مورد لقاعده الفراغ.

أو أنه يحكم ببطان الصلاة لعدم جريان شيء من القاعدتين فتجب الإعادته بمقتضى قاعده الاشتغال؟ فيه وجوه.

و الصحيح هو الوجه الأول، فإن قاعده الفراغ غير جاريه في المقام لاختصاصها بمقتضى التعليل بالأذكريه و الأقربيه الوارد في نصوصها «١» بما إذا احتمل الالتفات حين العمل، و أن يكون الفوات على تقديره مستنداً إلى الغفله المدفوعه بالأصل.

و أمّا مع العلم بأنه كان شاكاً وقت العمل و أنه أتم متردداً في الصحه و عدمها كما في المقام، حيث شك فبني على الأربع، فهو غير مشمول للقاعده لعدم كونه آن ذاك أذكر و لا أقرب إلى الحق.

نعم، الشك الفعلي شك حادث بعد الصلاه، لتخلل اليقين بالتمام بين الشكين كما عرفت. إلا أنه ليس كل شك حادث بعد الصلاه مورداً لقاعده الفراغ، بل في خصوص ما إذا احتمل الإتيان بالعمل على وجهه في ظرفه معتقداً صحته

[١] بل هو الأظهر، لشمول الإطلاقات له مع عدم جريان قاعده الفراغ في مثله.

(١) تقدم ذكر المصدر في ص ٢٣٤.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٢٦٠

القطع بالتردد و احتمال الصحه لمجرد المصادفه الواقعيه كما فيما نحن فيه فلا ينبغي التأمل في عدم كونه مورداً للقاعده.

و عليه فلا مانع من الرجوع إلى الإطلاق في أدله البناء على الأربع، المستلزم لوجوب الإتيان بركعه الاحتياط.

و دعوى عدم انعقاد الإطلاق لانصراف الدليل عن مثل هذا الشك المنقطع بعد الصلاه باليقين، و لا دليل على الشمول بعد العود، فإن الموضوع هو الشك الحادث في الصلاه المستمر، فلا يشمل العائد بعد الانقطاع و الزوال، فلا بد حينئذ من الإتيان بالركعه المتصله بمقتضى الاستصحاب و قاعده الاشتغال و بذلك يقطع بالصحه، فإن الصلاه إن كانت تامه كانت هذه لغواً، و إلا فوظيفته الإتمام بالركعه المتصله بعد فرض عدم شمول أدله البناء و قد فعل، فيكون كمن أتم على النقص سهواً.

مدفوعه بعدم قصور في شمول الإطلاق للمقام، إذ لم يتقيد الشك بالاستمرار و عدم الانقطاع في شىء من أدله البناء، نعم خرج عن ذلك بالمخضيص العقلي ما إذا انقطع بعد الصلاه فزال الشك بالكلية و لم يعد، فإنه لا موضوع حينئذ لصلاه الاحتياط، فإن موضوعه ظنّ النقص و احتمال الحاجه بمقتضى قوله (عليه السلام) في موثقه عمار: «فأتم ما ظننت أنك نقصت» «١» و المفروض العلم بالعدم و القطع بعدم الاحتياط، فلا موضوع للتدارك.

و أما مع عود الشك، فبما أن الموضوع و هو احتمال النقص محقق، و المفروض عدم تقيدده بالاستمرار في لسان الدليل، فلا مانع من شمول الإطلاق له بلحاظ الشك العارض حال الصلاه.

و بعبارة اخرى: الشك الطارئ أثناء الصلاه له أفراد ثلاثه، فقد يبقى مستمراً

(١) الوسائل ٨: ٢١٢ / أبواب الخلل الواقع في الصلاه ب ٨ ح ١، ٤.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٢٤١

.....

إلى حال الإتيان بالركعه المفصوله، و قد يزول بعد الصلاه و لا يعود و قد يزول و يعود، و الخارج بمقتضى التخصيص العقلى إنّما هو الفرد الثانى الذى ينعلم معه موضوع التدارك، فيبقى الفردان الآخرا مضمولين للإطلاق بعد فرض عدم تقييد الشك بالاستمرار فى شىء من أدله البناء.

و نحوه ما لو أيقن بالنقص بدلاً عن اليقين بالتمام ثم عاد الشك، فإنّ الكلام هو الكلام بعينه فى كونه مضمولاً للإطلاق.

و على الجملة: فهذا الشك العائد بعد الزوال و إن كان غير الشك العارض فى الصلاه و لم يكن عينه بالضرورة، لمكان الانقطاع بتخلل اليقين، إلّا أنّه من أجل كونه مسبوqاً بمثله فى الصلاه فذاك الشك السابق بما أنّه لم يكن مقيداً بالاستمرار فهو مضمول للإطلاق و إن انقطع و عاد، و الذى لا يشمله خصوص المنقطع غير العائد، لعدم بقاء محلّ لصلاه الاحتياط حينئذ حسبما عرفت، هذا.

و لو تنازلنا و سلمنا عدم الإطلاق فى أدله البناء لاعتبار اتصال الشك و استمراره و عدم انقطاعه بوجه فالمتعين حينئذ بطلان الصلاه، لاندرج الشك تحت الإطلاق فى صحيحه صفوان (١) القاضيه بلزوم الإعادة فى الشكوك غير المنصوص على صحتها.

و لا يكفى حينئذ ضمّ الركعه المتصله كما أُفيد، فإنّ تخلل السلام العمدى الصادر منه مانع عن صلاحيه الانضمام، إذ هو قد سلّم مع الالتفات و الشك بتخيّل البناء على الأربع، ففعله للسلام مستند إلى العمد لا محاله، فيشمله إطلاق دليل المخرجيه، فإنّ الخارج عنه موارد البناء على الأربع المتعقّب بالركعه المفصوله بمقتضى الأدله الخاصه الحاكمه

بجواز التسليم حينئذ و إن كان عمدياً، فتكون مخصّصه لإطلاق الدليل المزبور، و يلتزم بعدم الخروج على تقدير النقص واقعاً.

(١) الوسائل ٨: ٢٢٥/ أبواب الخلل الواقع فى الصلاة ب ١٥ ح ١.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ٢٦٢

.....

و أمّا المقام فالمفروض عدم كونه من موارد البناء، فلا يشمل دليل التخصيص. و بما أنّ التسليم عمدى كما عرفت فيشملة دليل المخرجيه، و عليه فنقطع بعدم الحاجه إلى الركعه المتصله، لأنّ الصلاة إن كانت تامّه فهذه لغو محض، و إلّا فالتسليم العمدى الصادر منه الواقع على الثلاث مفسد للصلاه و موجب للخروج عنها، فلا تصلح تلك الركعه للالتحاق و الانضمام كى يتدارك بها النقص.

فلا يقاس المقام بمن سلّم على النقص سهواً المحكوم بضمّ الركعه المتصله لكون ذاك السلام سهوياً غير مخرج، و فى المقام عمدى مخرج كما عرفت.

فان قلت: كيف يكون عامداً فى التسليم مع كونه موظفاً فعلاً بالبناء على الأربع و التسليم بعده و إن انكشف الخلاف لاحقاً من أجل انقطاع الشك و عدم استمراره.

قلت: كونه موظفاً بذلك واقعاً أو حسب اعتقاده لا يمنع عن صدق العمد كما عرفت.

نعم، لا يكون هذا التسليم العمدى قادحاً فيما إذا استمرّ الشكّ و تعقّب بركعه الاحتياط على نحو الشرط المتأخّر، بمقتضى أدلّه البناء على الأربع. فهذه الحصّه الخاصّه من التسليم العمدى و هى الواقعه حال الشكّ المستمر المتعقّب بصلاه الاحتياط خارجه عن دليل المخرجيه، و المفروض عدم تحقّقها فى المقام لعدم استمرار الشكّ و عدم التعقّب بالركعه المفصوله، لأجل عدم شمول أدلّه البناء للمقام حسب الفرض، فيكشف ذلك عن الاندراج فى دليل المخرجيه المانع عن صلاحيه الانضمام كما مرّ.

فان قلت: لازم ما ذكرت عدم جواز ضمّ الركعه المتصله فى

من شك بين الثلاث و الأربع فبنى على الأربع و سلم ثم تبين النقص قبل صلاه الاحتياط

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٢٤٣

.....

لعين ما مر من عدم تعقب التسليم العمدي بالركعه المفصوله، مع أنه لا إشكال في جواز الضم حينئذ بل تعيينه كما لا يخفى.
قلت: قد ثبت ذلك بما دل على جواز الإتمام بركعه الاحتياط، الكاشف عن عدم كون السلام مخرجاً مع بقاء الشك، فيدل على جواز الإتمام مع العلم بالنقص بالأولويه. فلا يقاس عليه المقام العارى عن الدليل، و لا وجه للتعدى عن مورده.

و الذى يكشف عمياً ذكرناه من عدم جواز الإتيان بالركعه المتصله فى مثل المقام لأجل قادحيه السلام أنه لو جاز ذلك لجاز حتى مع استمرار الشك و عدم انقطاعه. فمن شك بين الثلاث و الأربع فبنى على الأربع و سلم ثم أراد الإتيان بالركعه الموصوله جاز له ذلك، فتقع لغواً على تقدير التماميه و رابعه على تقدير النقص، لعدم كون السلام المتخلل قادحاً حسب الفرض، و بذلك يقطع ببراءه الذمه. مع أن هذا غير جائز قطعاً، و ليس ذلك إلا لأجل تخلل السلام العمدي، و عدم العفو عنه إلا لدى التعقب بالركعه المفصوله.

و كيف ما كان، فلا ينبغى التأمل فى لزوم الاستئناف و عدم كفايه الركعه المتصله فى محل الكلام بعد البناء على عدم شمول أدله البناء، و المفروض عدم جريان قاعده الفراغ كما تقدم.

نعم، لو أتم صلاته غافلاً و لم يعرضه الشك آن ذاك و بعد ما فرغ شك بين الثلاث و الأربع، فلا ريب فى أن هذا الشك غير مشمول لأدله البناء لاختصاصها بأجمعها من روايات عمار و غيرها مما ورد فى الشكوك الخاصه بالشك الحادث فى الأثناء،

و لا تشمل الشك العارض بعد الفراغ.

و حينئذ فاذا فرضنا أنّ قاعده الفراغ غير جاريه إمّا للغفله، أو للمعارضه لأجل كونها مورداً للعلم الإجمالي، أو لغير ذلك من سائر الموانع لم يكن مانع

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٢٦٤

[المسأله السابعه و الأربعون: إذا دخل في السجود من الركعه الثانيه فشكّ في ركوع هذه الركعه]

[٢١٨٠] المسأله السابعه و الأربعون: إذا دخل في السجود من الركعه الثانيه فشكّ في ركوع هذه الركعه و في السجدين من الأولى (١) ففي البناء على إتيانها من حيث إنه شكّ بعد تجاوز المحل، أو الحكم بالبطلان لأوله إلى الشك بين الواحده و الاثنتين و جهان، و الأوجه الأول، و على هذا فلو فرض الشك بين الاثنتين و الثلاث بعد إكمال السجدين مع الشك في ركوع الركعه التي بيده و في السجدين من السابقه لا يرجع إلى الشك بين الواحده و الاثنتين حتّى تبطل الصلاه، بل هو من الشك بين الاثنتين و الثلاث بعد الإكمال، نعم لو علم بتركهما مع الشك المذكور يرجع إلى الشك بين الواحده و الاثنتين لأنه عالم حينئذ باحتساب ركعتيه بركعه.

من الاكتفاء بالركعه المتّصله حينئذ، إذ السلام الصادر منه لم يكن عمدياً، لأجل الغفله و عدم عروض الشك في الصلاه حسب الفرض، فلا مانع من هذه الناحيه.

و بعد الإتيان بتلك الركعه يقطع ببراءه الذمه و سلامه الصلاه عن الزياده و النقصان على أيّ تقدير، لأنها إن كانت تامّه فالركعه لغو زائد، و إن كانت ناقصه فوظيفته التتميم بالركعه المتّصله و قد فعل. فالإكتفاء بها خاص بهذه الصوره.

(١) فهل يحكم حينئذ بالبطلان نظراً إلى أنّ نتيجة هذا الشك هو الشك في أنّ ما بيده هل هي الركعه الأولى أو الثانيه، لما تقدّم سابقاً في المسأله الثالثه و العشرين من أنّ من تذكّر و

هو فى سجود الركعه الثانيه أنه ترك سجده أو سجدتين من الركعه السابقه و ترك أيضاً ركوع هذه الركعه جعل السجده التى بيده للركعه الأولى، لعدم خروجه عنها حقيقه، إذ الخروج عن الركعه متقوم بالدخول فى ركوع الركعه اللاحقه، و لم يدخل فيه، فهو باق بعد فى الركعه

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ٢٦٥

.....

الأولى واقعاً، و كان القيام المتخلل فى البين زائداً.

فعلى ضوء ما تقدم يكون المقام من موارد الشك بين الواحده و الثنتين، إذ لو لم يكن آتياً بالركوع و السجدتين بحسب الواقع فهو بعد فى الركعه الأولى حقيقه كما فى صورته العلم بذلك، فمرجه إلى الشك المزبور الذى هو من الشكوك الباطله.

أو أنه يحكم بالصحة لأجل إحراز الركوع و السجدتين بقاعده التجاوز المستلزم لزوال الشك عن الركعه؟ وجهان.

اختار الثانى فى المتن، و هو الصحيح، لعدم قصور فى شمول قاعده التجاوز بالنسبه إلى كل من الشكين بعد فرض تخلل القيام فى البين، فيشك بعد القيام إلى الركعه الثانيه فى سجدتى الركعه الأولى فيبنى على الإتيان، و بضم الركوع المحرز بالوجدان تتم الركعه الأولى المؤلفه من الركوع و السجدتين، كما أنه بعد الدخول فى سجود الركعه الثانيه يشك فى ركوع هذه الركعه فيبنى على الإتيان و بعد إحراز سجدتها بالوجدان يرتفع الشك عن الركعه الثانيه أيضاً.

و على الجملة: تتألف الركعتان من ركوعين و سجدات أربع، و هو فعلاً محرز لجميع ذلك و لو بالتعبد الشرعى بضميمه الوجدان إلى الأصل. فركوع الركعه الأولى محرز بالوجدان و سجدتها بالتعبد. و الركعه الثانيه بعكس ذلك. فبحسب النتيجة يرتفع الشك عن الركعتين، فلا مقتضى للحكم بالبطلان. و العمده تخلل القيام فى البين الفاصل بين الركعتين، الذى به يتحقق

التجاوز عن السجدين حسبما عرفت.

و منه يظهر أنه لو شكَّ بين الثنتين و الثلاث بعد إكمال السجدين، و شكَّ في ركوع هذه الركعه و في السجدين من السابقه لا يرجع ذلك إلى الشك بين الواحده و الثنتين كى تبطل الصلاه، بل كان من الشك بين الثنتين و الثلاث بعد الإكمال

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٢٦٦

[المسأله الثامنه و الأربعون: لا يجرى حكم كثير الشك في صوره العلم الإجمالي]

[٢١٨١] المسأله الثامنه و الأربعون: لا يجرى حكم كثير الشك في صوره العلم الإجمالي (١)، فلو علم ترك أحد الشئين إجمالاً من غير تعيين يجب عليه مراعاته و إن كان شاكاً بالنسبه إلى كلّ منهما، كما لو علم حال القيام أنه إمّا ترك التشهد أو السجده، أو علم إجمالاً أنه إمّا ترك الركوع أو القراءه [١] و هكذا، أو علم بعد الدخول في الركوع أنه إمّا ترك سجده واحد أو تشهداً، فيعمل في كلّ واحد من هذه الفروض حكم العلم الإجمالي المتعلق به كما في غير كثير الشك.

بعد إحراز الركوع و السجدين بمقتضى قاعده التجاوز.

نعم، لو كان عالماً بتركهما أى ترك الركوع و السجدين مع الشك المذكور رجع حينئذ إلى الشك بين الواحده و الثنتين، لعلمه باحتساب ركعتيه بركعه كما أفاده في المتن، و هو ظاهر.

(١) فإنّ الساقط عن كثير الشك إنما هو حكم الشك فقط دون العلم، فإنّه منجز في حقه كغيره. و لا- فرق في التنجيز بين التفصيلي و الإجمالي، إذ الثاني و إن كان مقروناً بالشك بالنسبه إلى كلّ من الطرفين في حدّ نفسه، فكان ساقطاً عن كثير الشك لو خلّي و طبعه و كان منجزاً عن الآخر، إلّا أنه لدى الاقتران

[١] بناءً على ما قوّيناه من أنّ ترك القراءه لا يوجب سجده السهو

فلا- أثر للعلم المزبور كما هو واضح، بل لو كان تركها موجباً لها فالظاهر أن الأمر كذلك، لأن قاعده إلغاء حكم شك كثير الشك لا- تجرى بالإضافة إلى الشك في ترك القراءة، لأن جريانها يختص بما إذا كانت صحه الصلاه محرزه من غير هذه الجبهه، و هي في المقام غير محرزه فاذن تجرى القاعده المزبوره بالإضافة إلى الشك في ترك الركوع بلا- مانع كما تجرى أصاله عدم الإتيان بالقراءه.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٢٦٧

[المسأله التاسعه و الأربعون: لو اعتقد أنه قرأ السوره مثلاً]

[٢١٨٢] المسأله التاسعه و الأربعون: لو اعتقد أنه قرأ السوره مثلاً

بالعلم الإجمالي فالغاؤه بالنسبه إلى كل منهما مستلزم لإلغاء المعلوم بالإجمال الثابت في البين. وقد عرفت عدم تكفل الدليل لإلغائه، و لزوم العمل به بحكمه العقل.

و على الجملة: ليس العمل في موارد العلم الإجمالي بالشك ليكون منفياً عن كثير الشك، بل هو عمل بالعلم الذي هو منجز عقلاً كالتفصيلي، من غير فرق بين كثير الشك و غيره.

و عليه فلو علم إجمالاً بترك أحد الشيين وجب عليه مراعاته كغيره و إن كان شاكاً بالنسبه إلى كل منهما، كما لو علم حال القيام أنه إما ترك الركوع أو القراءة، أو أنه إما ترك التشهد أو السجده، أو علم بعد الدخول في الركوع أنه إما ترك سجده واحده أو تشهداً و هكذا، فإنه يجب عليه في هذه الفروض العمل بحكم العلم الإجمالي المتعلق بها كما في غير كثير الشك من تدارك المشكوك فيه أو القضاء أو سجود السهو و نحو ذلك.

نعم، لا- أثر للعلم الإجمالي في الفرض الأول، إذ لا أثر لترك القراءة إلّا على القول بوجوب سجود السهو لكل زياده و نقيصه الذي هو خلاف التحقيق و عليه فشكّه في الركوع

ملحق بالشك البدوى فيجرى عليه حكم كثير الشك.

بل لا- أثر للعلم حتى على القول المزبور، لأن مقتضى ما مرّ غير مرّه من تقديم الأصل المصحح على الأصل المتمم اختصاص جريان قاعده الإلغاء أى إلغاء حكم الشك عن كثير الشك بالشك فى الركوع، ضروره عدم جريانها فى القراءه ما لم تحرز الصحه من غير هذه الجهه، فيرجع فى الشك فيها إلى أصاله عدم الإتيان بها من غير معارض.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ٢٦٨

و شكّ فى قراءه الحمد فبنى على أنّه قرأها لتجاوز محلّه، ثمّ بعد الدخول فى القنوت تذكّر أنّه لم يقرأ السوره (١) فالظاهر وجوب قراءه الحمد أيضاً، لأنّ شكّه الفعلى و إن كان بعد تجاوز المحل [١] بالنسبه إلى الحمد إلّا أنّه هو الشك الأوّل الذى كان فى الواقع قبل تجاوز المحل، و حكمه الاعتناء به و العود إلى الإتيان بما شكّ فيه.

[المسأله الخمسون: إذا علم أنّه إمّا ترك سجده أو زاد]

[٢١٨٣] المسأله الخمسون: إذا علم أنّه إمّا ترك سجده أو زاد

(١) فهل يجب تدارك الحمد أيضاً أم يكتفى بتدارك السوره المعلوم تركها نظراً إلى أنّ شكّه الفعلى فى الحمد شكّ بعد تجاوز المحل باعتبار الدخول فى القنوت؟ اختار (قدس سره) الأوّل، و هو الصحيح.

لأنّ شكّه الفعلى هو الشك السابق بعينه الذى كان بحسب الواقع شكّاً قبل تجاوز المحل، لعدم كونه آتياً بالسوره، و إن كان معتقداً أنّه بعد التجاوز، فإنّه خيال محض. و المدار على واقع التجاوز لا على تخيله. فيما أنّ شكّه حينما حدث كان فى المحل و جب الاعتناء به، و معه لا أثر للدخول فى القنوت.

على أنّ هذا القنوت غير مأمور به جزماً، لوقوعه قبل السوره، فليس هو من الغير المترتب على المشكوك فيه ليكون الدخول فيه مصححاً

فلو سلّمنا أنّ في أمثال هذه الموارد يكفي الدخول في الغير و لو بقاءً لا نسلّمه في خصوص المقام، للقطع بزيادة القنوت و وقوعه في غير محلّه كما عرفت. فالمتعيّن العود لتدارك الحمد و السوره معاً، و هذا واضح.

[١] بل لأنّه شكّ في المحل، حيث إنّ لا يكفي الدخول في مطلق الغير في جريان القاعده.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٢٦٩

ركوعاً (١) فالأحوط قضاء السجده و سجدتا السهو ثمّ إعادة الصلاة، و لكن لا يبعد جواز الاكتفاء [١] بالقضاء و سجده السهو عملاً بأصالة عدم الإتيان بالسجده و عدم زيادة الركوع.

(١) يعني مع عدم إمكان تدارك السجده كما لو كان التذكّر بعد الصلاة أو بعد الدخول في الركن، كما لو دخل في الركوع فعلم أنّه إمّا ترك سجوداً من الركعه السابقه أو زاد ركوعاً فيها، و إلّا فمع إمكان التدارك لزمه الرجوع لتدارك السجده كما لا يخفى.

و قد ذكر (قدس سره) أوّلاً أنّ مقتضى الاحتياط الجمع بين قضاء السجده و سجدتي السهو ثمّ إعادة الصلاة عملاً بكلّ من طرفي العلم الإجمالي.

ثمّ احتمل (قدس سره) الاكتفاء بالقضاء و سجود السهو من غير حاجه إلى الإعادة، عملاً بأصالة عدم زيادة الركوع التي نتيجتها الصحّه و أصالة عدم الإتيان بالسجده التي نتيجتها القضاء، من غير تعارض بينهما.

أقول: ما ذكره (قدس سره) أخيراً هو الصحيح، لكن لا لما ذكره من الاستناد إلى الأصليين المزبورين، بل لجريان قاعده أو الأصل في أحد الطرفين من غير معارض.

و توضيحه: أنّ العلم الإجمالي المذكور قد يفرض حصوله بعد الصلاة و أخرى أثناءها.

[١] بل هو الأظهر لا لما ذكر، بل لجريان قاعده التجاوز في الشك في زيادة الركوع من دون معارض، لأنّ

كل ما لا يترتب عليه البطلان لا يعارض جريان القاعده فيه جريانها فيما يترتب عليه البطلان، و عليه فتجرى أصاله عدم الإتيان بالسجده و يترتب عليه أثره.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٢٧٠

.....

أمّا في الصورة الأولى: فزيادة الركوع المحتمل مورد لقاعده الفراغ، إذ لا- فرق في جريان هذه القاعده بين احتمال النقص أو الزيادة، لإطلاق قوله (عليه السلام): «كلّ ما شككت فيه ممّا قد مضى فأمضه كما هو» «١». فلا- يعتنى بأيّ احتمال خلل يعتبر عدمه في الصلاه و إن كان هو الزيادة القادحه، و لذا تجرى لدى الشك في زياده الركعه سهواً، لصدق المضى عن الشىء حقيقه الّذى هو الموضوع لعدم الاعتناء، و بذلك تفترق هذه القاعده عن قاعده التجاوز الخاصّه بمورد احتمال النقص فقط. و على الجملة: فالركوع مورد لقاعده الفراغ.

و أمّا السجده فلا تجرى فيها قاعده التجاوز كى يتحقّق المعارضه بين القاعدتين، إذ لا أثر لتركها إلّا القضاء و سجود السهو، و أمّا الركوع فالإخلال به نقصاً أو زياده يستوجب البطلان.

و قد تقدّم غير مرّه أنّه كلّما دار الأمر بين أعمال القاعده فيما لا- يترتب على تركه البطلان و بين ما يترتب عليه البطلان قدّم الثانى، إذ الجمع بينهما مناف للعلم الإجمالى، و ترجيح الأوّل متعذّر، إذ لا معنى للتعبد بالقضاء أو سجود السهو إلّا بعد فرض الصحّه.

و بما أنّها غير محرزه حسب الفرض فلا موقع للتعبد بذلك أبداً. فترجيحه مستلزم للمحذور، و لا محذور فى العكس فيتعيّن، و معه يحرز الصحّه بقاعده الفراغ الجاربه فى الركوع بلا معارض، و يرجع بعدئذ إلى أصاله عدم الإتيان بالسجده، و نتيجه القضاء فقط أو مع سجود السهو إن قلنا به.

فالتتيجه هي النتيجة لكن لا

لما ذكره (قدس سره) من سقوط القاعدتين و الرجوع إلى الأصل في كلّ منهما، بل لجريان القاعده في الركوع بلا معارض و الرجوع إلى الأصل في السجده حسبما عرفت.

(١) الوسائل ٨: ٢٣٧/ أبواب الخلل الواقع في الصلاه ب ٢٣ ح ٣.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٢٧١

.....

و أما في الصورة الثانيه: فإن قلنا بأنّ قاعده التجاوز أيضاً تشمل احتمال الزيادة فالكلام هو الكلام.

و إن قلنا باختصاصها باحتمال النقص كما هو الأظهر بل المتعين بمقتضى النصوص، لتعلق الشك في موردها بأصل الوجود، و لذا ذكرنا أنّ المضى و التجاوز في موردها ادعائي تنزيلي باعتبار مضي محلّ المشكوك فيه لا حقيقي فعليه لا تجرى القاعده في جانب احتمال زياده الركوع حتّى يقال بمعارضتها أو عدم معارضتها بقاعده التجاوز في طرف احتمال نقصان السجده، بل المرجع فيه أصاله عدم الزيادة.

و لا- تعارضها قاعده التجاوز في السجود، لعين ما تقدّم من أنّ الأصل الجارى فيما نتيجه الصحه مقدّم على غيره، هذا. و لم يتعرّض الماتن لوجه عدم جريان قاعده التجاوز في السجود، و وجهه ما عرفت.

و كيف ما كان، فاذا لم تجر القاعده في السجده فتصل النوبه إلى أصاله عدم الإتيان بها، فلا بدّ من القضاء و لا حاجه إلى الإيعاده.

و يترتّب على ما ذكرناه في كيفية الاستدلال أمران:

الأول: أنّه لو علم إجمالاً أنّه إمّا ترك سجده أو ترك ركوعاً إمّا بعد الصلاه أو في الأثناء على نحو لا يمكنه التدارك، فعلى ما ذكرناه من تقدّم ما أثره البطلان لدى الدوران تجرى قاعده التجاوز في الركوع بلا معارض فيحكم بالصحّه، و يرجع في جانب السجده إلى أصاله عدم الإتيان و لازمه القضاء.

و أما على ما ذكره (قدس سره) من

المعارضه بين القاعدتين و الرجوع إلى الأصل فلازمه الحكم بالبطلان، إذ الأصل يقتضى عدم الإتيان بالركوع أيضاً و لا مصحح عندئذ للصلاه. و هذا هو الفارق بين المسلكين.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ٢٧٢

.....

الثانى: لو حصل العلم الإجمالى فى الفرض المزبور مع إمكان التدارك، كما لو علم إجمالاً حال القيام و قبل أن يدخل فى الركوع أنه إمّا ترك ركوعاً من الركعه السابقه أو سجده من الركعه التى بيده، فبناءً على ما ذكره (قدس سره) من جريان قاعده التجاوز فى كلّ من الركوع و السجود و سقوطهما بالمعارضه لا بدّ من الحكم بالبطلان، لعدم المؤمّن بالنسبه إلى الركوع بعد كون مقتضى الأصل الذى هو المرجع حسب الفرض عدم الإتيان به.

و أمّا على مسلكتنا من اختصاص القاعده بالركوع الذى يترتب على تركه البطلان و الرجوع فى طرف السجود إلى أصله عدم الإتيان من غير معارض فيرجع و يتدارك السجده لبقاء المحل، و تصحّ صلاته و لا شىء عليه.

نعم، لا مناص من الحكم بالبطلان فيما لو علم إجمالاً بأنه إمّا زاد ركوعاً أو زاد سجده، أو علم إجمالاً أنه إمّا ترك ركوعاً أو زاد سجده عكس المسأله المذكوره فى المتن، من غير فرق بين حصول العلم الإجمالى أثناء الصلاه أو بعدها.

فإنّ قاعده الفراغ أو التجاوز و إن اختصّ جريانها بالركوع الذى أثره نفى البطلان، و لا تجرى فى السجده كى تتحقّق المعارضه حسبما عرفت، إلّا أنه لا يثبت بذلك أنه زاد سجوداً حتّى يجب عليه سجود السهو، لعدم حجّيه مثبتات هذه القاعده و لوازمها العقلية و إن عدّت من الأمارات كما تعرّضنا له فى محلّه «١». إذن فزياده السجده مشكوكه، و مقتضى أصله عدم الزيادة عدم وجوب

إلّا أنّه لا يمكن الجمع بين هذا الأصل و بين القاعده الجاربه فى الركوع، للزوم المخالفه القطعيه، فلا جرم تسقطان بالمعارضه و لا يرجع إلى شىء منهما.

(١) مصباح الأصول ٣: ٢٦٧.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ٢٧٣

[المسأله الحاديه و الخمسون: لو علم أنه إمّا ترك سجده من الأولى أو زاد سجده فى الثانيه]

[٢١٨٤] المسأله الحاديه و الخمسون: لو علم أنه إمّا ترك سجده من الأولى أو زاد سجده فى الثانيه و جب عليه قضاء السجده [١] و الإتيان بسجدهتى السهو مرّه واحده بقصد ما فى الذمّه (١) من كونهما للنقيصه أو للزياده.

و حينئذ فيعلم إجمالاً إمّا بوجوب الإعادة أو بوجوب سجدهتى السهو، و حيث إنّ الأوّل مورد لقاعده الاشتغال و الثانى لأصاله البراءه، الموجب لانحلال العلم الإجمالى بالأصل المثبت و النافى، فتجب عليه الإعادة، و يحكم ببطلان الصلاه من غير حاجه إلى سجود السهو.

يفرق بين ما إذا كان طرف العلم زياده السجده أو نقيصتها التى افترضها فى المتن، ففى الثانى يحكم بالصّحّه دون الأوّل حسبما عرفت.

(١) عملاً بالعلم الإجمالى بعد معارضه قاعده التجاوز فى الاولى مع أصاله عدم الزياده فى الثانيه، لكن مقتضى ما تقدّم منه فى المسأله السابقه من الرجوع إلى الأصل فى كلّ من الطرفين هو قضاء السجده و سجود السهو لخصوص النقص، و لا ملزم لقصد ما فى الذمّه، هذا.

و التحقيق عدم وجوب القضاء، و الاكتفاء بسجود السهو، للعلم التفصيلى بوجوبه على كلّ تقدير، و معه لا مجال لإجراء أصاله عدم الزياده، إذ الأثر المرغوب منها ليس إلّا نفى سجود السهو، و لكّنه مقطوع به حسبما عرفت إمّا للنقص أو للزياده، فتبقى قاعده التجاوز فى الطرف الآخر أعنى احتمال نقص السجده بلا معارض، و نتيجته عدم وجوب القضاء كما عرفت.

سجده واحده و نقصانها، فالظاهر جواز الاكتفاء بسجدة السهو بلا حاجة إلى القضاء. و إن قلنا بعدم وجوبها في زيادة السجده لم يجب عليه شيء.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٢٧٤

[المسألة الثانية و الخمسون: لو علم أنه إما ترك سجده أو تشهداً وجب الإتيان]

[٢١٨٥] المسألة الثانية و الخمسون: لو علم أنه إما ترك سجده أو تشهداً وجب الإتيان [١] بقضائهما و سجده السهو مره (١).

[المسألة الثالثة و الخمسون: إذا شك في أنه صلى المغرب و العشاء أم لا قبل أن ينتصف الليل]

[٢١٨٦] المسألة الثالثة و الخمسون: إذا شك في أنه صلى المغرب و العشاء أم لا قبل أن ينتصف الليل و المفروض أنه عالم بأنه لم يصل في ذلك اليوم إلّا ثلاث صلوات من دون العلم بتعيينها (٢) فيحتمل أن تكون

و لا يفرق الحال فيما ذكرناه بين القول بوجوب سجود السهو لكل زيادة و نقيصه و عدمه العدى عرفت أنه الأظهر، و ذلك لما تقدّم في محله «١» من وجوبه في خصوص المقام، أعنى العلم الإجمالى بالزيادة أو النقيصه على ما استظهرناه من قوله (عليه السلام): «إذا لم تدر أ زدت أم نقصت» «٢» و لأجله قلنا بوجوبه فيما لو علم إما بزياده القراءه أو نقيصتها فلاحظ.

(١) أمّا القضاء فرعايه للعلم الإجمالى بعد سقوط قاعده التجاوز في كلّ من السجده و التشهد بالمعارضه، و أمّا الاجتزاء بالمره فلعدم وجوب سجود السهو واقعاً أكثر من ذلك كما هو ظاهر.

و لكن هذا مبنى على القول بوجوب قضاء التشهد المنسى كالسجده المنسيه و وجوب سجود السهو لكلّ منهما، و أمّا بناءً على ما عرفت من اختصاص القضاء بالسجده و سجود السهو بالتشهد المنسين فمقتضى العلم الإجمالى قضاء السجود و الإتيان بسجدة السهو للتشهد. فما في المتن مبنى على الاحتياط.

(٢) إذا علم المكلف قبل انتصاف الليل بناءً على كونه حدًا لوقت العشاءين

[١] تقدّم أنّ وجوب قضاء التشهد مبنى على الاحتياط.

(١) شرح العروه ١٨: ٣٧٠ و ما بعدها.

(٢) الوسائل ٨: ٢٢٤/ أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ١٤ ح ٤.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٢٧٥

الصلاطان الباقتان المغرب

و العشاء، و يحتمل أن يكون آتياً بهما و نسي اثنتين من صلوات النهار، و جب عليه الإتيان بالمغرب و العشاء فقط، لأنّ الشك بالنسبة إلى صلوات النهار بعد الوقت، و بالنسبة إليهما في وقتها و لو علم أنّه لم يصل في ذلك اليوم إلّا صلاتين أضاف إلى المغرب و العشاء قضاء ثنائه و رباعيه، و كذا إن علم أنّه لم يصل إلّا صلاه واحده [١].

أو قبل طلوع الفجر بناءً على امتداد الوقت إليه أنّه بقي عليه في هذا اليوم و الليله صلاتان يحتمل أنّهما العشاءان، أو من صلوات النهار، أو ملفّقاً، فالشك بالنسبة إلى العشاءين في الوقت، و بالإضافة إلى النهاريه بعد الوقت، و بما أنّ الأول مورد لقاعده الاشتغال و الثانى لقاعده الحيلولة، و مع الغض عنها لأصله البراءه عن القضاء، فلا جرم ينحل العلم الإجمالى بالأصل المثبت و النافى فيجب عليه الإتيان بالعشاءين فقط، و هذا واضح.

و لو علم في الفرض المزبور أنّه لم يصل إلّا صلاتين و بقيت عليه ثلاث فطبعاً يعلم إجمالاً بفوت واحده من الصلوات النهاريه على الأقل، كما أنّه يعلم أيضاً بعدم الإتيان بالثنتين الباقيتين المرّدتين بين كونهما من النهاريه أو الليلية أو بالتلفيق.

أمّا العلم الثانى فهو منحلّ بالأصل المثبت و النافى حسبما عرفت آنفاً، و أمّا العلم الأوّل فمقتضاه لزوم الإتيان بثنائه و رباعيه بقصد ما في الذمّه مرّدده بين الظهر و العصر، خروجاً عن عهده التكليف المعلوم بالإجمال، و بذلك يتحصّل على الفراغ اليقيني. و هذا أيضاً واضح.

[١] بل يجب عليه حينئذٍ الإتيان بجميع الصلوات الخمس.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ٢٧٦

[المسأله الرابعه و الخمسون: إذا صلّى الظهر و العصر ثمّ علم إجمالاً أنّه شكّ في إحداهما بين الاثنتين و الثلاث]

[٢١٨٧] المسأله الرابعه و الخمسون: إذا صلّى الظهر و العصر ثمّ علم إجمالاً أنّه شكّ

فى إحداهما بين الاثنتين و الثلاث و بنى على الثلاث، و لا- يدرى أن الشك المذكور فى أيهما كان، يحتاط بإتيان صلاه الاحتياط [١] و إعاده صلاه واحده بقصد ما فى الذمه (١).

إنما الكلام فيما ذكره (قدس سره) أخيراً من قوله: و كذا إن علم أنه لم يصل إلّا صلاه واحده. فإنه إن أراد من قوله (قدس سره): و كذا... إلخ أنه لا بدّ حينئذ من الاحتياط أيضاً حتى يتيقن بالفراغ و إن كان خلاف ظاهر العبارة فلا كلام.

و إن أراد ما هو ظاهر العبارة من أنه يأتى حينئذ أيضاً بثائيه و رابعيه كما فى الفرض السابق فلا يتم جزءاً، إذ هو يعلم بطبيعته الحال بفوت اثنتين من الصلوات النهاريه على الأقل الذى هو لازم العلم بعدم الإتيان إلّا بصلاه واحده، و معه ليس له الاقتصار على ثائيه و رابعيه، إذ من الجائز أن تكون الثنتان هما الظهر و العصر، فلا بدّ من ضم رابعيه أخرى تحصيلاً للقطع بالفراغ فيلزمه فى هذه الصوره الإتيان بجميع الصلوات الخمس كما لا يخفى.

(١) إذا شكّ فى صلاه لم يدر أنّها كانت الظهر أو العصر بين الثنتين و الثلاث أو بين الثلاث و الأربع فبنى على الأكثر و وجبت عليه صلاه الاحتياط و لم يأت بها جزءاً، فقد يفرض ذلك بعد الإتيان بالمنافى عمداً و سهواً، و أخرى قبله.

فان كان بعد المنافى فعلى القول بأن صلاه الاحتياط واجب مستقل لا يقدر الفصل أو تخلل المنافى بينها و بين الصلاه الأصليه كما نسب إلى بعضهم، لزمه الإتيان بصلاه الاحتياط حينئذ بقصد ما فى الذمه.

[١] و إن كان الأظهر جواز الإتيان بالمنافى و الاكتفاء بإعاده صلاه واحده.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩،

و أمّا على المختار من قدح تخلّل المنافى و أنّها جابره، لأنّها جزء حقيقى على تقدير النقص الواقعى، فبما أنّ الجبر هنا غير ممكن بعد فرض التخلّل المزبور و لا فائده فى صلاه الاحتياط، فمرجع المقام إلى العلم ببطلان إحدى الصلاتين لنقصان الركعه و إن كانت مفصوله لا موصوله، و معه لا بدّ من الإتيان برباعيه مردّده بين الظهر و العصر.

و إن كان قبل الإتيان بالمنافى فعلى القول بالاستقلال فالأمر كما ذكر، و على مسلك الجزئيه يندرج المقام تحت المسأله «١» التى تقدّم الكلام حولها مفصلاً من العلم الإجمالى بعد الصلاتين بنقصان الركعه من إحداهما، غايه الأمر أنّ الركعه هناك كانت متّصله و هنا منفصله، و لا فرق بينهما من هذه الجهه.

و قد ذكرنا ثمه أنّ مقتضى العلم الإجمالى و إن كان هو ضم الركعه و إعادته الأولى إلّا أنّ الأظهر كفايه الإتيان بأربع ركعات بقصد ما فى الذمّه من غير حاجه إلى ضمّ الركعه لا المتّصله و لا المنفصله، لما عرفت من أنّ استصحاب البقاء فى الصلاه لا يثبت عنوان القطع برفع اليد كى يلزم الضم.

على أنّ دليل حرمه القطع لا- يشمل المقام و نحوه ممّا لا- يتمكّن من إتمام الصلاه و الاقتصار عليها، إذ بعد الضم المزبور لا يحصل الجزم بالفراغ أيضاً لجواز كون النقص من الظهر المستلزم لإعادتها، فليس له الاكتفاء بتتميم ما بيده.

و على الجملة: فحرمه القطع على تقدير القول بها لا تشمل أمثال المقام، فله رفع اليد و الاكتفاء بأربع ركعات بقصد ما فى الذمّه مردّده بين الظهر و العصر حسبما عرفت.

(١) رقم [٢١٤١].

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ٢٧٨

[المسأله الخامسه و الخمسون: إذا علم إجمالاً أنّه إما زاد قراءه أو نقصها يكفيه]

[٢١٨٨] المسأله الخامسه و الخمسون: إذا علم إجمالاً

أنه إما زاد قراءه أو نقصها يكفيه [١] سجدتا السهو مَرَه، و كذا إذا علم أنه إما زاد التسيحات الأربع أو نقصها (١).

[٢١٨٩] المسألة السادسة و الخمسون: إذا شكَّ في أنه هل ترك الجزء الفلاني عمداً أم لا فمع بقاء محل الشك لا إشكال في وجوب الإتيان به، و أمّا مع تجاوزه فهل تجرى قاعده الشك بعد التجاوز أم لا، لانصراف أخبارها عن هذه الصورة خصوصاً بملاحظه قوله: «كان حين العمل أذكر»؟ وجهان [٢]

(١) فإنه بناءً على عدم وجوب سجود السهو في هذه الموارد لا أثر للعلم التفصيلي فضلاً عن الإجمالي، و أمّا بناءً على وجوبه لكلّ زياده و نقيصه ففي المقام يعلم تفصيلاً بالوجوب و إن كان جاهلاً بالسبب، و أنه لأجل النقص أو الزيادة. و قد ذكرنا سابقاً «١» عدم قبح التردد في السبب، إذ هو لا يوجب تقييداً في الواجب كي يحتاج إلى القصد المنافي للترديد، هذا.

و قد أشرنا في محلّه «٢» إلى أنّ الأظهر وجوب السجود في خصوص موارد العلم الإجمالي بالنقص أو الزيادة و إن لم نقل بوجوبه لكلّ زياده و نقيصه، و ذلك لما استظهرناه من قوله (عليه السلام): إذا لم تدر أ زدت أم نقصت. الوارد في

[١] هذا مبنى على وجوب سجدتي السهو لكلّ زياده و نقيصه.

[٢] الأوجه هو الأول، و على الثاني لا بدّ من إعادة الصلاة، و لا موجب للإتيان بالمشكوك فيه، للقطع بعدم الأمر به إمّا للإتيان به و إمّا لبطلان الصلاة بالزيادة العمديه. و الأولى إتمام الصلاة ثمّ إعادتها.

(١) شرح العروه ١٨: ٣٧٨.

(٢) شرح العروه ١٨: ٣٧٠ و ما بعدها.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٢٧٩

و الأحوط للإتيان ثمّ الإعادة (١).

طائفه من الأخبار

(١) تقدّم سابقاً «٢» أنّ الشاك في الإتيان بالجزء يلزمه التدارك إن كان شكّه في المحل، وإلا فلا يعتنى بمقتضى قاعده التجاوز. هذا فيما إذا تعلق الشك بترك الجزء سهواً.

و أمّا إذا احتمل تركه عامداً فلا ريب في لزوم الاعتناء إن كان الشك في المحل، فلو احتمل الترك العمدى لغايه من الغايات و إن كان هو رفع اليد عن الصلاة و جب التدارك بمقتضى قاعده الشك في المحل و أصله الاشتغال بلا إشكال.

إنّما الكلام فيما إذا عرض الشك المزبور بعد تجاوز المحل، فهل تجرى حينئذ قاعده التجاوز أيضاً، أم لا بل يلزمه الرجوع و التدارك؟ ذكر (قدس سره) أنّ فيه وجهين، و احتاط (قدس سره) بالإتيان ثمّ الإعادة.

أقول: يقع الكلام تارة في جريان قاعده التجاوز في مثل المقام و عدمه و أخرى في أنّه على تقدير عدم الجريان فهل يلزمه الإتيان أو لا بدّ من الإعادة أو أنّه يجمع بين الأمرين احتياطاً كما صنعه (قدس سره). فهنا مقامان:

أمّا المقام الأوّل: فقد خصّ شيخنا الأستاذ (قدس سره) «٣» جريان القاعده بما إذا كان الترك المحتمل مستنداً إلى السهو، و منع عن جريانها لدى احتمال الترك

(١) الوسائل ٨: ٢٢٤/ أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ١٤ ح ٢، ٤، ٢٣٨/ ب ٢٣ ح ٦، ٨.

(٢) شرح العروه ١٨: ١٣٠.

(٣) أجود التقريرات ٢: ٤٨٢، فوائد الأصول ٤: ٦٥٢.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٢٨٠

.....

العمدى، مستظهِراً ذلك بعد دعوى انصراف النصوص عن هذه الصورة من التعليل بالأذكريه و الأقربيه إلى الحقّ الوارد في بعض أخبار الباب «١»، فإنّه كاشف عن اختصاص الحكم بموارد الترك السهوى، بحيث لو كان ذاكرةً لكان آتياً حتى يصدق معه أنّه حين العمل أذكر،

فلا يناسب ذلك مع احتمال الترك عامداً.

و بعد ظهور التعليل فى التقييد بالسهو يتقيد به الإطلاق فى سائر الروايات لو لم تكن هى منصرفه إليه فى حدّ نفسها.

و لكن دقيق النظر يقضى بشمول القاعده لكلتا الصورتين، و جريانها فى موارد احتمال الترك العمدى كالسهو، استناداً إلى الإطلاق فى سائر الأخبار مثل قوله (عليه السلام): كلّ شىء شكّ فيه ممّا قد مضى فأمضه كما هو «٢». فإنّه دال على عدم الاعتناء بأى شكّ تعلّق بالشىء بعد المضى عنه و التجاوز عن محلّه و إن كان المشكوك فيه هو احتمال الترك العمدى.

و أمّا التعليل المزبور فلا يستفاد منه أكثر من عدم جريان القاعده فى صورته العلم بالغفله و انحفاظ صورته العمل، بحيث يكون احتمال الصحه فيها مستنداً إلى مجرّد المصادفه الواقعيه، كما لو توضحاً بمائع معيّن و بعد الفراغ شكّ فى إطلاقه و إضافته، فإنّ حالته الفعليه مساوقه مع حالته حين العمل، و لم يكن آن ذاك أذكر أو أقرب إلى الحق، فلا تجرى القاعده حينئذ.

و أمّا الاختصاص بالترك السهو فلا يكاد يدلّ عليه التعليل بوجه، بل أقصى ما يستفاد منه هو الإيعاز إلى ما يقتضيه طبع كلّ مكلف متصدّ للامتنال

(١) الوسائل ١: ٤٧١/ أبواب الوضوء ب ٤٢ ح ٧، ٨: ٢٤٦/ أبواب الخلل الواقع فى الصلاه ب ٢٧ ح ٣.

(٢) الوسائل ٨: ٢٣٧/ أبواب الخلل الواقع فى الصلاه ب ٢٣ ح ٣، (نقل بالمضمون).

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ٢٨١

.....

من الالتفات حين العمل و أنّه لا- يترك شيئاً من أجزائه، لكونه على خلاف ظاهر حاله. و كما أنّ مقتضى طبعه هو الالتفات و عدم ترك جزء سهواً، فكذا مقتضى طبعه الأوّلى عدم ترك جزء عمداً

و عدم الإخلال العمدي بالأجزاء المتأخره، فإنّ هذا أيضاً على خلاف ظاهر حاله كسابقه.

و بعبارة اخرى: التعليل المزبور ناظر إلى إخراج صوره واحده عن إطلاقات أدلّه القاعده، و هي صورته العلم بالغفله و استناد احتمال الصحّح إلى المصادفه الواقعيه، فتبقى صورتان الأخيرتان و هما الترك المستند إلى احتمال الغفله و الترك المستند إلى احتمال العمد مشمولتين لإطلاق الأدلّه، بعد أن كان كلّ منهما على خلاف ظاهر حال المصلّي و ما يقتضيه طبعه الأولى حسبما أشرنا إليه.

و منه تعرف الجواب عن دعوى الانصراف، فإنّها غير بيّنه و لا مبيّنه بعد أن كان الإطلاق مطابقاً لما هو المرتكز عند العقلاء من عدم الاعتناء بالشك بعد التجاوز، و من غير فرق بين احتمال الترك سهواً و عمداً، و قد مرّ غير مرّه أنّ قاعده التجاوز ليست قاعده تعييده صرفه، بل هي مجعوله على وفق ما تقتضيه السيره العقلانيه من عدم الاعتناء بالشك المزبور الشامل لكلا صورتين.

و يؤيد ما ذكرناه من الإطلاق أنّ قاعده الحيلولة المجعوله لدى الشك بعد خروج الوقت لم يفرق فيها ظاهراً بين ما إذا كان احتمال الترك مستنداً إلى السهو أو إلى احتمال العمد، و لا فرق بين هذه القاعده التي هي بمثابة الشك بعد العمل و بين قاعدتي الفراغ و التجاوز في ملاك الحكم من حيث السعه و الضيق.

فإنّ الشك بعد تجاوز المحل و بعد الفراغ من العمل و بعد خروج الوقت كلّ ذلك قواعد عقلائيّه مندرجه تحت ضابط واحد، و مرتضعه من ثدى فأرد و مرجع الكلّ إلى عدم الاعتناء بالشك العارض بعد المضي عن الشئ ء إمّا عن

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٢٨٢

.....

نفسه أو عن محلّه أو عن وقته. فتبوت الإطلاق

فى مورد يؤيد ثبوته فى المورد الآخر كما لا يخفى.

و كيف ما كان، فلا ينبغي التأمل فى جريان قاعده التجاوز لدى احتمال الترك العمدى كالتسهوى، لإطلاق الأدله.

و أما المقام الثانى: و هو أننا لو بنينا على الاختصاص و منعنا عن جريان القاعده مع احتمال الترك العمدى فهل يلزمه العود حينئذ لتدارك المشكوك فيه استناداً إلى استصحاب عدم الإتيان، أو أنه يحكم بالبطالان فتجب الإعاده، أو أنه يجمع بين الأمرين احتياطاً كما اختاره فى المتن؟

لا ينبغي التأمل فى عدم لزوم العود، فإن احتمال ساقط جزماً، للقطع بسقوط الأمر عن الجزء المشكوك فيه بعد فرض تردده بين الإتيان و بين الترك العمدى لتحقق الامتثال على الأول و بطلان الصلاه على الثانى. فلا أمر بالإتيان به فعلاً على كل تقدير، فلا يترتب أثر على استصحاب عدم الإتيان بعد العلم الوجدانى بسقوط الأمر الفعلى عن الجزء. و معه لا مناص من الإعاده بمقتضى قاعده الاشتغال، للشك فى تحقق الامتثال، بل مقتضى الاستصحاب عدم الإتيان و إن لم يترتب عليه البطلان.

و عليه فلا مانع من رفع اليد عن هذه الصلاه و استئنافها، بناءً على ما تقدم غير مره من أن دليل حرمه قطع الفريضه على تقدير تماميته خاص بما إذا أمكن إتمام الصلاه صحيحه و الاقتصار عليها فى مقام الامتثال، المنفى فيما نحن فيه للزوم الإعاده بمقتضى قاعده الاشتغال حسبما عرفت.

هذا كله فيما إذا لم يعلم أصل الترك بأن تردد الأمر بين الإتيان و بين الترك العمدى.

و أما لو كان الترك معلوماً و شكّ فى منشئه و أنه هل كان عن عمد أو عن

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ٢٨٣

.....

سهو و قد تجاوز عن محلّه، فهذا على قسمين، إذ

قد يفرض ذلك مع فوات المحل الذكرى بحيث لا يمكن التدارك كما لو تذكّر حال الركوع فوت التشهد أو السجده الواحده و تردّد بين العمد و السهو، و أُخرى مع بقاء المحل المذكور كما لو كان التذكّر المزبور فى حال القيام و قبل أن يركع.

أمّا القسم الأوّل: فهو على صورتين، إذ تاره لا يترتب أثر على الترك السهوى من قضاء أو سجود سهو و نحو ذلك، كما لو علم حال الركوع ترك القراءة و تردّد بين العمد أو السهو، أو بعد رفع الرأس منه تزكّ الذكر متردداً بينهما، بناءً على عدم سجود السهو لكلّ زياده و نقيصه.

و أُخرى يترتب عليه الأثر كالمثال الذى ذكرناه أوّلًا، حيث إنّ السجده المنسيه تقضى كما أنّ التشهد المنسى يجب له سجود السهو.

أمّا فى الصوره الاولى: فلا أثر للعلم الإجمالى، فإنّ الترك السهوى لو كان معلوماً تفصيلاً لم يترتب عليه أثر حسب الفرض فضلاً عن كونه معلوماً بالإجمال، فتجرى حينئذ قاعده التجاوز بالنسبه إلى احتمال الترك العمدى لدفع احتمال البطلان من غير معارض، بناءً على ما عرفت من جريان القاعده فى موارد احتمال الترك العمدى أيضاً كالسهوى. فيمضى فى صلاته و لا شىء عليه.

و أمّا فى الصوره الثانيه: فمقتضى قاعده التجاوز الجاربه بالنسبه إلى نفي احتمال الترك العمدى صحّه الصلاه و عدم بطلانها، كما أنّ مقتضى جريانها بالنسبه إلى نفي احتمال الترك السهوى عدم القضاء أو عدم سجود السهو، و لا يمكن الجمع بين القاعدتين، للزوم المخالفه القطعيه العمليه من جهه العلم الإجمالى بأحد الأمرين من البطلان أو القضاء مثلاً.

و لكن القاعده تختص بالمورد الأوّل و لا تجرى فى الثانى، لما مرّ غير مرّه من أنّ فى كلّ مورد كان

أثر جريان القاعده نفى البطلان و إثبات الصحه، و فى غيره

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ٢٨٤

.....

نفى حكم آخر مترتب على الصحه من قضاء أو سجود سهو و نحو ذلك اختص الأول بالجريان و لا يكون معارضاً بالثانى. و عليه فتجرى القاعده فى المقام لنفى احتمال الترك العمدى من غير معارضه للطرف الآخر أعنى نفى احتمال الترك السهوى و نتيجه الحكم بصره الصلاه.

إلما أنه مع ذلك لا يمكن الحكم بالصحه، لمعارضه هذه القاعده مع أصاله البراءه من وجوب القضاء أو سجود السهو، إذ هو عالم فى المقام إجمالاً بأحد التكليفين، إما وجوب الإعاده أو وجوب القضاء مثلاً، و قاعده التجاوز الجارىه لنفى الأول معارضه بأصاله البراءه الجارىه لنفى الثانى.

و إن شئت قلت: لا تكاد تجرى قاعده التجاوز فى المقام لنفى احتمال الترك العمدى، لا لأجل معارضتها بالقاعده الجارىه لنفى احتمال الترك السهوى، لما عرفت من أن القاعده فيما يوجب البطلان لا تعارضها القاعده فيما لا توجهه، بل لأجل المعارضه مع أصاله البراءه عن وجوب القضاء أو سجود السهو، من جهه العلم الإجمالى بأحد التكليفين كما مرّ.

و بما أن الجمع بينهما مستلزم للمخالفه العمليه فلا مناص من الإعاده بمقتضى قاعده الاشتغال. و لا مانع من قطعها و رفع اليد عنها، لما تقدّم من أن دليل حرمه القطع على تقدير تسليمه خاص بما إذا أمكن إتمام الصلاه صحيحه و الاقتصار عليها فى مقام الامتثال، و هو منفى فيما نحن فيه كما عرفت.

و أما القسم الثانى: أعنى ما إذا كان المحل المذكور باقياً فتاره لا يكون لزياده الجزء الذى أتى به بعد ترك الجزء السابق أثر لو صدر نسياناً من سجود السهو و نحوه، كما لو تذكّر

و هو فى السوره فوت الفاتحه، أو تذکر و هو فى القيام ترك السجده الواحده و تردّد بين كونه عن عمد أو سهو، بناءً على عدم وجوب سجدتى السهو للقيام الزائد.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ٢٨٥

.....

و أخرى يكون له أثر، كما لو قلنا بوجوب السجدين لزياده القيام سهواً فى المثال المزبور.

أمّا فى الفرض الأول: فالصلاه محكومہ بالصحة، للشكّ فى عروض ما يوجب البطلان أعنى الترك العمدى، فيبنى على العدم بمقتضى قاعده التجاوز السليمه عن المعارض فى أمثال المقام كما تقدّم، فيرجع و يتدارك الجزء المتروك و يمضى و لا شىء عليه بعد أن لم يترتب أثر على الزيادة السهوية المحتمله كى تتحقّق المعارضه.

و أمّا فى الفرض الثانى: فالظاهر هو البطلان، للعلم الإجمالى إمّا بوجوب الإعادة من جهه زياده الجزء عمداً، أو بوجوب سجود السهو من أجل زيادته سهواً.

فإنّ الجزء المتروك و إن كان قابلاً للتدارك على تقدير تركه السهو لبقاء المحل حسب الفرض، إلّا أنّه نظراً إلى المعارضه بين قاعده التجاوز الجارىه لنفى الترك العمدى المترتب عليها عدم البطلان، و بين أصاله البراءه عن وجوب سجود السهو و سقوطهما بالمعارضه، لا يمكن تصحيح الصلاه بوجه، إذ يجرى حينئذ جميع ما ذكرناه فيما إذا كان التذکر بعد تجاوز المحل الذكرى حرفاً بحرف.

و قد عرفت أنّ المتّجه ثمه هو البطلان، استناداً إلى أصاله الاشتغال، و أنّه لا مانع حينئذ من رفع اليد عن هذه الصلاه بعد عدم إمكان تميمها صحيحه لقصور دليل حرمة القطع على تقدير تسليمه عن شمول الفرض.

و قد يقال بعدم جريان قاعده التجاوز هنا فى حدّ نفسها و لو مع قطع النظر عن المعارضه، إذ يعتبر فى جريانها الدخول فى الجزء المترتب، و

لم يتحقق في المقام، للقطع بزياده القيام و وقوعه في غير محلّه، إذ المفروض ترك السجده مثلاً قطعاً إمّا عمدًا أو سهواً، فليس هذا القيام الواقع قبل السجده من القيام

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٢٨٦

.....

الصلاّتي في شىء، فلا يكون من الجزء المترتب. و على الجملة: عدم جريان القاعده مستند إلى قصور المقتضى لفقدان شرطه، لا إلى وجود المانع أعني المعارضه.

و يندفع: بأنّ الدخول في الجزء المترتب لا خصوصيه له، و إنّما التزمنا به من أجل أنّ التجاوز عن الشىء بعد فرض الشك في أصل وجوده لا يتحقق إلّا بالتجاوز عن محلّه المستكشف بالدخول في الجزء المترتب، على خلاف قاعده الفراغ التي يصدق في موردها المضى حقيقه و من غير عنايه باعتبار تعلق الشك بصحّه الشىء لا بأصل وجوده. فالدخول المزبور كاشف عن تحقق الشرط، و لا موضوعيه له. فليس الشرط إلّا نفس التجاوز عن المحلّ، و هو الموضوع لجريان القاعده.

و عليه فيما أنّ التجاوز عن المحلّ متحقق لو كان الترك عن عمد، لعدم إمكان التدارك بعدئذ فلا مانع من جريان قاعده التجاوز لنفى الترك العمدي الذي هو الأثر المرغوب من جريانها في المقام.

نعم، المحل باق لو كان الترك عن سهو، لعدم المضى حينئذ عن محلّه حقيقه و لكن على التقدير الأوّل المترتب عليه نفى البطالين المذى هو المقصود من الجريان لم يكن المحل باقياً، فلا مانع من جريانها في حدّ ذاتها لولا المعارضه حسبما عرفت فتأمل، هذا.

و قد يقال هنا و في القسم السابق أعني ما لو كان التذكّر بعد تجاوز المحلّ الذكرى: إنّ بعد جريان قاعده التجاوز لنفى الترك العمدي و الحكم بمقتضاها بصحّه الصلاه و عدم بطلانها يترتب عليه لا محاله

آثار الترك السهوى من الرجوع و التدارك إن كان التذكّر قبل الدخول فى الركن، و القضاء أو سجدة السهو إن كان بعده.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ٢٨٧

.....

فإن أصل الترك معلوم حسب الفرض، و كونه عمدياً مدفوع بمقتضى القاعده فيحز ذلك عدم استناد الترك إلى العمد، و كل ما كان كذلك فهو محكوم بما عرفت من العود إن كان قبل تجاوز المحل المذكور، و القضاء ان كان بعده، فلا موجب للحكم بالبطلان.

و يندفع أولاً: بأن شأن القاعده ليس إلا التأمين من ناحيه امتثال التكليف و لا تكاد تتكفل لإثبات حكم آخر مترتب على موضوع آخر، و المقدار الذى ثبت التعبد به فى المقام من جريان القاعده إنما هو عدم بطلان الصلاه من جهه احتمال ترك الجزء عمداً، و لا- نظر فيها إلى إثبات موضوع القضاء أو سجدة السهو، بل يرجع فى نفيهما إلى أصاله البراءه لولا المعارضه مع القاعده المستلزمه للمخالفه القطعيه كما لا يخفى.

و ثانياً: أن الموضوع للقضاء أو سجدة السهو لو كان هو مجرد عدم استناد الترك إلى العمد لأمكن المساعدة على ما أفيد، إلا أن الاستفادة من الأدله أن الموضوع هو الترك المستند إلى غير العمد من سهو أو جهل أو تخلف اعتقاد و نحو ذلك، و إثباته بالقاعده الجاربه لنفى الترك العمدى من أوضح أنحاء المثبت.

و بعبارة اخرى: للترك حصيتان عمدى و سهوى، و هما متضادان، يلزم كل منهما عدم الآخر، فمع نفي الترك العمدى بقاعده التجاوز لا- يمكن إثبات الترك السهوى إلا بالملازمه الخارجيه الناشئه من العلم الوجدانى بتحقيق أصل الترك و عدم كونه عمدياً بمقتضى جريان القاعده، و قد عرفت أن القاعده لا تتكفل بإثبات اللوازم غير الشرعيه، فلا

مناص من الحكم بالإعادة كما ذكرنا.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٢٨٨

[المسألة السابعة والخمسون: إذا توضأ و صلى ثم علم أنه إما ترك جزءاً من وضوئه أو ركناً في صلاته]

[٢١٩٠] المسألة السابعة والخمسون: إذا توضأ و صلى ثم علم أنه إما ترك جزءاً من وضوئه أو ركناً في صلاته (١) فالأحوط إعادته الوضوء ثم الصلاة و لكن لا- يبعد جريان قاعده الشك بعد الفراغ في الوضوء لأنها لا تجرى في الصلاة حتى يحصل التعارض، و ذلك للعلم ببطلان الصلاة على كل حال.

(١) احتياط (قدس سره) أولاً بإعادة الوضوء و الصلاة معاً، رعايه للعلم الإجمالي المتعلق بالبطلان بعد معارضة قاعده الفراغ الجارية في الطرفين، و لم يستبعد أخيراً الاكتفاء بإعادة الصلاة فقط، للعلم التفصيلي ببطلانها إما من أجل فقد الركن أو فقد الطهور المانع عن جريان قاعده الفراغ فيها، فيكون جريانها في الوضوء سليماً عن المعارض، و بذلك ينحل العلم الإجمالي.

و الظاهر أن ما أفاده (قدس سره) أخيراً هو الصحيح، لما عرفت من انحلال العلم الإجمالي بالعلم التفصيلي و الشك البدوي، فيرجع في الثاني إلى الأصل الجارى فيه، و هو قاعده الفراغ من غير معارض.

و لكن شيخنا الأستاذ (قدس سره) «١» منع عن انحلال العلم الإجمالي بمثل هذا العلم التفصيلي في المقام و نحوه مما كان العلم التفصيلي متولداً من العلم الإجمالي، و لأجله منع عن الانحلال في باب الأقل و الأكثر الارتباطيين بدعوى استلزامه انحلال الشئ ع بنفسه.

و حاصل ما أفاده (قدس سره) في وجهه: أن الأقل المعلوم بالتفصيل لو كان وجوبه ثابتاً على كل تقدير و بصفه الإطلاق لثم ما أُفيد، و لكنّه ليس كذلك، بل المعلوم ليس إلّا وجوبه على سبيل الإهمال الجامع بين الاشتراط

(١) أجود التقريرات ٢: ٢٨٨.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٢٨٩

.....

و الإطلاق، فليس لنا علم

إلّا بوجوب مردّد بين كونه بشرط شىء، أى مقيداً بكونه فى ضمن الأكثر، المترتب عليه عدم حصول الامتثال بإتيان الأقل فقط و بين كونه لا بشرط، أى مطلقاً من حيث الانضمام إلى الأكثر و عدمه. فالعلم بوجوب الأقل ليس إلّا علماً بالجامع بين المطلق و المقيد، و هو عبارته أُخرى عن نفس العلم الإجمالى، بل هو مقوم له، و ليس شيئاً آخر وراءه، فكيف يمكن أن ينحلّ به، و هل هذا إلّا انحلال الشىء بنفسه.

و على ضوء هذا البيان منع (قدس سره) عن الانحلال فى المقام، فإنّ بطلان الصلاه لم يكن معلوماً على سبيل الإطلاق، بل المعلوم هو جامع البطلان المرّد بين ما استند إليها نفسها و ما كان مرتبطاً بالوضوء، و هو عين العلم الإجمالى المتعلّق ببطلان أحدهما، فلا يمكن أن يكون موجباً لانحلاله.

و يرد عليه (قدس سره) أوّلاً: ما تعرّضنا إليه فى الأصول «١» فى باب الأقل و الأكثر من أنّ ما أفاده (قدس سره) متين جداً لو أراد به الانحلال الحقيقى الذى ضابطه أن تنحل القضية الشرطيه المنفصله على سبيل منع الخلو إلى قضيتين حليلتين إحداهما متيقنه و الأخرى مشكوكه، كما لو علمنا بنجاسه أحد الإناءين فقامت بينه على نجاسه أحدهما المعين، فإنّه يقال عندئذ: هذا الإناء بعينه نجس يقيناً، و ذاك مشكوك النجاسه، بعد أن كنّا نقول: إمّا هذا نجس أو ذاك نجس.

فإنّ الانحلال بهذا المعنى يتعدّر انطباقه على المقام، ضروره أنّ كلّاً من وجوب الأقل المطلق و المقيد بما لهما من الحدّ و بصفه الإطلاق أو التقييد مشكوك فيه، و لم يكن أحدهما متيقناً بالإضافة إلى الآخر، فإنّ كلّاً منهما حادث مسبوق بالعدم، و يشكّ فى كيفية الجعل من أوّل

(١) مصباح الأصول ٢: ٤٣٣.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٢٩٠

.....

مضيق. و كما أن مقتضى الاستصحاب عدم لحاظ التقييد مقتضاه عدم لحاظ الإطلاق أيضاً، فيتعارض الاستصحابان من الطرفين. فالقضية الشرطية باقية على حالها و غير منحلّه إلى القضيتين الحمليتين المزبورتين.

و على الجملة: فالانحلال الحقيقي بالمعنى المتقدم و إن كان منفيّاً في باب الأقل و الأكثر كما أفاده (قدس سره) إلّا أنّ الانحلال الحكمي متحقّق، بمعنى أنّ مثل هذا العلم الإجمالي لا يكون منجزاً، فإنّ المناط في التنجيز إنّما هو تعارض الأصول، و لا معارضة بينها في المقام، فإنّ جعل الوجوب للأقل على نحو التقييد أي منضمّاً بالأكثر فيه كلفه زائده و تضيق على المكلف مندفع بأصالة البراءة، بخلاف جعله على سبيل الإطلاق و بنحو اللابديّه بشرط فإنّه توسعه و تسهيل للمكلف، فلا معنى لرفعه بأصالة البراءة.

كما أنّ العقاب عند ترك الأقل متيقّن، لعدم تحقّق الواجب الواقعي بدونه فالتكليف بالنسبة إليه منجز. بخلافه عند ترك الأكثر، فإنّ العقاب عندئذ مشكوك فيه، فأصالة البراءة الشرعيه و العقليه جاريه في طرف الأكثر من غير معارض، لعدم جريان شيء منهما في ناحيه الأقل حسبما عرفت. و حيث لا معارضة فلا تنجيز للعلم الإجمالي، فهو في حكم الانحلال و إن لم يكن منه حقيقه. و لا فرق بينهما بحسب النتيجة كما هو ظاهر.

كما أنّه لا معارضة بينهما فيما نحن فيه، للعلم ببطان الصلاه على كلّ تقدير فليست هي مجرى لقاعده الفراغ، فتجرى القاعده في الوضوء من غير معارض، فتترتب عليه نتيجة الانحلال.

و ثانياً: لو أغمضنا عما ذكرناه في باب الأقل و الأكثر و سلمنا عدم الانحلال ثمه بوجه فلا نسلمه في المقام، لثبوت الانحلال هنا

حتى الحقيقى منه فضلاً عن الحكمى. و لا- مجال لقياسه على ذاك الباب، فان الواجب هناك عمل وحدانى و هو الصلاه مثلاً
مردد حد وجوبه بين الإطلاق و التقييد و التوسعه و التضييق

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ٢٩١

.....

فلم يعلم أنّ ما تعلق به الوجوب هل هو ذات الأقل أم المرتبط بالأكثر، و ليس فى البين ما هو المتيقن من الأمرين كما عرفت.
و أما فى المقام فكل من الوضوء و الصلاه عمل مستقل غير مرتبط أحدهما بالآخر، و لا ملازمه بينهما فى الصحه و الفساد، فربما
يصحّ الوضوء دون الصلاه كما هو ظاهر، و قد ينعكس كما لو توضأ مرّه أخرى للتجديد أو اغتسل لمسّ الميت مثلاً بعد ذلك
بناءً على إغناء الغسل عن الوضوء فان شرط الصلاه هو جامع الطهاره، لا خصوص الوضوء الصادر منه الذى هو طرف للعلم
الإجمالى، فليس بطلان الصلاه المعلوم بالتفصيل مرتبطاً بالوضوء كى يكون مردداً بين الإطلاق و التقييد كما كان هو الشأن فى
الوجوب المعلوم تعلقه بالأقل المرّد بينهما.

إذن فلا تردّد و لا إهمال فى الحكم بالبطلان المعلوم تعلقه بالصلاه فى المقام و إنّما التردّد فى منشئه و سببه، و أنّه لخلل فيها أو
لنقص فى الوضوء، و من الواضح أنّ جهاله العله و التردّد فيها لا ينافى الجزم الوجدانى بنفس الحكم على ما هو عليه من الحد،
فانّا على يقين تفصيلاً من بطلان الصلاه بالضروره و إن لم يعلم مستند البطلان، كما أنّا على شكّ من بطلان الوضوء وجداناً. فقد
انحلت القضية الشرطيه إلى قضيتين حمليتين إحداهما متيقنه و الأخرى مشكوكه و لازمه حصول الانحلال بطبيعته الحال.

و على الجملة: بعد فرض كون طرفى العلم فيما نحن

فيه وجودين مستقلين أحدهما أجنبي عن الآخر فلا معنى لأن يكون أحد الوجودين بالإضافة إلى الآخر بشرط شىء و مقيداً به، أو لا- بشرط و مطلقاً عنه، و إنما يتصور ذلك فى الوجود الواحد المرّدّد حدّه من حيث السعه و الضيق كما فى باب الأقل و الأكثر.

فالمقام أشبه شىء بما إذا علمنا نجاسه شىء تفصيلاً و شككنا فى منشئها و أنّها من أجل ملاقاته بنفسه للنجس، أو من أجل ملاقاته لشىء آخر و قد

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ٢٩٢

[المسأله الثامنه و الخمسون: لو كان مشغولاً بالتشهد أو بعد الفراغ منه]

[٢١٩١] المسأله الثامنه و الخمسون: لو كان مشغولاً بالتشهد أو بعد الفراغ منه و شكّ فى أنّه صلّى ركعتين و أنّ التشهد فى محلّه أو ثلاث ركعات و أنّه فى غير محلّه (١) يجرى حكم الشك بين الاثنتين و الثلاث، و ليس عليه

كان ذلك الشىء ملاقياً للنجس، كما لو وقعت قطره من أحد الإناءين فى الآخر ثم علمنا إجمالاً بنجاسه أحدهما قبل ذلك، فإنّه لا- ينبغى الريب فى أنّ المرجع فى ذلك الشىء هو أصاله الطهاره من غير معارض. و لا معنى للاجتناب عنه بدعوى أنّ العلم بنجاسه هذا الشىء ليس على الإطلاق، و إنما المعلوم هو جامع النجاسه المرّدّد بين ما استند إلى ملاقاته بنفسه، أو لملاقاته لذلك الشىء الآخر.

إذ فيه أنّ كلّاً من الملقى و ذلك الشىء الآخر موجود مستقل لا ارتباط بينهما أصلاً، فيرجع فى ذلك الشىء إلى الأصل السليم عن المعارض.

فتحصّل: أنّ فى أمثال المقام يكون العلم الإجمالى منحللاً- حقيقه، و مع الغض عن ذلك فلا أقل من الانحلال الحكمى أعنى عدم تعارض الأصول الذى هو المناط فى التنجيز، حيث إنّ قاعده الفراغ غير جاريه فى الصلاه بعد العلم التفصيلى

ببطلانها، فتجرى في الضوء من غير معارض.

(١) لا ريب حينئذ في جريان حكم الشك بين الثنتين و الثلاث، لكونه من موارد، فيبنى على الأكثر بمقتضى إطلاق أدلته.

و إنما الكلام في أنه هل يلزمه حينئذ سجود السهو نظراً إلى أن لازم البناء المزبور زيادة التشهد الصادر منه كلاً أو بعضاً، أم لا، للشك في زيادة التشهد واقعاً، إذ من الجائز وقوعه في محله لكونه في الركعة الثانية بحسب الواقع فيرجع إلى أصله عدم الزيادة أو أصله البراءة عن وجوب السجود.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٢٩٣

سجدتا السهو لزيادته التشهد لأنها غير معلومه [١]، و إن كان الأحوط الإتيان بهما أيضاً بعد صلاة الاحتياط.

الظاهر هو الثاني كما اختاره في المتن، لما عرفت سابقاً من أن أدله البناء غير ناظره إلا إلى التعبد من حيث العدد، و أنه من ناحيه الشك في الركعات يبنى على الأكثر و يأتي بالركعة المشكوكه مفصوله رعايه لسلامه الصلاة عن احتمال الزيادة و النقصان كما في موثقه عمار «١».

و أما اللوازم غير الشرعيه و الآثار الواقعيه المترتبة على الثلاث الواقعيه كزيادته التشهد في مفروض المسألة فليست ناظره إليها، و لا تكاد تتكفل لإثباتها بوجه، و بما أن الزيادة الواقعيه مشكوكه فيرجع في نفيها إلى الأصل كما مر.

نعم، لو صدرت عنه زيادته بعد البناء المزبور كما لو شكك بين الثلاث و الأربع و بعد البناء على الأربع و قبل أن يسلم قام إلى الركعة الأخرى سهواً و جب عليه سجود السهو حينئذ، فإن هذا القيام و إن لم يكن معلوم الزيادة بحسب الواقع لجواز كونه قياماً إلى الركعة الرابعه فيكون واقعاً في محله، إلا أنه زيادته قطعيه على ما تقتضيه الوظيفة الظاهريه، و لا نعى

بالزيادة التى هى موضوع للبطلان لو كانت عمدية و سجد السهو لو كانت سهويه إلّا الإتيان بشىء بقصد الجزئية زائداً على ما تقتضيه الوظيفة الفعلية الأعم من الواقعية و الظاهرية، و هذا المعنى صادق فى المقام و حاصل فى هذه الصورة بالضرورة. فلا مناص من لزوم الإتيان بسجود السهو.

[١] إذا كان الشك فى أثناء التشهد فهو عالم بزياده ما أتى به أو بنقصان ما بقى منه فتجب عليه سجدتا السهو بناءً على وجوبهما لكل زياده و نقيصه.

(١) الوسائل ٨: ٢١٢/ أبواب الخلل الواقع فى الصلاة ب ٨ ح ١.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ٢٩٤

[المسأله التاسعه و الخمسون: لو شك فى شىء و قد دخل فى غيره الذى وقع فى غير محله]

[٢١٩٢] المسأله التاسعه و الخمسون: لو شك فى شىء و قد دخل فى غيره الذى وقع فى غير محله كما لو شك فى السجده من الركعه الأولى أو الثالثه و دخل فى التشهد، أو شك فى السجده من الركعه الثانيه و قد قام قبل أن يتشهد، فالظاهر البناء على الإتيان [١] و أنّ الغير أعم من الذى وقع فى محله أو كان زياده فى غير المحل، و لكن الأحوط مع ذلك إعادته الصلاة أيضاً (١).

و هذا بخلاف الصورة السابقه، فإنّ الزيادة فيها على ما تقتضيه الوظيفة الواقعية مشكوكه، و على ما تقتضيه الوظيفة الظاهرية مقطوعه العدم، لفرض عدم ارتكاب شىء زائداً على ما تقتضيه الوظيفة بعد البناء على الأكثر، فلا موجب لسجود السهو بوجه.

نعم، لو كان الشك المفروض عارضاً أثناء التشهد فحيث إنّه يجب عليه قطعه بعد البناء على الأكثر فلا جرم يحصل له العلم الإجمالى إمّا بزياده ما قرأ منه لو كان فى الركعه الثالثه واقعاً، أو بنقيصه ما ترك منه لو كان فى الثانيه فيعلم بحصول الزيادة أو

النقصان في صلاته، و معه لم يكن بد من الإتيان بسجود السهو بقصد ما في الذمه لو قلنا بوجوبه لكل زياده و نقيصه.

بل يجب الإتيان به لأجل نفس الشك و إن لم نقل بذلك، بناءً على ما عرفت من أنّ العلم الإجمالي بالنقص أو الزيادة بنفسه من موجبات سجدة السهو كما تقدّم سابقاً «١».

(١) لا ريب في اعتبار الدخول في الغير في جريان قاعده التجاوز كما نطقت

[١] بل الظاهر عدمه كما مرّ، و قد تقدّم منه (قدس سره) في المسأله الخامسه و الأربعين ما يناقض ما ذكره هنا.

(١) شرح العروه ١٨: ٣٧٠ و ما بعدها.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٢٩٥

.....

به صحيحه زراره: «... إذا خرجت من شيء ثم دخلت في غيره فشكك ليس بشيء» «١» و غيرها.

إنّما الكلام في أنّه هل يعتبر الدخول في خصوص الغير المترتب على المشكوك فيه، أو أنّه يكفي الدخول في مطلق الغير الأعم ممّا وقع في محلّه و ما كان زياده في غير المحلّ.

و قد تعرّض الماتن (قدس سره) لهذه المسأله في مواضع ثلاثه مع اختلاف نظره (قدس سره) فيها، فاستظهر الاكتفاء بمطلق الغير في هذه المسأله، و استظهر خلافه في المسأله الخامسه و الأربعين «٢»، و تردّد فيها في المسأله السابعه عشره.

و كيف ما كان، فقد يقال بكفايه الدخول في مطلق الغير استناداً إلى الإطلاق في صحيحه زراره المتقدّمه.

و قد يقال باعتبار الغير المترتب. و يستدلّ له تاره بانصراف الغير الوارد في الأدلّه إليه و أنّه مقيد بحكم الانصراف بالدخول فيما لولا الشك لمضى فيه و استرسل في صلاته.

و فيه ما لا يخفى، فإنّه لا موجب للانصراف أصلاً، و التقييد المزبور غير بيّن و لا مبين و

لا شاهد عليه بوجه. فالإطلاق محكم.

و أُخرى بما عن شيخنا الأستاذ (قدس سره) «٣» من أنّ لا يزم العود لتدارك المنسى و إتيان الجزء المترتب عود محلّ الشك و وقوعه فيه، كما لو شكّ في

(١) الوسائل ٨: ٢٣٧/ أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ٢٣ ح ١.

(٢) بل صرح (قدس سره) في المسألة العاشرة من فصل الشك بأنّ المراد الغير المترتب. اللهمّ إنّ أن لا يكون له إطلاق من حيث الوقوع في المحلّ أو في خارجه الذي هو محلّ الكلام، فلاحظ و تأمل.

(٣) لاحظ كتاب الصلاة ٣: ٥١، العروه الوثقى ٣: ٣٩١.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٢٩٦

.....

السجده الثانيه من الركعه الثانيه بعد ما دخل في القيام سهواً قبل أن يتشهد فإنّه محكوم بالعود لتدارك التشهد، و بعد ما عاد يعود محلّ الشك لا محاله.

و فيه أيضاً ما لا يخفى، فإنّه بالعود لا يتّصف الشك بعروضه في المحلّ، إذ الشىء لا ينقلب عمّا وقع عليه. و من الواضح أنّ هذا هو الشك السابق العارض قبل العود بعينه، و ليس شكّاً غيره، و المدار في كون الشك قبل التجاوز أو بعده بحدوث الشك لا ببقائه. و عليه فبناءً على كفايه الدخول في مطلق الغير فهذا من الشك العارض بعد التجاوز لا محاله و إن عاد إلى المحلّ.

فالصحيح أن يستدلّ له بما أشرنا إليه سابقاً من أنّ التجاوز عن الشىء مع فرض الشك في أصل وجوده كما هو مورد هذه القاعده ممّا لا يجتمعان، فهو بمعناه الحقيقي متعذر الصدق، و إنّما يتّجه فيما لو كان متعلّق الشك وصف الصحه كما في قاعده الفراغ، لصدق المضى و التجاوز حينئذ عن نفس الشىء حقيقه. و عليه فلا مناص من

أن يراد به في المقام التجاوز عن المحل بضرب من العناية.

و من الواضح أنّ التجاوز و الخروج عن محلّ المشكوك فيه إنّما يتحقّق بالدخول في الجزء المترتب عليه شرعاً الذي له محلّ معيّن متأخّر عنه، و إنّما فالغير غير المترتب لا- محل له، فالدخول فيه لا يحقّق الخروج عن محلّ المشكوك فيه، بل هو باق بعد سواء أتى بذلك الغير أم لا، فتحقيقاً للخروج عن المحل لا بدّ من الاختصاص بالمترتب.

فتحصّل: أنّ الأظهر اعتبار الدخول في الغير المترتب، لهذا الوجه الذي ذكرناه، لا للوجهين السابقين المزيّفين بما عرفت. فلا يكفي الدخول في مطلق الغير في جريان قاعده التجاوز. و عليه ففي المثالين المذكورين في المتن لا بدّ من الرجوع و الإتيان بالسجده بمقتضى أصالة عدم الإتيان بها، و بسجدة السهو لذلك الغير الزائد بناءً على وجوبها لكلّ زياده و نقيصه.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٢٩٧

[المسألة الستون: لو بقي من الوقت أربع ركعات للعصر و عليه صلاة الاحتياط من جهة الشك في الظهر]

[٢١٩٣] المسألة الستون: لو بقي من الوقت أربع ركعات للعصر و عليه صلاة الاحتياط من جهة الشك في الظهر (١) فلا إشكال في مزاحمتها للعصر ما دام يبقى لها من الوقت ركعه، بل و كذا لو كان عليه قضاء السجده أو التشهد، و أمّا لو كان عليه سجدة السهو فهل يكون كذلك أو لا؟ وجهان [١] من أنّهما من متعلقات الظهر، و من أنّ وجوبهما استقلالاً و ليستا جزءاً أو شرطاً لصحّة الظهر، و مراعاة الوقت للعصر أهمّ فتقدّم العصر ثمّ يؤتى بهما بعدها، و يحتمل التخيير.

(١) لا إشكال حينئذ في مزاحمتها للعصر و تقديمها عليها ما دام يبقى للعصر مقدار ركعه من الوقت كما أفاده في المتن، و هذا من غير فرق بين القول بجزئية الركعه على تقدير

النقص كما هو الصحيح أو القول بكونها واجباً مستقلاً.

أما على الأول: فظاهر، إذ الركعة حينئذ من متممات الظهر و أجزاءها الحقيقية، و إن لزم الإتيان بها مفصوله رعايه لسلامه الصلاه عن الزيادة و النقصان، فما لم يأت بها لم تفرغ الذمّه عن الظهر. و معلوم أنّ الدخول في العصر مشروط بفراغ الذمّه عن السابقه، و المفروض التمكّن من الجمع بينهما بمقتضى التوسعه في الوقت المستفاده من حديث من أدرك «١».

و أما على الثاني: فكذلك، إذ هي و إن كانت صلاه مستقلّه إلّا أنّها شرعت لتدارك النقص المحتمل، و الإتيان بها واجب فوراً، فهي أيضاً تعدّ بالأخره من توابع الظهر و ملحقاتها، فيجرى عليها حكمها.

[١] أوجهما الأول.

(١) الوسائل ٤: ٢١٧/ أبواب المواقيت ب ٣٠.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٢٩٨

.....

و في الحقيقة لا مزاحمه بينها و بين أصل صلاه العصر ليتأمل في تقديمها عليها، بل بينها و بين شىء من وقته القابل للتدارك بحديث من أدرك، و إنّما تقع المزاحمه لو لم يبق حتى مقدار الركعه.

و ممّا ذكرنا يظهر الحال في قضاء السجده و التشهد، فإنّه على القول بأنّهما نفس الجزء و قد تأخر ظرفه واضح جداً، و على القول بالاستقلال فلمكان الفوريه و وجوب المبادره تعدّان من التوابع و اللواحق، فلا- يسوغ تفويت مصلحه الفوريه بالتأخير بعد أن كانت مصلحه وقت العصر قابله للإدراك بمقتضى التوسعه فيه المستفاده من الحديث المزبور.

و من الواضح أنّ قضاء السجده لا- يحتاج من الوقت مقداراً يمنع من إدراك الركعه، فلا- مزاحمه بينهما بوجه، نعم لو فرض الضيق إلى هذا الحدّ أو فرض تعدّد السجده المنسيه من ركعات عديده بحيث لا يتمكّن مع قضائها من إدراك الركعه وقعت المزاحمه حينئذ

و كان التقديم مع العصر لأهميته.

و من ذلك كله يظهر الحال في سجدة السهو و تقدّمهما على صلاة العصر، فإنّ حكمه التشريع و إن كانت هي إرغام الشيطان كما في النص «١» إلّا أنّ الوجوب فيهما فوري بلا كلام. فلا يسوغ الإخلال به.

و ملخص الكلام: أنّ جميع هذه الموارد تكون من قبيل الدوران بين ما له البدل و ما لا بدل له، و لا ريب في لزوم تقديم الثاني، فإنّ العصر بدله الوقت التنزيلي الثانوي، و غيره لا بدل له.

فتحصّل: أنّه مع إمكان إدراك الركعة من العصر لا مناص من تقديم تمام ما هو من توابع الظهر و شؤونها من صلاة الاحتياط و قضاء السجده أو التشهد أو سجدة السهو بمناط واحد حسبما عرفت.

(١) الوسائل ٨: ٢٥٠/ أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ٣٢ ح ١.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٢٩٩

[المسألة الحادية و الستون: لو قرأ في الصلاة شيئاً بتخيّل أنّه ذكر أو دعاء أو قرآن ثمّ تبين أنّه كلام الآدمي]

[٢١٩٤] المسألة الحادية و الستون: لو قرأ في الصلاة شيئاً بتخيّل أنّه ذكر أو دعاء أو قرآن ثمّ تبين أنّه كلام الآدمي فالأحوط سجدة السهو [١] (١) لكن الظاهر عدم وجوبهما لأنّهما إنّما تجبان عند السهو، و ليس المذكور من باب السهو، كما أنّ الظاهر عدم وجوبهما في سبق اللسان إلى شيء، و كذا إذا قرأ شيئاً غلطاً من جهة الأعراب أو المادّة و مخارج الحروف.

[المسألة الثانية و الستون: لا يجب سجود السهو فيما لو عكس الترتيب الواجب سهواً كما إذا قدّم السورة على الحمد]

[٢١٩٥] المسألة الثانية و الستون: لا يجب سجود السهو فيما لو عكس الترتيب الواجب سهواً كما إذا قدّم السورة على الحمد و تذكّر في الركوع (٢) فإنّه لم يزد شيئاً و لم ينقص، و إن كان الأحوط الإتيان معه لاحتمال كونه من باب نقص السورة، بل مرّه أخرى لاحتمال كون السورة المقدّمة على الحمد من الزيادة.

(١) بل الأظهر ذلك فيه و في سبق اللسان، لعدم إناطة الحكم في لسان الأدلّة مدار عنوان السهو ليدعى انتفاؤه في المقام، بل تعلّق بكلّ ما ليس بعمد و إن لم ينطبق عليه عنوان السهو، بمقتضى إطلاق الدليل حسبما مرّ الكلام حول هذه المسألة مستقصى في أوّل مبحث سجود السهو فلاحظ «١».

(٢) لاختصاص دليل السجده بالنقص أو الزيادة في نفس الأجزاء، و ليس الترتيب منها فلا يشملها دليلها.

و لكن الصحيح ما ذكره (قدس سره) أخيراً من الوجوب، نظراً إلى أنّ الترتيب ليس شيئاً آخر وراء نفس الأجزاء على نهج خاص
و لم يكن مثل

[١] بل الأظهر كما تقدّم، و الأحوط إن لم يكن أقوى وجوبهما في سبق اللسان أيضاً.

(١) شرح العروه ١٨: ٣٤٥ ٣٤٦.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٣٠٠

.....

الستر و الاستقبال و الطهاره التي هي من شرائط الصلاه و يلزم مراعاتها حتى

فى الأكوآن المتخلله؁ و إنما هو قىء معتبر فى نفس الجزء بأن يقع فى ظرفه و محلّه.

ففاتحه الكتاب مثلما التى هى جزء من الصلاه هى التى تقع بعد التكبيره و قبل الركوع؁ و هكذا. فالجزء إنما هى هذه الحصيه الخاصه المتّصفه بهذه الصفه و لا جزئيه لغيرها.

و هذا هو معنى الترتيب؁ و هو كما ترى ليس بأمر زائد؁ و إنما هو تقييد الجزء بالقبليه و البعديه. فهو فى الحقيقه قىء فى نفس الجزء لا فى الصلاه بحيث لو أتى بذوات القراءه و الركوع و السجود غير مرتبه يكون قد أتى بالأجزاء و أخلّ بشرط الصلاه.

كيف و لآزمه الحكم بالصحه فيما لو قدّم السجدين على الركوع سهواً؁ لعدم الإخلال حينئذ إلا بالترتيب المذى هو مشمول لحديث لا تعاد «١»؁ لفرض الإتيان بذاتى الركوع و السجود.

و هو كما ترى؁ لبطلان الصلاه حينئذ قطعاً من أجل الإخلال بالركن؁ و ليس ذلك إلا لأجل أن الترتيب قىء فى نفس الأجزاء؁ و الإخلال به إخلال بالجزء نفسه.

و عليه فلو قدّم السوره على الفاتحه سهواً فقد نقص الجزء؁ لعدم الإتيان به فى ظرفه؁ بل و زاد أيضاً لأنه أتى بالسوره قبل الفاتحه بقصد الجزئيه مع عدم الأمر بها؁ و هو معنى الزياذه؁ و لذا تكون مبطله فى صورته العمء. فلو بنينا على وجوب السجده لكلّ زياذه و نقيصه و جب حينئذ تكرار سجدي السهو مرّه للنقيصه و أخرى للزياذه.

(١) الوسائل ١: ٣٧١/ أبواب الوضوء ب ٣ ح ٨.

موسوعه الإمام الخوئى؁ ج ١٩؁ ص: ٣٠١

[المسأله الثالثه و الستون: إذا و جب عليه قضاء السجده المنسيه أو التشهد المنسى ثم أبطل صلاته أو انكشفت بطلانها سقط وجوبه]

[٢١٩٦] المسأله الثالثه و الستون: إذا و جب عليه قضاء السجده المنسيه أو التشهد المنسى ثم أبطل صلاته أو انكشفت بطلانها سقط وجوبه لأنه إنما يجب فى الصلاه الصحيحه

(١)، و أما لو أوجد ما يوجب سجود السهو ثم أبطل صلاته بالأحوط إتيانه، و إن كان الأقوى سقوط وجوبه أيضاً، و كذا إذا انكشف بطلان صلاته، و على هذا فإذا صَلَّى ثم أعادها احتياطاً وجوباً أو ندباً و علم بعد ذلك وجود سبب سجدتي السهو في كل منهما يكفيه إتيانهما مرّة واحدة، و كذا إذا كان عليه فائته مردّده بين صلاتين أو ثلاث مثلاً فاحتاط بإتيان صلاتين أو ثلاث صلوات ثم علم تحقّق سبب السجود في كل منها فإنّه يكفيه الإتيان به مرّة بقصد الفائته الواقعيه، و إن كان الأحوط التكرار [١] بعدد الصلوات.

(١) إذ من الواضح أنّ القضاء المزبور سواء أ كان جزءاً متمماً أو عملاً مستقلاً إنّما شرع لتدارك النقص، و لا تدارك إلّا في الصلاه الصحيحه دون الفاسده.

و أما سجود السهو فهو و إن كان واجباً نفسياً شرع لإرغام الشيطان و لا يضر تركه بصحّه الصلاه، فمن الجائز وجوبه بحدوث موجبه و لو في صلاه باطله أو التي يبطلها. إلّا أنّ أدلّته قاصره الشمول لمثل ذلك، لقوله (عليه السلام): و تسجد سجدتي السهو بعد تسليمك «١»، فإنّ هذا التعبير منصرف عن الصلاه الباطله، إذ هي لا تحتاج إلى التسليم. فدلّيل الوجوب خاص بالصلاه الصحيحه.

[١] هذا الاحتياط ضعيف جداً.

(١) الوسائل ٨: ٢٥٠/ أبواب الخلل الواقع في الصلاه ب ٣٢ ح ١ (نقل بالمضمون).

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٣٠٢

[المسأله الرابعه و الستون: إذا شك في أنه هل سجد سجده واحده أو اثنتين أو ثلاث]

[٢١٩٧] المسأله الرابعه و الستون: إذا شك في أنه هل سجد سجده واحده أو اثنتين أو ثلاث (١) فان لم يتجاوز محلّها بنى على واحده و أتى بأخرى، و إن تجاوز بنى على الاثنتين و لا شىء عليه عملاً بأصالة عدم الزيادة، و

أما إن علم أنه إما سجد واحده أو ثلاثاً وجب عليه أخرى [١] ما لم يدخل في الركوع وإلا قضاها بعد الصلاة و سجد للسهو.

و يترتب على ذلك الاكتفاء بسجود السهو مَرّه واحده في الفرعين اللذين ذكرهما في المتن، إذ الصلاة الصحيحه فيها واحده، و الأخرى باطله واقعاً و إن أتى بها احتياطاً.

(١) قد يفرض عروض الشك المزبور في المحل، و أخرى بعد التجاوز عنه:

ففي الأول: وجب الإتيان بسجده أخرى عملاً بقاعده الاشتغال، و تحقيقاً للفراغ عن عهدته السجده الثانيه المشكوكه بعد دفع احتمال الزيادة بأصالة العدم.

و في الثاني: بنى على الثنتين بمقتضى قاعده التجاوز، و الزيادة المشكوكه مدفوعه بالأصل كما عرفت، و هذا ظاهر.

إنما الكلام فيما ذكره (قدس سره) بعد ذلك من العلم الإجمالي بأنه إما سجد واحده أو ثلاثاً، من دون احتمال الثنتين بشرط لا. و لا- إشكال فيما لو كان هذا الشك في المحل، فإنه يبني على الواحده و يأتي بالثانيه بمقتضى قاعده الاشتغال و ينفي الثالثه بأصالة عدم الزيادة، فينحل العلم الإجمالي بالأصل المثبت و النافي.

[١]- لا- يبعد وجوب مضيئه إذا كان العلم المزبور حال القيام، و عدم وجوب القضاء عليه إذا كان بعد الدخول في الركوع، نعم تجب عليه سجدا السهو بناءً على وجوبهما لكل زيادة و نقيصه.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٣٠٣

.....

و أمّا لو طرأ بعد التجاوز عنه فقد فصل في المتن بين بقاء محل التدارك و بين فواته بالدخول في الركن و هو الركوع، فيلزمه الرجوع و الإتيان بسجده أخرى في الأول، و القضاء مع سجود السهو في الثاني.

و نظره (قدس سره) في ذلك إلى معارضه قاعده التجاوز التي أثرها نفي التدارك مع أصالة عدم الزيادة

التي أثرها نفى سجود السهو، إذ لا يمكن الجمع بينهما بعد العلم بالزيادة أو النقيصه، للزوم المخالفه العمليه، و بعد التساقط يرجع إلى استصحاب عدم الإتيان بالسجده الثانيه، و نتيجه التدارك مع الإمكان و إلّا فالقضاء مع سجود السهو كما ذكر.

و الحقّ عدم الفرق بين الصورتين، فيمضى و إن بقي المحل، و لا يقضى و ليس عليه سجود السهو إلّا بناءً على وجوبه لكلّ زياده و نقيصه، و ذلك لجريان قاعده التجاوز من غير معارض.

أمّا في صورته عدم بقاء المحل بالدخول في الركوع فلأجل أنّا إنّما أن نقول بوجوب سجود السهو لكلّ زياده و نقيصه أو لا نقول بذلك.

فعلى الأوّل لم يبق موقع لجريان أصاله عدم الزيادة، إذ الأثر المرغوب منها ليس إلّا نفى سجود السهو، و هو غير مترتب في المقام بالضروره، لأننا نعلم وجداناً بوجوبه إمّا للزيادة أو للنقيصه، فالوجوب محرز تفصيلاً و إن كان سببه مجهولاً، و معه لا تجرى أصاله عدم الزيادة لانتفاء الأثر، فتبقى قاعده التجاوز في طرف النقيصه النافيه للقضاء سليمه عن المعارض.

و على الثاني و هو الصحيح فالأمر أوضح، إذ لم يكن حينئذ أثر لأصاله عدم الزيادة من أصله، فتجربى قاعده التجاوز في جانب النقيصه من غير معارض، و يترتب عليها نفى القضاء كما عرفت.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٣٠٤

[المسأله الخامسه و الستون: إذا ترك جزءاً من أجزاء الصلاه من جهه الجهل بوجوبه أعاد الصلاه على الأحوط]

[٢١٩٨] المسأله الخامسه و الستون: إذا ترك جزءاً من أجزاء الصلاه من جهه الجهل بوجوبه أعاد الصلاه (١) على الأحوط [١] و إن لم يكن من الأركان، نعم لو كان الترك مع الجهل بوجوبه مستنداً إلى النسيان بأن كان

و أمّا في صورته بقاء المحل بأن كان شكّه قبل الدخول في الركوع فالحال فيها كذلك من سلامه القاعده

عن المعارض، لعدم جريان الأصل المزبور.

أمّا بناءً على وجوب السجود لكلّ زياده و نقيضه فللعلم به حينئذ تفصيلاً سواء عاد للتدارك أم لا، إذ مع العود و الرجوع يعلم بزياده الأفعال التي وقعت في غير محلّها من القيام و نحوه، و مع عدمه و المضى في صلاته يعلم بزياده السجده أو بنقيضتها. فهو يعلم بوجوب سجود السهو عليه على جميع التقادير و معه لا مجال لإجراء أصاله عدم الزيادة، لانتفاء الأثر، فتبقى قاعده التجاوز سليمة عن المعارض.

و أمّا بناءً على عدم الوجوب فالأمر أوضح كما مرّ.

و على الجملة: فأصاله عدم الزيادة لا تجرى في شىء من هذه الفروض لانتفاء الأثر المرغوب، و معه تجرى قاعده التجاوز من غير معارض. فليس له الرجوع و لا عليه القضاء، بل يمضى في صلاته و لا شىء عليه عدا سجود السهو بناءً على وجوبه لكل زياده و نقيضه كما أشار إليه سيّدنا الأستاذ (دام ظلّه) في تعليقه الشريفه.

(١) قد يستند الترك إلى الجهل، و أخرى إلى النسيان و إن كان مشوباً بالجهل كما لو اعتقد استحباب جزء و كان بانياً على الإتيان به فنسى و تركه بحيث إنّ الجهل لم يكن له أى أثر في الترك، و إنّما الموجب هو النسيان فقط.

[١] و إن كان الأظهر عدم وجوب الإعادة في غير الأركان إذا كان الجهل لا عن تقصير.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٣٠٥

بانياً على الإتيان به باعتقاد استحبابه فنسى و تركه فالظاهر عدم البطلان و عدم وجوب الإعادة إذا لم يكن من الأركان.

لا ريب في عدم البطلان في الثاني ما لم يكن من الأركان كما أفاده في المتن لعدم الفرق بين العلم و الجهل بعد استناد النقص إلى

النسيان الذي هو القدر المتيقن من حديث لا تعاد. فلا فرق بين العالم الناسي وبين الجاهل الناسي بمقتضى إطلاق الحديث، و هذا واضح.

إنما الكلام في الأول أعني ما تضمن الترك العمدي استناداً إلى الجهل بالحكم فإن المشهور على ما نسبه شيخنا الأستاذ (قدس سره) «١» وغيره إليهم وجوب الإعادة كما ذكره في المتن، نظراً إلى اختصاص حديث لا تعاد بالناسي و عدم شموله للجاهل.

و لكنّه غير واضح، فإن خروج الجاهل المقصّر كالعالم العامد عن نطاق الحديث غير قابل للإنكار، ضروره أنّ الشمول للثاني مناف للأدلة الأولى الدالة على الأجزاء و الشرائط، و إلّا لم يبق لها مورد كما لا يخفى.

و أما الأول أعني الجاهل المقصّر فالحديث قاصر الشمول له في حدّ نفسه فإنّه ناظر إلى ما بعد العمل و انكشاف الحال الطارئ بعد ذلك، الذي هو ظرف الخطاب بأنّه أعد أو لا تعد، بحيث لولا الانكشاف المزبور لم تجب عليه الإعادة و كان عمله محكوماً بالصحة، و أمّا الجاهل المقصّر فهو حين العمل محكوم بالإعادة و موصوف بالفساد بمقتضى قاعده الاشتغال، فهو مكلف آن ذاك بالواقع و لو بالاحتياط سواء انكشف الحال أم لا. فهو خارج عن مفاد الحديث جزماً.

(١) كتاب الصلاة ٢: ١٩٣ ١٩٤.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٣٠٦

.....

على أنّ قصر الأدلة الأولى الدالة على البطلان عند وجود القواطع و غيرها مثل قوله (عليه السلام): من تكلم في صلاته أو من زاد في صلاته أو من فهقه في صلاته فعليه الإعادة «١» على صورته العلم و العمد و تخصيصها بالعالم العامد بعيد في نفسه جدّاً.

بل غير ممكن، فإنّه حمل للمطلقات على الفرد النادر، إذ قلما يرتكب العالم بالحكم الذي هو في

مقام الامتثال خلاف وظيفته عامداً، فلا بدّ من شمولها للجاهل المقصّر أيضاً، فهو محكوم بالإعادة بمقتضى هذه النصوص لا بعدمها ليندرج في الحديث. فالقرينه الداخليه و الخارجيه متطابقتان على عدم الشمول للجاهل المقصّر.

و أما الجاهل القاصر العذى كان معذوراً حين العمل لتخيله أنّ ما يأتي به هي وظيفته، بحيث لو لم ينكشف الخلاف لكان عمله محكوماً بالصحة و مطابقاً للوظيفه الفعلية كما في المجتهد المخطئ أو مقامديه، فلا- نعرف وجهاً لخروجه عن الحديث كي يختص بالناسي، بل الظاهر شموله لهما معاً بمناط واحد.

نعم، ذكر شيخنا الأستاذ (قدس سره) «٢» في وجه التخصيص أنّ المنفى في الحديث إنّما هي الإعادة، و من الواضح أنّها وظيفه من لم يكن مأموراً بالعمل نفسه، و إلما فيخاطب به ابتداءً لا بالإعادة التي هي الوجود الثاني للطبيعه. فهي ناظره إلى من وظيفته الإعادة لولا الحديث. فلا جرم يختص مورده بالناسي، إذ هو الذي يتعدّر في حقّه التكليف الواقعي، و لم يكن مأموراً في ظرف العمل و حاله نسيانه، بل محكوم بالإعادة أو بعدمها. و أمّا الجاهل فهو حين إحدائه

(١) الوسائل ٧: ٢٨١/ أبواب قواطع الصلاه ب ٢٥ ح ٢، ١، ٨: ٢٣١/ أبواب الخلل الواقع في الصلاه ب ١٩ ح ٢، ٧: ٢٥٠/ أبواب قواطع الصلاه ب ٧.

(٢) كتاب الصلاه ٣: ٥.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٣٠٧

.....

محكوم بالواقع و بنفس العمل لا بإعادته، فلا يشمل الحديث. و أجزاء غير الواجب عن الواجب لا دليل عليه.

و يندفع بأنّ الجاهل القاصر و إن كان حين العمل مكلفاً بنفس الواقع كالسوره مثلاً إلّا أنّه بعد التجاوز عن المحل بالدخول في الركوع فالأمر الواقعي ساقط حينئذ جزماً، لتعدّر امتثاله، فلا محاله يكون

بعدئذ مأموراً بإعادة الصلاة أو بعدمها. فلا تختص الإعادة بمن لا يكون مكلفاً حين العمل كالناسي، بل تعم الجاهل أيضاً.

و يؤيدّه إطلاق لفظ الإعادة في مورد الجهل القصورى أو التقصيرى في غير واحد من الأخبار مثل قوله (عليه السلام): «من تكلم في صلاته فعلية الإعادة» و غير ذلك ممّا مرّ و نحوه كما لا يخفى على من لاحظها.

و على الجملة: فكما أنّ غير الجاهل محكوم عليه بالإعادة فكذا الجاهل بمناط واحد، و نتيجته أنّ الحديث شامل للجاهل القاصر أيضاً. فمن أتى بعمل و هو يرى أنّه قد أتى بالواقع و كان معذوراً ثمّ انكشف له الخلاف أعاد إن كان الخلل في الأركان و إلّا فلا، من غير فرق في ذلك بين الناسي و الجاهل القاصر حسبما عرفت.

و الحمد لله أولاً و آخراً، و صلّى الله على سيّدنا و نبيّنا محمّد و آله الطاهرين.

و كان الفراغ في التاسع من شهر شعبان المعظم من السنه الثانيه و التسعين بعد الألف و الثلاثمائه من الهجره النبويّه في جوار القبه العلويّه على صاحبهما أفضل الصلاه و أزكى التحيه.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٣٠٨

[فصل في صلاه العيدين: الفطر و الأضحى]

اشاره

فصل (١) في صلاه العيدين (٢): الفطر و الأضحى و هي كانت واجبه (٣) في زمان حضور الإمام (عليه السلام) مع اجتماع شرائط وجوب الجمع،

(١) لم يتعرّض سيّدنا الأستاذ (دام ظلّه) لشرح هذه المسائل جرياً على عادته من إهمال أبواب المستحبات، و لا بأس بالإشاره الإجماليه إليها على ضوء إنظاره المقدّسه حسبما يتّسع الوقت و تساعده الفرصه.

(٢) واحدهما عيد و ياؤه منقلبه عن الواو، لأنّه مأخوذ من العود، إمّا لكثرة عوائد الله تعالى فيه على عباده، و إمّا لعود السرور و الرحمه بعوده، و الجمع

أعياد، على غير القياس، لأنَّ حقَّ الجمع ردُّ الشئ إلى أصله. قيل: و إنما فعلوا ذلك للزوم الياء في مفرده، أو للفرق بين جمعه و جمع عود الخشب كما أشار إلى ذلك كُله في الحدائق «١».

□ □
(٣) إجماعاً كما عن غير واحد، ويشير إليه من الكتاب قوله تعالى قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى. وَ ذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى «٢» ففي تفسير القمى «قال (عليه السلام):

(١) الحدائق ١٠: ١٩٩.

(٢) الأعلى ٨٧: ١٤ ١٥.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ٣٠٩

.....

□ □
صلاه الفطر و الأضحى «١» و في الفقيه عن الصادق (عليه السلام): «عن قول الله عزَّ و جلَّ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى قال: من أخرج الفطره، فقيل وَ ذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى قال: خرج إلى الجبانه فصلَّى «٢» و إن كان في سند الروايتين ما لا يخفى.

و قوله تعالى فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَ انْحَرْ «٣» ففي الصافى عن تفاسير الجمهور أنَّ المراد بالصلاه صلاه العيدين، و بالنحر نحر الهدى و الأضحيه «٤».

و من السنه نصوص مستفيضه، التي منها صحيح جميل بن دراج عن الصادق (عليه السلام) أنه قال: «صلاه العيدين فريضه و صلاه الكسوف فريضه» «٥».

و لا ينافيها التعبير بالسنه في صحيحه زواره عن أبى جعفر (عليه السلام) «٦» لجواز أن يراد بها ما علم وجوبه من غير القرآن كما عن الشيخ «٧» أو ما يقابل البدعه كما عن المحقق الهمدانى «٨».

و لا- ينافى الأوّل ما مرّ من ثبوته بالكتاب أيضاً لو تمّ لجواز أن يكون المعنى أن كونها مع الإمام سنّه كما أوعز إليه فى المستند «٩» فتدبر.

(١) تفسير القمى ٢: ٤١٧.

(٢) الوسائل ٧: ٤٥٠/ أبواب صلاه العيد ب ١٧ ح ٤، الفقيه ١: ٣٢٣/ ١٤٧٨.

(٣) الكوثر ١٠٨: ٢.

(٤)

(٥) الوسائل ٧: ٤١٩/ أبواب صلاة العيد ب ١ ح ١.

(٦) الوسائل ٧: ٤١٩/ أبواب صلاة العيد ب ١ ح ٢.

(٧) التهذيب ٣: ١٣٤ ذيل ح ٢٩٢.

(٨) مصباح الفقيه (الصلاة): ٤٦٤ السطر ٤.

(٩) المستند ٦: ١٦٥.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٣١٠

و في زمان الغيبه مستحبّه (١)

(١) على المشهور بين الأصحاب، بل عن الذخيره عدم ظهور مصرّح بالوجوب في زمن الغيبه «١»، بل عن غير واحد دعوى الإجماع على عدمه. خلافاً لما نسب إلى جماعه من متأخري المتأخرين من القول بالوجوب و اختاره صريحاً في الحدائق ناسباً له إلى كلّ من قال بوجوب الجمعه عيناً في زمن الغيبه «٢».

و كيف ما كان، فتدلّ على المشهور النصوص المستفيضه المصرّحه باعتبار الإمام، بناءً على ظهوره في إمام الأصل، التي منها موثّقه سماعه عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: لا صلاة في العيدين إلّا مع الإمام، فإن صلّيت وحدك فلا بأس» «٣» و نحوها صحيحه زراره «٤».

فإنّ الحمل على إمام الجماعه مضافاً إلى بُعده، لمكان التعريف باللّام، الظاهر في كونه إشاره إلى إمام معهود، و ليس إلّا المعصوم (عليه السلام) أو المنصوب من قبله، ينافيه التصريح في ذيل الاولى بجواز الصلاة فرادى.

و لا تنافي على الأوّل، إذ لا مانع من أن يكون الوجوب مشروطاً بإمام خاص و تكون المشروعيه ثابتة حاله الانفراد أيضاً، أمّا لو كان الوجوب مشروطاً بمطلق الإمام فاللّغزام تعليق وجوب الجماعه على إرادتها، و هو كما ترى، فلا مناص من أن يراد به إمام خاص معهود، و عليه ينزل تنكير الإمام في سائر الأخبار. على أنّ موثّقه سماعه الأخرى «٥» كالصريح في إرادته الإمام

(١) الذخيره: ٣١٨ السطر ٢٤.

(٢) الحدائق ١٠:

(٣) الوسائل ٧: ٤٢١/ أبواب صلاة العيد ب ٢ ح ٥، ٣.

(٤) الوسائل ٧: ٤٢١/ أبواب صلاة العيد ب ٢ ح ٥، ٣.

(٥) الوسائل ٧: ٤٢٢/ أبواب صلاة العيد ب ٢ ح ٦.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٣١١

جماعه (١)

المنصوب، هذا.

مضافاً إلى إمكان التشكيك في المقتضى للتعميم، نظراً إلى قصور الأدلّة عن إثبات الوجوب في حال الغيبة، حيث إنّها قضايا طبيعیه غير مسوقه إلّا لبيان أصل المشروعیه أو الوجوب، من غير تعرّض لكونه مطلقاً أو مشروطاً بشیء من إذن الإمام (عليه السلام) ونحوه. فلا إطلاق لها من هذه الجبهه حتّى يصحّ التمسك به لنفي الاشتراط، فتدبر جيّداً. و تؤيّد وجه آخر مذكوره في المطولات.

□

(١) لموتّفه سماعه الثانيه عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال «قلت له: متى يذبح؟ قال: إذا انصرف الإمام، قلت: فاذا كنت في أرض (قرية) ليس فيها إمام فأصليّ بهم جماعه؟ فقال: إذا استقلت الشمس، و قال: لا بأس أن تصلّي وحدك، و لا صلاة إلّا مع إمام» (١) فإنّ مقتضى التقرير مشروعیه الجماعه فيها.

مضافاً إلى الإجماع المدعى في كلمات غير واحد، بل قد استقرّ عليه عمل جمهور الإماميه خلفاً عن سلف بمثابه قد يدعى أنّه لولا ما دلّ من الأخبار على جواز إتيانها فرادى لكانت مظنّه كون الجماعه مأخوذه في قوام ماهيتها سيّما بعد ملاحظه جريان السنّه في أصل شرعها على فعلها جماعه، و بذلك يخرج عن العمومات الناهيه عن الجماعه في النوافل لو سلّم شمولها لمثل المقام ممّا كان فريضه في الأصل.

فما في الحدائق من أنّا لم نقف لما ذكره الأصحاب من الاستحباب جماعه مع

(١) الوسائل ٧: ٤٢٢/ أبواب صلاة العيد ب ٢ ح ٦.

موسوعه الإمام الخوئي،

اختلال بعض شروط الوجوب على دليل «١» و كذا ما عن بعض الأجله من التشكيك فى ذلك و المنع عن الإتيان بها كذلك إلا رجاءً، غير واضح.

(١) و بذلك افرقت عن صلاه الجمعة المتقومه بالجماعه، و ذلك للتصريح به فى غير واحد من النصوص التى منها صحيحه عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله (عليه السلام) «قال: من لم يشهد جماعه الناس فى العيدين فليغتسل و ليتطيب بما وجد، و ليصل فى بيته وحده كما يصلّى فى جماعه» «٢» المحموله على الاستحباب قطعاً، لكون الجماعه شرطاً فى الوجوب نضياً و إجماعاً.

□
و لا- تعارضها معتبره الغنوى عن أبى عبد الله (عليه السلام) «قال: الخروج يوم الفطر و يوم الأضحى إلى الجبانه حسن لمن استطاع الخروج إليها، فقلت: أ رأيت إن كان مريضاً لا- يستطيع أن يخرج أ يصلّى فى بيته؟ قال: لا» «٣». إذ مضافاً إلى عدم صراحتها فى الانفراد، محموله على نفي الوجوب جمعاً كما حكاه فى الوسائل عن الشيخ و غيره «٤».

□
و إن أبيت إلما عن ظهورها فى نفي المشروعيه فهى معارضه فى موردها أعنى المريض بصحيحه منصور عن أبى عبد الله (عليه السلام) «قال: مرض أبى يوم الأضحى فصلّى فى بيته ركعتين ثم ضحى» «٥» و بعد التساقت يكون المرجع صحيحه ابن سنان المتقدمه و غيرها مما تضمن نفي البأس عن الصلاه

(١) الحدائق ١٠: ٢١٩.

(٢) الوسائل ٧: ٤٢٤/ أبواب صلاه العيد ب ٣ ح ١.

(٣) الوسائل ٧: ٤٢٢/ أبواب صلاه العيد ب ٢ ح ٨.

(٤) الوسائل ٧: ٤٢٥/ أبواب صلاه العيد ذيل ب ٣.

(٥) الوسائل ٧: ٤٢٥/ أبواب صلاه العيد ب ٣ ح ٣.

و لا يشترط فيها شرائط الجمعه و إن كانت بالجماعه فلا يعتبر فيها العدد من الخمسه أو السبعه، و لا بعد فرسخ بين الجماعتين و نحو ذلك (١). و وقتها من طلوع الشمس (٢) إلى الزوال (٣).

وحده كموثقتي سماعه المتقدمتين.

(١) لظهور كلمات الأصحاب في أنّ تلك الشرائط على إجمالها شرائط الوجوب لا الاستحباب، بل لم نعثر في المقام على نص يدل على اعتبار بعد الفرسخ بين الجماعتين حتّى في الواجبه.

مضافاً إلى التصريح بالثبوت مع انتفاء بعض الشروط في جملة من الأخبار كصحيحه سعد عن الرضا (عليه السلام) المصرّحه بثبوتها للمسافر «١»، و صحيحه ابن سنان المصرّحه بثبوتها للنساء «٢» و غيرهما.

(٢) لصحيحه زراره قال «قال أبو جعفر (عليه السلام): ليس يوم الفطر و لا يوم الأضحى أذان و لا إقامة، أذانهما طلوع الشمس، إذا طلعت خرجوا» «٣». و في مضمرة سماعه قال: «سألته عن الغدو إلى المصلّى في الفطر و الأضحى، فقال: بعد طلوع الشمس» «٤».

(٣) لصحيحه محمّد بن قيس عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: إذا شهد عند الإمام شاهدان أنّهما رأيا الهلال منذ ثلاثين يوماً أمر الإمام بالإفطار في ذلك اليوم إذا كانا شهدا قبل زوال الشمس، فان شهدا بعد زوال الشمس أمر

(١) الوسائل ٧: ٤٣٢/ أبواب صلاة العيد ب ٨ ح ٣.

(٢) الوسائل ٧: ٤٧١/ أبواب صلاة العيد ب ٢٨ ح ١.

(٣) الوسائل ٧: ٤٢٩/ أبواب صلاة العيد ب ٧ ح ٥.

(٤) الوسائل ٧: ٤٧٣/ أبواب صلاة العيد ب ٢٩ ح ٢.

الإمام بإفطار ذلك اليوم و آخر الصلاه إلى الغد فصلّى بهم» (١) فإنّها واضحة الدلاله بقرينه المقابله على امتداد الوقت إلى الزوال.

و ما احتمله فى الحدائق من كون جملة «و آخر الصلاه إلى الغد» مستأنفه لا معطوفه على الجملة الجزائيه «٢» لتكون النتيجة لزوم التأخير إلى الغد على التقديرين فى غاية البعد، للزوم لغويه التفصيل حينئذ بين ما قبل الزوال و ما بعده كما لا يخفى.

نعم، مورد الصحيحه حال الضروره، فلا تدلّ على جواز التأخير إلى الزوال لدى الاختيار، إلّا أن يدعى القطع بعدم الفرق و إلغاء خصوصيه المورد، أو يعوّل على الإجماع المدعى فى كلمات غير واحد، حيث لم يرد فى المقام نص آخر.

(١) لصحيح ابن أبى عمير «... و من لم يصلّ مع إمام فى جماعه فلا صلاه له و لا قضاء عليه» (٣).

(٢) لما حكى عن الشيخ فى المبسوط «٤»، بل نسب إلى جملة من القدماء من أنّ وقتها انبساط الشمس و ارتفاعها.

و لعلّه إليه يشير قوله (عليه السلام) فى موثقه سماعه «... إذا استقلت

(١) الوسائل ٧: ٤٣٢/ أبواب صلاه العيد ب ٩ ح ١.

(٢) الحدائق ١٠: ٢٢٨.

(٣) الوسائل ٧: ٤٢٩/ أبواب صلاه العيد ب ٧ ذيل ح ٥.

(٤) لاحظ المبسوط ١: ١٦٩.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ٣١٥

و هى ركعتان يقرأ فى الأولى منهما الحمد و سوره، و يكبّر خمس تكبيرات عقيب كلّ تكبيره فنوت، ثمّ يكبّر للركوع و يركع و يسجد، ثمّ يقوم للثانيه و فيها بعد الحمد و سوره يكبّر أربع تكبيرات و يقنت بعد كلّ منها، ثمّ يكبّر للركوع و يتمّ الصلاه، فمجموع التكبيرات فيها اثنا عشره سبع تكبيرات فى الأولى و

هى تكبيره الإحرام و خمس للقنوت و واحده للركوع، و فى الثانيه خمس تكبيرات أربعه للقنوت و واحده للركوع (١).

الشمس» (١) بناءً على أن تكون العبارة جواباً عن السؤال الثانى، لا متمماً للجواب عن السؤال الأول، و لكنّها محموله على وقت الفضيله جمعاً بينها و بين صحيحه زراره و مضمرة سماعه المتقدمتين الظاهرتين فى دخول الوقت بمجرد الطلوع.

إلّا أن يقال: إنّ النظر فيهما معطوف إلى وقت الخروج و الغدوّ إلى المصلّى، فلا ينافى أن يكون وقت الإقامه ارتفاع الشمس و انبساطها لو استفيد ذلك من هذه الموثقه.

(١) دلّت على الكيفيه المزبوره جمله من الروايات التى منها صحيحه معاويه ابن عمار قال: «سألته عن صلاه العيدين، فقال: ركعتان ليس قبلهما و لا بعدهما شىء، و ليس فيهما أذان و لا إقامه، يكبّر فيهما اثنتى عشره تكبيره، يبدأ فيكبّر و يفتح الصلاه، ثم يقرأ فاتحه الكتاب، ثم يقرأ و الشمس و ضحيتها، ثم يكبّر خمس تكبيرات، ثم يكبّر و يركع فيكون يركع بالسابعه، و يسجد سجدتين، ثم يقوم فيقرأ فاتحه الكتاب و هل أتيك حديث الغاشيه، ثم يكبّر أربع تكبيرات

(١) الوسائل ٧: ٤٢٢/ أبواب صلاه العيد ب ٢ ح ٦.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ٣١٦

و الأظهر وجوب القنوتات (١).

و يسجد سجدتين و يتشهد و يسلم، قال: و كذلك صنع رسول الله (صلى الله عليه و آله) ... الحديث (١).

(١) على المشهور كما فى الجواهر (٢)، بل عن الانتصار دعوى الإجماع عليه (٣) بل فى الذكرى عن السيّد المرتضى أنّه ممّا انفرد به الإماميه (٤). خلافاً لجماعه منهم الشيخ فى الخلاف (٥)، و مال إليه فى المدارك (٦).

و يدلّ على المشهور ظاهر الأمر بها فى جمله

من النصوص التي منها صحيحه يعقوب بن يقطين، قال: «سألت العبد الصالح (عليه السلام) عن التكبير في العيدين قبل القراءة أو بعدها؟ وكم عدد التكبير في الأولى وفي الثانية والدعاء بينهما؟ وهل فيها قنوت أم لا؟ فقال: تكبير العيدين للصلاة قبل الخطبة، يكبر تكبيره يفتح بها الصلاة ثم يقرأ ويكبر خمساً ويدعو بينهما...» الحديث «٧».

و يستدل للشيخ بخلو بعض الأخبار عنه و بالتعبير ب «ينبغي» في بعضها الآخر كمضمرة سماعه و فيها «... و ينبغي أن يتضرع بين كل تكبيرتين و يدعو الله» «٨» و المرجع بعد الشك أصله البراءة.

(١) الوسائل ٧: ٤٣٤/ أبواب صلاة العيد ب ١٠ ح ٢ [لم يذكر فيها تكبير ركوع الثانية].

(٢) الجواهر ١١: ٣٦٠.

(٣) الانتصار: ١٧١.

(٤) الذكري ٤: ١٨٤.

(٥) الخلاف ١: ٦٦١ المسألة ٤٣٣.

(٦) المدارك ٤: ١٠٧.

(٧) الوسائل ٧: ٤٣٥/ أبواب صلاة العيد ب ١٠ ح ٨.

(٨) الوسائل ٧: ٤٣٩/ أبواب صلاة العيد ب ١٠ ح ١٩.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٣١٧

و تكبيراتها (١)،

و كلاهما كما ترى، لوضوح عدم قده الأول بعد اشتمال غيره عليه، و معه لا موقع للرجوع إلى الأصل.

و لفظ «ينبغي» و إن لم يكن ظاهراً في الوجوب لكنه غير ظاهر في عدمه فلا تصلح لمقاومه ما سبق. فما عليه المشهور هو الأظهر.

(١) في الحقائق: أن عليه الأ-كثر «١»، لما عرفت من ظاهر الأمر. خلافاً للمفيد في المقنعه حيث صرح بالاستحباب «٢»، و تبعه جملة من المتأخرين كالمحقق في المعبر «٣» و غيره استناداً إلى صحيحه زواره «أن عبد الملك بن أعين سأل أبا جعفر (عليه السلام) عن الصلاة في العيدين، فقال: الصلاة فيهما سواء يكبر الإمام تكبير الصلاة

قائماً كما يصنع في الفريضة، ثم يزيد في الركعة الأولى ثلاث تكبيرات، وفي الأخرى ثلاثاً سوى تكبير الصلاة و الركوع و السجود و إن شاء ثلاثاً و خمساً، و إن شاء خمساً و سبعاً بعد أن يلحق ذلك إلى وتر» (٤) المحموله على التقية، لموافقته لمذهب كثير من أهل الجماعه «٥».

(١) الحدائق ١٠: ٢٤٢.

(٢) [لم نعثر عليه في المقنعه، نعم حكاه عنه في الحدائق ١٠: ٢٤٢، و الظاهر أنه للشيخ في التهذيب ٣: ١٣٤ ذيل ح ٢٨٩].

(٣) المعتمد ٢: ٣١٢.

(٤) الوسائل ٧: ٤٣٨/ أبواب صلاة العيد ب ١٠ ح ١٧.

(٥) المجموع ٥: ١٧، ١٩، المغنى ٢: ٢٣٦، الشرح الكبير ٢: ٢٤٦.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٣١٨

و يجوز في القنوتات كل ما جرى على اللسان من ذكر و دعاء كما في سائر الصلوات (١) و إن كان الأفضل الدُّعاء المأثور، و الأولى أن يقول في كل منها: «اللهم أهل الكبرياء و العظمة و أهل الجود و الجبروت و أهل العفو و الرّحمه و أهل التقوى و المغفرة أسألك بحق هذا اليوم الذي جعلته للمسلمين عيداً، و لمحمد (صلى الله عليه و آله) ذخراً و شرفاً و كرامه و مزيداً أن تصلى على محمد و آل محمد، و أن تدخلني في كل خير أدخلت فيه محمداً و آل محمد، و أن تخرجني من كل سوء أخرجت منه محمداً و آل محمد صلواتك عليه و عليهم، اللهم إنني أسألك خير ما سألك به عبادك الصالحون و أعوذ بك مما استعاذ منه عبادك المخلصون» (٢).

(١) ففي صحيح محمد بن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام) قال: «سألته عن الكلام الذي يتكلم به فيما بين التكبيرتين في العيدين، قال:

ما شئت من الكلام الحسن» (١).

و هو خير شاهد على أنّ الأمر بالأدعية و الأذكار الخاصّه في سائر النصوص محمول على الأفضليه. و يعضده اختلاف الروايات في القنوت المأثور عنهم (عليهم السلام).

□
(٢) جاءت هذه الكيفيه في مصباح المتهجد (٢) للشيخ الطوسي (قدس سره) مع اختلاف يسير بزياده لفظ «أنت» بعد «اللّهم» (٣) و إسقاط «شرفاً و كرامه»

(١) الوسائل ٧: ٤٦٧/ أبواب صلاة العيد ب ٢٦ ح ١.

(٢) مصباح المتهجد: ٦٥٤.

(٣) [لا توجد هذه الزيادة في النسخه المعتمده من المصباح].

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٣١٩

و يأتي بخطبتين (١) بعد الصلاه (٢)

بعد «ذخراً» و قبل «مزيداً»، و لفظ «الصالحون» عوضاً عن «المخلصون» في آخر الدُعاء.

و يقرب منه ما في الإقبال (١) للسيد ابن طاوس. و الأمر هين بعد ما عرفت من صحيح ابن مسلم.

(١) يفصل بينهما بجلسه خفيفه كما في منهاج الصالحين (٢) للأمر بها في مضمرة معاويه، قال (عليه السلام): «و إذا خطب الإمام فليقع بين الخطبتين قليلاً» (٣).

(٢) إجماعاً بقسميه، بل من المسلمين فضلاً عن المؤمنين كما في الجواهر (٤) و قد دلت عليه النصوص المستفيضه لو لم تكن متواتره، التي منها صحيحه محمّد ابن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام) «في صلاه العيدين، قال: الصلاه قبل الخطبتين بعد القراءه سبع في الأولى و خمس في الأخيره، و كان أوّل من أحدثها بعد الخطبه عثمان لما أحدث أحدثه، كان إذا فرغ من الصلاه قام الناس ليرجعوا فلما رأى ذلك قدّم الخطبتين و احتبس الناس للصلاه» (٥).

نعم، قد يستشعر من التعبير بكلمه «ينبغي» في مضمرة سماعه «قال: و ينبغي

(١) الإقبال: ٢٨٩.

(٢) لسيدنا الأستاذ (دام ظلّه) ١: ٢٥٦ [خاتمه، صلاه العيدين].

(٣) الوسائل ٧: ٤٤٠ / أبواب

صلاة العيد ب ١١ ح ١.

(٤) الجواهر ١١: ٣٩٧.

(٥) الوسائل ٧: ٤٤١/ أبواب صلاة العيد ب ١١ ح ٢.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٣٢٠

مثل ما يؤتى بهما في صلاة الجمعة (١). و محلّهما هنا بعد الصلاة بخلاف الجمعة فإنّهما قبلها، ولا يجوز إتيانها هنا قبل الصلاة (٢)، و يجوز تركهما في زمان الغيبة و إن كانت الصلاة بجماعه (٣).

للإمام أن يصلّي قبل الخطبه» (١) جواز التقديم.

و لكنّه كما ترى، مضافاً إلى ما يلوح منها من شائبه التقيّه كما لا يخفى. فلا تنهض لمقاومه ما سبق.

(١) قال في الجواهر: كيفيه الخطبه كما في الجمعة، و في المعتبر: عليه العلماء لا أعرف فيه خلافاً (٢). و لعلّ الاتّحاد هو المنسبق من الأخبار، سيّما ممّا رواه الصدوق عن الفضل بن شاذان عن الرّضا (عليه السلام) «قال: إنّما جعلت الخطبه في يوم الجمعة في أوّل الصلاة و جعلت في العيدين بعد الصلاة...» الحديث (٣).

(٢) لأنّه من البدعه كما أشير إليها في صحيحه محمّد بن مسلم المتقدّمه.

(٣) قال في الجواهر: كما أنّ عدم وجوبها مسلّم لو صلّيت فرادى، لعدم تعقّل الخطبه حينئذ، بل يمكن أن يكون كالفردى لو صلّيت جماعه بواحد و نحوه، بل و بالعدد في مثل هذا الزمان أو غيره ممّا لا تكون واجبه فيه، فإنّ احتمال وجوب الخطبتين حينئذ شرطاً بعيداً انتهى (٤) و قد ادّعى غير واحد منهم

(١) الوسائل ٧: ٤٣٩/ أبواب صلاة العيد ب ١٠ ح ١٩.

(٢) الجواهر ١١: ٣٤٠، المعتبر ٢: ٣٢٥.

(٣) الوسائل ٧: ٤٤٣/ أبواب صلاة العيد ب ١١ ح ١٢، علل الشرائع: ٢٦٥/ ٩.

(٤) الجواهر ١١: ٣٤٠.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٣٢١

المحقق في المعتبر الإجماع على الاستحباب

خلافًا لصاحب الحدائق «٢» حيث اختار الوجوب مصرًا عليه، استناداً بعد الطعن في الإجماع بمخالفه الشيخ في المبسوط «٣»، بل كل من أطلق الحكم بكون شرائط العيد شرائط الجمعة إلى ما ورد في الفقه الرضوي من قوله: «و لا تكون إلّا بإمام و خطبه» «٤».

و ما رواه الصدوق في العلل عن الفضل بن شاذان عن الرضا (عليه السلام) «قال: إنّما جعلت الخطبه في يوم الجمعة في أول الصلاة و جعلت في العيدين بعد الصلاة لأنّ الجمعة أمر دائم، و يكون في الشهور و السنه كثيراً، و إذا كثر على الناس ملّوا و تركوا و لم يقيموا عليها و تفرّقوا عنه، و العيد إنّما هو في السنه مرّتين، و هو أعظم من الجمعة، و الزحام فيه أكثر، و الناس فيه أرغب، فإن تفرّق بعض الناس بقي عامّتهم» «٥».

بتقريب: أنّ الاستحباب لو كان ثابتاً لكان التعليل به الملازم لعدم وجوب الاستماع أخرى ممّا جاء في الخبر كما لا يخفى.

و توقّف يقين البراءة عليه، لأنّه المعهود من فعلهم.

و ظهور ذكر الخطبتين في بيان كيفية الصلاة في الدخل في الماهية، الملازم للوجوب.

(١) المعتمر ٢: ٣٢٤.

(٢) الحدائق ١٠: ٢١٢.

(٣) المبسوط ١: ١٧٠.

(٤) فقه الرضا: ١٣١.

(٥) الوسائل ٧: ٤٤٣/ أبواب صلاة العيد ب ١١ ح ١٢، علل الشرائع: ٩ / ٢٦٥ (نقل في الوسائل بالمضمون).

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٣٢٢

و لا يجب الحضور عندهما و لا الإصغاء إليهما (١). و ينبغي أن يذكر في خطبه عيد الفطر ما يتعلّق بزكاه الفطره من الشروط و القدر و الوقت لإخراجها و في خطبه الأضحى ما يتعلّق بالأضحى (٢).

و الكل كما ترى، فإنّ الاعتماد على الفقه الرضوي فيه ما فيه، و عدم وجوب الاستماع

أعم من الاستحباب، فلا يصلح عله للتأخير. مضافاً إلى ضعف طريق الصدوق إلى علل الفضل بن شاذان «١».

و غايه ما يدل عليه الفعل إنّما هو الرجحان لا الوجوب، و معه كان المورد مجرى للبراءه دون الاشتغال.

و بيان الكيفيه إنّما يدلّ على الوجوب لو كانت الكيفيه ناظره إلى أصل الخطبه و ليس كذلك، و إنّما هي ناظره إلى ظرفها و محلّها، و أنّها بعد الصلاه في مقابل صلاه الجمعه التي هي فيها قبلها، من غير نظر إلى الوجوب أو الاستحباب فليتأمل.

و مخالفه الشيخ و غيره غير ظاهره في الشمول لزمان الغيبه كما لا يخفى.

نعم، لما أفاده وجه بناءً على ما قواه و اختاره من الوجوب في زمان الغيبه كما أُشير إليه في عباره الجواهر المتقدّمه.

(١) للإجماع المدّعى على كلّ منهما في كلمات غير واحد كما حكاها في الجواهر «٢».

(٢) للتأسي بأمر المؤمنين (عليه السلام) في الخطب المأثوره عنه، مضافاً إلى أنّ ذلك هو مقتضى مناسبه الحكم و الموضوع.

(١) الوسائل ٣٠: ١٢١ / الفائده الأولى [ب]، علل الشرائع: ٢٥١ / ٩، ٢٧٤ ٢٧٥.

(٢) الجواهر ١١: ٣٣٩.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٣٢٣

مسأله ١: لا يشترط في هذه الصلاه سورته مخصوصه، بل يجزئ كلّ سورته نعم]

[٢١٩٩] مسأله ١: لا يشترط في هذه الصلاه سورته مخصوصه، بل يجزئ كلّ سورته (١) نعم، الأفضل أن يقرأ في الركعه الأولى سورته الشمس و في الثانيه سورته الغاشيه (٢) أو يقرأ في الأولى سورته سبح اسم و في الثانيه سورته الشمس (٣).

(١) بلا- خلاف فيه كما في الحدائق «١»، و يُستفاد ذلك من بعض النصوص كصحيح جميل قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن التكبير في العيدين قال: سبع و خمس إلى أن قال: و سألته ما يقرأ فيهما؟ قال: و الشمس و ضحّيها و

هل أليك حديث الغاشية، و أشباههما» (٢)».

(٢) دلت عليه صحيحه معاوية بن عمار، قال: «سألته عن صلاة العيدين فقال: ركعتان إلى أن قال: تبدأ فتكبر و تفتح الصلاة، ثم تقرأ فاتحه الكتاب ثم تقرأ و الشمس و ضحيتها إلى أن قال: ثم يقوم فيقرأ فاتحه الكتاب و هل أليك حديث الغاشية» الحديث (٣) و قد أُشير إليه في صحيح جميل المتقدم.

(٣) ورد ذلك في خبر إسماعيل الجعفي عن أبي جعفر (عليه السلام) «... يقرأ في الأولى سبح اسم ربك الأعلى، و في الثانية الشمس و ضحيتها» (٤) و هكذا في روايه أبي الصباح و فيها: «و تقرأ الحمد و سبح اسم ربك الأعلى ... و تقرأ الشمس و ضحيتها» (٥). لكن الأول ضعيف بالقروي و الثاني بمحمد بن الفضيل، و لم نعثر

(١) الحدائق ١٠: ٢٥١.

(٢) الوسائل ٧: ٤٣٥/ أبواب صلاة العيد ب ١٠ ح ٤.

(٣) الوسائل ٧: ٤٣٤/ أبواب صلاة العيد ب ١٠ ح ٢.

(٤) الوسائل ٧: ٤٣٦/ أبواب صلاة العيد ب ١٠ ح ١٠.

(٥) الوسائل ٧: ٤٦٩/ أبواب صلاة العيد ب ٢٦ ح ٥.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٣٢٤

[مسألة ٢: يستحب فيها أمور]

[٢٢٠٠] مسألة ٢: يستحب فيها أمور:

أحدها: الجهر بالقراءة للإمام (١)

على روايه معتبره في المقام.

(١) لصحيحه ابن سنان يعنى عبد الله عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «سمعتة يقول: كان رسول الله (صلى الله عليه و آله) يعتَم في العيدين شاتياً كان أو قانظاً، و يلبس درعه، و كذلك ينبغى للإمام، و يجهر بالقراءة كما يجهر في الجمعة» (١)».

و موثقه الحسين بن علوان عن جعفر عن أبيه عن علي (عليه السلام) «قال: كان رسول الله (صلى الله عليه و آله) يكبر في

و الاستسقاء فى الأولى سبعاً و فى الثانية خمسا، و يصلّى قبل الخطبه، و يجهر بالقراءه» «٢» فانّ فعل المعصوم سيّما مع الاستمرار عليه كما يقتضيه التعبير بكلمه «كان» كاشف عن الرجحان و الاستحباب.

و لا- ينافيه إخفاض الصوت و عدم الجهر المحكى عنه فى صحيحه محمّد بن قيس عن أبى جعفر (عليه السلام) «إنّه كان إذا صلّى بالناس صلاه فطر أو أضحى خفض من صوته، يسمع من يليه، لا يجهر (بالقرآن) بالقراءه» الحديث «٣» فانّ المراد به عدم العلو، بقريته قوله: «يسمع من يليه» كما أوعز إليه صاحب الوسائل.

(١) الوسائل ٧: ٤٤١/ أبواب صلاه العيد ب ١١ ح ٣.

خويى، سيد ابو القاسم موسوى، موسوعه الإمام الخوئى، ٣٣ جلد، مؤسسه إحياء آثار الإمام الخوئى، قم - ايران، اول، ١٤١٨ هـ ق

موسوعه الإمام الخوئى؛ ج ١٩، ص: ٣٢٤

(٢) الوسائل ٧: ٤٤٠/ أبواب صلاه العيد ب ١٠ ح ٢١.

(٣) الوسائل ٧: ٤٧٦/ أبواب صلاه العيد ب ٣٢ ح ٢.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ٣٢٥

و المنفرد (١).

الثانى: رفع اليدين حال التكبيرات (٢).

(١) لم نعثر عاجلاً على نص فيه، بل و لا- إطلاق يقتضيه، بل قد يظهر خلافه ممّا رواه فى قرب الإسناد عن على بن جعفر «عن رجل صلّى العيدين وحده أو صلّى الجمعه هل يجهر فيها (فيهما خ ل) بالقراءه؟ قال: لا يجهر إلّا الإمام» «١».

(٢) لروايه يونس قال: «سألته عن تكبير العيدين أ يرفع يده مع كلّ تكبيره أم يجزيه أن يرفع يديه فى أوّل التكبير؟ فقال: يرفع مع كلّ تكبيره» «٢».

و لا يقدر احتمال السند على على بن أحمد بن أشيم الذى صرح الشيخ بجهالته «٣»، فإنّه من رجال كامل الزيارات.

نعم، الظاهر أنّ الراوى هو

يونس بن ظبيان الضعيف بقرينه الراوى عنه مضافاً إلى أنّها مضمرة، هذا.

و فى صحيح على بن جعفر قال: «و سألته عن التكبير أيام التشريق هل يرفع فيه اليدين أم لا؟ قال: يرفع يده شيئاً أو يحركها» (٤) و لكن شمولها للمقام محلّ تأمل أو منع.

□
و يمكن الاستئناس ببعض الروايات الناطقه باستحباب رفع اليد فى كافّة الصلوات كصحيحه معاويه بن عمار عن أبى عبد الله (عليه السلام) فى وصيه

(١) الوسائل ٦: ١٦٢/ أبواب القراءه فى الصلاه ب ٧٣ ح ١٠، قرب الإسناد: ٢١٥ / ٨٤٢.

(٢) الوسائل ٧: ٤٧٤/ أبواب صلاه العيد ب ٣٠ ح ١.

(٣) رجال الطوسى: ٣٦٣ / ٥٣٨٠.

(٤) الوسائل ٧: ٤٦٤/ أبواب صلاه العيد ب ٢٢ ح ٥.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ٣٢٦

الثالث: الإصحار بها (١) إلّا فى مكّه، فإنّه يستحبّ الإتيان بها فى مسجد الحرام (٢).

الرابع: أن يسجد على الأرض دون غيرها ممّا يصحّ السجود عليه (٣).

□
النبي لعلى (عليهما السلام) «قال: و عليك برفع يديك فى صلاتك و تقليبهما» (١) و فى خبر زراره «قال أبو عبد الله (عليه السلام): رفع يديك فى الصلاه زينتها» (٢).

□
(١) لطائفه من النصوص التى منها معتبره على بن رثاب عن أبى بصير يعنى ليث المرادى عن أبى عبد الله (عليه السلام) «قال: لا ينبغى أن تصلّى صلاه العيدين فى مسجد مسقف و لا فى بيت، إنّما تصلّى فى الصحراء أو فى مكان بارز» (٣).

□ □ □
و صحيحه معاويه بن عمار عن أبى عبد الله (عليه السلام) «إنّ رسول الله (صلّى الله عليه و آله) كان يخرج حتّى ينظر إلى آفاق السماء. و قال: لا تصلّين يومئذ على بساط و لا باريه» (٤).

(٢) لمؤتفه حفص بن غياث عن جعفر بن

محمد عن أبيه «قال: السنّه على أهل الأمصار أن يبرزوا من أمصارهم فى العيدين إلّا أهل مكّه فإنّهم يصلّون فى المسجد الحرام»
«٥».

□
(٣) لصحيح الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام) عن أبيه (عليه السلام)

(١) الوسائل ٦: ٢٨/ أبواب تكبيره الإحرام ب ٩ ح ٨.

(٢) الوسائل ٦: ٢٩٧/ أبواب الركوع ب ٢ ح ٤.

(٣) الوسائل ٧: ٤٤٩/ أبواب صلاة العيد ب ١٧ ح ٢، ١٠.

(٤) الوسائل ٧: ٤٤٩/ أبواب صلاة العيد ب ١٧ ح ٢، ١٠.

(٥) الوسائل ٧: ٤٤٩/ أبواب صلاة العيد ب ١٧ ح ٣.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٣٢٧

الخامس: أن يخرج إليها راجلاً حافياً مع السكينة و الوقار (١).

السادس: الغسل قبلها.

السابع: أن يكون لابساً عمامه بيضاء.

الثامن: أن يشمّر ثوبه إلى ساقه.

□ □
«أنّه كان إذا خرج يوم الفطر و الأضحى أبي أن يؤتى بطنفسه يصلّي عليها و يقول: هذا يوم كان رسول الله (صلّى الله عليه و آله) يخرج فيه حتّى يبرز لآفاق السماء ثمّ يضع جبهته على الأرض» (١).

□
و صحيح الفضيل بن يسار عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: اتى أبي بالخمرة يوم الفطر فأمر بردّها، ثمّ قال: هذا يوم كان رسول الله (صلّى الله عليه و آله) يحبّ أن ينظر إلى آفاق السماء و يضع وجهه على الأرض» (٢).

بل ربما يظهر من صحيحه معاويه بن عمار المتقدّمه استحباب مباشره الأرض فى جميع الحالات من غير اختصاص بمسجد الجبهه، قال فى الحدائق: و قل من تبه على هذا الحكم من أصحابنا (٣).

(١) يدل على استحباب هذا و ما بعده إلى الأمر الثامن حديث خروج الإمام الرضا (عليه السلام) بطلب من المأمون إلى صلاة العيد، ففي معتبره ياسر الخادم في حديث طويل أنه

«لَمَّا طَلَعَتِ الشَّمْسُ قَامَ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) فَاغْتَسَلَ وَتَعَمَّمَ بِعِمَامِهِ بِيضَاءَ مِنْ قَطْنٍ ... ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِهِ عَكَزًا ثُمَّ خَرَجَ ... وَهُوَ

(١) الوسائل ٧: ٤٤٩/ أبواب صلاة العيد ب ١٧ ح ١، ٥.

(٢) الوسائل ٧: ٤٤٩/ أبواب صلاة العيد ب ١٧ ح ١، ٥.

(٣) الحدائق ١٠: ٢٦٦.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٣٢٨

التاسع: أن يفطر في الفطر قبل الصلاة (١) بالتمر (٢) و أن يأكل من لحم الأضحية في الأضحى (٣) بعدها (٤).

العاشر: التكبيرات عقيب أربع صلوات في عيد الفطر (٥)

حاف قد شمر سراويله إلى نصف الساق و عليه ثياب مشمّره» إلى آخر الرواية «١» و السند معتبر كما عرفت، فإنّ ياسر الخادم من رجال تفسير القمي.

(١) لصحيحه زراره عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: لا تخرج يوم الفطر حتى تطعم شيئاً، و لا تأكل يوم الأضحى شيئاً إلّا من هديك و أضحيتك، و إن لم تقوَ فمعدور» «٢» و نحوها غيرها، المحمول على الندب إجماعاً.

(٢) لخبر على بن محمّد النوفلي قال «قلت لأبي الحسن (عليه السلام): إنني أفطرت يوم الفطر على طين و تمر، فقال لي: جمعت بركه و سنه» «٣».

(٣) لصحيحه زراره المتقدمه، مضافاً إلى صحيحته الأخرى «٤».

□
(٤) لمعتبره جراح المدائني عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: ليطعم يوم الفطر قبل أن يصلي، و لا يطعم يوم الأضحى حتى ينصرف الإمام» «٥» فإنّ الرجل و إن لم يرد فيه توثيق صريح لكنّه من رجال كامل الزيارات.

(٥) على المشهور، بل عن غير واحد دعوى الإجماع عليه. خلافاً للمحكي

(١) الوسائل ٧: ٤٥٣/ أبواب صلاة العيد ب ١٩ ح ١.

(٢) الوسائل ٧: ٤٤٣/ أبواب صلاة العيد ب ١٢ ح ١.

(٣) الوسائل ٧:

٤٤٥/ أبواب صلاة العيد ب ١٣ ح ١.

(٤) الوسائل ٧: ٤٤٤/ أبواب صلاة العيد ب ١٢ ح ٢.

(٥) الوسائل ٧: ٤٤٤/ أبواب صلاة العيد ب ١٢ ح ٥.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٣٢٩

.....

عن ظاهر السيّد المرتضى في الانتصار من القول بالوجوب «١».

□

و يستدل للمشهور بروايه سعيد النقاش، قال «قال أبو عبد الله (عليه السلام) لى: أما أنّ فى الفطر تكبيراً و لكنّه مسنون، قال قلت: و أين هو؟ قال: فى ليلة الفطر فى المغرب و العشاء الآخره و فى صلاة الفجر و فى صلاة العيد ثمّ يقطع، قال قلت: كيف أقول؟ قال تقول: الله أكبر الله أكبر الله أكبر، لا إله إلاّ الله و الله أكبر، الله أكبر و لله الحمد، الله أكبر على ما هدانا. و هو قول الله عزّ و جلّ و لَتَكْمِلُوا الْعِدَّةَ يَعْنَى الصِّيَامِ و لَتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَيَّ مَا هَذَاكُمْ» «٢».

و هى و إن كانت كالصريح فى إرادته الاستحباب من السنّه لا ما ثبت وجوبه بغير الكتاب كما لا يخفى، إلاّ أنّها ضعيفه السند، فإنّ سعيد النقاش لم تثبت وثاقته، فلا يمكن التعويل عليها.

و من الغريب ما عن صاحب المدارك «٣» من جعل هذه الروايه هى الأصل فى المسأله مع اعترافه بضعف سندها و بنائه على عدم العمل إلاّ بصحاح الأخبار، و من ثمّ اعترض عليه فى الحقائق «٤» بخروجه عن عادته و قاعدته. و هو فى محلّه.

□

اللهمّ إلاّ أن يقال: إنّه لم يعثر على نص يدل على الاستحباب غيره كما صرّح به فى صدر عبارته المحكيه عنه فى الحقائق «٥»، و لم ينهض لديه دليل على الوجوب ليتوقّف الخروج عنه على ورود نص صحيح، فمن ثمّ جوّز العمل به

(١) الانتصار: ١٧١.

(٢) الوسائل ٧: ٤٥٥/ أبواب صلاة العيد ب ٢٠ ح ٢.

(٣) المدارك ٤: ١١٥.

(٤) الحدائق ١٠: ٢٧٩.

(٥) الحدائق ١٠: ٢٧٨.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٣٣٠

.....

بناءً على قاعده التسامح.

و بصحيحه على بن جعفر عن أخيه (عليه السلام) قال: «سألته عن التكبير أيام التشريق أ واجب هو أم لا؟ قال: يستحب، فإن نسي فليس عليه شيء» (١).

بدعوى أنها وإن وردت في التكبير أيام التشريق إلّا أنّ دليل الوجوب لو تمّ لعمّ، فاذا ثبت العدم في أحدهما كشف عن عدم إرادته الوجوب في الآخر أيضاً. ولا يخلو عن تأمل.

و الأولى أن يستدلّ للمشهور بأنّ المسأله عامّه البلوى و كثيره الدوران، فلو كان الوجوب ثابتاً لا شهر و بان و شاع و ذاع و أصبح من الواضحات، فكيف لم يذهب إليه إلّا السيّد المرتضى حسبما سمعت. و هذا خير شاهد على أنّصاف الحكم بالاستحباب.

و منه تعرف الجواب عمّا استدللّ به للقول بالوجوب من ظاهر الأمر في الآيه المباركه، و من توصيف التكبير بالوجوب في روايه الأعمش، قال فيها: «و التكبير في العيدين واجب» إلخ، و نحوها خبر الفضل بن شاذان (٢).

مع جواز إرادته الاستحباب المؤكّد من لفظ الوجوب، حيث إنّ إطلاقه عليه غير عزيز في لسان الأخبار، نظير ما ورد من أنّ «غسل الجمعة واجب» (٣).

بل لا يبعد تنزيل كلام السيّد المرتضى (قدس سره) عليه، المعترض بما عرفت من دعوى الإجماع على عدم الوجوب، و حينئذ فينتفي الخلاف في المسأله.

(١) الوسائل ٧: ٤٦١/ أبواب صلاة العيد ب ٢١ ح ١٠.

(٢) الوسائل ٧: ٤٥٧/ أبواب صلاة العيد ب ٢٠ ح ٥، ٦.

(٣) الوسائل ٣: ٣١٥/ أبواب الأغسال المسنونته ب ٦ ح ١٧، ٥، ٦ وغيرها.

موسوعه

أولها المغرب من ليله العيد و رابعها صلاة العيد (١) و عقيب عشر صلوات في الأضحى (٢) إن لم يكن بمنى، أولها ظهر يوم العيد و عاشرها صباح اليوم الثاني عشر، و إن كان بمنى فعقيب خمس عشره صلاة أولها ظهر يوم العيد و آخرها

(١) و عن الصدوق ضم صلاة الظهرين إلى هذه الصلوات الأربع «١»، بل عن ابن الجنيد ضمّ النوافل أيضاً «٢».

أما الأول: فمستنده التصريح به في روايه الأعمش المتقدمه، بل و كذا روايه الفضل بناءً على إرادته الصلوات اليوميه من لفظ الخمس الوارد فيها.

و لا- ينافيه التعبير بالقطع بعد صلاة العيد من روايه النقاش، لإمكان الحمل على اختلاف مراتب الفضل. و لا بأس بما ذكر بناءً على قاعده التسامح.

و أما الثاني: فقيل: مستنده أنّ ذكر الله حسن على كلّ حال. و هو كما ترى. □

(٢) يدلّ على استحبابها صحيح علي بن جعفر عن أخيه موسى (عليه السلام) قال: «سألته عن التكبير أيام التشريق أ واجب هو أم لا؟ قال: يستحب، فإن نسي فليس عليه شيء» «٣» و هو صريح في الاستحباب.

و لأجله يحمل الوجوب فيما تضمّنته النصوص التي منها موثقه عمار عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «سألته عن التكبير، فقال: واجب في دبر كلّ صلاة فريضة أو نافله أيام التشريق» «٤» على تأكّد الاستحباب. □

(١) أمالي الصدوق: ٧٤٧ المجلس الثالث و التسعون.

(٢) حكاه عنه في المختلف ٢: ٢٨٥ المسأله ١٧٧.

(٣) الوسائل ٧: ٤٦١/ أبواب صلاة العيد ب ٢١ ح ١٠.

(٤) الوسائل ٧: ٤٦٢/ أبواب صلاة العيد ب ٢١ ح ١٢.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٣٣٢

صبح اليوم الثالث عشر (١).

□
و كيفية التكبير في الفطر أن يقول: «الله

أكبر الله أكبر لا إله إلا الله و الله أكبر الله أكبر و لله الحمد، الله أكبر على ما هدانا» و في الأضحى يزيد على ذلك: «الله أكبر على ما رزقنا من بهيمه الأنعام، و الحمد لله على ما أبلانا» (٢).

(١) قد دلّ على التفصيل بين من كان بمنى و بين غيره في العدد غير واحد من النصوص التي منها صحيحه زراره، قال: «قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): التكبير في أيام التشريق في دبر الصلوات، فقال: التكبير في منى في دبر خمس عشره صلاه، و في سائر الأمصار في دبر عشر صلوات....» إلخ «١».

(٢) قد وردت هذه الكيفيه في الأضحى في صحيحه معاويه بن عمار، قال (عليه السلام) فيها: «تقول: الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله و الله أكبر، الله أكبر و لله الحمد، الله أكبر على ما هدانا، الله أكبر على ما رزقنا من بهيمه الأنعام و الحمد لله على ما أبلانا» و يقرب منها ما في صحيحه زراره و منصور بن حازم «٢».

و في الفطر في روايه سعيد النقاش و روايه الخصال عن الأعمش «٣» مع نوع اختلاف بينهما و بين ما في المتن.

و لا يخفى أنّ النصوص كالتفاوت و إن اختلفت في بيان الكيفيه إلما أنه لا يبعد كشفها عن أنّ الاختلاف اليسير غير المنافي لماهيه التكبير غير قادح في حصول المطلوب، و مع ذلك فالأحوط الاقتصار على ما جاء في متون الأخبار بلا تصرّف فيها.

(١) الوسائل ٧: ٤٥٨/ أبواب صلاه العيد ب ٢١ ح ٢.

(٢) الوسائل ٧: ٤٥٩/ أبواب صلاه العيد ب ٢١ ح ٤، ٢، ٣.

(٣) الوسائل ٧: ٤٥٥/ أبواب صلاه العيد ب ٢٠ ح ٢.

[مسألة ٣: يكره فيها أمور]

[٢٢٠١] مسأله ٣: يكره فيها أمور:

الأول: الخروج مع السلاح إلّا في حال الخوف (١).

الثاني: النافله قبل صلاة العيد و بعدها إلى الزوال (٢) إلّا في مدينه الرسول فإنّه يستحبّ صلاه ركعتين في مسجدها قبل الخروج إلى الصلاه (٣).

□
(١) لمعتبره السكوني و لا- يقدر وجود النوفلي في السند، فإنّه من رجال الكامل عن جعفر عن أبيه «قال: نهى النبي (صلى الله عليه و آله) أن يخرج السلاح في العيدين إلّا أن يكون عدو حاضر» (١) المحموله على الكراهه، للإجماع على عدم الحرمة.

(٢) لصحيحه زراره عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: صلاه العيدين مع الإمام سنّه، و ليس قبلهما و لا بعدهما صلاه ذلك اليوم إلّا الزوال» (٢) هكذا في الوسائل المطبوع حديثاً، و الصحيح كما في مصادر الحديث من الفقيه و الاستبصار و التهذيب «إلى» بدل «إلّا» (٣).

و نحوها صحيحته الأخرى عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: لا تقضى و تر ليلتك إن كان فاتك حتّى تصلّى الزوال في يوم العيدين» (٤).

□
(٣) لخبر محمّد بن الفضل الهاشمي عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: ركعتان من السنّه ليس تصلّيان في موضع إلّا في المدينه، قال: يصلّى في مسجد الرسول (صلى الله عليه و آله) في العيد قبل أن يخرج إلى المصلّى، ليس ذلك إلّا

(١) الوسائل ٧: ٤٤٨/ أبواب صلاه العيد ب ١٦ ح ١.

(٢) الوسائل ٧: ٤١٩/ أبواب صلاه العيد ب ١ ح ٢.

(٣) الفقيه ١: ٣٢٠/ ١٤٥٨، الاستبصار ١: ٤٤٣/ ١٧١٢، التهذيب ٣: ١٣٤/ ٢٩٢.

(٤) الوسائل ٧: ٤٣٠/ أبواب صلاه العيد ب ٧ ح ٩.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٣٣٤

الثالث: أن ينقل المنبر إلى

الصحراء، بل يستحب أن يعمل هناك منبر من الطين (١).

الرابع: أن يصلّي تحت السقف (٢).

[مسألة ٤: الأولى بل الأحوط ترك النساء لهذه الصلاة]

[٢٢٠٢] مسألة ٤: الأولى بل الأحوط ترك النساء لهذه الصلاة (٣)

بالمدينة لأن رسول الله ﷺ (صلى الله عليه وآله) فعله «١».

(١) لصحيحه إسماعيل بن جابر عن أبي عبد الله (عليه السلام) في حديث في صلاة العيدين «ليس فيهما منبر، المنبر لا يحول من موضعه، و لكن يصنع للإمام شبه المنبر من طين فيقوم عليه فيخطب للناس ثم ينزل» «٢».

قال في مصباح الفقيه «٣» ما لفظه: و يحتمل قوياً كون النهي عن نقل المنبر لكونه وقفاً للمسجد، لا لكونه من حيث هو مكروهاً. انتهى. و كيف ما كان فيكفي في الكراهه الإجماع المدعى عليها.

(٢) ففي صحيحه علي بن رثاب عن أبي بصير يعني ليث المرادي عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال لا ينبغي أن تصلّي صلاة العيدين في مسجد مسقف و لا في بيت، إنّما تصلّي في الصحراء أو في مكان بارز» «٤».

(٣) فإن مقتضى إطلاقات الأدلّه كقوله (عليه السلام) في صحيحه جميل: «صلاة العيدين فريضه» إلخ «٥» و إن كان هو ثبوتها على كلّ مكلف و منه النساء

(١) الوسائل ٧: ٤٣٠/ أبواب صلاة العيد ب ٧ ح ١٠.

(٢) الوسائل ٧: ٤٧٦/ أبواب صلاة العيد ب ٣٣ ح ١.

(٣) مصباح الفقيه (الصلاة): ٤٧٦ السطر ٢٩.

(٤) الوسائل ٧: ٤٤٩/ أبواب صلاة العيد ب ١٧ ح ٢.

(٥) الوسائل ٧: ٤١٩/ أبواب صلاة العيد ب ١ ح ١.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٣٣٥

[مسأله ٥: لا يتحمل الإمام في هذه الصلاة ما عدا القراءة من الأذكار والتكبيرات]

[٢٢٠٣] مسأله ٥: لا يتحمل الإمام في هذه الصلاة ما عدا القراءة من الأذكار والتكبيرات و القنوتات كما في سائر الصلوات (٢).

إلّا أنّهن قد خرجن عنها بالإجماع المدعى في كلمات غير واحد على سقوطها عن كلّ من تسقط عنه صلاة

مضافاً إلى النهى عن خروجهنَّ إليها في موثقه محمد بن شريح، «قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن خروج النساء في العيدين، فقال: لا، إلّا العجوز عليها منقلها يعني الخفين» (١).

بل عن ائتمامهنَّ فيها و لو من دون الخروج في موثقه عمار عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال «قلت: هل يؤمّ الرجل بأهله في صلاة العيدين في السطح أو في بيت؟ قال: لا يؤمّ بهنَّ، و لا يخرجنَّ، و ليس على النساء خروج...» الحديث (٢).

نعم، بإزائها نصوص آخر يظهر منها أنّ عليهنَّ ما على الرجال، و إن لم تخل أسنادها عن الخدش كروايه على بن جعفر عن أخيه موسى (عليه السلام) قال: «سألته عن النساء هل عليهنَّ من صلاة العيدين و الجمعة ما على الرجال؟ قال: نعم» (٣) و غيرها. فمن ثمّ كان الأحوط لهنَّ اختيار الترك.

(١) للتصحيح على استثنائها في موثقه محمد بن شريح المتقدمه و كذا غيرها.

(٢) إذ التحمل الذي مرجعه إلى السقوط بفعل الغير يحتاج إلى الدليل

(١) الوسائل ٢٠: ٢٣٨/ أبواب مقدمات النكاح ب ١٣٦ ح ١.

(٢) الوسائل ٧: ٤٧١/ أبواب صلاة العيد ب ٢٨ ح ٢.

(٣) الوسائل ٧: ٤٧٣/ أبواب صلاة العيد ب ٢٨ ح ٦.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٣٣٦

مسألة ٦: إذا شك في التكبيرات و القنوتات بنى على الأقل

[٢٢٠٤] مسألة ٦: إذا شك في التكبيرات و القنوتات بنى على الأقل (١)

و حيث لا دليل فيما عدا القراءه فمقتضى الأصل عدمه، بل الإطلاقات تدفعه بل إنّ عدم تحمّل الإمام للقنوت في اليوميه يدلّ على عدمه في المقام بطريق أولى. فما عن الشهيد في الذكرى من احتمال التحمّل (١) غير سديد.

نعم، لا تعتبر المطابقه في الأذكار و الأدعيه، فله اختيار ما شاء و إن لم

يختره الإمام، على ما هو الشأن في كل ما لم يتحمّله عنه في مطلق الجماعات.

(١) فيما إذا كان الشك في المحل، لمفهوم قاعده التجاوز، و منه تعرف عدم الاعتناء بالشك فيما إذا عرض بعد التجاوز، فإن من الواضح عدم الفرق في جريان القاعده بين الصلوات المفروضه و المسنونه، لإطلاق الدليل.

قال الشهيد في الذكرى ما لفظه: و في انسحاب الخلاف في الشك في الأوتلين المبطل للصلاه هنا احتمال إن قيل بوجوبه «٢».

توضيحه: أنه لا-ريب في بطلان الصلاه بالشك في الأوليين، إلا أنهم اختلفوا في أن البطلان هل يختص بالشك المتعلق بعدد الركعتين أو أنه يعمّ إجزاءهما أيضاً، فأراد (قدس سره) انسحاب ذاك الخلاف إلى المقام، بناءً على القول بوجوب التكبير ليكون حينئذ معدوداً من أجزاء الأوليين.

أقول: مناط البحث مشترك بين الموردين، فلو صحّ الخلاف و تمّ لعمّ و لا موجب لعدم الانسحاب. إلا أنه غير تام في نفسه، و لا مناص من الالتزام باختصاص البطلان بالشك المتعلق بعدد الركعتين فحسب كما مرّ توضيحه في الجزء السادس من هذا الكتاب «٣».

(١) الذكرى ٤: ١٩١.

(٢) الذكرى ٤: ١٨٩.

(٣) شرح العروه ١٨: ١٣١.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٣٣٧

و لو تبين بعد ذلك أنه كان آتياً بها لا تبطل صلاته (١).

[مسألة ٧: إذا أدرك مع الإمام بعض التكبيرات يتابعه فيه و يأتي بالبقية بعد ذلك و يلحقه في الركوع]

[٢٢٠٥] مسألة ٧: إذا أدرك مع الإمام بعض التكبيرات يتابعه فيه و يأتي بالبقية بعد ذلك و يلحقه في الركوع (٢) و يكفيه أن يقول بعد كل تكبيره «سبحان الله و الحمد لله» (٣)، و إذا لم يمهلته فالأحوط (٤) الانفراد و إن كان يحتمل كفايه الإتيان بالتكبيرات ولاءً.

و منه تعرف ما في عبارتي الجواهر «١» و الحدائق «٢» في المقام من القصور، سيّما الأوّل منهما، حيث

تصدى لتضعيف احتمال الانسحاب بدلاً عن تضعيف نفس الخلاف فلاحظ.

(١) لحدیث لا تعاد «٣».

(٢) لوضوح عدم إخلال الفصل اليسير بالمتابعه المعتمره فى الجماعه بعد فرض الالتحاق فى الركوع.

(٣) لما تقدم «٤» من كفايه مطلق الذكر.

(٤) هذا الاحتياط وجوبى، لعدم سبقه ولا لحوقه بالفتوى بعد وضوح عدم كون الاحتمال منها. فما عن بعض المحشين من التعليق عليه بقوله: لا يترك، كأنه فى غير محلّه.

و كيف ما كان، فلعلّ الوجه فى الاحتياط ظاهر، لعدم الدليل على رفع اليد عن مطلق الذكر المفروض وجوبه كما سبق. وقياسه على السوره فى غير محلّه

(١) الجواهر ١١: ٣٧١.

(٢) الحدائق ١٠: ٢٤٤.

(٣) الوسائل ١: ٣٧١/ أبواب الوضوء ب ٣ ح ٨.

(٤) فى ص ٣١٨.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ٣٣٨

و إن لم يمهله أيضاً أن يترك و يتابعه فى الركوع، كما يحتمل أن يجوز لحوقه [١] (١) إذا أدركه و هو راعى. لكنّه مشكل لعدم الدليل على تحمّل الإمام لما عدا القراءه.

[مسأله ٨: لو سها عن القراءه أو التكبيرات أو القنوتات كلّاً أو بعضاً]

[٢٢٠٦] مسأله ٨: لو سها عن القراءه أو التكبيرات أو القنوتات كلّاً أو بعضاً لم تبطل صلاته، نعم لو سها عن الركوع أو السجدين أو تكبيره الإحرام بطلت (٢).

إذ الفارق النص. فما فى بعض الكلمات من أنه لا وجه لهذا الاحتياط كما ترى.

(١) فى تعليقه الأستاذ ما لفظه: هذا الاحتمال قريب جداً. و الوجه فيه إطلاق النصوص المتضمّنه أن من أدرك الإمام راعياً فقد

أدرک الرکعه التی منها صحیحہ سلیمان بن خالد عن أبی عبد اللہ (علیه السلام) «أنه قال فی الرجل إذا أدرک الإمام و هو راکع و کبر الرجل و هو مقیم صلبه ثم رکع قبل أن یرفع الإمام رأسه فقد أدرک الرکعه» و نحوها

صحيحه الحلبي «١»، فإن دعوى انصرافها إلى الفرائض اليومية عاربه عن الشاهد.

و منه تعرف ضعف ما استشكله في المتن من عدم الدليل على تحمّل الإمام ما عدا القراءة، فإنّ جواز اللحوق المزبور إنّما هو من باب السقوط لا التحمّل.

(٢) على المشهور، لحديث لا تعاد في كلّ من عقدى المستثنى و المستثنى منه. و أما تكبيره الإحرام فالحديث و إن كان قاصراً عن إثبات البطلان بنسيانها إلّا أنّه قد دلّت على ذلك نصوص خاصّه قد تقدّمت هي و ما يعارضها مع الجواب عنه في فصل تكبيره الإحرام «٢» فراجع، هذا.

[١] هذا الاحتمال قريب جداً.

(١) الوسائل ٨: ٣٨٢/ أبواب صلاة الجماعة ب ٤٥ ح ١، ٢.

(٢) شرح العروه ١٤: ٩٠.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٣٣٩

[مسألة ٩: إذا أتى بموجب سجود السهو فالأحوط إتيانه]

[٢٢٠٧] مسألة ٩: إذا أتى بموجب سجود السهو فالأحوط إتيانه (١) و إن كان عدم وجوبه في صورته استحباب الصلاة كما في زمان الغيبة لا يخلو

□
و عن الشيخ الحكيم بقضاء التكبيرات المنسيه كلّاً أو بعضاً بعد الصلاة «١» و عن المدارك «٢» الاستدلال عليه بصحيحه عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله (عليه السلام) «أنه قال: إذا نسيت شيئاً من الصلاة ركوعاً أو سجوداً أو تكبيراً ثم ذكرت فاقض الذي فاتك سهواً» «٣».

و فيه: أنّ إطلاقها مقطوع بعدم كما لا يخفى، فلا يمكن التمسك به، و لم يثبت القضاء في الأجزاء المنسيه إلّا موارد خاصّه ليس المقام منها.

(١) بل الأظهر كما يظهر من منهاج الأستاذ «٤»، عملاً بالإطلاق في أدلّه سجود السهو، و من ثم تقدّمت الفتوى من السيّد الماتن «٥» بوجوب السجود لو اتفق أحد الموجبات في صلاة الآيات، و أقر عليه المحشون.

و دعوى الانصراف فى تلك الأدله إلى

الفرائض اليومية كما عن صاحب الجواهر «٦» غير ظاهره، و عهدتها عليه.

(١) حكاها عنه في المعتبر ٢: ٣١٥ [لكنه نفى القضاء في الخلاف ١: ٦٦٢، المسألة ٤٣٥، و المبسوط ١: ١٧١].

(٢) المدارك ٤: ١١٠.

(٣) الوسائل ٨: ٢٣٨/ أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ٢٣ ح ٧.

(٤) منهاج الصالحين ١: ٢٥٦ المسألة ٩٦٠ [لكن قال فيه: و الأولى سجود السهو عند تحقق موجه].

(٥) في المسألة [١٧٦٨].

(٦) الجواهر ١١: ٣٧٢.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٣٤٠

عن قوه (١) و كذا الحال في قضاء التشهد المنسي أو السجده المنسيه.

[مسألة ١٠: ليس في هذه الصلاة أذان و لا إقامة]

[٢٢٠٨] مسألة ١٠: ليس في هذه الصلاة أذان و لا إقامة، نعم يستحب أن يقول المؤذن: «الصلاة» ثلاثاً (٢).

[مسألة ١١: إذا اتفق العيد و الجمعة فمن حضر العيد و كان نائياً عن البلد]

[٢٢٠٩] مسألة ١١: إذا اتفق العيد و الجمعة فمن حضر العيد و كان نائياً عن البلد كان بالخيار بين العود إلى أهله و البقاء لحضور الجمعة (٣).

(١) لانصراف الدليل عما أتصف بالنفل فعلاً و إن كان فرضاً في الأصل و منه يظهر الحال فيما بعده.

(٢) لصحيح إسماعيل بن جابر عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال «قلت له: أ رأيت صلاة العيدين هل فيهما أذان و إقامة؟ قال: ليس فيهما أذان و لا إقامة و لكن ينادى الصلاة ثلاث مرّات» الحديث «١».

(٣) على المشهور بين الأصحاب نقلًا و تحصيلًا كما في الجواهر «٢» بل عن الخلاف دعوى الإجماع عليه «٣»، لصحيحه الحلبي «أنه سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن الفطر و الأضحى إذا اجتمعا في يوم الجمعة، فقال: اجتمعا في زمان على (عليه السلام) فقال: من شاء أن يأتي إلى الجمعة فليأت، و من قعد فلا يضره، و ليصل الظهر. و خطب خطبتين جمع فيهما خطبه العيد و خطبه

و بذلك يرتكب التخصيص فى أدله وجوب الجمعه حتى مثل الكتاب، بناءً على التحقيق من جواز تخصيصه بخبر الواحد.

(١) الوسائل ٧: ٤٢٨/ أبواب صلاة العيد ب ٧ ح ١.

(٢) الجواهر ١١: ٣٩٥.

(٣) الخلاف ١: ٦٧٣ المسألة ٤٤٨.

(٤) الوسائل ٧: ٤٤٧/ أبواب صلاة العيد ب ١٥ ح ١.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ٣٤١

.....

فما عن القاضى «١» و الحلبيين «٢» من الخلاف فى المسألة استناداً إلى قصور النصوص عن تخصيص دليل الوجوب كما ترى، هذا.

و مقتضى إطلاق الصحيحه و إن كان عدم الفرق بين النائى و

غيره لكنّه محمول على الأول، جمعاً بينها وبين موثقه إسحاق بن عمار عن جعفر عن أبيه «أنّ عليّ بن أبي طالب (عليه السلام) كان يقول: إذا اجتمع عيدان للناس في يوم واحد فيأته ينبغي للإمام أن يقول للناس في الخطبه الأولى: إنّه قد اجتمع عليكم عيدان، فأنا أصليهما جميعاً، فمن كان مكانه قاصياً فأحبّ أن ينصرف عن الآخر فقد أذنت له» (٣).

فإنّ هذه الروايه معتبره عند سيّدنا الأستاذ، لبنائه (دام ظلّه) على استفاده توثيق ابن كلوب الواقع في سند الروايه من عبارته الشيخ في العده (٤).

نعم، بناءً على ضعفها عمّ الحكم لمطلق من حضر، و من ثمّ قال في الجواهر: إنّ إطلاق الرخصه هو الأقوى (٥).

ثمّ إنّ من الواضح اختصاص الحكم بغير الإمام، لقصور النص عن شموله. إذن فيجب الحضور عليه، فان حصل معه العدد صلّى جمعه وإلا فظهوراً.

(١) المهذب ١: ١٢٣.

(٢) الكافي في الفقه: ١٥٥، الغنيه: ٩٦.

(٣) الوسائل ٧: ٤٤٨/ أبواب صلاه العيد ب ١٥ ح ٣.

(٤) العده ١: ٥٦ السطر ١٣.

(٥) الجواهر ١١: ٣٩٧.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٣٤٢

[فصل في صلاه ليله الدفن]

اشاره

فصل في صلاه ليله الدفن وهي ركعتان يقرأ في الأولى بعد الحمد آيه الكرسي إلى هُم فيها خالِدُونَ (١) وفي الثانيه بعد الحمد سوره القدر عشر مرّات، ويقول بعد السلام: «اللهم صلّ على محمّد وآل محمّد، و ابعث ثوابها إلى قبر فلان» ويسمّي الميت.

(١) لم أعر على نص معتبر لهذا التحديد في المقام، ولا- بنطاق عام بالرغم من اشتهاؤه وانتشاره، حتّى أنّ جلّ المعلّقين على المتن ما خلا السيّد الطباطبائي أمضوا ما فيه أو احتاطوا فيه، وإن كان السيّد الماتن بنفسه أيضاً احتاط

فيه فى كتاب الطهاره عند تعرّضه لهذه الصلاه فى خاتمه أحكام الأموات «١».

و كيف ما كان، فالمدى يظهر من اللغه و جمع من المفسّرين و بعض النصوص خلافه، و هو المنسوب إلى الجمهور و كثير من الأصحاب.

ففى مجمع البحرين «٢» ما لفظه: و آيه الكرسي معروفه، و هى إلى قوله وَ هُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ.

(١) قبل المسأله [١٠٠٨].

(٢) مجمع البحرين ٤: ١٠٠ مآده كرس.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ٣٤٣

.....

و فى مجمع البيان «١»: إنّ آيه الكرسي سيّد القرآن، و إنّ فيها لخمسين كلمه فى كل كلمه خمسون بركه. انتهى. و الخمسون تنتهى عند قوله وَ هُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ.

و قد جاء ذلك فى أمالى الطوسى فى حديث أبى أمامه الباهلى «٢»، و رواه المجلسى فى البحار «٣».

و قد ورد فى جملة من التفاسير ذكر فضلها و ثواب قراءتها، كلّ ذلك عقيب قوله وَ هُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ.

و هذا هو الذى تقتضيه التسميه، حيث إنّ المشتمل على كلمه «الكرسي» آيه واحده، نظير آيه النور و آيه النفر و ما شاكلهما، و هو المطابق للأصل لدى الدوران بين الأقل و الأكثر.

نعم، روى فى ثواب الأعمال الأمر بقراءتها و قراءه آيتين بعدها «٤»، و ورد فى كيفية صلاه يوم المباهله التصريح بقراءتها إلى هُم فِيهَا خَالِدُونَ «٥».

و روى فى الكافى عن الصادق (عليه السلام) أنّ عليّ بن الحسين كان يقرأها إلى هُم فِيهَا خَالِدُونَ «٦» و رواها أيضاً فى سفينه البحار «٧».

لكن الأخيره مرويه بغير الكيفيه المضبوطه فى القرآن الشريف، و ما قبلها

(١) مجمع البيان ١: ٦٢٦.

(٢) أمالي الطوسي: ٥٠٨ / ١١١٢.

(٣) البحار ٨٩: ٧ / ٢٦٤.

(٤) ثواب الأعمال: ١٣٠ ١٣١.

(٥) الوسائل ٨: ١٧١ / أبواب بقيه الصلوات المندوبه ب ٤٧ ح

(٦) [لم نعثر عليه].

(٧) سفينه البحار ٧: ٤٦٨ مادّه كرس.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٣٤٤

ففي مرسله الكفعمي (١) و موجز ابن فهد (رحمهما الله) قال النبي (صلى الله عليه و آله): «لا يأتي على الميت أشد من أوّل ليله، فارحموا موتاكم بالصدقه فان لم تجدوا فليصل أحدكم يقرأ في الأولى الحمد و آيه الكرسي، و في الثانية الحمد و القدر عشراً، فإذا سلّم قال: اللهم صلّ على محمّد و آل محمّد، و ابعث ثوابها إلى قبر فلان، فإنه تعالى يبعث من ساعته ألف ملك إلى قبره مع كلّ ملك ثوب و حلّه». و مقتضى هذه الروايه أنّ الصلاه بعد عدم وجدان ما يتصدّق به (٢)، فالأولى الجمع بين الأمرين مع الإمكان، و ظاهرها أيضاً كفايه صلاه واحده (٣) فينبغي أن لا يقصد الخصوصيه في إتيان أربعين، بل يؤتى بقصد الرجاء (٤) أو بقصد إهداء الثواب.

مورد خاص يقتصر عليه، و لا دليل على التعدّي. و ما في ثواب الأعمال يدل على خروج الآيتين. فهو على خلاف المطلوب أدل كما لا يخفى.

و المتحصّل: أنّ كلّ مورد لم يصرّح فيه بضمّ الآيتين و منه المقام يجوز الاكتفاء بالآيه الأولى، و إن كان الضمّ أحوط و أولى.

(١) مصباح الكفعمي «١» لاحظ الوسائل باب ٤٤ من أبواب بقيه الصلوات المندوبه حديث ٢ و حديث ٣ «٢».

(٢) كما هو مقتضى ظاهر التعليق.

(٣) كما هو مقتضى الإطلاق.

(٤) بل ينبغي قصد الرجاء في أصل الإتيان بهذه الصلاه أيضاً، لعدم ورودها

(١) مصباح الكفعمي: ٤١١.

(٢) الوسائل ٨: ١٦٨/ أبواب بقيه الصلوات المندوبه ب ٤٤ ح ٢، ٣.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٣٤٥

[مسأله ١: لا بأس بالاستتجار لهذه الصلاة و إعطاء الأجره]

[٢٢١٠] مسأله ١: لا بأس بالاستتجار لهذه الصلاة (١) و

بطريق معتبر عن المعصوم (عليه السلام) إلّا بناءً على قاعده التسامح فى أدلّه السنن.

(١) فإنّها عمل ذو منفعه محلّله فتشمّله إطلاقات الإجاره، نعم استشكل فيه جمع منهم المحقّق الهمدانى «١» و السيّد الأصبهانى فى وسيلته «٢» بل فى بعض التعاليق عليها تقويه عدم الجواز.

و لعلّ وجه الإشكال ظهور النص فى صدور العمل عن المصلّى نفسه و أن يكون هو المهدى، لا أن يكون نائباً عن الغير كما فى العبادات الاستيجاريه. و إن شئت قلت: إنّ مورد الاستحباب هو العمل بوصف المجانيه، و لا موقع فى مثله للإجاره.

على أنّه لما لم يثبت استحباب هذه الصلاه بطريق معتبر فلا جرم نحتمل فيه البدعيه و عدم المشروعيه كما ذكره فى الحدائق «٣» المستلزم لأن يكون أخذ الأجره بإزائها أكّماً للمال بالباطل، و من ثمّ أشكال فى المقام من لم يستشكل فى صحّه العبادات الاستيجاريه.

و يندفع بأنّ الأجير و إن أتى بالعمل من قبل نفسه إلّا أنّ المستأجر ينتفع من هذا العمل المركّب من الصلاه و الإهداء بعد أن كان المهدى إليه ممّن يمسّ به و يريد إهداء الثواب إليه خاصّه، غايته أنّ سنخ الاستحباب هنا يغير سائر

(١) مصباح الفقيه (الطهاره): ٤٢٥ السطر ١٦.

(٢) وسيله النجاه ١: ١٠٣.

(٣) الحدائق ١٠: ٥٤٧.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ٣٤٦

و إن كان الأولى (١) للمستأجر (٢) الإعطاء بقصد التبرّع أو الصدقه، و للمؤجر الإتيان تبرّعاً و بقصد الإحسان إلى الميّت.

[مسأله ٢: لا بأس بإتيان شخص واحد أزيد من واحده بقصد إهداء الثواب إذا كان متبرّعاً]

[٢٢١١] مسأله ٢: لا بأس بإتيان شخص واحد أزيد من واحده (٣) بقصد إهداء الثواب إذا كان متبرّعاً أو إذا أذن له المستأجر، و أمّا إذا أعطى دراهم للأربعين فاللّازم استئجار أربعين (٤) إلّا إذا أذن المستأجر. و لا يلزم

و لا ضير فيه. و ابتناء الاستحباب على المجانيه المحضه أول الكلام.

على أنه يمكن القول بأن الخطاب متوجه إلى أولياء الميت على نحو يعمّ المباشرة و التسبب، و لا إشكال في جواز الاستحباب في مثله. و احتمال البدعه منفي بقاعده التسامح أو بقصد عنوان الرجاء كما لا يخفى.

(١) حذراً عن الشبهه المزبوره.

(٢) يعنى ذات المستأجر لا- بوصفه العنوانى، و إلما فالأولويه ممنوعه، للزوم الدفع حينئذ بقصد الأجره و عدم كفايه التبرّع في تفرغ الذمه. فمرجع الأولويه إلى عدم قصد الإيجار رأساً، و الدفع بعنوان التبرّع.

(٣) فإن مقتضى القاعده و إن كان سقوط الأمر بالامتثال، و لا موقع للامتثال عقيب الامتثال، إلّا أنّ هذه الصلاه لَمَّا كانت بمثابة الصدقه كما يظهر من المرسله «١»، و الصدقه إحسان، و لا حدّ لها، فمن ثمّ ساغ التكرار فيها مع الأجره أو بدونها.

(٤) جموداً على مورد الإذن المتوقف جواز التصرف في مال الغير عليه.

(١) المذكوره في متن العروه.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ٣٤٧

مع إعطاء الأجره إجراء صيغه الإجاره، بل يكفى إعطاؤها بقصد أن يصلّى (١).

[مسأله ٣: إذا صلّى ونسى آيه الكرسي في الركعه الأولى أو القدر في الثانيه]

[٢٢١٢] مسأله ٣: إذا صلّى و نسي آيه الكرسي في الركعه الأولى أو القدر في الثانيه، أو قرأ القدر أقل من العشره نسياناً فصلاته صحيحه (٢) لكن لا يجزى عن هذه الصلاه (٣)،

(١) لجريان المعاطاه في الإجاره كغيرها من المعاملات بمقتضى القاعده حسبما هو موضح في محلّه «١».

(٢) لأنّها مصداق لطبيعى الصلاه التى هى خير موضوع بعد أن كان الطبيعى مقصوداً ضمن الخصوصيه و لو بالتبع.

(٣) لعدم انطباق ما اعتبر فيها عليها حسب الفرض. و لا دليل على الإجزاء عدا ما قد يتوهم من التمسك بحديث لا تعاد «٢».

و يندفع بأنّ الحديث ناظر

إلى الإعادة و عدمها الراجعين إلى صحّة الصلاه و فسادها بما هي صلاه، لا بما هي صلاه ذات خصوصيه كذائيه معدوده من مقومات الماهيه و فصولها المتنوعه التي بها تمتاز عن غيرها، فإنّ لسان الحديث منصرف عن التعرّض إلى هذه الجهه، و لا يكاد يفى بإثبات شىء آخر زائداً على صفه الصحّه كما لا يخفى فليتأمل.

و قد تقدّم التعرّض لهذه المسأله فى خاتمه أحكام الأموات من كتاب الطهاره «٣» و فى المسأله الرابعه عشره من فصل الشكوك التي لا اعتبار بها «٤».

(١) العروه الوثقى ٢: ٣٧١ كتاب الإجاره، فصل فى أركانها.

(٢) الوسائل ١: ٣٧١/ أبواب الوضوء ب ٣ ح ٨.

(٣) العروه الوثقى ١: ٣١١ الأمر الأربعون من مستحبات الدفن.

(٤) فى ص ٨٩.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ٣٤٨

فان كان أجيراً و جب عليه الإعادة (١).

[مسأله ٤: إذا أخذ الأجره ليصلّى ثم نسي فتركها فى تلك الليله يجب عليه ردّها إلى المعطى]

[٢٢١٣] مسأله ٤: إذا أخذ الأجره ليصلّى ثم نسي فتركها فى تلك الليله يجب عليه ردّها إلى المعطى (٢) أو الاستئذان منه ليصلّى فيما بعد ذلك بقصد إهداء الثواب (٣)، و لو لم يتمكّن من ذلك فان علم برضاه بأن يصلّى هديه أو يعمل عملاً آخر أتى بها (٤)

(١) خروجاً عن عهده الإجاره التي يجب الوفاء بها.

(٢) على المشهور من انفساخ الإجاره بتعدّر التسليم، فيجب حينئذ ردّ المال إلى صاحبه.

و أما على المختار من عدم الموجب للانفساخ، بل غايته الانتقال إلى البدل كما سيأتى الكلام حوله مستوفى فى كتاب الإجاره «١» إن شاء الله تعالى فاللزام حينئذ دفع قيمه العمل، سواء أ كانت بمقدار الأجره أم أقل أم أكثر، و سواء أ كانت الأجره باقيه أم تالفه.

(٣) لجواز التصرف بعد صدور الإذن بناءً على الانفساخ، و أمّا على عدمه فمرجع الاستئذان

إلى تبديل حَقِّه بحق آخر.

(٤) هذا فيما إذا كانت الأجره بعينها باقيه، حيث إنَّ جواز التصرّف في العين الشخصيه غير منوط بأكثر من العلم بالرّضا، و أمّا إذا كانت تالفه فبما أنّها تنتقل حينئذ إلى الذّمّه فلا جرم تفتقر إلى معاوضه جديده بينها و بين العمل الكذائي، و إن كانت نتيجهتها الإسقاط و الإبراء.

(١) العروه الوثقى ٢: ٣٩٩ المسأله [٣٣٢٠].

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٣٤٩

و إلّا تصدّق بها عن صاحب المال (١).

[مسأله ٥: إذا لم يدفن الميت إلّا بعد مدّه كما إذا نقل إلى أحد المشاهد]

[٢٢١٤] مسأله ٥: إذا لم يدفن الميت إلّا بعد مدّه كما إذا نقل إلى أحد المشاهد فالظاهر أنّ الصلاه تؤخّر إلى ليله الدفن (٢)، و إن كان الأولى أن يؤتى بها في أوّل ليله بعد الموت (٣).

و حيث إنّ هذه المعاوضه كغيرها تتوقّف على الاعتبار و الإنشاء، و لا يكفي مجرد العلم بالرّضا، و لا سبيل للوصول إلى المالك حسب الفرض، فلا جرم يراجع فيه الحاكم الشرعي الذي هو ولي الغائب.

هذا على المسلك المشهور، و أمّا على المختار فيرجع إليه في مصرف قيمه العمل.

(١) لكونها حينئذ من قبيل مجهول المالك، و حكمه التصدّق به عن صاحبه مع مراجعه الحاكم الشرعي.

(٢) بناءً على أنّها المراد من «أوّل ليله» الوارد في المرسله «١» بقريته قوله في الذيل: «إلى قبر فلان».

و لكنّه غير واضح، فإنّ ذكر القبر هنا و ما بعده منزل منزله الغالب، و مثله غير صالح للتقييد. إذن إطلاق الليله في الصدر المنطبق على أوّل ليله بعد الموت هو المحكّم.

(٣) تسريعاً لإيصال الثواب إليه سيّما بعد ما عرفت من عدم خصوصيه للدفن استناداً إلى إطلاق الصدر.

(١) المتقدّمه في أوّل الفصل من المتن.

[مسألة ٦: قول الكفعمي في كيفية هذه الصلاة بروايه أخرى]

□
[٢٢١٥] مسألة ٦: عن الكفعمي (رحمه الله) أنه بعد أن ذكر في كيفية هذه الصلاة ما ذكر قال: و في روايه أُخرى «بعد الحمد التوحيد مرتين في الأولى، و في الثانيه بعد الحمد أَلْهِيكُمْ التكاثر عشرًا، ثم الدعاء المذكور» و على هذا فلو جمع بين الصلاتين بأن يأتي اثنتين بالكيفيتين كان أولى (١).

[مسألة ٧: الظاهر جواز الإتيان بهذه الصلاة في أي وقت كان من الليل]

[٢٢١٦] مسألة ٧: الظاهر جواز الإتيان بهذه الصلاة في أي وقت كان من الليل (٢)، لكن الأولى التعجيل بها بعد العشاءين (٣)، و الأقوى جواز الإتيان بها بينهما، بل قبلهما أيضاً بناءً على المختار من جواز التطوع لمن عليه فريضه (٤)، هذا إذا لم يجب عليه بالنذر أو الإجاره أو نحوهما، و إلّا فلا إشكال (٥).

(١) فإنه جمع بين الروايتين، بل يمكن الجمع بين الكيفيتين في صلاة واحده أيضاً، إذ لا ضير فيه بعد أن لم تكن الزيادة قاده بمقتضى ما ورد في صحيحه الحلبي من أن «كل ما ذكرت الله عزّ و جلّ به و النبي فهو من الصلاة» (١) و لم يقيد دليل الكيفيتين بعدم الاقتران مع الأخرى.

(٢) أخذاً بإطلاق الليل الوارد في المرسله.

(٣) لاستحباب المسارعه إلى الخير، و التعجيل في دفع الشده عن الميت الذي هو الملاك في تشريع هذه الصلاة بموجب النص.

(٤) كما تقدّم البحث حوله في المسألة السادسة عشره من فصل أوقات الرواتب «٢».

(٥) لخروجها حينئذ عن عنوان التطوع.

(١) الوسائل ٦: ٣٢٧/ أبواب الركوع ب ٢٠ ح ٤.

(٢) شرح العروه ١١: ٣٢٢.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٣٥١

[فصل في صلاة جعفر]

فصل فى صلاة جعفر و تسمى صلاة التسيح و صلاة الحبه (١)، و هى من المستحبات الأكيده و مشهوره بين العامه و الخاصه،
و الأخبار متواتره فيها (٢)، فعن أبى بصير (٣) عن الصادق (عليه السلام) أنه قال رسول الله (صلى الله عليه و آله) لجعفر: «ألا
أمنحك، ألا- أعطيك، ألا أحبوك؟ فقال له جعفر: بلى يا رسول الله (صلى الله عليه و آله) قال: فظن الناس أنه يعطيه ذهباً و
فضه، فتشوف الناس لذلك، فقال له: إنى أعطيك

شيئاً إن أنت صنعته كل يوم كان خيراً لك من الدنيا و ما فيها، فان صنعته بين يومين غفر لك ما بينهما، أو كل جمعه أو كل شهر أو كل سنة غفر لك ما بينهما» و في خير آخر (٤) قال:

(١) أما الأول فواضح، و أما الثاني فهو اقتباس من النص، لقوله (عليه السلام) لجعفر: «أ لا أحبوك».

(٢) أنهاها في الحدائق «١» إلى تسعة عشر حديثاً، و فيها الصحيح و الموثق.

(٣) الوسائل باب ١ من أبواب صلاة جعفر حديث ١ «٢».

(٤) و هي روايه الصدوق عن أبي حمزه الثمالي، لاحظ الوسائل باب ١ من أبواب صلاة جعفر حديث ٥ «٣».

(١) الحدائق ١٠: ٤٩٦ و ما بعدها.

(٢) الوسائل ٨: ٤٩ / أبواب صلاة جعفر ب ١ ح ١.

(٣) الوسائل ٨: ٥١ / أبواب صلاة جعفر ب ١ ح ٥، الفقيه ١: ٣٤٧ / ١٥٣٦.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٣٥٢

«أ لا أمنحك، أ لا أعطيك، أ لا أحبوك، أ لا أعلمك صلاة إذا أنت صليتها لو كنت فررت من الزحف و كان عليك مثل رمل عاليج و زبد البحر ذنوباً غفرت لك؟ قال: بلى يا رسول الله» و الظاهر أنه حباه إياها يوم قدومه من سفره و قد بشر ذلك اليوم بفتح خيبر، فقال (صلى الله عليه و آله): و الله ما أدري بأيهما أنا أشد سروراً بقدم جعفر أو بفتح خيبر، فلم يلبث أن جاء جعفر فوثب رسول الله (صلى الله عليه و آله) فالتزمه و قبل ما بين عينيه، ثم قال: أ لا أمنحك إلخ.

و هي أربع ركعات بتسليمتين (١)، يقرأ في كل منها الحمد و سوره، ثم يقول: «سبحان الله و الحمد لله و لا إله

إِلَّا اللَّهَ وَاللَّهُ أَكْبَرُ» خمس عشرة مرّة و كذا يقول في الركوع: عشر مرّات، و بعد رفع الرأس منه عشر مرّات، و في السجده الأولى عشر مرّات، و بعد الرفع منها عشر مرّات، و كذا في السجده الثانيه عشر مرّات، و بعد الرفع منها عشر مرّات، ففي كلّ ركعه خمسّه و سبعون مرّة، و مجموعها ثلاثمائه تسبيحه.

(١) نسب إلى الصدوق في المقنع «١» أنّه يرى أنّها بتسليمه واحده. و لكن صاحب الحقائق «٢» أنكر هذه النسبه، نظراً إلى أنّ منشأها خلوّ عبارته عن التعرّض للتسليمتين، مع أنّ أكثر الروايات أيضاً خاليه عن ذلك، باعتبار أنّ النظر فيها مقصور على التعرّض لمواضع التسبيح فحسب من غير تعرّض

(١) [ذكر العلّامة في المختلف ٢: ٣٥٣ المسأله ٢٥٢ أنّ الصدوق قال في المقنع: و روى أنّها بتسليمتين. ثمّ قال: و هو يشعر أنّه يقول: إنّها بتسليمه واحده].

(٢) الحقائق ١٠: ٥٠٥.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٣٥٣

[مسأله ١: يجوز إتيان هذه الصلاه في كلّ من اليوم و الليله]

[٢٢١٧] مسأله ١: يجوز إتيان هذه الصلاه في كلّ من اليوم و الليله و لا فرق بين الحضر و السفر (١) و أفضل أوقاته يوم الجمعة حين ارتفاع الشمس (٢)، و يتأكّد إتيانها في ليله النصف من شعبان (٣).

[مسأله ٢: لا يتعيّن فيها سورّه مخصوصه لكن الأفضل أن يقرأ في الركعه الأولى]

[٢٢١٨] مسأله ٢: لا- يتعيّن فيها سورّه مخصوصه (٤) لكن الأفضل (٥) أن يقرأ في الركعه الأولى إذا زلزلت و في الثانيه و العاديات، و في الثالثه إذا جاء نصر الله، و في الرابعه قل هو الله أحد.

لسائر الخصوصيات.

(١) للتصريح بذلك في صحيحه ذريح عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: إن شئت صلّ صلاه التسبيح بالليل، و إن شئت بالنهار، و إن شئت في السفر و إن شئت جعلتها من نوافلك، و إن شئت جعلتها من قضاء صلاه» «١».

(٢) لروايه الحميري، و فيها: «أفضل أوقاتها صدر النهار من يوم الجمعة» «٢».

(٣) لروايه ابن فضال، قال: «سألت عليّ بن موسى الرضا (عليه السلام) عن ليله النصف من شعبان ... فقال: ليس فيها شىء مؤظف، ولكن إن أحببت أن تتطوع فيها بشىء فعليك بصلاه جعفر بن أبي طالب (عليه السلام)» (٣).

(٤) للإطلاق فى كثير من الأخبار (٤).

(٥) لذكر هذه الكيفيه فى معتبره إبراهيم بن عبد الحميد عن أبى الحسن موسى (عليه السلام) «قال: يقرأ فى الأولى إذا زلزلت، و فى الثانية و العاديات، و فى

(١) الوسائل ٨: ٥٧/ أبواب صلاه جعفر ب ٥ ح ١.

(٢) الوسائل ٨: ٥٦/ أبواب صلاه جعفر ب ٤ ح ١.

(٣) الوسائل ٨: ٥٩/ أبواب صلاه جعفر ب ٧ ح ١.

(٤) [لاحظ الوسائل ٨: ٤٩/ أبواب صلاه جعفر ب ١ و ما بعده].

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ٣٥٤

مسألة ٣: يجوز تأخير التسيحات إلى ما بعد الصلاة إذا كان مستعجلاً

[٢٢١٩] مسألة ٣: يجوز تأخير التسيحات إلى ما بعد الصلاة إذا كان مستعجلاً (١) كما يجوز التفريق بين الصلاتين إذا كان له حاجه ضروريه بأن يأتى بركعتين ثم بعد قضاء تلك الحاجه يأتى بركعتين أخريين (٢).

مسألة ٤: يجوز احتساب هذه الصلاة من نوافل الليل أو النهار أداءً أو قضاءً

[٢٢٢٠] مسألة ٤: يجوز احتساب هذه الصلاة من نوافل الليل أو النهار أداءً أو قضاءً، فعن الصادق (عليه السلام): «صلّ صلاه جعفر أى وقت شئت من ليل و نهار، و إن شئت حسبتها من نوافل الليل، و إن شئت حسبتها من نوافل النهار، تحسب لك من نوافلك و تحسب لك من صلاه جعفر» (٣)

□ □
الثالثه إذا جاء نصر الله، و فى الرابعه قل هو الله أحد ... الحديث (١).

□
(١) لروايه أبى بصير عن أبى عبد الله (عليه السلام) «قال: إذا كنت مستعجلاً فصلّ صلاه جعفر مجرّده، ثم اقض التسيح» (٢) و نحوها روايه أبان (٣).

(٢) لمعتبره عليّ بن الرّيان، و فيها: «إن قطعه عن ذلك أمر لا بدّ له منه فليقطع ثمّ ليرجع فليبين علي ما بقى إن شاء الله» «٤».

(٣) قد ورد هذا النص فيما رواه الصدوق عن أبي بصير عن أبي جعفر (عليه السلام) «٥». فما فى المتن من إسناده إلى الصادق (عليه السلام) لعلّه من سهو القلم «٦».

(١) الوسائل ٨: ٥٤/ أبواب صلاة جعفر ب ٢ ح ٣.

(٢) الوسائل ٨: ٦٠/ أبواب صلاة جعفر ب ٨ ح ٢، ١.

(٣) الوسائل ٨: ٦٠/ أبواب صلاة جعفر ب ٨ ح ٢، ١.

(٤) الوسائل ٨: ٥٩/ أبواب صلاة جعفر ب ٦ ح ١.

(٥) الوسائل ٨: ٥٨/ أبواب صلاة جعفر ب ٥ ح ٥، الفقيه ١: ٣٤٩/ ١٥٤٢.

□
(٦) [لكن الوارد فى الفقيه: عن أبي عبد الله (عليه السلام)].

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩،

و المراد من الاحتساب تداخلهما، فينوى بالصلاة كونها نافله و صلاة جعفر (١) و يحتمل أنه ينوى صلاة جعفر و يجترئ بها عن النافلة، و يحتمل أنه ينوى النافلة و يأتي بها بكيفية صلاة جعفر فيثاب ثوابها أيضاً. و هل يجوز إتيان الفريضة (٢) بهذه الكيفية أو لا؟ قولان، لا يبعد الجواز على الاحتمال الأخير (٣) دون الأولين. و دعوى أنه تغيير لهيئته الفريضة و العبادات توقيفيه مدفوعه بمنع ذلك بعد جواز كل ذكر و دعاء في الفريضة (٤)،

(١) فإن الظاهر من احتساب شيئين بعمل واحد الوارد في لسان النص هو قصد العنوانين معاً و الاجتزاء عنهما بفعل واحد، لا أن يكون أحدهما مجزئاً عن الآخر قهراً و من غير تعلق القصد به حين العمل.

و قد صرح بهذا الاستظهار في الجواهر أيضاً حيث قال: ظاهر أدلّه الاحتساب قصد أنها صلاة جعفر و النافلة الموظفة مثلاً، لا أنه قهري «١».

(٢) أي المطابقة معها في الكم كفريضة الصبح، أو مقصوره الظهرين، دون المخالفه كالعشاءين، للزوم التسليم على الركعتين كما تقدم.

(٣) لتمخض القصد حينئذ في الفريضة، و عدم قدح الأذكار بالكيفية الخاصه أثناءها بعد ما ورد في صحيحه الحلبي من أن «كل ما ذكرت الله عزّ و جلّ به و النبيّ فهو من الصلاة» «٢».

(٤) ناقش فيه في الجواهر بأن الذكر و الدعاء و إن ساغ في الفريضة لكنّه مشروط بعدم كونه بمثابة يستوجب تغيير الهيئته كما في المقام، و من ثمّ لو قرأ

(١) الجواهر ١٢: ٢٠٨.

(٢) الوسائل ٦: ٣٢٧/ أبواب الركوع ب ٢٠ ح ٤.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٣٥٤

و مع ذلك الأحوط الترك (١).

[مسألة ٥: يستحبّ القنوت فيها في الركعة الثانية من كلّ من الصلاتين للعمومات]

[٢٢٢١] مسألة ٥: يستحبّ القنوت فيها في الركعة

سوره البقره بين السجدين أو قبل الهوى للسجود لم تصح صلاته. فالإشكال من ناحيه التغيير، لا من مجرّد الذكر ليجاب بما ذكر «١».

لكن الإنصاف منع صغرى التغيير بعد ما تضمّنته صحيحه الحلبي المتقدّمه من التنزيل و أنّ ما يأتيه من الأذكار فهو معدود من الصلاه، إذ لا معنى لتغيير الهيئه بما هو معدود من نفسها. و منه تعرف أنّ منعه (قدس سره) من صحّه الصلاه فى مورد التنظير محلّ إشكال بل منع.

(١) حذراً عن الشبهه المزبوره، سيّما و أنّ هذه الكيفيه فى الفريضه غير مأنوسه عند المتشرّعه.

(٢) أى بعد الفراغ من التسييح و قبل الركوع، على النهج المتعارف فى سائر الصلوات.

نعم، فى روايه الاحتجاج: «و القنوت فيها مرّتان، فى الثانيه قبل الركوع و فى الرابعه بعد الركوع» «٢» و حيث لم يعرف قائل به فينبغى ردّ علمه إلى أهله، و من ثمّ قال فى الحدائق: و هذا الخبر مرجوع إلى قائله «٣».

(٣) كصحيحه زراره عن أبى جعفر (عليه السلام) «قال: القنوت فى كلّ صلاه

(١) الجواهر ١٢: ٢٠٨.

(٢) الوسائل ٨: ٥٦/ أبواب صلاه جعفر ب ٤ ح ١، الاحتجاج ٢: ٥٨٧.

(٣) الحدائق ١٠: ٥٠٨.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ٣٥٧

و خصوص بعض النصوص (١).

[مسأله ٦: لو سها عن بعض التسيحات أو كلّها فى محلّ فتدكّر فى المحلّ الآخر يأتى به]

[٢٢٢٢] مسأله ٦: لو سها عن بعض التسيحات أو كلّها فى محلّ فتدكّر فى المحلّ الآخر يأتى به (٢) مضافاً إلى وظيفته، و إن لم يتدكّر إلّا بعد الصلاه قضاها بعدها (٣).

[مسأله ٧: الأحوط عدم الاكتفاء بالتسيحات عن ذكر الركوع و السجود]

[٢٢٢٣] مسأله ٧: الأحوط عدم الاكتفاء بالتسيحات عن ذكر الركوع و السجود، بل يأتي به أيضاً قبلها أو بعدها (٤).

في الركعه الثانيه قبل الركوع» (١).

(١) كخبر رجاء بن أبي ضحّاك عن الرّضا (عليه السلام): «أنّه كان يصلّي صلاه جعفر أربع ركعات، يسلم في كلّ ركعتين و يقنت في كلّ ركعتين، في الثانيه قبل الركوع و بعد التسيح» (٢).

(٢) لقوله (عليه السلام) في التوقيع المروي عن الاحتجاج: «إذا سهأ في حاله عن ذلك ثمّ ذكره في حاله اخرى قضى ما فاتة في الحاله التي ذكره» (٣).

(٣) كما هو مقتضى الإطلاق في التوقيع المتقدّم.

(٤) أخذاً بالإطلاق في دليل اعتبار الذكر في الركوع و السجود بعد قصور أدلّه التسيحات عن إثبات العوضيه و الاكتفاء بها عنه، بل قد يظهر منها خلافه كما أوعز إليه في الجواهر (٤) هذا، مضافاً إلى أصاله عدم التداخل.

(١) الوسائل ٦: ٢٦٦/ أبواب القنوت ب ٣ ح ١.

(٢) الوسائل ٨: ٥٧/ أبواب صلاه جعفر ب ٤ ح ٣.

(٣) الوسائل ٨: ٦١/ أبواب صلاه جعفر ب ٩ ح ١، الاحتجاج ٢: ٥٦٥.

(٤) الجواهر ١٢: ٢٠٤.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٣٥٨

[مسأله ٨: يُستحبّ أن يقول في السجده الثانيه من الركعه الرابعه بعد التسيحات]

[٢٢٢٤] مسأله ٨: يُستحبّ أن يقول في السجده الثانيه من الركعه الرابعه بعد التسيحات: «يا من لبس العزّ و الوقار، يا من تعطف بالمجد و تكرم به، يا من لا ينبغي التسيح إلّا له، يا من أحصى كلّ شيء علمه، يا ذا النعمه و الطول، يا ذا المنّ و الفضل، يا ذا القدره و الكرم، أسألك بمعاهد العزّ من عرشك، و بمنتهى الرحمه من كتابك، و باسمك الأعظم الأعلى و بكلماتك التامّات أن تصلّي على محمّد و آل محمّد، و أن تفعل بي كذا

و كذا» و يذكر حاجته (١).

(١) كما جاء ذلك في مرفوعه ابن محبوب «١». و لكن في المرسل عن المدائني «٢» تبديل حرف النداء بلفظ «سبحان» في جميع الفقرات، و لعله الأنسب بمثل هذه الصلاه المشحونه بالتسبيحات، و الله العالم.

(١) الوسائل ٨: ٥٦/ أبواب صلاه جعفر ب ٣ ح ٢.

(٢) الوسائل ٨: ٥٥/ أبواب صلاه جعفر ب ٢ ح ١.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٣٥٩

[فصل في صلاه الغفيله]

فصل في صلاه الغفيله و هي ركعتان بين المغرب و العشاء يقرأ في الأولى بعد الحمد وَ ذَا التُّونِ إِذْ ذَهَبَ مُغَاضِبًا فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ. فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَ نَجَّيْنَاهُ مِنَ الْغَمِّ وَ كَذَلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ و في الثانيه بعد الحمد وَ عِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَ يَعْلَمُ مَا فِي الْبُرِّ وَ الْبَحْرِ وَ مَا تَشْقُطُ مِنْ وَرَقِهِ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَ لَا حَافِي فِي ظُلُمَاتٍ الْأَرْضِ وَ لَا رَطْبٍ وَ لَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ ثم يرفع يديه و يقول: «اللهم إني أسألك بمفاتح الغيب التي لا يعلمها إلا أنت أن تصلي على محمد و آل محمد و أن تفعل بي كذا و كذا» و يذكر حاجاته ثم يقول: «اللهم أنت ولي نعمتي و القادر على طلبتي، تعلم حاجتي و أسألك بحق محمد و آله عليه و عليهم السلام لما قضيتها لي» و يسأل حاجاته (١).

(١) رواها الشيخ في المصباح بهذه الكيفيه عن هشام بن سالم «١»، و كذلك ابن طاوس في كتاب فلاح السائل «٢» بطريقه عنه. لكن الروايه ضعيفه السند بطريقها حسب ما تقدم البحث حوله مشعباً و بنطاق

(١) الوسائل ٨: ١٢١/ أبواب بقيه الصلوات المندوبه ب ٢٠ ح ٢، مصباح المتهجد: ١٠٦.

(٢) فلاح السائل: ٢٩٥/٤٣٠.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ٣٦٠

و الظاهر أنها غير نافله المغرب (١)، و لا يجب جعلها منها بناءً على المختار من جواز النافله لمن عليه فريضه (٢).

من فصل: أعداد الفرائض و نوافلها «١».

و من ثم ذكرنا ثمه أن استحباب هذه الصلاه بعنوانها غير ثابت لتكون مستثنى عما تضمن المنع عن التطوع فى وقت الفريضه، و أن المتعين الإتيان بها بقصد الرجاء، فراجع و لاحظ.

(١) قد تقدم فى المسأله المشار إليها آنفاً أنه بناءً على ثبوت استحباب هذه الصلاه ينبغى التفصيل حينئذ بين الإتيان بها قبل نافله المغرب و بين الإتيان بها بعدها، و أنها على الأول تعدد من النافله، لانطباق المطلق على المقيّد خارجاً و اتّحاده معه وجوداً، و لذلك يصدق الأمران معاً، بخلاف ما لو أخرها عن نوافل المغرب، لبقاء الأمر بالغفيله على حالها.

فالتتيجه: أن ما بين العشاءين على الأول أربع ركعات، و على الثانى ست. و لمزيد التوضيح راجع تلك المسأله.

(٢) و أمّا بناءً على عدم الجواز فتأخير الغفيله عن النافله ما لم يثبت استحبابها بعنوانها مخالف للاحتياط كما لا يخفى.

(١) شرح العروه ١١: ٧٣.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ٣٦١

[فصل فى صلاه أول الشهر]

فصل فى صلاه أول الشهر يستحبّ فى اليوم الأول من كلّ شهر أن يصلّى ركعتين، يقرأ فى الأولى بعد الحمد قل هو الله أحد ثلاثين مرّه، و فى الثانيه بعد الحمد إنا أنزلناه ثلاثين مرّه، ثم يتصدّق بما تيسّر، فيشترى سلامه تمام الشهر بهذا (١) و يستحبّ أن يقرأ بعد الصلاه هذه الآيات (٢) بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. وَ

مَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا كُلِّ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ. بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. وَإِنْ يَمَسُّكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ يُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ

(١) فقد روى الشيخ في المصباح بإسناده عن الحسن بن علي الوشاء قال: «كان أبو جعفر محمد بن علي الرضا (عليه السلام) إذا دخل شهر جديد يصلّي في أوّل يوم منه ركعتين، يقرأ في أوّل ركعه الحمد مرّة وقل هو الله أحد لكلّ يوم إلى آخره، وفي الثانيه الحمد وإنا أنزلناه في ليله القدر مثل ذلك و يتصدّق بما يتسهّل، يشتري به سلامه ذلك الشهر كلّ» (١).

(٢) كما في روايه السيّد ابن طاووس «٢». و لكن المذكور في النص بعد كلمه «الرّحيم» و قبل البسملة الثالثه هذه الزيادة و إنّ يَمَسُّكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَيَّ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ.

(١) الوسائل ٨: ١٧٠/ أبواب بقيه الصلوات المندوبه ب ٤٥ ح ١، مصباح المتهدج: ٥٢٣.

(٢) المستدرک ٦: ٣٤٨/ أبواب بقيه الصلوات المندوبه ب ٣٧ ح ١، الدرّوع الواقيه: ٤٣.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٣٦٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا. مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ - حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ. وَأَفْوُضُ أَمْرِي إِلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ. لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ. رَبِّ إِنِّي لَمَّا أَنْزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ. رَبِّ لَا تَذَرْنِي فَرْدًا وَأَنْتَ خَيْرُ الْوَارِثِينَ. و يجوز الإتيان بها في تمام اليوم، و

ليس لها وقت معيّن (١).

(١) لإطلاق النص.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٣٦٣

[فصل في صلاة الوصيه]

فصل في صلاة الوصيه و هي ركعتان بين العشاءين، يقرأ في الأولى الحمد و إذا زلزلت الأرض ثلاث عشره مرّه، و في الثانية الحمد و قل هو الله أحد خمس عشره مرّه. فعن الصادق (عليه السلام) عن رسول الله (صلى الله عليه و آله) قال: «أوصيكم بركعتين بين العشاءين إلى أن قال فان فعل ذلك كلّ شهر كان من المؤمنين، فإن فعل في كلّ سنه كان من المحسنين، فان فعل ذلك في كلّ جمعه كان من المخلصين، فان فعل ذلك في كلّ ليله زاحمني في الجنّه و لم يحص ثوابه إلا الله تعالى» (١).

(١) كما رواه الشيخ في المصباح مرسلًا عنه (عليه السلام) عن أبيه عن آبائه عن رسول الله (صلى الله عليه و آله) أنّه قال إلى آخر ما في المتن «١». و قد تقدّم البحث حولها أيضاً في أوائل كتاب الصلاة في فصل: أعداد الفرائض و نوافلها «٢».

(١) الوسائل ٨: ١١٨ / أبواب بقيه الصلوات المندوبه ب ١٧ ح ١، مصباح المتهدج: ١٠٧ [مع اختلاف يسير عمّا في المصباح].

(٢) شرح العروه ١١: ٧٦.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٣٦٤

[فصل في صلاة يوم الغدير]

فصل في صلاة يوم الغدير و هو الثامن عشر من ذى الحجه، و هي ركعتان يقرأ في كلّ ركعه سورته الحمد و عشر مرّات قل هو الله أحد، و عشر مرّات آيه الكرسي، و عشر مرّات إنا أنزلناه، ففي خبر على بن الحسين العبدى (١) عن الصادق (عليه السلام): «من صلى فيه أى في يوم الغدير ركعتين، يغتسل عند زوال الشمس من قبل أن تزول مقدار نصف ساعه يسأل الله عزّ و جلّ، يقرأ في كلّ ركعه سورته الحمد مرّه و عشر مرّات قل هو

اللَّهُ أَحَدٌ، وَعَشْرَ مَرَّاتٍ آيَةَ الْكُرْسِيِّ، وَعَشْرَ مَرَّاتٍ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ عَدَلْتُ عِنْدَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مِائَةَ أَلْفِ حُجَّةٍ وَمِائَةَ أَلْفِ عَمْرَةٍ، وَمَا سَأَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ حَاجَةً مِنْ حَوَائِجِ الدُّنْيَا

(١) رواه الشيخ في التهذيب، وروى نحوه في المصباح عن أبي هارون العبدى «١»، وكذا عن زياد بن محمد «٢»، وروى ابن طاوس نحوه في كتاب الإقبال عن المفضل «٣»، وحيث إنَّ سند الكلِّ مخدوش كما لا يخفى فمن ثمَّ كان الحكم مبنياً على قاعده التسامح.

(١) الوسائل ٨: ٨٩/ أبواب بقيه الصلوات المندوبه ب ٣ ح ١، ٢، التهذيب ٣: ١٤٣/ ٣١٧.

(٢) مصباح المتهدج: ٧٣٧.

(٣) [لم نعثر عليه].

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٣٦٥.

و حوائج الآخرة إلما قضيت له كائنه ما كانت الحاجه. و إن فاتتك الركعتان قضيتها بعد ذلك». و ذكر بعض العلماء (١) أنه يخرج إلى خارج المصر، و أنه يأتي بها جماعه، و أنه يخطب الإمام خطبه مقصوره على حمد الله و الثناء و الصلاه على محمد و آله و التنبيه على عظم حرمه هذا اليوم. لكن لا- دليل على ما ذكره و قد مرَّ الإشكال في إتيانها جماعه في باب صلاه الجماعه (٢).

(١) نسب ذلك إلى أبي الصلاح «١» على ما حكاه في الحدائق «٢» عن المختلف «٣».

(٢) و قد تقدّم البحث حول ذلك مستوفى في الجزء الخامس من هذا الكتاب «٤».

(١) الكافي في الفقه: ١٥٣.

(٢) الحدائق ١٠: ٥٣٦.

(٣) المختلف ٢: ٣٥٤ المسأله ٢٥٣.

(٤) شرح العروه ١٧: ٣٢.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٣٦٦

[فصل فى صلاه قضاء الحاجات و كشف المهمّات]

فصل فى صلاه قضاء الحاجات و كشف المهمّات و قد وردت بكيفيات (١) منها ما قيل إنّه مجرّب

مَرَّاراً وَهُوَ مَا رَوَاهُ زِيَادُ الْقَنْدِيُّ عَنْ عَبْدِ الرَّحِيمِ الْقَصِيرِ (٢) عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ): «إِذَا نَزَلَ بِكَ أَمْرٌ فَافْزَعْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) وَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ تَهْدِيَهُمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) قُلْتَ: مَا أَصْنَعُ؟ قَالَ: تَغْتَسِلُ وَتُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ تَسْتَفْتِحُ بِهِمَا افْتِتَاحَ الْفَرِيضَةِ وَتَشْهَدُ تَشْهَدَ الْفَرِيضَةِ، فَإِذَا فَرَّغْتَ مِنَ التَّشْهَدِ وَسَلِمْتَ، قُلْتَ: اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ وَمَنْكَ السَّلَامُ وَإِلَيْكَ يَرْجَعُ السَّلَامُ اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ وَبَلِّغْ رُوحَ مُحَمَّدٍ مِنِّي السَّلَامُ وَبَلِّغْ أَرْوَاحَ الْأَنْمَةِ الصَّالِحِينَ سَلَامِي، وَارْجِدْ عَلَيَّ مِنْهُمْ السَّلَامَ، وَالسَّلَامَ عَلَيْهِمْ وَرَحْمَةَ اللَّهِ وَبَرَكَاتِهِ، اللَّهُمَّ إِنَّ هَاتَيْنِ الرَّكَعَتَيْنِ هَدِيَةٌ مِنِّي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ فَأَثْبِنِي عَلَيْهِمَا

(١) وَ هِيَ كَثِيرَةٌ مَذْكُورَةٌ فِي كُتُبِ الْأَدْعِيَةِ وَغَيْرِهَا كَالْبَحَارِ وَنَحْوِهِ مِنَ الْمَجَامِعِ «١».

(٢) لَاحِظِ الْوَسَائِلَ بَابَ ٢٨ مِنْ أَبْوَابِ بَقِيَّةِ الصَّلَوَاتِ الْمُنْدُوبَةِ حَدِيثَ ٥ «٢».

(١) الْبَحَارُ ٨٨: ٣٤١، مُصْبَاحُ الْمُتَهَجِّدِ: ٣٢٣، الْمُصْبَاحُ لِلْكَفْعَمِيِّ ١: ٧١٧.

(٢) الْوَسَائِلُ ٨: ١٣٠ / أَبْوَابُ بَقِيَّةِ الصَّلَوَاتِ الْمُنْدُوبَةِ ب ٢٨ ح ٥.

مُوسُوْعَةُ الْإِمَامِ الْخَوَّئِيِّ، ج ١٩، ص: ٣٦٧

مَا أَمَلْتُ وَرَجَوْتُ فِيكَ فِي رَسُولِكَ يَا وَلِيَّ الْمُؤْمِنِينَ. ثُمَّ تَخَرَّ سَاجِدًا وَتَقُولُ: (يَا حَيُّ يَا قَيُّوْمُ، يَا حَيُّ لَا يَمُوتُ، يَا حَيُّ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ) أَرْبَعِينَ مَرَّةً، ثُمَّ ضَعْ خَدَّكَ الْأَيْمَنَ فَتَقُولُهَا أَرْبَعِينَ مَرَّةً، ثُمَّ ضَعْ خَدَّكَ الْأَيْسَرَ فَتَقُولُهَا أَرْبَعِينَ مَرَّةً، ثُمَّ تَرْفَعْ رَأْسَكَ وَتَمُدَّ يَدَكَ فَتَقُولُ أَرْبَعِينَ مَرَّةً، ثُمَّ تَرُدَّ يَدَكَ إِلَى رَقَبَتِكَ وَتَلُوذُ بِسَبَابَتِكَ وَتَقُولُ ذَلِكَ أَرْبَعِينَ مَرَّةً، ثُمَّ خُذْ لِحْيَتَكَ بِيَدِكَ الْيَسْرَى وَابْكْ أَوْ

تباك و قل: يا محمد يا رسول الله أشكو إلى الله و إليك حاجتى و إلى أهل بيتك الراشدين حاجتى، و بكم أتوجه إلى الله في حاجتى. ثم تسجد و تقول: يا الله يا الله حتى ينقطع نفسك صل على محمد و آل محمد و افعل بى كذا و كذا. قال أبو عبد الله (عليه السلام): فأنا الضامن على الله عز و جل أن لا يبرح حتى تقضى حاجته».

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ٣٦٨

[فصل فى أقسام الصلوات المستحبه]

فصل [فى أقسام الصلوات المستحبه] الصلوات المستحبه كثيره، و هى أقسام:

منها: نوافل الفرائض اليوميه، و مجموعها ثلاث و عشرون ركعه بناءً على احتساب ركعتى الوتيره بواحد (١).

و منها: نافله الليل إحدى عشره ركعه.

و منها: الصلوات المستحبه فى أوقات مخصوصه كنوافل شهر رمضان و نوافل شهر رجب، و شهر شعبان و نحوها (٢) و كصلاه الغدير و الغفيله و الوصيه (٣) و أمثالها.

و منها: الصلوات التى لها أسباب كصلاه الزياره، و تحيه المسجد و صلاه الشكر و نحوها.

و منها: الصلوات المستحبه لغايات مخصوصه كصلاه الاستسقاء، و صلاه

(١) كما تقدم البحث فيه و فيما بعده فى فصل: أعداد الفرائض و نوافلها «١».

(٢) و هى كثيره المذكوره فى كتب الأدعيه، سيما ما وضع لإعمال الشهور الثلاثه.

(٣) كما مرّ البحث حولها قريباً.

(١) شرح العروه ١١: ٤٣.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ٣٦٩

طلب قضاء الحاجه، و صلاه كشف المهمات، و صلاه طلب الرزق، و صلاه طلب الذكاء و جوده الذهن و نحوها.

و منها: الصلوات المعينه المخصوصه بدون سبب و غايه و وقت كصلاه جعفر، و صلاه رسول الله، و صلاه أمير المؤمنين، و صلاه فاطمه، و صلاه سائر الأئمه (عليهم السلام).

و منها: النوافل المبتدأه، فإن

كل وقت و زمان يسع صلاه ركعتين يستحب إتيانها.

و بعض المذكورات بل أغلبها لها كفيات مخصوصه مذكوره فى محلها.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ٣٧٠

[فصل فى أحكام النوافل]

إشاره

فصل [فى أحكام النوافل] جميع الصلوات المندوبه يجوز إتيانها جالساً اختياراً (١) و كذا ماشياً و راكباً و فى المحمل و السفينه (٢) لكن إتيانها قائماً أفضل حتى الوتيره [١] (٣) و إن كان الأحوط الجلوس فيها.

(١) على المشهور، بل إجماعاً كما ادّعه غير واحد، و تقتضيه جمله من النصوص التى منها صحيحه سهل بن اليسع «أنه سأل أبا الحسن الأول (عليه السلام) عن الرجل يصلّى النافله قاعداً و ليست به عله فى سفر أو حضر، فقال: لا بأس به» (١). و لم ينسب الخلاف إلّا إلى ابن إدريس حيث منعه فى غير الوتيره (٢). و هذه النصوص حجّه عليه.

(٢) كما تقدّم البحث حول ذلك كله فى أوائل كتاب الصلاه فى فصل فيما يستقبل له (٣).

(٣) لكنك عرفت فى فصل أعداد الفرائض و نوافلها (٤) أنّ المتعّين فيها هو الجلوس.

[١] تقدّم أنّ المتعّين فيها الجلوس.

(١) الوسائل ٥: ٤٩١/ أبواب القيام ب ٤ ح ٢.

(٢) السرائر ١: ٣٠٩.

(٣) شرح العروه ١٢: ٢٣ و ما بعدها.

(٤) شرح العروه ١١: ٤٦.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ٣٧١

و فى جواز إتيانها نائماً مستلقياً أو مضطجعاً فى حال الاختيار إشكال (١).

(١) فإنّ ظاهر المحقّق «١» و غيره ممّن اقتصر فى الحكم بالجواز على الجلوس كصريح جمع منهم الشهيد «٢» هو المنع، استناداً إلى توقيفيه العباده و أصله عدم المشروعيه، خلافاً للعلامة فى النهايه حيث صرح بالجواز «٣»، و يظهر من صاحب الجواهر «٤» و المحقّق الهمدانى «٥» الميل إليه أو القول به. و كيف ما

كان فالمتبع هو الدليل.

و يستدل للجواز تاره بأنّ الكيفيه تابعه للأصل فلا تجب.

و أخرى بالنبوى: «من صَلَّى نائماً فله نصف أجر القاعد» «٦».

□
و ثالثه: بخبر أبي بصير، قال «قال أبو عبد الله (عليه السلام): صلّ في العشرين من شهر رمضان ثمانياً بعد المغرب و اثنتى عشره ركعه بعد العتمه، فإذا كانت الليله التى يرجى فيها ما يرجى فصلّ مائه ركعه تقرأ فى كلّ ركعه قل هو الله أحد عشر مرّات، قال قلت: جُعِلْتُ فداك فان لم أقو قائماً؟ قال: فجالساً قلت: فان لم أقو جالساً؟ قال: فصلّ و أنت مستلق على فراشك» «٧» بعد وضوح أنّ المراد من عدم القوّه الضعف فى الجملة، لا عدم قدره الموجب لانقلاب التكليف.

(١) الشرائع ١: ١٣٤.

(٢) الذكري ٣: ٢٧٦.

(٣) نهايه الاحكام ١: ٤٤٤.

(٤) الجواهر ١٢: ٢٢٣.

(٥) مصباح الفقيه (الصلاه): ٥٢٧ السطر ٩.

(٦) صحيح البخارى ٢: ٥٩.

(٧) الوسائل ٨: ٣١ / أبواب نافله شهر رمضان ب ٧ ح ٥.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ٣٧٢

[مسأله ١: يجوز فى النوافل إتيان ركعه قائماً و ركعه جالساً]

[٢٢٢٥] مسأله ١: يجوز فى النوافل إتيان ركعه قائماً و ركعه جالساً (١) بل يجوز إتيان بعض الركعه جالساً و بعضها قائماً.

و رابعه: بفحوى النصوص الوارده فى جوازها حال المشى و على الراحله مع استلزامهما الإخلال بجملة من الكيفيات و الأفعال، الكاشف عن أنّ المراد فعلها كيف ما كان و عدم سقوط ميسورها بمعسورها.

و الكلّ كما ترى. أمّا الأوّل فلوضوح أنّ المراد بالوجوب هو الحكم الوضعى و المعنى الشرطى، كالطهاره فى النافله، دون

التكليفى. فعدم وجوب أصلها لا يقتضى شرعية فعلها بلا شرط.

و أمّا الأخير فللزوم الاقتصار فى الخروج عن مقتضى الإطلاقات فى أدلّه الأجزاء و الشروط على مقدار قيام الدليل، و قد ثبت ذلك فى

حالتى المشى و على الراحله، و لا- موجب للتعدى بعد خفاء ملاكات الأحكام و قصور عقولنا عن دركها. و التمسك بقاعده الميسور كما ترى.

□
و أما النبوى و خبر أبى بصير فضعهما يمنع عن الاستناد إليهما، اللهم إنا بناءً على قاعده التسامح، التى هى عمده المستند فى ميل المحقق الهمدانى و صاحب الجواهر إلى الجواز.

و حيث إننا لا- نقول بها فالقول بعدم الجواز هو الأقرب إلى الصنائه، نعم لا- بأس بالإتيان بها بعنوان الرجاء من دون قصد التوظيف.

(١) للإطلاق فى دليل جواز الجلوس كالقيام فيها، و منه يظهر الحال فيما بعده.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ١٩، ص: ٣٧٣

[مسألة ٢: يستحب إذا أتى بالنافله جالساً أن يحسب كل ركعتين بركعه]

[٢٢٢٦] مسألة ٢: يستحب إذا أتى بالنافله جالساً أن يحسب كل ركعتين بركعه (١) مثلما إذا جلس فى نافله الصبح يأتى بأربع ركعات بتسليمتين، و هكذا.

[مسألة ٣: إذا صلى جالساً و أبقى من السوره آيه أو آيتين فقام و أتمها و ركع عن قيام]

[٢٢٢٧] مسألة ٣: إذا صلى جالساً و أبقى من السوره آيه أو آيتين فقام و أتمها و ركع عن قيام يحسب له صلاه القائم، و لا يحتاج حينئذ إلى احتساب ركعتين بركعه (٢)

(١) لصحيحه على بن جعفر «... يصلى النافله و هو جالس، و يحسب كل ركعتين بركعه» (١) بعد التعدى عن موردها و هو المريض بالأولويه.

و لا- يعارضها روايه أبى بصير عن أبى جعفر (عليه السلام) قال «قلت له: إنا نتحدث نقول: من صلى و هو جالس من غير عله كانت صلاته ركعتين بركعه و سجدتين بسجده، فقال: ليس هو هكذا، هى تامه لكم» (٢).

إذ مضافاً إلى ضعفها بعلى بن أبى حمزه الذى هو الباطنى، محموله على دفع ما قد يستشعر من عطف السجدين على الركعتين من كونهما بمثابة ركعه من قيام فى عدم الخروج عنها بالتسليم و الاحتياج إلى التتميم، و هذا لا ينافى كونهما فى الفضل نصف صلاه القائم و الاحتياج إلى التضعيف كما تبّه عليه المحقق الهمدانى (٣).

و لكن التقييد حينئذ بقوله: «لكم» غير واضح، إلا أن يقال بأن المراد الاحتساب تماماً بالنسبه إلى بعض خواص المؤمنين تفضلاً عليهم. و كيف ما كان، فالأمر هين بعد ضعف السند.

(٢) لصحيحه حماد بن عثمان عن أبي الحسن (عليه السلام) قال: «سألته عن

(١) الوسائل ٥: ٤٩٣/ أبواب القيام ب ٥ ح ٥، ١.

(٢) الوسائل ٥: ٤٩٣/ أبواب القيام ب ٥ ح ٥، ١.

(٣) مصباح الفقيه (الصلاه): ٥٢٦ السطر ٣٢.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٣٧٤

[مسألة ٤: لا فرق في الجلوس بين كفيّاته]

[٢٢٢٨] مسألة ٤: لا- فرق في الجلوس بين كفيّاته، فهو مخيّر بين أنواعها حتّى مدّ الرجلين (١) نعم، الأولى أن يجلس متربّعاً و
يثنى رجليه حال الركوع، و

هو أن ينصب فخذه و ساقه من غير إقعاء، إذ هو مكروه، و هو أن يعتمد بصدور قدميه على الأرض و يجلس على عقيبه، و كذا يكره الجلوس بمثل إقعاء الكلب.

[مسألة ٥: إذا نذر النافلة مطلقاً يجوز له الجلوس فيها]

[٢٢٢٩] مسألة ٥: إذا نذر النافلة مطلقاً يجوز له الجلوس فيها (٢)، و إذا

الرجل يصلّي و هو جالس، فقال: إذا أردت أن تصلّي و أنت جالس و يكتب لك بصلاته القائم فاقراً و أنت جالس، فإذا كنت في آخر السورة فقم فأتمها و اركع فتلك تحسب لك بصلاته القائم «١».

و لا- يبعد أن تكون العبرة بحسب المتفاهم العرفي بحصول الركوع عن قيام مع تميم ما بيده من القراءة حال القيام، فيشمل الحكم ما لو اقتصر على قراءة الفاتحة، أو أتى بسور عديده، بل حتى مثل صلاة جعفر كما لا يخفى.

(١) لإطلاق الأخبار، و قد تقدّم الكلام حول هذه المسألة في مطاوي مباحث القيام «٢» و التشهد «٣» و مستحبات السجود «٤» فراجع، و لا نعيد.

(٢) إذ بعد فرض الإطلاق في متعلق النذر، و جواز الجلوس في النافلة و إن عرضها وصف الوجوب بمقتضى إطلاق الدليل، فالوفاء يتحقق بالصلاة جالساً بطبيعته الحال.

(١) الوسائل ٥: ٤٩٨/ أبواب القيام ب ٩ ح ٣.

(٢) شرح العروه ١٤: ٢٥٩.

(٣) شرح العروه ١٥: ٢٧٩.

(٤) [لم نعثر عليه].

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٣٧٥

نذرهما جالساً فالظاهر انعقاد نذره [١] (١). و كون القيام أفضل لا يوجب فوات الرجحان في الصلاة جالساً، غاية أنها أقل ثواباً، لكنّه لا يخلو عن إشكال (٢).

[مسألة ٦: النوافل كلها ركعتان لا يجوز الزيادة عليها و لا النقصه]

[٢٢٣٠] مسأله ٦: النوافل كلها ركعتان لا يجوز الزيادة عليها ولا النقصه إلا في صلاه الأعرابي و الوتر (٣).

[مسأله ٧: تختص النوافل بأحكام]

[٢٢٣١] مسأله ٧: تختص النوافل بأحكام:

منها: جواز الجلوس و المشى فيها اختياراً كما مرّ.

و منها: عدم وجوب السوره فيها إلا بعض الصلوات المخصوصه بكيفيات مخصصه.

و منها: جواز الاكتفاء ببعض السوره فيها.

و منها: جواز قراءه أزيد من سوره من غير إشكال.

و منها: جواز قراءه العزائم فيها.

(١) ما لم يكن مفاده تضيق الطبيعه و تخصيصها بهذا الفرد، الراجع إلى العقد السلبي أيضاً أعنى عدم صحه الصلاه منه قائماً، و إلا فلا ريب في عدم الانعقاد.

و إليه يشير سيّدنا الأستاذ في تعليقه الأنيقه حيث قال (دام ظلّه) ما لفظه: إذا كان متعلّق النذر تخصيص الطبيعه به حين إرادته الصلاه فالظاهر عدم انعقاده.

خويى، سيد ابو القاسم موسوى، موسوعه الإمام الخوئى، ٣٣ جلد، مؤسسه إحياء آثار الإمام الخوئى، قم - ايران، اول، ١٤١٨ هـ ق

موسوعه الإمام الخوئى؛ ج ١٩، ص: ٣٧٥

(٢) لاحتمال اعتبار الرجحان بقول مطلق. و لكنّه ضعيف كما لا يخفى.

(٣) تقدّم البحث حول هذه المسأله مستوفى في المسأله الاولى من فصل أعداد الفرائض و نوافلها «١».

[١] إذا كان متعلّق النذر تخصيص الطبيعه به حين إرادته الصلاه فالظاهر عدم انعقاده.

(١) شرح العروه ١١: ٥٩.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٣٧٦

و منها: جواز العدول فيها من سورة إلى أخرى مطلقاً (١).

و منها: عدم بطلانها بزيادة الركن سهواً.

و منها: عدم بطلانها بالشكّ بين الركعات، بل يتخير بين البناء على الأقل أو على الأكثر.

و منها: أنه لا يجب لها سجود السهو، و لا قضاء السجده و التشهد المنسيين و لا صلاحه الاحتياط (٢).

و منها: لا إشكال في جواز إتيانها في جوف الكعبه

أو سطحها (٣).

و منها: أنه لا يشرع فيها الجماعه إلّا في صلاه الاستسقاء، و على قول في صلاه الغدير (٤).

(١) قد تقدّم الكلام حول هذه الأحكام في المسألة الخامسة و السادسة و العاشرة و الثامنة عشره من فصل القراءه «١».

(٢) تقدّم الكلام حول هذا و ما تقدّمه من أحكام السهو و الشك في فصل الشكوك التي لا اعتبار بها «٢».

(٣) مرّ البحث حول ذلك في المسألة الثلاثين من فصل مكان المصلّي «٣».

(٤) كما تقدّم في المسألة الثانيه من فصل الجماعه «٤».

(١) شرح العروه ١٤: ٣٢١، ٣٢٤، ٣٣٤، ٣٤٤.

(٢) في ص ٥٨ و ما بعدها.

(٣) شرح العروه ١٣: ١٢٤.

(٤) شرح العروه ١٧: ٢٦.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٣٧٧

و منها: جواز قطعها اختياراً (١).

و منها: أنّ إتيانها في البيت أفضل من إتيانها في المسجد (٢) إلّا ما يختص به على ما هو المشهور

(١) كما تقدّم في فصل لا يجوز قطع صلاه الفريضة اختياراً «١».

(٢) كما في الجواهر «٢»، بل عن المعتبر «٣» و المنتهى «٤» نسبته إلى فتوى علمائنا استناداً إلى أنّ فعلها في السر أبلغ في الإخلاص و أبعد من الرّياء و الوسواس.

□
و لقول النبيّ (صلّى الله عليه و آله) في وصيّته لأبي ذر المرويّه عن المجالس بعد ذكر فضل الصلاه في المسجد الحرام أو مسجد النبيّ: «و أفضل من هذا كلّ صلاه يصلّيها الرجل في بيته حيث لا يراه إلّا الله (عزّ و جلّ) يطلب بها وجه الله تعالى» «٥».

وقول الصادق (عليه السلام) في روايه أبي بصير: «وكلّ ما فرض الله عليك فأعلانه أفضل من إسراره، وكلّ ما كان تطوّعاً فأسراره أفضل من إعلانه» «٦».

وقوله (عليه السلام) في روايه الفضيل

بن يسار: «إنَّ البيوت التي يصلَّى فيها بالليل بتلاوه القرآن تضيء لأهل السماء كما تضيء نجوم السماء لأهل

(١) شرح العروه ١٥: ٥٢٨.

(٢) الجواهر ١٤: ١٤٥.

(٣) المعتمر ٢: ١١٢.

(٤) المنتهى ٤: ٣١٠.

(٥) الوسائل ٥: ٢٩٦/ أبواب أحكام المساجد ب ٦٩ ح ٧، أمالي الطوسي: ١١٦٢/ ٥٢٨.

(٦) الوسائل ٩: ٣٠٩/ أبواب المستحقين للزكاة ب ٥٤ ح ١.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٣٧٨

.....

الأرض» (١).

و للنبوي: «أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة» (٢).

و خبر زيد بن ثابت: «أنه جاء رجال يصلون بصلاة رسول الله (صلى الله عليه و آله) فخرج مغضباً و أمرهم أن يصلوا النوافل في بيوتهم» (٣).

و لأن الاجتماع للنوافل في المساجد من فعل من وصفوا بأن الرشد في خلافهم.

و الكل كما ترى، فإن الوجه الاعتباري لا يصلح سنداً للحكم الشرعي و النصوص المزبوره بأجمعها ضعاف السند و إن عثر عن بعضها بالصحيح في بعض الكلمات، فلا يمكن التعويل عليها في الخروج عن النصوص الناطقه بأفضليته الصلاة في المسجد، و فيها الصحاح.

كصحيحه معاويه بن وهب (٤) المتضمنه لإتيان النبي (صلى الله عليه و آله) صلاة الليل في المسجد، بل الاستمرار عليه.

و صحيحه معاويه بن عمار عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «سأله ابن أبي يعفور كم أصلى؟ فقال: صلّ ثمان ركعات عند

زوال الشمس، فإن رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال: الصلاة في مسجدى كألف في غيره إلا المسجد الحرام، فإن الصلاة في المسجد الحرام تعدل ألف صلاة في مسجدى» «٥».

و مرسله ابن أبي عمير «... ما من مسجد بنى إلا على قبر نبي أو وصي إلى

(١) الوسائل ٥: ٢٩٤ / أبواب أحكام المساجد ب ٦٩ ح ١.

(٢) كنز العمال

(٣) صحيح مسلم ١: ٥٣٩ / ٧٨١.

(٤) الوسائل ٤: ٢٦٩ / أبواب المواقيت ب ٥٣ ح ١.

(٥) الوسائل ٥: ٢٨٠ / أبواب أحكام المساجد ب ٥٧ ح ٦.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ١٩، ص: ٣٧٩

.....

أن قال: فأدّ فيها الفريضة و النوافل و اقض ما فاتك» (١).

و أما الوجه الأخير فهو إنّما يصلح سنداً في مقام ترجيح الخبرين المتكافئين لا في مثل المقام كما لا يخفى، هذا.

مضافاً إلى أنّ بعض تلك النصوص ناظره إلى المزيه لا الأفضليه التي هي محلّ الكلام.

على أنّه تمكّن الخدشه في دلالة تلك النصوص بأسرها بأنّ غاية ما يستفاد منها أفضليه العباده السريه من الجهرية، و من الواضح أنّ النسبه بين هذين العنوانين و بين ما نحن فيه أعنى عنوان البيت و المسجد عموم من وجه لإمكان المحافظه على السر و هو في المسجد كما لو صلّى في مسجد المحلّه في جوف الليل، كما إمكان الإعلان و هو في البيت كما لو كان مليئاً بالضيف.

و من ثمّ استشكل في الحكم غير واحد من المتأخرين منهم صاحب المدارك بل رجّح خلافه (٢).

و على الجملة: أفضليه التنفّل سرّاً جهه أخرى للمزيه غير مرتبطه بخصوصيه المكان التي هي بنفسها من موجبات الفضيله و الرجحان.

و عليه فلا ينبغي التأمّل في أنّ الصلاه في المسجد من حيث هي أفضل من الصلاه في البيت حتّى في النافله، لأجل شرافه المحل، كما أنّ مراعاة السرّ في التنفّل أفضل. فإنّ أمكن الجمع بين الفضيلتين فنعم المطلوب، و إلّا كان من التعارض في المستحبات الذي هو باب واسع و كثير شائع، و يختلف الترجيح حسب اختلاف الموارد.

(١) الوسائل ٥: ٢٢٥ / أبواب أحكام المساجد ب ٢١ ح ١.

(٢) المدارك ٤: ٤٠٧.

و إن كان في إطلاقه إشكال (١).

و منه تعرف أن ما نسب إلى المشهور إن تمّ و صحّ المدرّك فهو وجيه في الجملة لا بالجملة.

(١) حسبما عرفت آنفاً.

و الحمد لله ربّ العالمين أوّلاً و آخراً، و صلّى الله على محمّد و آله الطاهرين.

هذا ما أردنا إيراده في هذا الجزء، و يتلوه الجزء الثامن في صلاة المسافرين إن شاء الله تعالى.

خويي، سيد ابو القاسم موسوي، موسوعه الإمام الخوئي، ٣٣ جلد، مؤسسه إحياء آثار الإمام الخوئي، قم - ايران، اول، ١٤١٨ هـ ق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
اصبهان
الغمامية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

